جمهوريـــــــــــــــــة العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلميِّ
جامعة بابـــــــــــــــــــل
كليــة التربيــة للعلـوم الإنسانيَّـــة
قسم اللـــغة العربيـــــــــــــة
الدراسات العُلى / الماجستير/ لغـة

الشَّاهِدُ الشِّعْرِيُّ النَّحْويُّ فِي كِتَابِ (الإِقْلِيدُ شَرْحُ المُفَصَّلِ) لِتَاجِ الدِّينِ الجَنْدِيِّ (ت ٧٠٠هـ)

رسالة قَدَّمت إلى:

مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة بابل، وهي من

متطلبات نَيْل شهادة الماجستير في التربية/ اللغة العربية /اللغة

من قبل الطالب:

حيدر عبد الكاظم گعيم الحُجابي

بإشراف

أ.د. علي عبدالفتاح محيي الحاج فرهود

١٤٤٢هـ ٢٠٢٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ۝ وأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى ۝ ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى

صدق الله العلي العظيم

[النجم/ ٣٩ – ٤١]

الإهداء

إلى :

- **الحبيبِ الذي بُعِثَ هادِيًا ومبشِّرًا وداعِيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا محمد (صلى الله عليه وآله).**
- **آل بيت النبوة ومَعْدِنِ الرسالة(عليهمُ السلام).**
- **والِدَيَّ العزيزين ... خَفضًا لجناح الذُّلِّ لهما.**
- **إخوتي وأَخواتي ... ذخري وسندي.**
- **رفيقة دربي زوجتي الصَبور ... حبًا وتقديرًا.**
- **فَلَذَات كَبَدي ... ولديَّ فاطمةَ، وأَحمدَ.**

إِليكم أُهدي ثمرةَ جهديَ هذا...

الباحث

شكر وامتنان.

قال تعالى في كتابه الكريم :((لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ)) [الرعد/٧]، الشكر اعتراف بالفضل وإقرار بالجميل، وهو خلق طيب يتحلى به كل إنسان صاحب ذوق رفيع، ومن هذا المعنى الجميل شكرًا لله تعالى عن هذا الفضل، وهذه النعمة.

ويدفعني عرفان الحق لأَهله أَن أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور (علي عبد الفتاح الحاج فرهود) المشرف على هذه الرسالة على ما أبداه من صبر على الباحث والبحث، وما بذله من جهد لتصحيح الرسالة وتقويمها حتى وصلت إلى ماهي عليه، والشكر موصول إلى الأستاذ الدكتور سعدون أحمد الربعي لمساعدته لي في الاطلاع على الدراسات السابقة، وكذلك شكرًا لكلِّ أساتيذي في قسم اللغة العربية لاسيَّما من تتلمذت عليه في السنة التحضيرية، وشكرًا لكلِّ من مد لي يد العون بتوجيهٍ أو بإعارة كتابٍ، وأخصُّ منهم الزميل حسين صالح عبيد (طالب الدكتوراه حاليًا) في قسمنا، وزملائي في دفعتي في الدراسات العلى، وغيرهم ممن لا يسعني تعديد أسمائهم. جعل الله ما أسدوه لي في موازين حسناتهم .

الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ((**الشَّاهدُ الشِّعريُّ النَّحويُّ في كتابِ الإقْلِيد شرح المفصَّل لتاج الدين الجَنْدي/ ت ٧٠٠ هـ**)) التي أعدّها الطالب: **(حيدر عبد الكاظم گعيم الحُجابي)** قد جرى بإشرافي في قسم اللغة العربية في كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة بابل ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التربية/اللغة العربية / اللغة .

الإمضاء:

الاسم: أ. د. علي عبد الفتاح محيي الحاج فرهود

التاريخ : / /

بناء على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

رئيس قسم اللغة العربية

الإمضاء :

الاسم : أ. م . د. محمد عبد الحسن حسين

التاريخ : / /

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيسَ لجنة المناقشة وأعضاءَها أنَّنا اطَّلعنا على الرسالة الموسومة بـ**(الشَّاهد الشِّعري النَّحوي في كتاب (الإقليد شرح المفصَّل) لتاج الدين الجَنْدي ت٧٠٠هـ)** التي أعدّها الطالب**(حيدر عبد الكاظم گعيم الحُجابي)** وناقشناه في محتوياتها، وفي ما له علاقة بها وهي جديرة بالقبول للحصول على شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ اللغة وبتقدير (جيد جدًا عالٍ) .

الإمضاء:

الاسم: أ.د. رياض كريم عبد الله البديري

التاريخ : / /

رئيسًا

الإمضاء:

الاسم : أ.د. عدوية عبد الجبار كريم الشرع

التاريخ : / /

عضوًا

الإمضاء:

الاسم : أ.د. فالح حسن گاطع الأسدي

التاريخ : / /

عضوًا

الإمضاء:

الاسم : أ. د. علي عبد الفتاح محيي الحاج فرهود

التاريخ : / /

عضوًا ومشرفًا

مصادقة مجلس الكلية

أقرَّ مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية بما جاء في قرار لجنة المناقشة هذا وأمضاه .

الإمضاء:

الاسم : أ. م . د. محمود محمد حسن الشمري

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة بابل

التاريخ : / /

المحـــتـــويات

الموضوع	رقم الصفحة
المحتويات	أ–ج
المقدمة:	١–٦
الـتمـهيد : الجندي والشاهد الشعري	٧–٢٥
أولًا: الجندي حياته وآثاره	٧
اسمه ونسبه	٧
المولد والنشأة	٨
شيوخه وتلاميذه	٨
مؤلفاته (آثاره)	٩
كيفية تعامل الجندي مع نص المفصل وتحليله ؟	٩–١١
منهج الجندي في الشرح	١١–١٤
الشاهد الشعري النحوي والاحتجاج به عند الجندي	١٤–١٩
ثانيًا: الشاهد الشعري النحوي	٢٠
الشاهد لغةً	٢٠–٢١

الشاهد اصطلاحًا	٢١-٢٢
مرادفات الاستشهاد	٢٣-٢٤
شروط الاستشهاد	٢٤-٢٥
أولًا: شرط الزمان	٢٤-٢٥
ثانيًا: شرط المكان	٢٥
الفصل الأول: الشَّاهِدُ الشِّعري النَّحوي في الأسماء (المرفوعات والمنصوبات والمجرورات)	٢٦-١٤٥
إضمار الفاعل	٢٦-٣١
حذف عامل الفاعل	٣٢-٤٠
حذف الضمير العائد في جملة الخبر على المبتدأ	٤١-٤٧
جواز حذف المبتدأ للعلم به	٤٨-٥٢
خبر لا النافية للجنس بين الذكر والحذف	٥٣-٥٦
الإخبار عن كلا وكلتا بالمفرد	٥٧-٦٠
الخلاف في الضمير المنفصل المرفوع (أنا)	٦١-٦٤
حذف خبر إنَّ	٦٥-٦٧

رفع الضمير المتصل على الابتداء بعد لولا	٦٨-٧١
حذف العامل في المفعول به	٧٢-٧٥
نصب المنادى النكرة غير المقصودة	٧٦-٨٠
نصب المنادى في حال تكراره وحذف المضاف إليه	٨١-٨٦
الحال بين التنكير والتعريف	٨٧-٩٥
تقديم التمييز على عامله	٩٦-١٠٠
ترخيم الاسم المضاف إليه في النداء	١٠١-١٠٦
نصب المستثنى المنقطع عند أهل الحجاز واتباعه عند تميم	١٠٧-١١٢
اسم لا النافية للجنس معرفة	١١٣-١١٧
المعطوف على اسم (لا) عند عدم تكرارها	١١٨-١٢٠
تعريف العدد المضاف عن طريق تعريف المضاف إليه	١٢١-١٢٤
الفصل بين المضاف والمضاف إليه	١٢٥-١٣١
إضافة المسمى إلى اسمه	١٣٢-١٣٦
إضافة الشيء إلى غيره لأدنى ملابسة	١٣٧-١٣٩
إضافة أسماء الزمان للفعل	١٤٠-١٤٥

الفصل الثاني: الشَّاهِدُ الشِّعري النَّحوي في الأفعال	١٤٦-٢٠٦
رفع الفعل المضارع واستعماله موضع الاسم	١٤٦-١٥١
رفع الفعل المضارع بعد الفاء على القطع والاستئناف	١٥٢-١٥٧
نصب الفعل المضارع بعد (أو)	١٥٨-١٦٢
رفع الفعل المضارع وجزمه بناء على قصد الجزاء وعدمه	١٦٣-١٦٩
جواز الإعمال والإلغاء في أفعال القلوب	١٧٠-١٧٥
أوجه كان	١٧٦-١٨٤
تشبيه عسى بكاد وبالعكس	١٨٥-١٨٨
استعمال كاد منفية	١٨٩-١٩٤
أحكام حبذا	١٩٥-٢٠١
أحكام (ما أفْعَل) في التعجب	٢٠٢-٢٠٦
الفصل الثالث: الشَّاهِدُ الشِّعري النَّحوي في الحروف	٢٠٧-٢٨٠
حتى	٢٠٧-٢١٦
الباء	٢١٧-٢٢٢
رُبَّ	٢٢٣-٢٢٩

الكاف	٢٣٠-٢٣٦
وجوب فتح همزة (إنَّ)، وكسرها، وجواز الأمرين	٢٣٧-٢٤٥
إنَّ المشددة المكسورة (تخفيفها، إهمالها، إعمالها)	٢٤٦-٢٥٣
أحرف التنبيه (ها، ألا، أمَا)	٢٥٤-٢٦١
قَدْ	٢٦٢-٢٦٥
كي	٢٦٦-٢٧٠
حذف لام الأمر	٢٧١-٢٧٤
لاتَ	٢٧٥-٢٨٠
الخاتمة (المستخلص) وأهم النتائج	٢٨١-٢٨٤
ثبت المصادر والمراجع :	٢٨٥-٣١١
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية :	٣١٢-٣١٣

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله كما هو أهله حمدًا كما يستحقه وكما يليق بجلال وجهه، والصلاة والسلام على الذي اطفاه من بريته أبي القاسم محمد النبيِّ العربيِّ(صلى الله عليه وآله) الطيبين الطاهرين.

أمَّا بعد :

فقد لفت كتاب (الإِقْلِيدُ شَرْحُ الْمُفَصَّلِ) لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَنْدي(ت٧٠٠هـ) نظري في أثناء تجوالي في مؤسسة الصادق الثقافية للبحث عن كتاب جديد وإبراز موضوع يستحق الدراسة، لذلك اخترته؛ إذ هو من شروح المفصل للزمخشري(ت٥٣٨هـ) الذي انماز هو وكتابه هذا بمكانة كبيرة بين كتب النحو العربي، فضلًا عن شروحه هي الأخرى مهمة جدًا. واقتنيتُ الكتاب وبدأت أقرؤُه متأنيًا متبصِّرًا ؛ فوجدت الجندي عالمًا نحويًا متمكنًا مجدِّدًا ناقدًا لما له من تعليقات مهمة وراجحة، وله إشارات لافتة وآراء طريفة، وتوضيحات دالة. وكان كثيرًا ما يذكر(الأحكام اللغوية، والعلل النحوية)، مفصلًا القول فيها ذاكرًا جملة من آراء العلماء القدماء وآراء من عاصره من المتأخرين.

ويتميز الإقليد هذا بكثرة الشواهد النحوية القرآنية والشعرية والأمثال وغيرها... واخترت (الشاهد الشعري النحوي في الإقليد) عنوانًا لدراستي؛ لأسباب منها:

الأول: ضمُّ (الإقليد) شواهد شعرية كثيرة، فلا تكاد تخلو مسألة من المسائل النحوية في الكتاب إلا واستشهد الجندي عليها بشاهد من الشواهد الشعرية سواء ما ذُكِر في متن المفصل أم في أثناء الشرح. وقد تنوع في شواهده ابتداءً من الشعراء الجاهليين وانتهاء بالمولدين. وقد تم تفصيل ذلك في التمهيد.

الثاني: للشواهد الشعرية أثرٌ مهمٌّ إذ اتَّخذها العلماء القدماء والمتأخرون موثقًا في استنباط الأحكام النحوية للمسائل المراد معالجتها. فالشاهد الشعري النحوي أظهر مصادر السماع المعتمدة في توثيق اللغة؛ لذلك كان الشعر والاستشهاد به عاملًا مهمًا في إسناد فكر اللغوي

النحوي، وأنه يمثل اللغة الصافية النقية البعيدة عن اللحن، فضلًا عن أنَّه ديوان العرب، ومعقد تنافسهم وفخرهم وحماستهم .

الثالث: إنَّ الشاهد الشعري في كتاب (الإقليد) لم يدرس قبل دراستي هذه، لذلك ارتأيتُ دراسته بعد عرض الموضوع على أستاذي الموقَّر الدكتور (علي عبد الفتاح محيي الحاج فرهود) واللجنة العلمية في القسم، فحصلت على مباركتهم وتشجيعهم لي للدراسة .

لقد اتبعت منهجًا وصفيًا تحليليًا في دراستي، فبدأت بذكر عنوان المسألة، ثم تمهيد لا يتجاوز الثلاثة أسطر، ثم الشاهد الشعري وقائله إنْ وجد مع بحره الشعري ورأي الجندي فيه، وبعدها شرعت بذكر المسألة وآراء العلماء فيها فابتدأت بالقدماء مرورًا بالمتأخرين وانتهاءً بالمحدثين والمعاصرين إنْ كان لهم رأي فيها، ثم رأي الجندي، وأبديتُ ترجيحي للأقرب من الآراء لأسباب معينة موثقة في مواضعها.

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على تمهيد ومقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، واعتمدتُ تقسيم الزمخشري في المفصل وتقسيم الجندي كذلك.

أما المقدمة فتحدثت فيها عن اختيار الموضوع وسبب الاختيار والمنهج المتبع، وخطة البحث والدراسات التي عنيت بالإقليد ومصادر البحث وما يتصل به، وسبب الاختيار لهذه الشواهد، والصعوبات التي واجهت الباحث .

أمَّا التمهيد فقد تناولت فيه فقرتين:

الأولى: ترجمة موجزة لتاج الدين الجندي، تُبيِّن اسمه وحياته وأشياخه، ومولده ونشأته، وتلاميذه، وآثاره، وكيفية تحليله لنص (المفصل)، ثم منهجه في الشرح، وبعدها الشاهد الشعري النحوي عند الجندي وكيفية تعامله مع المسائل في الاستدلال به.

والأخرى: ماهية الشاهد الشعري النحوي في اللغة والاصطلاح، ومرادفات الاستشهاد، وشروطه.

أمَّا الفصول الثلاثة فقد جاء الفصل الأوَّل بعنوان(الشاهد الشعري النحوي في الأسماء) (المرفوعات والمنصوبات والمجرورات) ومن أبرز قضايا الأسماء المرفوعة : إضمار الفاعل، وحذف عامله، وعود الضمير في جملة الخبر على المبتدأ، والاخبار عن كلا وكلتا بالمفرد وغيرها، أما المنصوبات فاشتملت على العديد من المسائل منها: حذف عامل المفعول به، ونصب المنادى النكرة، وتكراره في حال الإضافة، والحال بين التنكير والتعريف، وتقديم التمييز على عامله، وغيرها من القضايا، والمجرورات اشتملت على تعريف المضاف من طريق تعريف المضاف إليه، والفصل بين المضاف والمضاف إليه وإضافة المسمى إلى اسمه وغيرها.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان:(الشاهد الشعري النحوي في الأفعال) وتضمن عددًا من القضايا منها: رفع الفعل المضارع واستعماله موضع الاسم، ورفعه بعد الفاء على القطع والاستئناف، ونصب الفعل المضارع بعد(أو)، وجواز الإعمال والإلغاء في أفعال القلوب، ومجيء المضارع مجزومًا مقصود الجزاء وغيرها.

أما الفصل الثالث فعنوانه:(الشاهد الشعري النحوي في الحروف) وتضمن أحرفًا منها: حتى، والباء، وأحكام رُبَّ، والكاف، وتخفيف (إنَّ)، وجواز فتح وكسر همزتها وغيرها .

وسبقت دراستي في كتاب الإقليد دراستان هما: (الدراسات النحوية في كتاب الإقليد شرح المفصل لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي) للباحث (مثنى ذيب الجبوري) (رسالة دكتوراه) أرشدني إليها أُستاذي الفاضل الدكتور(سعدون أحمد الربعي) ، وقد أفاد الدكتور(مثنى) من مقدمة محقق كتاب الإقليد الدكتور(محمود أحمد علي أبو كته الدراويش) وهي رسالة في الدكتوراه بعنوان (الإقليد شرح المفصل تحقيق ودراسة) في جامعة الأزهر ١٩٨٤م، وهناك دراسة أخرى بعنوان(الآراء النحوية والتصريفية لأحمد بن محمود الجندي في الإقليد جمعًا ودراسة) وهي رسالة ماجستير للباحث (زكريا بن سلمان التميمي) في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بن محمد العمار سنة

١٤٢٨هـ. وسعيت أنا والأستاذ المشرف للحصول على الرسالة ولكننا لم نتمكن من ذلك، بدليل أن أستاذي المشرف (الدكتور علي عبدالفتاح) تواصل كثيرًا مع(الأستاذ الدكتور عبد الله أحمد جار الكريم) التدريسي في كلية الآداب بجامعة جازان في السعودية_ وهو صديقه_ لهذا المطلب ولم يتحصَّلا عليه .

ودراسة موضوع الشاهد الشعري النحوي تتطلب الرجوع إلى مصادر النحو واللغة كلها فاعتمدت على مصادر ومراجع كثيرة مما تمكنت منه ورقيًا وإلكترونيًا ومنها:

أولًا: كتاب (الإقليد) مصدر البحث الأساس.

ثانيًا: من القدماء: كـ(الكتاب) لسيبويه(١٨٠هـ)، والمقتضب للمبرد(ت٢٨٥هـ)، والأصول في النحو لابن السراج (ت٣١٦هـ)، والخصائص لابن جني(ت٣٢٩هـ)، والإيضاح في علل النحو للزجاجي (ت٣٣٧هـ)،علل النحو لابن الوراق (ت٣٨١هـ)، ومن المتأخرين: المفصل في صنعة الإعراب لجار الله الزمخشري، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ)، واللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، وشرح المفصل لابن يعيش(ت٦٤٣هـ)، وشرح التسهيل لابن مالك(ت٦٧٢هـ)، وشرح الرضي على الكافية للرضي الاستراباذي(ت٦٨٦هـ)، ومغني اللبيب لابن هشام (ت٧٦١هـ) وشرح الأشموني للأشموني(ت٩٠٠هـ) وغيرهم، ومن المحدثين: النحو الوافي لعباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، وفي النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي، ومعاني النحو للدكتور فاضل السامرائي وغيرهم، فضلًا عن بعض المعاجم اللغوية المعتمدة التي لا مجال لذكرها، وقد ذكرت كل ما استعنت به من مصادر ومراجع في قائمة ثبت المصادر والمراجع.

أما سبب اختيار الباحث لهذه الشواهد دون غيرها؛ إنَّ الشواهد الشعرية في كتاب الإقليد كثيرة وأشرت إلى تفصيل ذلك في التمهيد، ولعل أهم أسباب الاختيار هو أبرز آراء الجندي القِّيمة وتوضيحاته للمسائل النحوية بالاستشهاد بهذه الشواهد، ، فضلًا عن تنوعها بالضرورة والشذوذ والخلاف وغير ذلك من الشواهد النحوية العامة.

ولا يخلو البحث من صعوبات مريرة تعيق مساره الصحيح، كان في مقدمتها تردي الأوضاع الصحية للبلد بانتشار (فايروس كورونا)، وبسببه أغلقت الجامعات والمكتبات لفترة طويلة جدًا ولم أستطع التواصل والحصول على بعض الكتب المهمة الرافدة لهذا البحث، وإغلاق الطرق في كثير من الأوقات، فضلًا عن سعة الموضوع ؛ لكثرة الشواهد الشعرية النحوية الأمر الذي سار بالرسالة صوب التضخم إلى أن وصلت لهذا الحجم، إلا أن عون الله تعالى وتسديده لعباده وتيسيره لأمورهم، كان الملاذ في مواجهة تلك الصعوبات وتذليلها .

وفي الآخر أقول ما قالت العرب :((هَذا جَنايَ وخيارُهُ فيهِ))[1]، فقد بذلت الوسع، وهي خطوة المبتدئ، فما في البحث من إحسان فبتوفيق الله ثمَّ بجهد الأستاذ المشرف وبتوجيه مَنْ أرشدني ووجهني، وما فيه من كبواتٍ وزللٍ فمن نفسي. وحسبي أنِّي حاولت. والحمد لله ربِّ العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين .

الباحث

---

(١) أمثال العرب، المفضل الضبي (ت ١٦٨هـ)، تحـ: إحسان عباس : ١٤٩

التمهيد

الجندي والشاهد الشعري

أولًا: الجندي حياته وآثاره :

اسمه ونسبه :

هو تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر بن قاسم شرف الدين الجَنْدي المكي الحنفي[١] ، لقبه(تاج الدين الجندي أو شرف الدين)[٢]، وقيل (الخُجَنْدي)[٣]، من مدينة(خُجَنْدَةُ)، وهي((بلدة مشهورة بما وراء النهر على شاطئ سيحون، بينها وبين سمرقند عشرة أيام مشرقًا))[٤]، والجَنْدي بفتح الجيم وسكون (النون) و(دال) مهملة هي نسبة إلى بلده، فالصواب هو الجندي وليس الخُجَنْدي للأسباب التي ذكرها المحقق:

١. مجيء اسمه مضبوطًا ضبطًا تامًا على غلاف مخطوطة مكتبة بودليان باكسفورد بانجلترا، وهي منقولة عن نسخة المؤلف من غير أن يرد فيها لفظ (الخُجَنْدي)، وهي إحدى النسخ التي اعتمدها محقق الكتاب فضلًا عن عدم ورود هذا اللقب في النسخ التي وقعت بين يدي المحقق[٥] .

٢. ما ذكره ابن قايماز الذهبي بقوله: ((والعلامة شرف الدين أحمد بن محمود الجَنْدي له تصانيف كثيرة))[٦]، وكذا ابن حجر العسقلاني في كتابه (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه)، وهما حديثا عهد بالجندي، فوفاة الأول كان سنة (٧٤٨هـ) والثاني توفي سنة (٨٥٢هـ)[٧]، فضلًا عما ذكره صاحب(الجواهر المضية)[٨] إذ قال:((أَحْمد بن مَحْمُود بن عمر الجندي شَارِح كتاب الْمِصْبَاح فى النَّحْو للْإِمَام نَاصِر بن عبد السَّيِّد المطرزي))[٩].

---

(١) ينظر: تاج التراجم، ابن قُطلُوبغا (ت ٨٧٩هـ) تحـ: محمد خير رمضان يوسف: ١٢٥ ، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، محيي الدين الحنفي (ت٧٧٥هـ)، تحـ: د. عبد الفتاح محمد الحلو ١: ٣٢٩ ، كشف الظنون ، حاجي خليفة(ت١٠٦٧هـ)٢: ١١٥٥، الأعلام،الزركلي (ت ١٣٩٦هـ) ١: ٢٥٤ ،هدية العارفين،البغدادي (ت١٣٩٩هـ)١: ١٠٢

(٢) ينظر: الأعلام ١: ٢٥٤، معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة ٢ : ١٧٢

(٣) ينظر: كشف الظنون ٢ : ١٧٠٨ ، هدية العارفين ٢: ١٠٢ ، معجم المؤلفين ٢ : ١٧٢

(٤) معجم البلدان، ياقوت الحموي(ت ٦٢٦هـ) ٢ : ٣٤٧

(٥) ينظر: مقدمة محقق كتاب الإقليد، د. محمود أحمد علي أبو كته الدراويش ١: ٢٠

(٦) المشتبه في أسماء الرجال وأنسابهم، تحـ: علي محمد البجاوي: ١٨١

(٧) ينظر:مقدمة المحقق ١: ٢١ ،تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، ابن حجر العسقلاني تحـ: محمد علي النجار ١: ٣٦٠

(٨) ينظر: مقدمة المحقق ١ : ٢١

(٩) ينظر المصدر نفسه والصفحة نفسها ، الجواهر المضية ١: ٣٢٩

المولد والنشأة :

لم يتمكن من ترجم للجَنْدي ولا الباحثون أن يجدوا شيئًا يذكر لمولده، قال محقق الكتاب: ((وليس في تلك المصادر التي طالعتها أية إشارة إلى تأريخ مولده، فقد ضنت التراجم بذكر تأريخ ميلاده))[١]، ولا عن الحياة التي عاشها في المدينة التي ولد فيها. ولعل سبب ذلك مردَّه إلى أنهم من بيوت فقيرة لم تملك المال والجاه والعلم لذلك لم يؤرخ لهم أحد .

شيوخه وتلاميذه :

لم تذكر كتب التراجم شيخًا له ولا تلميذًا سوى ما ذكره الجندي نفسه في الإقليد ومنهم: أبو الحسن الأديب ابن الأديب علي بن محمد بن علي بن أحمد بن هارون العمراني الخوارزمي الملقب بـ(حجة الأفاضل وفخر المشايخ) المتوفى فيما يقارب سنة ستين وخمسمائة[٢]، قال الجندي: ((قال فخر المشايخ: التمييز إنما يكون فاعلًا أو الفاعل في المعنى...))[٣]، وهو من تلاميذ الزمخشري[٤]، ومنهم(يعقوب الجندي)، الذي قال عنه الجندي نفسه:((أنشأ الإمام فضل القضاة يعقوب الجندي فيه وهو من تلامذة المصنف رحمه الله))[٥]، وأرى أنه شيخه؛ لأنه ذكره أكثر من مرة في الكتاب وفي مواطن ليست بالقليلة، وأطلق عليه(فضل القضاة) وهو لقب لا اسم، وهذا يدل على احترام التلميذ لأُستاذِه، فضلًا عن أنه من بلدة الجندي نفسها، وأحد تلامذة الزمخشري، أما تلاميذه فلم أجد في الكتب التي ترجمت له أي ذكر لهم سوى ما ذكره محقق كتاب (المُوَصِّل في شرح المفصل) إذ ذكر أن الجندي من شيوخ حسام الدين السغناقي(ت٧١١هـ)[٦] .

---

(١) مقدمة المحقق ١ : ٢١

(٢) ينظر: معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)،تحـ: إحسان عباس ٥ : ١٩٦١

(٣) الإقليد ٢: ٥٦٢

(٤) ينظر: معجم الأدباء ٥ : ١٩٦١

(٥) الإقليد ٢: ٥٨٧ ، ٦٤٩ ، ٩٠٨، ٩٥٤ ، ولم أتمكن من معرفة سنة وفاته لأنه غير مشهور.

(٦) ينظر: الموصِّل في شرح المفصل (دراسة وتحقيق)(رسالة دكتوراه منشورة)، أحمد حسن أحمد نصر، جامعة ام القرى، بإشراف أ. د. رياض حسن الخوام، السعودية ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م ١ : ٨ ، وهو الحسين بن علي بن حجاج بن علي، فقيه حنفي، نسبته إلى سغناق (بلدة في تركستان)، ينظر: الأعلام ٢: ٢٤٧

مؤلفاته (آثاره) :

للجَنْدي خمسةُ كتب، منها:

١. الإقليد وهو محور هذه الدارسة .

٢. المقاليد في شرح المصباح للمطرزي: نسبه إليه حاجي خليفة، بقوله :((أحمد بن محمود بن الجندي(محمود بن عمر الخجندي)وسمَّاه(المقاليد) أوَّله:(الحمد لله على جزيل نواله..) وتاريخ كتابة النسخة: سنة(٧٥١)، إحدى وخمسين وسبعمئة فعلى هذا يكون التأليف قبل ذلك))[١]، وذكر محقق الكتاب أن كارل بروكلمان[٢] تحدث عنه، إلا أنه أغفل سنة التأليف بأنها(٧٥١هـ)، فأنى يكون ذلك والجندي متوفى سنة(٧٠٠هـ)، وعلل المحقق تلك الغفلة بأنه توهمٌ منه ولعل ذلك هو تأريخ نسخه[٣] .

٣. شرح الكافية في النحو: ونسب حاجي خليفة أحد شروحها إلى الجندي بقوله:((ومن شروحها:شرح الشيخ الإمام تاج الدين: أحمد بن محمود العجمي، الخجندي، الشافعي))[٤].

٤. عقود الجواهر في علم التصريف: وهو الآخر أيضًا ذكره حاجي خليفة بقوله: ((عقود الجواهر في علم التصريف للشيخ الإمام أحمد بن محمود الجندي... أوله: (الحمد لله تعالى على تواتر آلائه .. الخ)))[٥].

٥. العجالة في تفسير الجلالة : وهي رسالة حققها الدكتور محمد أحمد الدالي إذ قال:((وهي رسالة صغيرة الجرم كبيرة الفائدة جمعها الإمام أحمد بن محمود الخجندي))[٦]، وتعنى بمذاهب العلماء واختلافهم في اشتقاق لفظ الجلالة، واختار الجندي منها مذهبًا احتج به.

كيفية تعامل الجندي مع نص المفصل وتحليله:

يبدو واضحًا لقارئ نص الإقليد أن الجندي التزم بنص المفصل للزمخشري ولم يخرج عن

---

(١) كشف الظنون ٢: ١٧٠٨، وينظر: هدية العارفين ١: ١٠٢

(٢) ينظر: تأريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية الدكتور عبد الحليم النجار٥: ٢٤٣

(٣) ينظر: مقدمة المحقق ١ : ٢٤

(٤) كشف الظنون ٢: ١٣٧٠ ، مقدمة المحقق ١: ٢٥

(٥) كشف الظنون ٢: ١١٥٥ ، وينظر: هدية العارفين ١: ١٠٢

(٦) منشورة على شكل بحث في موقع شبكة الألوكة في شبكة الأنترنت ، تحـ: د. محمد أحمد الدالي:١

تلك العبارات التي رسمها الزمخشري، إلا أنه لم يأتِ بنص العبارة كاملًا، فيبتدئُ كلامه بقوله:((وقوله...))، وقد يقتطع تلك العبارات معتمدًا على متن المفصل ويشير إلى ذلك كـ:((وقوله: وهو رفع الإبهام))[١]، أو قد تكفيه كلمة من النص أو رُبَّما يكتفي بكلمتين، ثم يشير بعبارته (إلى قوله) ثم تتبعها كلمة من آخر النص نحو قوله:((قوله: ((ومنها.. إلى قوله يجب تأخيره عنها))[٢]، وفي بعض الأحيان يورد النصَّ كاملًا من غير نقص نحو: ((قوله: وحقها أن تكون نكرةً وذو الحال معرفة))[٣]، أو يذكر كلمة من نص الزمخشري ويتبعها بـ(إلى قوله) ثم كلمة من آخر النص نحو:((قوله:((ومنها.. إلى قوله يجب تأخيره))[٤] أو يذكر كلمة من النص فقط نحو:(وبخ...)[٥]، وقد يبتدئُ بأول كلمة من كلام الزمخشري وآخر كلمة منهُ نحو:((قوله: وقد تجري .. مجرى))[٦]، وقد يكتفى بالإشارة إلى كلمة من النص ثم يتبعها بعبارة (إلى آخره) ومثال ذلك:((وقوله: وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعداً.. إلى آخره))[٧] ونحو: ((قوله: وأقائمًا... إلى آخره))[٨]، فضلًا عن أنه حرص على تفصيل الأبواب التي جاء بها الزمخشري، ومن صور حرصه المنهجي هذا ما وجدته وهو يرُدُّ على من عاب على الزمخشري هذا التقسيم، بوضع توابع المنادى في فصل مختص بها، من غير وضعها مع باب التوابع إذ قال:((ذكر توابع المنادى وإن كان للتوابع بابُ مفرد، وكان حقها أن تذكر في ذلك الباب؛ لأنّ لهذه التوابع مخالفةً لحكم التوابع باعتبار النداء، فكان ذكرها في باب النداء أجدر؛ لأن تلك المخالفة من آثاره...))[٩]، ويعتمد على ما ذكر في المتن كثيرًا ويحيل القارئ إلى ذلك منها ما جاء في باب اسم الفاعل إذ قال:((فلذا اشترط في إعماله أن يعتمد على شيء وهو أحد الخمسة المذكورة في المتن))[١٠]، واعترض

---

(١) الإقليد ٢: ٥٥٥

(٢) المصدر نفسه ٤ : ١٦٩٤

(٣) المصدر نفسه ١: ٥٣١

(٤) المصدر نفسه ٤ : ١٦٩٤

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٢: ٩٤٨ – ٩٤٩

(٦) المصدر نفسه ١: ٣٨٦

(٧) المصدر نفسه ١: ٣٣٧

(٨) المصدر نفسه ١: ٣٨٧

(٩) المصدر نفسه ١: ٤١٠

(١٠) المصدر نفسه ٣ : ١٣٤٤

على بعض المسائل في نص المفصل ومنها زيادة(من) وقال عنها:((غير مستقيم))[١]، وكذلك اعترض على خصوصية (المبتدأ والخبر) باسميهما وحدهما بحد واحد وقال:((ومثله غير مستقيم))[٢]، ولم ينتهِ عند ذلك إنَّما اهتم بإعراب بعض نصوص المفصل؛ والغرض من ذلك إيراد المعنى مطابقًا للقاعدة النحوية، ومنه ما جاء في باب المنادى نحو:((قوله:(كقولك يا أيُّها الرجل) (أي): منادى مفرد معرفة و(ها) مقحمة للتنبيه، و(الرجل): صفة له، ولايجوز فيه غير الرفع، لأنه هو المقصود بالنداء))[٣]، وحاول أن يبسط نص المفصل وذلك بتحليل المفردات الغريبة في متن المفصل توضيحها ومن ذلك ما جاء في قول ذي الرمة(ت١١٧هـ): [الطويل]

أو حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبجاءُ مُجْفَرَةٌ دَعائمُ الزَّوْر نِعْمَتْ زورقُ البلد

العيطلٌ من النساء:(الطويلة وكذا من النوق)، ثبجاء: (ضخمة الثبج وهو ما بين الكاهل إلى الظهر)، وقوله مجفرةٌ : (ضخمة الوسط)، ودعائم الزور: (عظامه)[٤]، أما في مسألة الاعتراض فقد أشرت إليها، وله الكثير من الموافقات والتأييدات مع ما نص عليه الزمخشري في مفصله ومنها موافقته في(حكم المعطوف على المنفي بـ (لا) النافية للجنس) وذلك إذا كان المعطوف معرّفًا نحو:((لاغلامَ لك ولا العباسُ))[٥] فحملهُ على المحل؛ لأن الأصل الرفع، ويعني بـ(المحل) أنه جاء في موقع المبتدأ والتقدير:(غلامٌ موجودٌ لك).

منهج الجندي في الشرح:

من أهم السمات البارزة لمنهج الجندي في الإقليد (الحوار النحوي)[٧] ويبدأ بسؤال هو:((فإن قُلْتَ... قُلْتُ...))[٦]، ويميل إلى الاختصار والإيجاز بعدم تكرار العبارات والمسائل المتشابهة وإحالة القارئ إليها، ومن ذلك: ((أصل اسم سمّو لما ذكرنا في صدر

---

(١) الإقليد ٤ : ١٦٨٠ ، ٣ : ١٢٦٧

(٢) المصدر نفسه ١: ٣٠٣

(٣) المصدر نفسه ١: ٤١٩

(٤) ينظر: المصدر نفسه ٣ : ١٦٠٩ ، وينظر: ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت ٢٣١ هـ) تحـ:عبد القدوس أبو صالح ١: ١٧٤

(٥) المصدر نفسه ٢ : ٦٢٣

(٦) المصدر نفسه ٣ : ١٤٨٩

(٧) ينظر : مقدمة المحقق ١ : ٦٦

الكتاب))[١]، وقد يلجأ في أحايين إلى استخدام ألفاظ وعبارات غريبة كـ((قوله: ومجال الذي.. هذه مسألة شريفةٌ نُعثركَ على أَسرارٍ فيها لطيفةٍ، فإنْ حَدَبتِ[٢] الفطنةُ بضبعِك[٣]عن مداحض[٤] الشُّبَهِ ومزالقها، وأطلَعكَ ذكاؤك على مافيها من غوامض النُّخب[٥]...))[٦]، ومما يميز منهج الجندي أيضًا اعتماده كثرة التعليلات وهي سمة غالبة عنده، فلا تكاد صفحة من صفحات الإقليد ولا مسألة من المسائل إلا ويضع لها التعليلات والتأويلات، ومن ذلك ما جاء في باب المنادى العلم المضموم بقوله :((إذا وصف بابن مضاف إلى علم أو بإبنة فهي كذلك كـ(يا زيدَ بن عمرو) و (يا هندَ ابنة عاصم) يبنيان على الفتح؛ لأن الفتحة من جنس ما يستحقه المنادى في الأصل؛ أصله النصب))[٧]، وكان للخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين نصيب كبير في منهج الجندي بإقليده، إذ تناول أغلب المسائل الخلافية التي تناولتها كتب الخلاف ومن أبرزها كتاب(الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين)لأبي البركات الأنباري، فكان يورد المسألة النحوية ويبتدأ برأي البصريين وحججهم، ثم يعرض آراءهم مبتدئًا بالخليل(ت١٧٠هـ)، في أغلب الأحيان ثم سيبويه، وبعد ذلك يعرض آراء الكوفيين ثمَّ يؤيد رأي البصريين وينتصر لهم كثيرًا ، ومن ذلك مسألة (رفع الفعل المضارع)، فقد عرض رأي البصريين واستدلالاتهم وبعدها عرض رأي الكوفيين ومذهب الكسائي واستدلالاتهم على بطلان رأي البصريين، ثم ردَّ على رأي الكوفيين بأنه باطل[٨].

وفي بعض المسائل الخلافية لم يشِر إلى أن هذا الرأي للمذهب البصري وذلك للمذهب الكوفي، ومن ذلك مسألة الضمير بعد (لولاي، لولاك) إذ يرى أن الضمير بعد (لولا) يجب

---

(١) الإقليد ٣ : ١١٧٩

(٢) حدب: عطف وشفق، ينظر: لسان العرب، ابن منظور(ت ٧١١هـ) ١: ٣٠١

(٣) الضبع: وسط العضُد بلحمه، ينظر: كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحـ: د. مهدي المخزومي، د.إبراهيم السامرائي ١: ٢٨٤

(٤) مداحض: الدفع أو الرفض أو الزلق بحجة : ينظر: لسان العرب، ابن منظور(ت٧١١هـ) ٧: ١٤٨

(٥) النخب: الجماعة المختارة ، ينظر: المصدر نفسه ١: ٧٥١

(٦) الإقليد ٢ : ٨٧١ ، وينظر مقدمة المحقق ١ : ٦٩

(٧) المصدر نفسه ١ : ٤١٥

(٨) ينظر: المصدر نفسه ٣ : ١٤٥٩ – ١٤٦٥

أن يكون مرفوعًا. ورأيه هذا هو رأي الكوفيين والأخفش من البصريين من دون الإشارة إلى ذلك[١]وفي مسالة النقل عن النحويين فأكثر ما ينقل عن المتقدمين كالخليل وسيبويه[٢]والكسائي(ت١٨٩هـ)[٣]، وينقل عن المعاصرين له ويسمي بعضهم (المحققين) من المتأخرين[٤]، ففي بعض الأحيان يذكر المصدر ومؤلفه[٥]، وفي أحيان أخرى يذكر اسم المؤلف من دون ذكر المُصَنَّف[٦]، وأخرى يذكر اسم الكتاب من دون المؤلف[٧]، وأخرى يكتفي بالاختصار في ذكر اسم المصدر[٨] .

وفي اقتباسه ونقله من المصادر الأُخَر، فله أُسلوبان، الأول: يذكر اسم المؤلف ثم النص وأخرى يذكر النص ثم المؤلف نحو:((وأجاز الأخفش(ت٢١٥هـ) رفع اسم الله أي:أسأل أن يعمرك الله))[٩]، و((قوله كـ(ضَربَ الرَّقَاب)..حذف الفعل وقُدِّم المصدر فأنيب منابه مضافًا إلى المفعول .. كذا ذكره في الكشاف))[١٠]، ومرة لم يذكر اسم المؤلف ولا المصدر ويسمى ذلك (النقل من مجهول) نحو:((وقال بعضهم: إنَّ (لا) هذه التي لنفي الجنس..))[١١]، وينقل مباشرة من المؤلف وكتابه أو ينقل عن طريق آخر بالإشارة إليهما معًا أو ينقل بتصرف(بالمعنى)، فالمباشر كنقله من الجرجاني نحو:((قال الإمام المحقق عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ):((ولو كان جزم أُكْرِمك بنفس ائتني...)) على ما يظنه من لا خبرة له...))[١٢]، وغير المباشر ما نقله عن سيبويه عن طريق الجرجاني نحو:((قال الإمام

---

(١) ينظر: الإقليد ٢ : ٨٣٥
(٢) ينظر: المصدر نفسه ١: ٣٨١، ٤٠٨
(٣) ينظر: المصدر نفسه ١: ٢٦٠، ٣ : ١٥٩٧
(٤) ينظر: المصدر نفسه ٢ : ٩٧٩
(٥) ينظر: المصدر نفسه ١: ٣٨٣ ، ٤ : ١٦٩٧
(٦) ينظر: المصدر نفسه ١: ٢٣٦ ، ٢ : ٦٩٦
(٨) ينظر: المصدر نفسه ١ : ١٨٧، ١ : ٤٨٠
(٩) ينظر: المصدر نفسه ٢ : ٩٨٥
(١٠) المصدر نفسه ١: ٣٨٣
(١١) المصدر نفسه ٢ : ٩١٤
(١٢) المصدر نفسه ١ : ٣٥٤
(١٣)المصدر نفسه ٣ : ١٥٠٣

المحقق عبد القاهر: قال صاحب الكتاب إنَّ(من) للأمكنة...))[١]، أما ما نقله بالمعنى فنحو:((قال المبرد(ت٢٨٥هـ): العرب تفعل ذلك فيما عرف معناه كقولهم:(أتاني زيد ليس إلا) أي ليس إلا الذي ذكرته))[٢]، وأشار محقق الكتاب إلى أن العبارة لم ترد في كتاب المقتضب وإنما ورد قريب منها فهذا يدل على النقل بالمعنى. وللجندي جنبة بلاغية استطاع بموجبها توجيه شواهده وعلى وجه الخصوص الشواهد القرآنية مستعملًا أجناسًا بلاغية من علم البديع كـ(السجع والطباق والمقابلة والتشبيه) وهو يعلق على بعض المسائل النحوية وعلى ما قيل فيها من آراء نحو قوله:((فأين الحصى بالقيعان من فرائد نُحُور الحور الحسان))[٣].

الشاهد الشعري النحوي والاحتجاج به عند الجندي:

قسَّم النحويون الشعراء على أربع طبقات، الأولى: الشعراء الجاهليون، الثانية: الشعراء المخضرمون، الثالثة: الشعراء المتقدمون، وهم من عاش في صدر الإسلام، الرابعة: المولَّدون أو المحدَثُون، ويرى النحويون المتقدمون أن من يحتج بشعرهم هم: الجاهليون والمخضرمون والإسلاميون من عاش في صدر الإسلام وعاصر الدولة الأموية كالأخطل(ت٩٢هـ)، وجرير(ت١١٠هـ)، والفرزدق(١١٤هـ)، ومن خلفهم، ومنعوا الاحتجاج بشعر المولدين أو المحدثين كبشار بن برد(ت١٦٨هـ) وأبي نواس(١٩٨هـ) وغيرهما[٤]، وكان آخر شاعر يحتج بشعره إبراهيم بن هرمة(ت١٧٦هـ)[٥] .

لقد كان للشاهد الشعري النحوي الأثر البليغ في توضيح القاعدة النحوية، والمسائل اللغوية، فاستعان الجندي به في توضيح الكثير من الآراء النحوية وترجيح بعضها على بعض[٦] ، وجعله الفيصل في بعض المسائل الخلافية[٧]، واستدل علماء النحو بالشاهد في رد آراء

---

(١) الإقليد ٤ : ١٧٠٦

(٢) المصدر نفسه ١ : ٢٧٦

(٣) المصدر نفسه ١ : ٢٩٧

(٤) ينظر: إسفار الفصيح، أبو سهل الهروي (ت ٤٣٣هـ)،تحـ: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش ١ : ٢٣٩

(٥) ينظر: الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحـ: د.محمود فجال ١ : ١٢٣

(٦) ينظر: الإقليد ٢ : ٦٠٨ ، ٨٥٢

(٧) ينظر: المصدر نفسه ٣ : ١٥٢٤ ، ٤ : ١٧٣٤

بعض العلماء أو تأييد بعضهم الآخر[١]، وتوضيح الكثير من الآراء الإعرابية وتأييد الراجح منها[٢]، وبيان دلالات (معاني) الألفاظ والمفردات[٣]، وبيان لغات العرب[٤]، كما أفاد منها في توجيه بعض القراءات القرآنية[٥]، وكان عدد الأبيات الشعرية الواردة في كتاب الإقليد (٧٣٢) سبعمئة واثنين وثلاثين بيتًا، المكرر منها (٨٢) اثنان وثمانون بيتًا، منها (٤٠٧) أربعمئة وسبعة أبيات شواهد المفصل للزمخشري ، أما نسبة الأبيات لقائليها فكانت (٢١٧) مئتين وسبعة عشر بيتًا تقريبًا، ولم يتمكن من نسبة الأخرى.

أما ما أُستشهد به على المسائل النحوية فكان (٤١١) أربعمئة وأحد عشر شاهدًا، عالج الجندي بها الكثير من الآراء النحوية ورجح بها آراء على أخرى.

واستشهد بالطبقات الأربع بغير استثناء، فمن شعراء الطبقة الأولى ممن احتج بشعرهم: امرؤُ القيس[٦]، والحارث بن حلزة[٧]، وطرفة بن العبد[٨]، وزهير ابن أبي سلمى[٩]، والنابغة الذبياني[١٠]، وعلقمة الفحل[١١]، والأعشى[١٢]، والمرقش[١٣]، وعنترة[١٤]، وعبيد بن الأبرص[١٥]، والمهلهل[١٦]، وحاتم الطائي[١٧]... وغيرهم .

وكان للمخضرمين نصيبٌ لا بأس به في (إقليد) الجندي ومن ابرز من استشهد بشعرهم :

---

(١) ينظر: الإقليد ٣ : ١١٣٦

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٢ : ٦٧٦ ، ٢ : ٨٨٥

(٣) ينظر: المصدر نفسه ١ : ٤٠٤ ، ٢ : ٧٦٥ –٧٦٦ ، ٢ : ٩٢٩

(٤) ينظر: المصدر نفسه ٢ : ٩١٨ ، ٢ : ٩٣٤

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٢ : ٦٣٣ ، ٣ : ١٥١٢

(٦) ينظر: المصدر نفسه ١: ٢٩١، ٢: ٥٧٩، ٢: ٧٤٣، ٣: ١٤٨٤

(٧) ينظر: المصدر نفسه ٣ :١٥٣١

(٨) ينظر: المصدر نفسه ٣: ١٣٣٩، ٣ :١٥٧٤

(٩) ينظر: المصدر نفسه١ : ١٣١، ١ : ٤٥١، ٤: ١٩٥١

(١٠)ينظر: المصدر نفسه ٢: ٦٨٠، ٢: ٧٩٠، ٢: ٩٢٥، ٤ : ١٧١٣

(١١)ينظر: المصدر نفسه ٣: ١٣١٤، ٤ : ٢٠٨٢

(١٢)ينظر: المصدر نفسه١ : ١٩٦، ١ : ٤٩٣، ٢ : ٧٢٧، ٢: ٩٨٣، ٣: ١٣٧٦

(١٣)ينظر: المصدر نفسه ١: ٣٢٥

(١٤)ينظر: المصدر نفسه ١: ٤٥٩، ١: ٥١٩

(١٥)ينظر: المصدر نفسه ٢: ٩٩٥، ٤: ١٨١٢

(١٦)ينظر: المصدر نفسه ٢: ٩٦٩

(١٧)ينظر: المصدر نفسه ١: ٥١٢، ٣: ١٦٤٠

حسان بن ثابت[١]، ولبيد بن ربيعة[٢]، والنابغة الجعدي[٣]، والعباس بن مرداس[٤]، والحطيئة[٥]...وغيرهم. واختلفوا في شعراء هذه الطبقة، فذكر البغدادي أن:((الصَّحيح صحة الاستشهاد بكلامها وقد كانَ أَبُو عَمْرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبْرمَة يلحنون الفرزدق، والكميت، وذا الرمة... وكانُوا يعدونهم من المولدين لأَنهم كانوا في عصرهم))[٦]، أما الإسلاميون فكان منهم: عمر بن أبي ربيعة[٧]، وجرير[٨]، والأخطل[٩]، والفرزدق[١٠]، وابن ميادة[١١]، والعجاج[١٢]، وطفيل الغنوي[١٣]، وذو الرمة[١٤]، والكميت[١٥]، وأبو ذؤيب الهذلي[١٦]، وابن هرمة[١٧] وغيرهم.

أما الشعراء المولَّدون فاستشهد بشعر كل من: المتنبي[١٨]، وابن الرومي[١٩]، وأبي فراس

---

(١) ينظر: الإقليد ٢: ٧٠٢، ٢ : ١٠٤٨

(٢) ينظر: المصدر نفسه ١ : ٥٣٣ ، ٢: ٦٨٥ ، ٢: ٩٨٥، ٣ : ١٣٢٩

(٣) ينظر: المصدر نفسه٢ : ٩٢٠، ٢: ٩١٨، ٤: ٢٠٣٣

(٤) ينظر: المصدر نفسه ١ : ٢٦٧، ٢: ٦٥٨

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٣ : ١٢٦٣، ٣: ١٥١٢، ٣: ١٥٧٣

(٦) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تحـ: عبد السلام محمد هارون١ : ٦

(٧) ينظر: الإقليد ١: ٢٨٧، ٣: ١٥٤٧، ٤ : ١٨٢٠

(٨) ينظر: المصدر نفسه ١ :٤٧٠، ٣: ١١٢٠، ٣: ١٣٩٨، ٣: ١٦٠٥، ٤: ١٦٩٣

(٩) ينظر: المصدر نفسه ٣ : ١٥١١

(١٠)ينظر: المصدر نفسه١ : ٢٦٠، ١: ١،٢٤١: ٥٢٥، ٣: ١٣٧٢

(١١)ينظر: المصدر نفسه ١: ٣٨٤

(١٢)ينظر: المصدر نفسه ٣: ٣،١٣٣٨: ١٣٧٤، ٣: ١٣٨٧، ٤: ١٧٠٤

(١٣)ينظر: المصدر نفسه ١ : ٢٩٠

(١٤)ينظر: المصدر نفسه ١: ٣٨٥، ١: ٤٥١، ١: ٦٨٥، ٢: ٧٠١، ٢: ٩٤١، ٣: ١٥٩٢

(١٥)ينظر: المصدر نفسه ٣: ١٥٤٦، ٢: ٥٧٠، ٢: ٩٨٥، ٢: ٥٩٠

(١٦)ينظر: المصدر نفسه١ : ١٢٦، ٢: ٦٣٤

(١٧)ينظر: المصدر نفسه ٤: ١٩٤٨، ١: ٢٣٧

(١٨)ينظر: المصدر نفسه ١: ١٢٧، ١: ٥٢٠، ٢: ٧٤٤، ٢: ٧٩٤، ٢: ٨١٢، ٢: ٨١٥، ٢: ٩٧٥

(١٩)ينظر: المصدر نفسه٢ : ٨١٣، ٣: ١١٦٤

والحمداني[١]، والبحتري[٢]، وأبي نؤاس[٣]، وأبي العلاء المعري[٤]، والأبيوردي[٥]وغيرهم.

واستشهد بغير شعراء الطبقات الأربع مثل استشهاده بشعرٍ لأبي مضر محمود بن جرير الضبي الأصبهاني[٦] وهو أحد شيوخ الزمخشري ويلقب بـ(فريد العصر)، وأبيات لفضل القضاة يعقوب الجندي[٧] وهو أحد تلامذة الزمخشري وأبيات أخرى لشخص سمَّاهُ (المرتضي الموسوي)[٨]، وكذلك استدل بأبيات من إنشاده هو نفسِهِ[٩]. أما طريقة تناوله للشواهد الشعرية من حيث الشرح والتوضيح وبيان موطن الشاهد، فيمكن تقسيمها على قسمين، الأول: شواهد الزمخشري في مفصله التي وردت في المتن، والآخرى: الشواهد التي وردت في شرح الإقليد لمتن المفصل. ففي شواهد المفصل يشرح مفرداتها ويوضحها ويبين معناها وغامضها[١٠]، ويذكر سبب الاحتجاج به، وقصة الأبيات، ومنها الشاهد إن وجدت[١١] وروايات الشاهد في حال وجودها[١٢]ووجوه الإعراب[١٣]، وأحيانًا ينسب بيت الزمخشري لصاحبه إذا لم يكن الزمخشري قد ذكره[١٤]، وقد يميل إلى الاختصار فيقول:((الشاهد في البيت))[١٥]

---

(١) ينظر: الإقليد ٣ : ١١٨١

(٢) ينظر: المصدر نفسه ١ : ٢١٢

(٣) ينظر: المصدر نفسه ٢ : ٧٤٣، ٣: ١٣٧٦

(٤) ينظر: المصدر نفسه ١: ٢٨٥، ١: ٣١٨

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٢ : ١١٠٠

(٦) ينظر: المصدر نفسه ٢: ٦٦٣

(٧) ينظر: المصدر نفسه ٢ : ٥٧٨

(٨) ينظر: المصدر نفسه ١ : ٨٣٨

(٩) ينظر: المصدر نفسه ٣ : ١٢٦٤

(١٠) ينظر: المصدر نفسه ١: ٣٥٣-٣٥٤

(١١) ينظر: المصدر نفسه ٢ : ٥٩٧-٥٩٨

(١٢) ينظر: المصدر نفسه ٣: ١١٢٢-١١٢٣

(١٣) ينظر: المصدر نفسه ٤ : ٢٠٨٨-٢٠٨٩

(١٤) ينظر: المصدر نفسه ١ : ٥٢٥

(١٥) المصدر نفسه ٣: ١٤٩٨

أو((قول الشاعر))[١]،أو((قوله))[٢]،أو يذكر اسم الشاعر فقط[٣] أو يورد كلمة واحدة أو كلمتين من البيت[٤]،أو يذكر موقع الشاهد فقط[٥]، وأحيانًا يكتفي بذكر معنى الشاهد[٦]، وقد يكمل ما نقص من الأبيات الواردة في المتن بتكملة الصدر أو العجز ويقول كلمة: و((تمامه))[٧]، وفي بعض الشواهد يأتي بأبيات قبله أو بعده[٨].

أما الشواهد التي جاء بها في الشرح لتعزيز رأيه النحوي، أو ترجيح رأي، أو حكم نحوي، لمذهب معين فكانت في أكثر الأحيان بدون نسبة إلى قائليها[٩]، أو يذكر من استشهد بالشاهد[١٠]، أو مكان ذلك الشاهد في المصادر كـ(بيت الكتاب)[١١]، أو (بيت الحماسة)[١٢]، وفي الكثير من المسائل يستشهد بشاهد واحد فقط[١٣] وأحيانًا يستشهد بشاهدين[١٤]، ويستشهد بأنصاف الأبيات، والأراجيز، فلا يذكر الشواهد الشعرية كاملةً، وقد يكتفي بذكر موضع الشاهد في صدر البيت أو عجزه، أو يكتفي ببعض أجزاء الشطر الواحد من البيت[١٥]، وعلى غير العادة نسب الجندي شواهد شعرية خطأ[١٦]، ويذكر النادر، والقليل، والضرورة في

---

(١) الإقليد ٣ : ١٥٣١

(٢) المصدر نفسه ١: ٣٩٣، ٣٩٥

(٣) ينظر : المصدر نفسه١: ٤٢٣

(٤) ينظر: المصدر نفسه ١: ٤٢٢، ٢: ٩٥٩ ،٢: ١٠١٣

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٢ :١٠١٥

(٦) ينظر: المصدر نفسه ٣ : ١٤٩١

(٧) المصدر نفسه ١: ٤٠٤، ١: ٤٨٠، ١: ٥٣٧، ٢: ٦٢٢، ٢: ٦٥٠، ٢: ٦٥٢

(٨) ينظر: المصدر نفسه ١: ٣٧٥، ١: ٤١٨، ١: ٤٣٥، ١: ٤٨١، ٢: ٦٢٢

(٩) ينظر: الإقليد ١: ٣٦٧، ١: ٥٤٦، ٢: ٥٧٤، ٢: ٦٥٥، ٢: ٦٥٦، ٢: ٧٨٤، ٢: ٨٦٨

(١٠)ينظر: المصدر نفسه ٢: ٥٧٧، ٢ : ٧٤٧

(١١) ينظر: المصدر نفسه ٢: ٥٧٢، ٢: ٩٦٧

(١٢)ينظر: المصدر نفسه ٢ :٨٧٠

(١٣)ينظر: المصدر نفسه ١: ٣٨٤، ١: ٥٤٢، ٢: ٩٤٩، ٢: ٩٥٠، ٢: ٩٥١

(١٤)ينظر: المصدر نفسه ٢: ٩٦٠، ٣: ١١٧٦، ٣ :١١٨١

(١٥)ينظر: المصدر نفسه ١: ١٦٤،١: ١٧٣، ١: ٢٧٢، ١: ٢٩٨، ٢: ٧١٩، ٢: ٩٢٣

(١٦)ينظر: المصدر نفسه ١ : ٢٦٠ ، ١: ٣٧٩ ، ١: ٤٩٦

الشعر[١]. وقد يشرح البيت أو الشاهد، فيذكر كل ما يتعلق به من أجل توضيحه، ونقل المناسبة التي قيل فيها، ولم يكن هذا أسلوبه في الشواهد التي وردت في متن المفصل، ومن ذلك أنّه وقف على شرح (المثل السائر) الذي استدل به الزمخشري؛ فاستطرد بشرح الأبيات الشعرية التي استعان بها على شرح (المثل السائر) قال: ((قوله: ((وفي أمثالهم...))[٢]، (ابن المذلق)[٣] رجل من بني عبد شمس فقير، ما كان يحصل على بيت ليلة وآبائه وأجداده كذلك .

وبالمحصِّلة رأيت الجندي قد ارتضى تقسيم الزمخشري للمفصل إذ اقتفى أثره الحافر، على الحافر ولم يخرج عن تقسيمه؛ لأنه شارح الكتاب وهذا منهج أغلب الشراح. وكان الإقليد مؤلف من أربعة أقسام: القسم الأول للأسماء التي شغلت حيزًا كبيرًا من الكتاب، والقسم الثاني: الأفعال، والقسم الثالث: للحروف، والقسم الرابع: المشترك الذي لم أتطرق إليه ولم أَخُضْ في مسائله؛ لأن أَغلبها صرفيةٌ وموضوع دراستي نحويٌّ، لذا تركت هذا القسم المهم لفرصةٍ أخرى أسأل الله أن يوفقني لها أو للباحثين الآخرين عسى أن يجدوا به ما ينفع ويثري المكتبة اللغوية العربية وتراثنا النحوي العربي إن شاء الله تعالى.

---

(١) ينظر: الإقليد ١: ٤٩٣

(٢) المصدر نفسه ٣ : ١٣٦٤

(٣) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

ثانيًا: الشاهد الشعري النحوي :

اهتم اللغويون العرب اهتمامًا كبيرًا بالشعر؛ فكان موطن احتجاجهم في أغلب المسائل النحوية والقضايا المتعلقة بها؛ لأنه ديوانهم وسجلهم ومنه وصلت الحوادث التأريخية وسَجَّل ملاحمها، فبدء الاحتجاج به منذ عصر النقاء اللغوي(القرن الأول الهجري) ، لذا كان له موقع الصدارة، وفي ضوئه قامت بعض المسائل النحوية، بل وصل الحال إلى بناء حكم نحوي على بيت شعري واحد؛ كل ذلك بسبب تمسكهم الكبير بالشعر، لذلك هو حجة النحوي في إثبات صحة القضية النحوية أو خطئها، وقد انمازت المصادر والمراجع في النحو العربي وامتلأت بطونها في الشواهد الشعرية التي اعتمد علماء النحو عليها في استنباط أحكامهم النحوية قال محمد عيد:((فالظاهرة واضحة في كتب النحو... إذ يكون وحده العنصر الغالب في دراسات النحاة المتقدمين والمتأخرين من بين مصادر الاستشهاد وذلك باستثناء ابن مالك(٦٧٢هـ) الذي اعتمد على الحديث، وأبي حيان(ت٧٤٥هـ) الذي اهتم بإيراد الكثير من لغات القبائل في كتابه (ارتشاف الضرب من لغات العرب)، وابن هشام(ت٧٦١هـ) الذي وجه عناية خاصة لنصوص القرآن))[١].

الشاهد لغةً:

ورد في المعجمات اللغوية أن الشاهد بمعنى الحاضر، واللسان، والمخبر، والمبيِّن، وهو مِنْ (شَهِدَ– يشْهَدُ) فهو(شاهدٌ وشهيد) قال الخليل:((والشّهادة أن تقول: استُشْهِد فلانٌ فهو شهيد، وقد شهد عليّ فلانٌ بكذا شَهادةً، وهو: شاهد وشهيد))[٢] قال ابن فارس(ت٣٩٥هـ):((الشِّينُ والهاءُ والدَّالُ أَصلٌ يدُلُّ على حضورٍ وعلمٍ وإِعلامٍ))[٣]، وقال ابن منظور(ت٧١١هـ):((والشَّاهِدُ: اللِّسانُ مِنْ قولِهم: لفلانٍ شاهدٌ حسنٌ أَي عبارةٌ جميلةٌ))[٤] ،

---

(١) الاستشهاد والاحتجاج باللغة : ١١٥

(٢) كتاب العين ٣ : ٣٩٨

(٣) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس تحـ: عبد السلام محمد هارون ٣٢١

(٤) لسان العرب ٣ : ٢٤٣

ويرى الزَّبيدي(ت١٢٠٥هـ): أنَّ((الشَّهادةُ خبرٌ قاطعٌ))[١]، فالشاهد هو الحاضر والماثل الذي شهد الواقع، والمخبر بما شهد ووقع من الأمر، أو هو الذي سمع ورأى وتكشفت له دقائق الأمور كلها أو بعضها، وهذا المعنى الذي دلت عليه اللفظة في القرآن الكريم بمعنى المشاهدة والحضور والمعاينة:((فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ))[البقرة/١٨٥]، بمعنى المشاهدة وتحقق الرؤيا، وكذلك قوله تعالى:((وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا))[يوسف/٢٦]، أي النطق بالحق بمطابقته للواقع بعد أن حاولوا تغطيته وإخفاءه، ومِمَّن استشهد بهذه المعاني الأعشى[٢](ت٧هـ) بقوله: [الطويل]

فلا تَحْسِبني كافرًا لكَ نعمةً علَيَّ شهيد شاهد الله فاشهد

الشاهد اصطلاحًا:

عرفه الشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ)بأنه:((عبارة عما كان حاضرًا في قلب الإنسان، وغلب عليه ذكره؛ فإن كان الغالب عليه العلم فهو شاهد العلم، وإن كان الغالب عليه الحق، فهو شاهد الحق))[٣] أو هو:((قول عربي لقائل موثوق بعربيته يورد للاحتجاج والاستدلال به على قول أو رأي))[٤]، وذكر بعضهم بأن الاستشهاد هو((ذكر الأدلة النصية المؤكدة للقواعد النحوية، أي: التي تنبني عليها هذه القواعد))[٥]، وعرفه التهاوني(ت١١٥٨هـ) بأنه:((الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزئي من التّنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم))[٦].

لقد أجمع الدارسون على أن الشاهد الشعري هو الإتيان بكلمة، أو عبارة، أو بيت من الشعر مروي عن العرب الذين يحتج بهم لإثبات قاعدة، أو صحة استخدام الكلمة، أو الجملة. والاستشهاد توظيف اللغوي لمجموعة من الأقوال التي بلغت مستوى عالٍ من الفصاحة، وقد ذكره العلماء العرب في مصنفاتهم ومنهم أبو منصور الأزهري .

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، تحـ: د. عبد العزيز مطر ٨ : ٢٥٢

(٢) ينظر: ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق : د. محمد حسين : ١٩٣

(٣) التعريفات، تحـ: محمد صديق المنشاوي: ١٠٦

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب اللبدي :١١٩

(٥) أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم : ٢١٩

(٦) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحـ: د. علي دحروج ١: ١٠٠٢

واهتم العرب بالتأليف في هذا الموضوع وتوسعوا في دراسة الشواهد العربية. ولأهمية الشواهد في تثبيت قواعد النحو كان النحويون حريصين على اختيارها بدقة، ومنهم أبي منصور الأزهري(ت٣٧٠هـ) إذ قال:((جمعتُ في هذا الكتاب من لغات العرب وألفاظها، واستقصيتُ في تتبُّعٍ ما حصَّلت منها، والاستشهاد بشواهد أشعارها المعروفة لفصحاء شعرائها الَّتي احتجَّ بها أهل المعرفة المؤتمنون عليها))[١] وكذلك قام الثعالبي(ت٤٢٩هـ) بتخصيص القسم الثاني من كتابه (فقه اللغة وسر العربية) [٢] لموضوع الاستشهاد بالقرآن الكريم على طريق العرب في الكلام.

---

(١) تهذيب اللغة، تحـ: محمد عوض مرعب ١ : ٧

(٢) تحـ: عبد الرزاق المهدي ١: ٢١٩

مرادفات الاستشهاد :

هناك مصطلحات متقاربة الدلالة مع مصطلح الاستشهاد كـ(الاحتجاج، والاستدلال، والتمثيل) وقد أراد الباحثون أن يضعوا فوارق بينها، فالاحتجاج: يعني إثبات شيء بدليل نقلي يعود إلى من يصح الاحتجاج به لتوثيق مسألة من المسائل، قال ابن منظور:((الحُجَّة: البُرْهان، وقيل: الحُجَّة ما دُفعَ به الخصم))[١]، أو هو((إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة))[٢]، أما الاستشهاد: فهو استحضار كلمة أو عبارة مروية، أو بيت شعري مروي عن العرب الذين يحتج بصحة لغتهم لإثبات صحة قاعدة، أو صحة استعمال ذلك المروي كالاستشهاد ببيت شاعر من شعراء عصر الاحتجاج على صحة أو فساد عبارة ما، أو هو((الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على القاعدة من شعر أو نثر))[٣]، ويتضح بهذا المعنى أن الاستشهاد والاحتجاج يدلان على إيراد ما يقطع ويبرهن على صحة الاستعمال أو التركيب، غير أن الاحتجاج له دلالات توحي بإضافة الغلبة للحجة التي يقوم على معناها الاحتجاج.

وما يراه الباحث أن لفظي (الاحتجاج والاستشهاد) يتشابهان في أصل المعنى؛ لأن الإخبار القاطع للشاهد هو نفسه الدليل أو البرهان الذي تقيمه الحجَّةُ وعمل كل منهما توثيق النصوص ونسبتها إلى عصرها وقائلها[٤]. أما الاستدلال: فيرى الشريف الجرجاني أنه((تقرير ثبوت الأثر لإثبات المؤثر، وقيل: تقرير الدليل لإثبات المدلول، سواء أكان ذلك من الأثر إلى المؤثر أو العكس، أو من أحد الأثرين إلى الآخر))[٥]وهو فعل المُسْتَدِلّ، ويعني طلب الشَّيء من جهة غيره[٦]. أما التمثيل فهو التعبير الجزئي عن الممثَّلِ به الذي لا تشترط فصاحته أو وروده عن العرب، أو((ما يذكر لإيضاح القاعدة بتمام إشارتها))[٧]، أو هو

---

(١) لسان العرب ٢ :٢٢٨

(٢) في أصول النحو، سعيد الأفغاني : ٦

(٣) الاستشهاد والاحتجاج باللغة: ٨٦

(٤) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٥) التعريفات ١: ١٨

(٦) ينظر: الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)، تحـ : محمد إبراهيم سليم ١: ٧٠

(٧) التعريفات ١ : ٢٠١

((الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة وإيصاله إلى فهم المستفيد))[1]، ويطلق على النص المصنوع أو غير الموثق الذي ساقه نحويٌّ على من لا يحتج بكلامه، غير ملزم وهدفه الإيضاح والبيان، ويطلق على ما ليس من كلام العرب القدماء ، ويرى الباحث أنه من التمرينات غير العلمية، ويستعمل في الكتاب المدرسي الحديث كقولهم:(مثِّل لذلك، إعطِ أمثلة..) والأمثلة جمل يصوغها المصنِّفُ ويصنعها بما يتفق والتراكيب اللغوية، فإذا كان الشاهد يذكر لإثبات القاعدة النحوية فإنَّ المثال يذكر لإيضاحها، ويدخل ضمن الأمثلة شعر الشعراء بعد عصر الاحتجاج .

شروط الاستشهاد:

ثمة شروطٌ ومعاييرٌ وضعها النحويون حدًا فاصلًا من أجل قبول الأشعار المستشهد بها في قضايا اللغة والنحو، وهي الأساس النظري الذي قام عليه الاستشهاد حيث القبائل التي اعتمدها العلماء موطنًا للفصاحة، ومن حيث عصور الاستشهاد.

أولًا: شرط الزمان:

سبق أن تكلمتُ في أثناء الحديث عن الشاهد الشعري والاحتجاج به عند الجندي أن عصر الفصاحة ينتهي في منتصف القرن الثاني للهجرة المباركة، وآخر من احتُجَّ بشعره هو إبراهيم بن هرمة. وهي الحقبة الزمنية التي وثَّقها العلماء لقبول كلام العرب وتلك العصور التي ظلت فيها سلائق العرب خالصة من الشوائب، وقد سميت (عصورَ الاحتجاج).

فكان هؤلاء الشعراء ممن يحتج بكلامهم شعرًا ونثرًا إلا أن العرب قد اختلطوا بغيرهم من الأجناس بسبب الحروب وتبادل المنافع كالتجارة وغيرها، لذلك لابد أن يكون هناك قيد زمني يحد تلك الحقبة لتفشي اللحن في لغة القرآن الكريم.

فهذه العصور أو الطبقات الأربع متمثلة بالطبقة الأولى وهم الشعراء الجاهليين كـ(إمرئ القيس والأعشى وغيرهما) والمخضرمين كـ(لبيد بن ربيعة وحسان بن ثابت وغيرهما)، الإسلامين كـ(الأخطل وجرير والفرزدق)، والمولَّدين كـ(بشار بن برد وأبي نؤاس وغيرهما)[2].

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢: ١٤٤٧

(٢) ينظر: العمدة في محاسن الشعر، ابن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣ هـ)، تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد ١: ١١٣

وكما أسلفت بأنهم أجمعوا على الاستشهاد بشعراء الطبقتين الأوليتين وجواز الاستشهاد بالطبقة الثالثة، ومنعوا الاحتجاج بشعر الطبقة الرابعة(المولَّدين)، قال البغدادي:((وقيل: يستشهد بكلام من يوثق به منهم واختاره الزَّمخشري))[١].

ثانيًا: شرط المكان:

حدد اللغويون والنحويون أخذ اللغةِ وشواهدِها الشعرية بالقبائل الساكنة وسط الجزيرة العربية. فاللغة نقية صافية بعيدة عن اللحن، ولم يأخذوا من سكان أطراف الجزيرة العربية؛ لأنهم اختلطوا ببعض القبائل من الأمم الأخرى، فاختلطت لغتهم بلغاتها، لذلك فَسَدت ألسنتهم،وضعفت ملكتهم وسليقتهم، قال أبو نصر الفارابي:((كانت قريش أجود العرب انتقادًا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعًا وأبينها إبانة عما في النفس. والذين عنهم نقلت اللغة العربية ... هم: قيس، وتميم وأسد... ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم؛ فإنه لا يؤخذ لا من لخم، ولا من جذام... ولا من قضاعة، ولا من غسان، ولا من إياد...))[٢]، وكان هذا التشدد في الأخذ عن تلك القبائل منهج البصريين في جمعهم اللغة والاحتجاج بها، على خلاف الكوفيين في أخذهم اللغة فإنهم أخذوا عن كل من نزل عندهم من أعراب البادية من غير الإلتفات فيما إذا كانت فصاحته سليمة أو دخلها اللحن بالاختلاط مع الأعاجم وغيرهم، وهذا يؤكد قول البصريين:((نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ))[٣]، قال السيوطي: إنَّ العلماء((اتفقوا على أن البصريين أصح قياسًا؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيين أوسع رواية))[٤].

---

(١) خزانة الأدب ١: ٦

(٢) الاقتراح في أصول النحو ١: ٩٠ – ٩١

(٣) المصدر نفسه ١: ٤٢٣ – ٤٢٤ ، الإقليد ٢ : ٦٤٢، والحرشة: صائد الضب ينظر: لسان العرب ٦ : ٢٨٠ ، واليرابيع: اليربوع دويبة فوق الجرذ، الذكر والأنثى فيه سواء ينظر: لسان العرب ٨: ١١١ ، الشواريز: اللبن الثخين، الكواميخ: نوع من الأُدْم ينظر: لسان العرب ٣ : ٤٩

(٤) الاقتراح في أصول النحو ١ : ٤٢١

الفصل الأول

الشاهد الشعري النحوي في الأسماء

(المرفوعات والمنصوبات والمجرورات)

إضمار الفاعل :

الإضمار ظاهرة لغوية وهو من سمات اللغة العربية؛ لأن العربيَّ يميل الى الإيجاز والاختصار في كلامه، فيضمر بعض العناصر مما كثر استعماله، أو مما يمكن للسامع فهمه، اعتمادًا على السياق من قرائن حالية أو مقالية (لفظية).

وقبل الولوج في مسألة إضمار الفاعل، لابد للباحث أن يوضح التداخل الحاصل بين مفهومي(الحذف، الإضمار)، فقد جعلهما الباحثون المحدثون مفهومًا واحدًا، ويرون أن لا فرق بينهما؛ لأن كلًا منهما قائم على تقدير كلام لا يوجد في سياق النص اللغوي(١).

فالمضمر غير الظاهر لكنه مرادٌ وجوبًا، فهو بمنزلة الاسم الظاهر المذكور، والحذف هو ترك الذكر لما هو غير مراد.

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول أبي العلاء المعري (ت٤٤٩هـ) (٢): [الكامل]

زارَتْ عليها للظَّلامِ رُواقُ ومن النُّجوم قلائدٌ ونِطاقُ

قال الخوارزمي:((زارت الحبيبة وهي مستترة بالغياهب، متحلية بعقد ونطاق مرصَع بدرٍّ كالكواكب))(٣)، ففي زارت ضميرٌ مستترٌ تقديره : (هي) يعرب فاعلًا.

يبدو أن مسألة إضمار الفاعل فيها شيء من التعقيد؛ لأن الفاعل ركن أساسٌ من أركان الجملة، لا يمكن حذفه أو تركه، إذ إنَّ الفعل لا يتم إلا بالفاعل القائم بالحدث، سواء أ كان اسمًا ظاهرًا أم ضميرًا مستترًا، فلا شك أن ذلك يحدد من سياق الكلام.

وبسبب التداخل الكبير بين المصطلحين، استعمل القدماء الإضمار بمعنى الحذف وبالعكس، فكان للحذف الريادة على الإضمار، لذلك اختلفوا في مسألة إضمار الفاعل، وإن كان فهو في نية المتكلم وتقديره يدل عليه من سياق الكلام، وهو ما أجمع عليه البصريون

---

(١) ينظر: الحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي أبو المكارم : ٢٠٢

(٢) ينظر: الإقليد ١: ٢٨٥ ، شروح سقط الزند، التبريزي(ت٦٤٥هـ)، البطليوسي(ت٥٢١هـ)، الخوارزمي، تحـ: مصطفى السقا وآخرون ١ : ٧٦٢

(٣) المصدر نفسه ١ : ٧٦٢

فمن الفاعل ما يستتر، فلو حذف لالتبس الحذف بالاستتار[١] فالرأي المشهور عندهم عدم جواز حذف الفاعل[٢] .

لعل مرد ذلك إلى أنَّ الفعل لابد له من فاعل يلازمه ويعمل فيه الرفع، وعند البصريين لا يتقدم على فعله، فيُقدَّر بعدهُ أو يكون ظاهرًا[٣]، لذلك هو مضمر لا محذوف، إلا أن هناك موضعًا لا يأخذ الفعل فاعلًا، ومنها:(كان الزائدة، الفعل المؤكد لفعل آخر، وبما اتصل بما الكافة)[٤]، وبسبب هذا التداخل فرق بعض النحويين بين دلالة المصطلحين، ومنهم السهيلي(ت٥٨١هـ) إذ قال:((الإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء))[٥]، ثم قال:((إنَّ الفاعل في نفس المتكلم، ولفظ الفعل متضمن له دال عليه، واستغني عن إظهاره لتقدم ذكره، وعبَّرنا عنه بمضمر ولم نعبِّر عنه بمحذوف))[٦] .

والحقيقة أن كلام السهيلي فيه نظر، فالمفهوم من كلامه أنه جعل التركيب في الجملة الفعلية وكأنها أجزاء يكمل بعضها بعضًا، واستتر الفاعل في الجزء الأهم وهو (الفعل) معطيًا إياه حجمًا ماديًا، لذلك احتوى الفاعل بين ثناياه، وكل هذا من أجل التوافق والانسجام مع قاعدة التلازم بين الفعل وفاعله، وأنَّ هذا التلازم غير ملزم؛ لأن التلازم يقتضي عدم حذف أي ركن من أركان الجملة الفعلية، ومع ذلك أجاز النحويون حذف الفعل مع العرض بأن الفعل مع فاعله كالكلمة الواحدة.

وممن أشار إلى أن النحويين فرقوا بين المصطلحين، ابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢هـ) إذ قال:((النحويون يفرقون بين الإضمار والحذف، ويقولون_أعني حذاقهم_ إن الفاعل يضمر

---

(١) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحـ: عبد الحميد هنداوي ١ : ٥٧٦

(٢) ينظر: الكتاب، سيبويه ، تحـ: عبد السلام محمد هارون ١: ١٥٧، المقتضب، المبرد، تحـ: محمد عبدالخالق عضيمة ١: ١٥٧، شرح شذور الذهب، الجوجري(ت٨٨٩هـ)، تحـ : د. نواف الحارثي ١: ٣٤٢.

(٣) ينظر: المقتصد في شرح الايضاح، عبد القاهر الجرجاني :تحـ: د. كاظم بحر المرجان ١: ٣٢٧، اللمع في العربية ، إبن جني، تحـ: فائز فارس ١ : ٣١

(٤) ينظر: النحو الوافي ٢: ٧٢

(٥) نتائج الفكر، أبو القاسم السهيلي، تحـ: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض ١: ١٢٧

(٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها

ولا يحذف))[١]، ولكنه رفض تقدير الضمائر المستترة في الأفعال، وعلل ذلك في دلالة المتكلم القصدية إذ قال:((فإذا قيل (زيد قام) ودل لفظ (قام) على الفاعل دلالة قصد فلا يحتاج إلى أن يضمر شيء؛ لأنه زيادة لافائدة فيها))[٢]، وجاء الزركشي(ت٧٩٤هـ) هو الآخر مفرقًا بين دلالة المصطلحين فقال عن الحذف:((إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل))[٣] واشترط للضمير بقاء أثر في اللفظ[٤]، ومن المحدثين الدكتور (علي أبو المكارم) الذي فرَّق بين المطلحين بأن الإضمار أن يوجد في الصيغة مايدل عليه، ولم يشترط للحذف تلك الدلالة بل يمكن فهمه من السياق[٥] أي أن الدلالة في الإضمار هي الإسناد إلى المخاطب أو المتكلم، أما في الحذف فمراعاة السياق وفهمه هو من يحدد المحذوف.

ومنهم من حدد الإضمار في جانب معين، والحذف للاسم الظاهر، وعُدَّ غير موجود[٦]، والحقيقة أن هذا الكلام يحتاج الى وقفة، فإذا كان المحذوف غير موجود فكيف يمكننا تقدير خبر المبتدأ أو بالعكس.

ويرى الباحث أنَّ الفاعل مضمر لامحذوف؛ لأنه عمدة[٧] ولايتم الكلام بدونه؛ لأن الفاعل في الجملة لابد منه[٨] وأنه مرفوع فلا يحذف[٩]؛ لإنَّ الفاعل مع الفعل كجزأين كلمة واحدة ولايمكن حذف أي جزء منها فكذلك الفاعل[١٠].

---

(١) الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحـ: د.محمد ابراهيم البنا: ٨٣

(٢) المصدر نفسه : ٨٢

(٣) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحـ: محمد أبو الفضل ابراهيم ٣ : ١٠٢

(٤) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٥) ينظر: الحذف والتقدير في النحو العربي: ٢٠٢

(٦) ينظر: النحو المصفى، محمد عيد: ٣١٤

(٧) ينظر: شرح الأشموني، تحـ: محمد محي الدين عبد الحميد ١ : ٣٨٧، شرح شذور الذهب، ابن هشام ١: ٣٤٢ ، شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري(ت٩٠٥هـ)، تحـ: محمد باسل عيون السود ١: ٣٩٨

(٨) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني(ت١٤١٧هـ) ٢١٩ – ٢٢٠ .

(٩) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحـ: د.عبد الإله النبهان ٢ : ١٢٦، التطبيق النحوي ، د.عبده الراجحي ١ : ١٧٧

(١٠) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحـ: د.مازن المبارك ، محمد علي حمد الله : ٧٩٢

أما الجندي فقال:((فإن قلت: ما المقتضي لإضمار الفاعل؟ قلت:هو كون المقام مقام حكاية، أو خطاب كـ(ضربتُ) و(ضربتَ) وكون الفاعل مسبوقًا بالذكر، أو في حكم المسبوق به نحو: زيدٌ ضربَ))[١].

يتضح لي أن الجندي يؤيد رأي البصريين في إضمار الفاعل وليس حذفه، إذ قال: ((ففي (ضَرَبَ) ضمير يرجع إلى زيد المسبوق بالذكر، إذ لابد للفعل من فاعل))[٢] فجعل الفعل مع فاعله جسمًا واحدًا لايمكن حذف أي عضو من اعضائه.

ثم قال:((لم يثبت حذف الفاعل بحال، وقد ثبت الإضمار قبل الذكر في مواضع))[٣]، ومن الواضح أن الجندي من النحويين الذين يؤيدون فكرة التلازم بين أركان الجملة الاسمية والفعلية، والمعبرين عنها بـ(لابدَ)، ولكن ذلك غير ملزم بدليل أن هناك أفعالاً لا فاعل لها، وقد تحقق الفهم الكامل لذلك الكلام.

ومن النحويين الذين أجازوا حذف الفاعل مطلقًا (الكسائي) مستدلًا بقول الشاعر[٤]:[الطويل]

فإنْ كانَ لا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّني إلى قَطَرِيّ لا إخَالُك رَاضِيا

فإذا كانت (كان) فعلًا ماضيًا ناقصًا فإن اسمها محذوف، وإذا كانت تامةً فإن فاعلها محذوف، وبشأن هذا ردَّ ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) بأن ترجيح الكسائي لحذف الفاعل على الإضمار ليس جيدًا؛ لأن الثابت الإضمار وليس الحذف[٥]، والبصريون[٦] يرون أن الفاعل مضمر لامحذوفًا، أي: لابد للفاعل من أن يكون مذكورًا أو يكون مضمرًا، ولأن الكلام خال من مذكور يكون اسماً أو فاعلاً، فقدروا اسمها ضميراً، وأن الضمير يحتاج إلى راجع له ،

---

(١) الإقليد ١ : ٢٨٥

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٣) المصدر نفسه ١ : ٢٨٩

(٤) البيت لسوار بن المضرب في شرح التصريح ١ : ٣٩٨ ، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، العيني(ت٨٥٥هـ) تحـ: أ. د.علي محمد فاخر وآخرون ٢: ٩١٢ ، وبلا نسبة في شرح المفصل، ابن يعيش، تحـ: أميل بديع يعقوب ١: ٢١٣، شرح الكافية الشافية، ابن مالك تحـ:عبد المنعم أحمد هريدي ٢ : ٦٠٠

(٥) ينظر: أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، تحـ : د. فخر صالح سليمان قرارة ٢: ٤٩٨

(٦) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحـ: يوسف الشيخ محمد البقاعي ٢: ٨٣

قالوا: إنه عائد الحال المشاهدة والواقعة للمتكلم والسامع[١]، وقال أبو حيان الأندلسي: ((فاعل يرضيك محذوف تقديره :لا يرضيك شيء))[٢] والشيخ خالد الأزهري كان رأيه أن (كان) إذا كانت ناقصة فجملة (لا يرضيك) خبرها، وإن كانت تامة فالجملة في موضع الحال من فاعل كان[٣].

يتضح لي أن (الكسائي) ومن تبعه أنكروا فكرة التلازم المذكورة آنفًا، ولكن من غير تصريح بهذا الأمر، ومن القدماء الذين أيدوا رأي (الكسائي) (ابن جني) موجهًا المسألة بأن الدلالة تفي عن الذكر فهو في حكم الملفوظ نحو:(زيدًا) لرجل بيده سيف، أي:(أضرب زيدًا)، فدلالة الحال نابت مناب اللفظ[٤].

ومن المحدثين الذين أيدوه الشيخ مصطفى الغلاييني(ت١٣٦٤هـ) الذي علل المسألة بأن قول الكسائي ليس ببعيد، وأن العرب تستغني عما يعلم به ولو كان عمدة الكلام[٥]، وبين شوقي ضيف استغرابه من رأي الكسائي في باب الاستثناء[٦].

ووجد النحويون بعض المواضع التي يحذف فيها الفاعل وجوبًا وهي[٧]: مع رافعه تبعًا له كقولك:(زيدًا) لمن قال:(من أكرِم)؟وتقديره:(أكرم زيدًا)، وفاعل المصدر نحو قوله تعالى: ((أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ))[البلد/١٤]، فالمصدر(إطعام) والتقدير: أو أن يطعم يتيمًا، محذوف الفاعل، وفاعل فعل الجماعة المؤكد بنون التوكيد، وفعل المؤنث المخاطبة نحو قوله تعالى:((لَتُبْلَوُنَّ))[آل عمران/١٨٦]، وقوله تعالى:((فَإِمَّا تَرَيِنَّ))،[مريم/ ٢٦]، فإن ضمير المخاطبة والجمع حذف لالتقاء الساكنين، وقد يجر الفاعل (من) الزائدة نحو قوله تعالى: ((مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ)[الانبياء/٢]، أي ذكر، أو الباء الزائدة نحو((وَكَفَى بِاللهِ))[٨][النساء/٧٩]

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ٢: ٨٣

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الاندلسي، تحـ: د.حسن هنداوي ٦: ٢١٧

(٣) ينظر : شرح التصريح ١: ٣٩٨

(٤) ينظر: الخصائص، ابن جني، تحـ: محمد علي النجار ١: ٢٨٥

(٥) ينظر: جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، تحـ: د.عبد المنعم خفاجة ٣: ٢٥، النحو الوافي ٢: ٧٠

(٦) ينظر: المدارس النحوية ، شوقي ضيف١ : ١٨١

(٧) ينظر: همع الهوامع ١: ٥٧٧

(٨) كررت هذه الآية في سورة النساء ثماني مرات(٦-٤٥-٧٠-٧٩-٨١-١٣٢-١٦٦-١٧١) ، وفي الأحزاب، والفتح .

وما أراه في زيادة (الباء) يحتاج إلى وقفة ونظر؛ لأن الكفاية بمعنى القيام بالأمر[١] وهو من الله تعالى، فلماذا يرى النحويون بزيادة الباء هنا؟ وأمر كفاية الله تعالى لايحتاج هنا الباء لتوصيل الاكتفاء بشهادته، ويبدو أن لا (باء) زائدة وإنما هي ملصقة مع الفاعل (لفظ الجلالة) ولازمة في تركيب كفى وملصقة معه، إذ كانت(كفى) ما يحصر فيه الفاعل المذكور من دون غيره مطلقًا.

وأما قوله تعالى:((وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ))[الإحزاب/٢٥]، فهي جملة فعلية والفعل (كفى) بمعنى الإكتفاء والمنع والاستعاضة من فاعل مرفوع لمفعول منصوب أول من مفعول ثانٍ.

وذكر ابن هشام بعض المواضع التي يطرد فيها حذف الفاعل ومنها[٢]: في الاستثناء المفرغ نحو: (ماقام إلا هند)، وفي الواقع أن كلام ابن هشام لابد له من وقفة؛ لأن هذا الأسلوب هو أسلوب قصر وليس استثناء وهو أسلوب بلاغي للتوكيد؛ لأنه لايوجد استثناء هنا[٣].

وفي باب النيابة نحو:(قُضي الأمر)، أصله:(وقضى اللهُ الأمرَ)، وفاعل (أَفْعَل) التعجب إذا دل عليه مقدم مثله كقوله تعالى:((أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ))[مريم/٣٨]، أي: وأبصر بهم.

ويتضح مما تقدم أن بعض النحويين أنكروا فكرة حذف الفاعل إلا في بعض المواضع التي ذكرناها، ومن المنكرين أيضًا الجندي، وعلل ذلك بأن لابد للفعل من فاعل، فأشار إلى إضماره وليس حذفه[٤].

---

(١) ينظر: لسان العرب، إبن منظور١٥ : ٢٢٥

(٢) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تحـ: محمد محي الدين عبد الحميد١: ١٨٣– ١٨٤

(٣) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق ، د.مهدي المخزومي : ٢٠٦

(٤) ينظر: الإقليد ١ : ٢٨٥

حذف عامل الفاعل :

الأصل في النظام اللغوي أن تذكر الألفاظ، إلا أن اللغة في سياقها ونظامها التركيبي، تلجأ إلى استعمال أساليب من أجل الاختصار و الإيجاز متمثلًا بالحذف.

فالحذف في اللغة وكما وصفه الجرجاني:((هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسِّحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتمَّ ما تكون بيانًا إذا لم تُبنِ))[1]،

فالأصل في المحذوف أن يكون في الكلام ما يدل عليه، من قرائن دلالية سياقية لفظية أو عقلية.

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول الشاعر[2]:[الطويل]

لِيبك يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومُخْتَبِطٌ ممَّا تطيحُ الطوائحُ

إذ رفع الشاعر ضارعًا على أنَّه فاعل لفعل مضمر مفهوم من سياق الكلام، والتقدير: (يبكيه ضارع) وأنَّه جاء جوابًا لاستفهام مقدر، كأن السؤال كان:(مَن يبكيه)؟ فالجواب : يبكيه ضارعٌ، وقد روي البيت برواية أُخرى:(ليَبْك يزيدَ) بفتح حرف المضارعة ونصب يزيد ويرتفع (ضارع) بـ (يبك) على بنية الفاعل، ولاشاهد فيه على هذه الرواية[3].

إن شاهد الجندي من الشواهد المتكررة في بطون كتب النحو، وأجد تكلفًا واضحًا لتخريج هذا الشاهد من النحويين أولًا ومن الجندي ثانيًا، ولكنه أورده للانسجام مع قاعدة التلازم بين أركان الجملة الفعلية التي عبر عنها النحويون بـ(لابد للفعل من فاعل)، وأن هذا التكلف في التخريجات سببه أن بعض الشواهد غير مطردة مع قواعدهم ومعاييرهم،

---

(١) دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه أبو فهد محمود محمد شاكر: ١٤٦

(٢) ينظر: الإقليد ١: ٢٩٥، والبيت للحارث بن نهيل في الكتاب١: ٢٨٨، شرح المفصل ١: ٢١٤ ، وللبيد(ت٤١هـ) في ملحق ديوانه، اعتنى به حمد طماس:٢٣٢، تخليص الشواهد وتلخيص الفرائد، ابن هشام، تحـ: عباس مصطفى الصالحي١: ٤٧٧، وللحارث بن حزار النهشلي في شرح أبيات سيبويه، السيرافي(ت٣٦٨هـ)، تحـ: محمد علي الريح هاشم ١: ٧٧، ولنهشل بن حري في خزانة الأدب، ١: ٣٠٩

(٣) ينظر: المقتضب ٣: ٢٨٢، شرح أبيات سيبويه ٢: ١٨٥، الخصائص ٢: ٣٥٥، شرح المفصل ١: ٢١٥، شرح الكافية الشافية ٢: ٥٩١

لذلك ذهبوا إلى التخريج وكان سببًا في الاختلافات. ويضمر إذا دلت عليه القرينة (الدليل)، فلا بد للحذف من دليل، وتستحسن العرب الحذف في بعض المواضع، إما لعدم الحاجة إليه بدليل الكلام المتقدم أو لكثرة الاستعمال أو الإيجاز والاختصار[١].

فهو مظهر من مظاهر تكيف التركيب، وإيجازه والتخفيف من ثقله ومن عبء الحديث وفي الإيجاز تكمن البلاغة، ويسمو الكلام حتى يصل الى قوة السحر– في التأثير– وتكون الجملة مع الحذف أشد وقعًا في النفس[٢].

وعلمنا أن النحويين أجمعوا على أن الأصل في كلام العرب الذكر، وأن الحذف طارئ في الكلام خلافًا للأصل، وفي ذلك يقول سيبويه:((اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون، ويعوِّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في الكلام أن يستعمل حتى يصير ساقطًا))[٣]، ولكن في بعض الأحيان يكون الحذف أبلغ من الذكر وخاصة المواطن التي توجد فيها مُرْجِحات الحذف؛ لأن((المحذوف إذا دلت الدلائل عليه كان في حكم الملفوظ به))[٤].

لقد أفاضت كتب النحو الحديثَ عن(الذكر، والحذف)، وذهب النحويون يتأولون ويقدرون ما حذف من الكلام كي يتوافق مع القاعدة النحوية المستنبطة من كلام العرب شعره ونثره، والحجة في ذلك أن الحذف ورد في التراكيب اللغوية في القرآن الكريم، وليس في مضمون النص القرآني؛ لأن الجملة لها أركان ومكملات، وعناصرها تفتقر إلى غيرها، وهو ما لا يُستَغنى عن تقديره، فإذا لم تشتمل هذه الجملة على أحد أركانها، وما يقتضيه المعنى، عُدَّ ذلك حذفًا جيء به للخفة أو تجنبًا للحشو أو غيرها من الأسباب[٥]. ولما كان الحذف مظهرًا من مظاهر التقدير

---

(١) ينظر : الكتاب ١: ٢٨٣، شرح أبيات الكتاب ١: ٧٦– ٧٧

(٢) ينظر : التراكيب اللغوية في العربية، د.هادي نهر: ١٥٢

(٣) الكتاب: ١: ٢٤–٢٥

(٤) الخصائص: ١: ٢٨٥

(٥) ينظر: البيان في روائع القرآن، د.تمام حسان ٢: ١٠٩

والتأويل[١]، فلا يرى الباحثون المحدثون أيَّ سببٍ لهذا التأويل؛ لأن الحذف يُذهب ما قصده الكلام من تأثير في نفس السامع، قال الأستاذ (أحمد عبد الستار الجواري):((وتقدير المحذوف سواء كان واجب الذكر أو غير واجب الذكر يغير في المعنى أو يضعف أثره في النفس))[٢]، وهي دعوةٌ مساندة لدعوة ابن مضاء القرطبي[٣]، وفي الحقيقة إنَّنا غير ملزمين برأي ابن مضاء ولا مَنْ تبعه من المحدثين، لما في الحذف من بلاغة تضفي على النص قوة في الدلالة؛ لأننا نجد حذفًا في الكثير من التراكيب في القرآن الكريم بدلالة لفظ أو سياق، قال الزمخشري:((الحذف والاقتصار نهج التنزيل))[٤].

ومن المتأخرين الذين أقروا الحذف في التراكيب اللغوية ومنها(الفعل) الجندي، فكان رأيه في هذه المسألة هو رأي البصريين، وهو الرأي الراجح، لتركه رافع الفاعل بإغناء قرائن الأحوال عن ذكره[٥]، مقسِّمًا ذلك الترك إلى واجب وجائز، إذ قال:((إنّ ترك الرفع في بعض هذه الصور واجب وفي بعضها جائز))[٦]. فذكر قرينتين الأولى:((كون الكلام جوابًا لسؤال واقع، أو لسؤال مقدّر))[٧] ، فيحذف الفعل جوازًا لوجود القرينة[٨]، وقد تكون هذه القرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق به؛ ((لأن الألفاظ جيء بها للدلالة على المعنى فإذا فُهِم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به، ويكون مرادًا حكمًا وتقديرًا))[٩]. فالشق الأول من كلام الجندي هو ما أطلق عليه النحويون الاستفهام المحقق[١٠]، قال:((فالاول : نحو: (زيدٌ) في

---

(١) ينظر: أصول التفكير النحوي: ٢٤٧

(٢) نحو القرآن: ١٢

(٣) ينظر: الرد على النحاة : ٧٣

(٤) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري ٤ : ٦٥٥

(٥) ينظر: الإقليد ١: ٢٩٥.

(٦) المصدر نفسه ١: ٢٩٨.

(٧) المصدر نفسه ١: ٢٩٥

(٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١: ١٩٧

(٩) شرح المفصل ١: ٢٣٩.

(١٠)ينظر: أوضح المسالك ٢: ٨٥، تعليق الفرائد، الدماميني(ت٨٢٧هـ)، تحـ: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى ٤: ٢٤٦، شرح الأشموني ١: ٣٩٣، شرح التصريح ١: ٤٠٠

جواب من قال: مَنْ فَعَل؟ فقولك(زيدٌ) في جوابه مغن عن ذكر(فَعَل) وإنما قلنا: إنَّ التقدير: فَعَل زيدٌ دون زيد فَعَل))[١]، فزيد فاعل لفعل محذوف فُهِم من السياق، ومن ذلك قوله تعالى:((وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ))[لقمان/٢٥]، أي: خلقهنَّ اللهُ، هذا في تقدير النحويين، ويرى الدكتور(علي عبد الفتاح محيي) أن في هذا نظرًا؛ فلو سألنا السؤال الآتي: لماذا هذا التكلف في تخريج النص الشريف بإعادة لفظ الفعل في الآية وعَدِّه محذوفًا؟ ألم تشمل دلالة الفعل التراكيب اللغوية في النص؟ فخالق السموات، وخالق الأرض هو الله، فلا حاجة إلى إعادة فعل الخلق مرة أخرى، فالفاعل اكتفى بنفسه لدلالة الكلام السابق له، فـ(ليقولُنَّ اللهُ) ليكون جوابهم مرتبطًا بفعل السؤال إقراراً منهم بالخالق الواحد الأحد، أما(ليقولُنَّ خلقهنَّ الله) على تقدير النحويين فيمكن أن يكون بدلالة أقل إقرارًا[٢]. فالجندي كغيره من النحويين المتفقين على جواز حذف الفعل لقرينة[٣]، وأشار ابن يعيش إلى المعنى نفسه لكنه لم يصرح به[٤]، وهو ما صرح به ابن مالك بقوله[٥]:

ويرفع الفاعل فعل حذفا إذا استبان بدليل عرفا

أما الشق الثاني(إذا كان الكلام جوابًا لسؤال مقدر)، إذ قال:((والثاني: نحو قوله علت كلمة:(يُسَبَّحُ له فيها بالغدو والآصال رجالٌ)[النور/٣٦]))[٦]، في قراءة من قرأ بفتح الباء[٧]، ببناء يسبح للمفعول، والتقدير: من يُسَبِّح؟ فالجواب يُسَبِّحُ له رجالٌ، وعلى رأي الجندي هو جواب للكلام السابق، إذ قال:((فيكون هذا الكلام نائب مناب الجمل الثلاث، الأولى: يُسَبِّحُ له، والثانية: الجملة المدلول عليها برجال: وهي مَنْ يُسَبِّح له؟ والثالثة: رجالٌ

---

(١) الإقليد ١: ٢٩٥.

(٢) ينظر: دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية، د. علي عبد الفتاح محيي الحاج فرهود: ١٠٧

(٣) ينظر: الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، تحـ: د. صالح عبد العظيم الشاعر ١: ١٤

(٤) ينظر: شرح المفصل ١: ٢١٤

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢: ٥٩١

(٦) الإقليد ١: ٢٦٥

(٧) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري(ت٨٣٣هـ)، تحـ: علي محمد الضياع ٢: ٣٣٢، معاني القرآن، الفرّاء(ت٢٠٧هـ)، تحـ: أحمد النجاشي وآخرون ٢: ٢٥٣

مع المقدر وهي: يُسَبِّحُ له رجالٌ بخلافه إذا قيل: يُسَبِّح بالكسر))[١]، وأنه بني لما لم يسم فاعله، وبإضمار فعل يكون ما قبله مشعر به[٢]، وهو استفهام ضمني غير صريح، أي عدم ذكر أداة، ويفهم من سياق الكلام[٣].

أما شاهد الجندي السابق فالمسوغ للحذف أن الكلام واقع في جواب استفهام مقدر، وقد أنكر بعضهم الشاهد في البيت، قال ابن هشام :((وزعم بعضهم أن لا دليل في البيت، لجواز أن يكون يزيدُ منادى، وضارع مفعول يبكي))[٤]، وهناك تخريج آخر نقله أبو حيان الأندلسي عن صاحب البسيط :((يجوز فيها أن تكون على تقدير ابتداء على استفهام مقدر... نحو قولك: ليبك يزيد، فقيل: من الباكي؟ فقيل: الباكي ضارعٌ الخصومة))[٥]، ونقل الأزهري رأي التفتازاني(ت٧٩٢هـ) أن المرفوع فاعل لا مبتدأ[٦]، مستدلًا بالآية الكريمة:((وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ))[الزخرف/٩].

وذكر الجندي الرواية الثانية للبيت ببناء(ليبك) للمعلوم، ولكنه فضَّل الرواية الأولى بقوله:((النظم الأول مشتمل على جهات حُسْنٍ قد حرم منها النظم الثاني))[٧].

ومن النحويين من ذكر الروايتين، فالأزهري تكلم عن حذف الفعل في الآية والبيت قياسًا موافقًا الجرمي(ت٢٥٥هـ) وابن جني وهما من البصريين، ومذهب الجمهور لاينقاس والمرفوع خبر مبتدأ محذوف أي: المسبح رجالٌ، والباكي ضارعٌ [٨].

وهناك مواضع يحذف فيها الفعل جوازًا ولم يذكرها الجندي ويرى الباحث أن سبب ذلك التزام الجندي بما جاء في متن المفصل، ومنها : إذا كان الجواب

---

(١) الإقليد ١: ١٣٨

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم، ابن الناظم(ت٦٨٦هـ)،تحـ: محمد باسل السود١: ١٦٠-١٦١، تعليق الفرائد٤: ٢٤٣ – ٢٤٤

(٣) ينظر : شرح الأشموني ١ : ٣٩٣ ، النحو الوافي ٢ : ٧٣

(٤) تخليص الشواهد١: ٤٨١، وينظر: تمهيد القواعد، ناظر الجيش(ت٧٧٨هـ) تحـ:علي محمد فاخر وآخرون٤ : ١٦٠٨

(٥) التذييل والتكميل ٦ : ٢١٠

(٦) ينظر : شرح التصريح ١ : ٤٠٠

(٧) الإقليد ١: ٢٩٧ ، وينظر : شرح التصريح ١: ٤٠١

(٨) ينظر : شرح التصريح ١ : ٤٠٢

منفيًا[١] نحو:(زيدٌ) في جواب: (ما قام أحدٌ)، وفيه قول الشاعر[٢]: [الطويل]

تَجَلّدتُ حَتَّى قِيلَ لَم يَعرُ قَلْبَهُ مَنَ الوجْدِ شَيءٌ قُلْتُ: بلْ أَعظَمُ الوجْدِ

فأعظم فاعل لفعل محذوف تقديره: بل عراه أعظم الوجد، والحالة الأخرى التي يحذف فيها جوازًا ، إذا استلزمه فعل قبله[٣]، ومنه قول الراجز[٤]: [الرجز]

أَسْقَى الإلهُ عُدُواتِ الوادي وجَوْفَة كلَّ مُلِثٍّ غادِي

كلُّ أَجَشَّ حالِكِ السَّوادِ

فرفع(كل أجش) بـ(سقى) مضمرًا، لاستلزام (أسقى) إياه.

لا خلاف في أَن الحذف جاء في كلام العرب كثيرًا ، بدليل أن العلماء أفردوا له مباحث في كتبهم، فابن جني سمى الحذف(شجاعة في العربية)[٥]؛ لأن العرب تميل إلى الإيجاز والاختصار في كلامها ، وهذا ما علل الجندي به فقال:((إنما ترك ذكر الرافع مع القرينة الأولى لروم الاختصار))[٦].

أمَّا عن إضمار عامل الفاعل وجوبًا فمنه:((إذا وقع مفسرًا بما بعد فاعله من فعل آخر أو ما يشبهه فيعمل في ضمير يعود على الفاعل السابق أو في اسم مضاف إلى ضمير يعود على ذلك الفاعل، نحو: (إنْ ضعيف استنصرك فانصره ـ إنْ صديق حضر والده فأحسن استقباله)، فالفعل: استنصر وحضر هو المفسر للفعل المحذوف))[٧]، والتقدير:(إن استنصرك ضعيف استنصرك) .

أمَّا الحالة الثانية فمجيء الاسم مرفوعًا بعد أدوات الشرط(إنْ، لو، إذا) بفعل محذوف يفسره

---

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك،تحـ: د.عبد الرحمن السيد، د. محمد المختون ٢: ١١٨،همع الهوامع ١ : ٥٧٩

(٢) البيت بلا نسبة في أمات الكتب وبحثت عنه ولم أعثر على قائله، وينظر: أوضح المسالك ٢: ٨٤ ، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، الصبان(ت١٢٠٦هـ) ٢ : ٧١ ، جامع الدروس العربية ٢ : ٢٣٧

(٣) ينظر : شرح ابن الناظم ١: ١٦٠ – ١٦١

(٤) البيت بلا نسبة في الكتاب ١: ٢٨٩، الخصائص ٢: ٤٢٧ ، تخليص الشواهد١: ٤٧٧، ولرؤبة(ت١٤٥هـ) في ملحق ديوانه، اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد البرونسي: ١٧٣ ، المقاصد النحوية ٢ : ٩٣٨

(٥) ينظر : الخصائص ٢ : ٣٦٢

(٦) الإقليد ١: ٢٩٨

(٧) النحو الوافي ٢: ٧٦

الفعل المذكور بعده، وإلى هذا أشار الجندي بقوله:((حرف الشرط يقتضي فعلًا لامتناع الشرط بدونه، فيكون الفعل مضمرًا بعدها، والفعل الظاهر مفسرًا له))[١]، وهذا هو قول البصريين والحجة في ذلك لا يجوز أن يتقدم على الفاعل؛ لعدم تقديم المعمول على العامل.

أما الكوفيون فأجازوا تقديم الفاعل المسند[٢]، ويبدو للباحث أن إجازتهم هذا يعود إلى بلاغة النظم المراد من تقديم الكلمة، وقول الكوفيين أنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقديم، وردَّ أبو البركات الأنباري هذا بأن حرف الشرط يقتضي فعلًا ويختص به من دون غيره، ورد أيضًا زعم الأخفش بالرفع على الابتداء؛ لأن حقيقة الابتداء التعري من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة[٣].

ومثل الجندي لهذه المسألة بعجز البيت (إن ذو لوثةٍ لانا)، وكذلك المثل:((لو ذات سوار لطمتني))، فأول ذلك بامتناع ذكر الفعل المحذوف (لاَنَ ، ولطمتني)؛ لئلا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر بتقدير:(إنْ لانَ ذو لوثة لانا) و(لو لطمتني ذات سوار لطمتني)[٤]؛ ذلك((لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر فلا يجمع بينهما))[٥]، وكذلك كان الخلاف ذاته في قوله تعالى:((وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)) [التوبة/٦]، يرى البصريون[٦] إنَّ أحدًا مرفوع بفعل محذوف، والكوفيون ومنهم الفراء كان رأيهم مغايرًا، قال ابن يعيش:((وزعم الفراء أن أحدًا في الآية يرتفع بالعائد الذي عاد عليه، وهو ضمير الفاعل الذي في استجارك))[٧] ونعت هذا الرأي بالفاسد؛ لأن إذا رُفِع أحدٌ فإن(استجارك) خبرًا لها وصار الكلامُ كالمبتدأ والخبر[٨].

---

(١) الإقليد ١ : ٢٩٨

(٢) ينظر : جامع الدروس العربية ٢ : ٢٣٥

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري ٢ : ٦٢٠

(٤) ينظر: الإقليد ١: ٢٩٩

(٥) شرح ابن الناظم ١: ١٦١، وينظر شرح الأشموني١: ٣٩٦، حاشية الصبان ٢ : ٧١

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل، تحـ: محمد محي الدين ٢: ٨٦ ، شرح الأشموني١: ٣٨٨، شرح التصريح ١ : ٣٦٩

(٧) شرح المفصل ١: ٢١٩

(٨) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

أما الأداة الثانية (لو) فهي متشابة مع (إنْ) الشرطية، فاحتمل الجندي لِمَثَّله احتمالين الأول: أن تكون (لو) للشرط أو للتمني، فالشرطية يقدر لها جواب محذوف، أما المتمنية فلم تحتج إلى تقدير جواب[١]، فما أراد الجندي توضيحه بأن (لو) لا تدخل إلا على فعل وإن جاء بعدها مرفوع فهو مفسر بفعل بعده وهو ما أجمع عليه النحويون[٢].

ومن الآراء المتفردة رأي ابن عصفور إذ قال:(((لو) لا يليها إلا الفعل ظاهرًا، ولا يليها مضمرًا إلا في ضرورة الشعر))[٣] نحو قول الشاعر[٤] :[الطويل]

لَوْ غَيْرُكُم عَلقَ الزُّبيرُ بِحبْلِه أدى الجِوَارَ إلى بني العَوَّامِ

فالتقدير فيه: لو علق غيركم علق الزبير.

وفي بعض الأحيان تباشر (إنْ) بعد (لو) نحو قوله تعالى:((وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ)) [الحجرات/٥]، ويرى الجندي أن التقدير:(ولو ثبت صبرهم)[٥]، فإن وما بعدها مصدر مؤول (فاعل) وفعله محذوف تقديره(ثبت).

وفي تخريج هذا النص القرآني خلاف، إذ نقل المرادي[٦](ت٧٤٩هـ) إن سيبويه ذهب إلى أنها في موضع رفع بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر لانتظام المخبر عنه، في حين ذهب الكوفيون والمبرد[٧] والزجاج(ت٣١١هـ) إلى أنها فاعل بفعل مقدر وهو أقيس وأيدهم الزمخشري[٨]، أما ابن يعيش فذكر الرأيين وأيَّد الرأي الكوفي واستظرف رأي

---

(١) ينظر: الإقليد ١ : ٣٠٠

(٢) ينظر: اللامات، أبو القاسم الزجاجي، تحـ: مازن المبارك١: ١٢٧، التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تحـ: د.عوض حمد القوزي٢: ٢٣٢، المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب(ت٥٦٧هـ)، تحـ :علي حيدر، البديع في علم العربية، ابن الأثير(ت٦٠٦هـ)، تحـ : فتحي أحمد علي الدين ١ : ٧٤

(٣) شرح جمل الزجاجي،ابن عصفور الإشبيلي(ت٦٦٩هـ) ، قدم له فواز الشعار، بإشراف الدكتور أميل يعقوب ٣ : ١٨

(٤) ينظر: ديوان جرير، تحـ: د.نعمان محمد أمين طه:٩٩٢، الأصول في النحو، ابن السراج، تحـ: عبد الحسين الفتلي، وبلا نسبة في اللامات١ : ١٢٨ ، مغني اللبيب ١ : ٣٥٣

(٥) ينظر: الإقليد ١ : ٣٠٠

(٦) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي(ت٧٤٩هـ)، تحـ : د. فخر الدين قباوه ١ : ٢٧٩ – ٢٨٠

(٧) ينظر: المقتضب ٣ : ٧٧ ، الجنى الداني ١: ٢٧٩

(٨) ينظر: الجنى الداني ١: ٢٨١

سيبويه[١]، وأيد ابن عصفور سيبويه، إذ قال:((عدم الإضمار أحسن من تكلفه))[٢]، ومن المحدثين فقد أيَّد (عباس حسن) الرأي الكوفي[٣]؛ وذلك لتحقق حكم (لو) باختصاصها الدخول على الفعل.

يبدو لي ـ في ضوء ما عرض من شواهد ـ أن الرأي الراجح هو الرأي البصري وهو رأي الجندي أيضًا، شرط عدم المساس بالنظم البلاغي القرآني وتبويبه من أجل القاعدة النحوية .

---

(١) ينظر: شرح المفصل ١ : ٢١٩ – ٢٢٠

(٢) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور ٣ : ٢٠

(٣) ينظر : النحو الوافي ٤ : ٥٠٠

حذف الضمير العائد في جملة الخبر على المبتدأ:

الربط بين أجزاء الجملة في اللغة العربية أساسٌ لتأدية المعنى المقصود، فهو يحتل في اللغة العربية أهمية كبيرة، سواء أكان معنويًا لايدرك بالعلاقة بين عناصر اللغة أم لفظيًا محسوسًا، فله أثر في إزالة الالتباس في الجملة .

والضمير أحد الروابط في هذه الجملة وهو الأصل فيها[١]، لذا كان استخدامه أوسع ودائرته أكبر على الرغم من وجود أصناف أُخر من الروابط، فالجملة كلام مستقل فإن دخلت في هذا المعترك احتاجت إلى رابط.

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول أبي العلاء المعري(ت٤٤٩هـ)[٢]: [الطويل]

وَقَدْ تَنْطِقُ الأَشْيَاءُ وَهِيَ صَوَامِتٌ وَمَا كُلُّ نُطْقِ الْمُخْبِرِينَ كَلَامُ

إذ حذف الضمير العائد في الجملة الاسمية، وهي جملة المبتدأ الثاني وخبره ، وأقيمت الحال مقامه، والتقدير:(وَمَا كُلُّ نُطْقِ الْمُخْبِرِينَ مِنْهُ كَلَامُ) .

فالجملة الخبرية بأنواعها الاسمية والفعلية وتفرُّعاتها كـ(الشرطية والظرفية وغيرها)، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالضمير، شريطة أن يطابق الضمير المبتدأ في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو: (زيدٌ ضربته، هندٌ ضربتها) فالمطابقة واجبةٌ بين المبتدأ وخبره.

ويُقْسَم الضمير على نوعين: إما ظاهر نحو:(زيدٌ قام أبوه)، وإما مقدَّر مجرور أو منصوب محذوف من الكلام للعلم به[٣]، فمن المجرور:(البُر الكرُ بستين) تقديره: (البر الكر منه بستين درهمًا)[٤]، أما المنصوب فكقوله تعالى:((وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى)) [النساء/١٠]، وقد قُرِئت قراءةً سبعية برفع(كل)، فكل: مبتدأ والتقدير:(كلٌّ وعده الله)[٥]، وبنصبها في قراءة ابن عامر[٦] .

---

(١) ينظر: مغنى اللبيب ١ : ٦٤٧ ، شرح المكودي، المكودي(ت٨٠٧هـ)، تحـ : د. عبد الحميد هنداوي ١ : ٤٨

(٢) ينظر: الإقليد ١ : ٣١٨ ، سقط الزند ٢ : ٦٠٧

(٣) ينظر: شرح المفصل ١ : ٢٣٣

(٤) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٥) ينظر: السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت٣٢٤هـ)، تحـ: شوقي ضيف ١: ٦٢٥، فتح رب البرية في شرح نظم الاجرومية، الحازمي ١ : ٣٤٣

(٦) ينظر: فتح رب البرية ١ : ٣٤٣

والنصب بناء على ما استشهد به سيبويه [١] :

قد أَصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعي علّي ذَنْبًا كلُّه لم أَصْنَعِ

يريد: لم أصنعه، فقد أجازه سيبويه في الشعر، وهو ضعيف في الكلام[٢]، وقال ابن الأثير:((والمبرد لايجيزه))[٣]، واشترط ابن مالك على حذفه بوقوعه مفعولًا إذ قال:((وقد يحذف إن كان مفعولًا به والمبتدأ كل أو شبهه في العموم والافتقار، ويضعف إن كان غير ذلك))[٤]، فالحذف قليل بدلالة حرف التقليل(قد) فقُلِّل الحذف، فالقليل اتسم بالقوة إذا كان المبتدأ (كلاًّ)، والضعف إذا كان غير ذلك[٥]. وحذف الضمير الرابط المنصوب من جملة الخبر ما اختلف فيه فمنهم من جوزه في الشعر وقليل الكلام ومنهم من منعه [٦].

إذًا من شروط الجملة الخبرية أن يكون هناك عائد يعود إلى المبتدأ؛ لتمام المعنى، ويكتمل الحكم المطلوب، وهو مايراه الباحث، ولكن قد يحذف إذا تبادل الكلام الأول والثاني المعنى، قال ابن الحاجب:((والخبر قد يكون جملة مثل:(زيدٌ أبوه قائم)،(زيد قام أبوه) فلا بد من عائد وقد يحذف))[٧]، وأوضح الرضي قول ابن الحاجب:((لا تخلو الجملة الواقعة خبرًا من أن تكون هي المبتدأ معنى، أو (لا) فإن كانت لم تُتَحْ إلى ضمير))[٨]، كما في ضمير الشأن والقصة والمضاف إلى حديث أو قول[٩]. وأنها عين المبتدأ في المعنى؛ لأنها مفسِّرة

---

(١) البيت لأبي النجم العجيلي في الكتاب١: ٣٦٥ ، بلا نسبة في الخصائص٣: ٣٠٦، الرابط وأثره في التراكيب العربية، د.حمزة النشرتي١ : ١٣٩، الانتصار لسيبويه على المبرد، ابن ولاد(ت٣٣٢هـ) تحـ: د. زهير عبد المحسن١: ٧٥، سفر السعادة وسفير الإفادة، السخاوي(ت٦٤٣هـ) ، تحـ : د. محمد الدالي ٢ : ٦٣٧

(٢) ينظر: الكتاب : ١ : ٨٥

(٣) البديع في العربية ١ : ٨٠

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،، ابن مالك ، تحـ: محمد كامل بركات ١ : ٤٨

(٥) ينظر: تمهيد القواعد ٢ : ٩٨٧

(٦) ينظر : التذييل والتكميل ٤ : ٤١ – ٤٢ – ٤٣

(٧) الكافية في علم النحو ١ : ١٦ ، الإيضاح العضدي ، أبو علي الفارسي، تحـ : د. حسن شاذلي ١ : ٤٤

(٨) شرح الرضي على الكافية ١ : ٢٣٨

(٩) ينظر: مغني اللبيب ١: ٦٥٢، الكناش ابن شاهنشاه(ت٧٣٢هـ)، تحـ: د.رياض حسن الخوام ١ : ١٤٧

والمفسِّر عين المفسَّر، والجملة إذا كانت المبتدأ نفس فإنها بمثابة المفرد[١]، نحو قوله تعالى :((قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ))[الإخلاص/١]، وكذلك:(نطقي الله حسبي)[٢] فنطقي: مبتدأ، والله حسبي جملة اسمية مبتدأ ثانٍ وخبر، وقد استغنى عن الرابط؛ لأن المراد بالنطق المنطوق به .

أما إذا لم تكن هي المبتدأ في المعنى احتاجت إلى ضمير يعود على المبتدأ؛ لأنها مستقلة، وأشار الرضي إلى ذلك:((لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر وتلك الرابطة هي الضمير))[٣]، أي: تحتوي على معنى المبتدأ السابق لها كما وصفها ابن مالك[٤] بقوله : [الرجز]

ومفردًا يأتي ويأتي جملة حاوية معنى الذي سبقت له.

ويتضح لي أن النحويين جعلوا العلاقة بين الجملة الخبرية وما قبلها كالكلمة الواحدة لايمكن التفريط بأي حرف من حروفها الأصول؛ لكيلا يختل المعنى ويذهب رونق الكلمة . ووافقهم الزمخشري على هذا الشرط[٥]، وعلل ابن يعيش ذلك:((لئلا تقع أجنبية من المبتدأ إذا كانت غير الأول))[٦]، وواضح من تعليل ابن يعيش أنه أشار إلى وجوب التطابق بين المبتدأ والخبر؛ لإكمال المعنى المراد والمقصود، وتؤدي الجملة دورها في إيصال الفكرة مكتملة إلى ذهن السامع .

أما الجندي فقد أقتفى أثر ابن يعيش الحافر على الحافر فكان رأياهما متطابقين إلى حد كبير إذ قال:((اشترط ذكر يرجع منها إليه؛لأن الجملة مستقلة بنفسها أجنبية عن الاسم الأول ، فاشترط الذكر الراجع ليربطها به))[٧]، فما جاء في كلام الجندي هو تأييد وترجيح لكلام من سبقه ولم يزد شيئًا في ذلك، ولم يتكلم عن الرابط الظاهر واكتفى بالتمثيل عن الرابط

---

(١) ينظر: الرابط وأثره في التراكيب العربية ١ : ١٣٩

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل ١ : ٢٠٤

(٣) شرح الرضي على الكافية ١ : ٢٣٨

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ١ : ٧٧

(٥) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري تحـ: د.علي بو ملحم ١ : ٤٤

(٦) شرح المفصل ١ : ٢٣٣ ، وينظر: أوضح المسالك ١ : ١٩٦ – ١٩٧

(٧) الإقليد ١ : ٣١٨

المقدر ـ مع العرض ـ أنه لم يصرح به فقال:((فأما قولهم: البر الكر بستين فالأصل: البر الكر منه بستين))[١] فحذف الضمير الرابط؛لأن موضعه معلوم غير ملتبس، وأن العلم به أغنى من ظهوره في الكلام[٢] .

والملاحظ أن الجندي لم يذكر الأنواع الأُخَرَ من الروابط كما ذكرها النحويون القدماء والمتاخرون والمحدثون؛ ولعل السبب في ذلك أنه التزم فيما جاء في متن الزمخشري في إيراده للقاعدة النحوية والتمثيل عليها، ولكن ذلك لا يعني إهمال هذه الأنواع من الروابط والتي هي جزء من المسألة، كذلك لم يذكر أنواع الجمل الفعلية(الشرطية والظرفية) واكتفى بذكر الجملة الاسمية(الموصولية) إذ قال: في قوله تعالى:((وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ))، [الشورى/٤٣] إن (اللام) في لمن للابتداء و(من) اسم موصول وصبر وغفر جملة الصلة وكذلك بعده قوله تعالى:((إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ))[الشورى/٤٣] فهي جملة خبرية محذوفة العائد والتقدير : إنَّ ذلك منه لمن عزم الأمور[٣].

فالضمير العائد في ما تقدم مقدرًا ومع الصلة يوضحان مفهوم الاسم الموصول، وزعم سيبويه بأنه يتم به اسمًا[٤]، وأطلق على جملة الصلة بالحشو[٥]، وشُبِّه الموصول مع صلته بالمبتدأ والخبر في أن كلًا منهما متمم للفائدة، ويتضح هذا المعنى في قول الزمخشري:((ما لابد منه في تمامه اسمًا من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات ومن ضمير يرجع إليه))[٦]، فلا بد تعني الوجوب والإلتزام، وقال بهذا الالتزام ابن يعيش:((ما لايتم حتى تصله بكلام بعده تام ... ولابد في كل جملة ... من عائد يعود إلى الموصول))[٧]. فالضمير العائد في جملة الصلة إلى الموصول الخاص يجب أن يكون مطابقًا له، أما المشترك فله

---

(١) الإقليد ١ : ٣١٨

(٢) ينظر: شرح المفصل ١ : ٢٣٣

(٣) ينظر: الإقليد ١ : ٣١٨ – ٣١٩

(٤) ينظر: الكتاب : ١٢٨ ، المقتضب ٢ : ١٩٧

(٥) ينظر: الكتاب ٢ : ١٠٥ – ١٠٦ – ١٠٧

(٦) المفصل في صنعة الإعراب ١ : ١٨٣

(٧) شرح المفصل ٢ : ٣٨٨ – ٣٨٩

وجهان: مراعاة لفظ الموصول بالمطابقة، ومراعاة معناه[١]، إذًا؛ الجملة الموصولية مع ضميرها العائد موضحة ومفسرة ومتممة للمعنى .

والجملة الأخرى هي الجملة الاسمية(الظرفية)((فإذا وقع من الظروف خبرًا نحو: زيدٌ في الدار، زيدٌ عندك، الخروج يوم الجمعة، فالأكثر أنه مقدر بجملة؛ لأن الظرف معمول لغيره ... والتقدير: زيدٌ استقر أو حصل عندك، فحذف الفعل للعلم به، ثم نقل الضمير المستكن في ذلك الفعل إلى الظرف ... فصارا جملة))[٢].

وجملة الصفة يجري عليها الأمر ذاته كقولهم:((الناس رجلان رجل أكرمت ورجل أهنت، أي: أكرمته وأهنته))[٣]، والأمر نفسه في جملة الحال نحو:(مررتُ بزيدٍ يضربُ عمرًا)أي: يضربه[٤].

أما الجملة الفعلية(الشرطية) فحرف الشرط هو الرابط الذي يربط فعل الشرط وجوابه ليصبحان جملة واحدة، فالشرط مرتبط بالجزاء، والضمير يكون ظاهرًا ومقدرًا ، فالظاهر نحو :(زيدٌ إنْ تكرمْهُ يشكرْك عمرو) فالهاء تعود إلى زيد، وقد يعود من الجزاء ضمير نحو: (زيدٌ إن يقمْ أكرمْه)[٥]، وقد يكون مقدرًا نحو قوله تعالى:((مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّه)) [النساء/٨٠] ففي فعل الشرط وجوابه ضمير يعود إلى المبتدأ تقديره:(هو)[٦] .

وهناك أنواع أُخَر من الروابط أحصاها ابن هشام وهي :

١- الضمير وكما أشرنا إليه في بداية الكلام.

٢- اسم الإشارة[٧] نحو قوله تعالى:((وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ)) [الأعراف/٢٦] .

---

(١) ينظر: جامع الدروس العربية ١ : ١٣٧

(٢) الكناش١ : ١٤٧، وينظر: شرح المفصل١ :٢٣١، مثل المقرب،ابن عصفور، تحـ: صلاح سعد محمد المليطي: ١٤٦

(٣) البديع في علم العربية ١ : ٨٣

(٤) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٥) ينظر: شرح المفصل ١ : ٢٣٠

(٦) ينظر: الرابط وأثره في التراكيب العربية ١ : ١٣٧

(٧) ينظر: مغني اللبيب ١ : ٦٤٩

٣- إعادة المبتدأ بلفظه في التهويل والتعظيم[١] نحو:((الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ))[الحاقة/١-٢] ، قال الشاعر[٢] : [الخفيف]

لَا أرى الْمَوْت يسْبق الْمَوْت شَيْء نغص الْمَوْت ذَا الْغنى والفقيرا

٤- إعادته بمعناه[٣] نحو:(جاءني أبو عبد الله) إذا كان أبو عبد الله كنيةً له .

٥- عموم يشمل المبتدأ[٤] نحو:(زيد نِعْمَ الرجل)، وقول الشاعر[٥]: [الطويل]

فأَمّا الصَّبْرَ عنها فلا صَبْرَا

فالعموم كان في اسم (لا)؛ لأن النكرة المنفية تفيد العموم[٦].

٦- أنْ يعطف بـ(فاء) السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس[٧] نحو قوله تعالى:((أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً))[الحج/٦٣]

٧- العطف بالواو أجازه هشام وحده نحو: (زيدٌ قامَتْ هندٌ وأكرمها وزيدٌ قامَ وقعدتْ هندٌ) بناء على أن الواو للجمع، أو بالفاء[٨] نحو: ((زيد مات عمرو فورثه))[٩] .

٨- شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر[١٠] نحو:(زيد يقوم عمرو إنْ قام) .

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ١ : ٦٥٠

(٢) البيت لسواد بن عدي في الكتاب١: ٦٢،المقاصد الشافية،الشاطبي(ت٧٩٠هـ)، تحـ: د.محمد ابراهيم البنا وآخرون ١ : ٦٣٢، وبلا نسبة في عمدة الكتاب، النحاس(ت٣٣٨هـ)، تحـ: بسام عبد الوهاب الجابي١ : ١٤٣، أمالي ابن الحاجب١ : ١٥٣، التذييل والتكميل ٤ : ٣٢

(٣) ينظر: مغني اللبيب ١ : ٦٥٠

(٤) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٥) هذا عجز من بيت وصدره : ألا ليت شعري هل إلى أم معمر سبيل ... وهو بلا نسبة في الجمل في النحو،الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحـ: د. فخر الدين قباوة ١ : ٦٦ ، الكتاب ١ : ٣٨٦ ، ولبشامه بن حزن النهشلي في الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني (ت ١٤١٧هـ): ٢٣٥، ولابن ميادة في التذييل والتكميل ٩ : ٥٣

(٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ١ : ٢٠٤

(٧) ينظر: مغني اللبيب ١ : ٦٥١

(٨) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٩) شرح الأشموني ١ : ١٨٦ ، وينظر: حاشية الصبان ١ : ٢٨٨

(١٠) ينظر: مغني اللبيب ١ : ٦٥١

٩- أل النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين[١] ومنه قوله تعالى : ((وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى))[النازعات/٤٠-٤١] ، والأصل : فأواه، وقال المانعون: هي الماوى له [٢] .

مما سبق وفي ضوء ما عرض تبين لنا أن الجملة الخبرية متمِّمة للمعنى وذلك بوساطة عودة الضمير إلى المبتدأ مذكورًا كان أم محذوفًا، وهذا ما اشترطه النحويون ومنهم الجندي وعلله بأن الجملة مستقلة بنفسها، وحتى يحصل الترابط لابد من ذكر يعود إلى المبتدأ .

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ١ : ٦٥٢

(٢) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

جواز حذف المبتدأ للعلم به:

المبتدأ هو الركن المعتمد في الجملة الاسمية، وعليه يتوقف معناها، فإذا ما حذف منها، يتأول حذفه بما دلّ عليه من مسوغات تشير إلى وجود معناها، وهذه المسوغات هي دلائل يقتضيها المعنى أو تقتضيه الصناعة النحوية، سواء دلت عليه قرينة لفظية أم قرينة المقام(١).

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول المرقش (٢) [السريع]

لا يُبْعِدِ الله التلَبُّبَ والغاراتِ إذْ قَالَ الخَمِيسُ: نَعَمْ

إذ جاءت(نعم) خبر لمبتدأ محذوف تقديره:(هذه نَعَمْ)(٣) وسكَّن الشاعر الميم للضرورة الشعرية.

ثم استشهد بشاهدٍ آخر(٤): [الخفيف]

قَالَ لِي : كَيْفَ أَنْتَ ؟ قُلْتُ عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحِزنٌ طَوِيل

فـ(عليل) جاء خبر لمبتدأ محذوف تقديره:(أَنا عليلٌ)؛ لضيق المقام .

وأشار النحويون إلى أن الحذف لابد له من قرينة تدل عليه(٥)؛ لأنه يجعل الكلام أكثر فائدة وإيجازًا، وله قيمة فائقة في تركيب الجملة، وله إسهام كبير في تصفية العبارة ، ويجعل الأسلوب رائقًا ، فالمبتدأ هو الجزء المهم وهو أحد طرفي الإسناد، فمن حقه أن يكون مذكورًا ، ولكنه قد يحذف لوجود القرينة.

لقد أجاز سيبويه هذا الحذف بقوله: ((فأما في المظهر فقولك: هذا زيدٌ فاضربه، وإن شئت لم تظهر(هذا) ويعمل كعمله إذا أظهرته، وذلك قولك: الهلال والله فانظر إليه، كأنك قلت: هذا الهلال ، ثم جئت بالأمر))(٦). فحذف لتقدم ما يعلمه السامع اختصارًا واحترازًا

---

(١) ينظر : الجملة العربية – تأليفها – وأقسامها ، د. فاضل السامرائي: ٧٥

(٢) ينظر: الإقليد ١ : ٣٢٥

(٣) البيت للمرقش الأكبر في المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده(ت٤٥٨هـ)، تحـ: عبد الحميد هنداوي ٩ : ٤٣٦ ، لسان العرب ابن منظور ، ١٢ : ٤٢٧ ، شرح المفصل ١ : ٢٣٩ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١ : ٦٨٤ ، نهاية الإرب في فنون الأدب، النويري(ت٧٣٣)، ٧ : ٧٨

(٤) ينظر: الإقليد ١ : ٣٢٦ ، وبحثت عنه في كتب النحويين ولم أجد له قائلًا .

(٥) ينظر: شرح الكافية ١ : ١٥٢ ، شرح ابن الناظم ١ : ٨٤

(٦) الكتاب ١ : ١٣٨

عن العبث. ووافقهم الجندي في السبب ذاته، بقوله: ((فجواز حذف المبتدأ فيما إذا كان السامع عارفًا منك القصد إليه عند ذكر الخبر والترك راجح))[١]، فالحذف جائز بشرط القرينة، وقد رجح في الحذف كفة المبتدأ على حذف الخبر، ويرى الباحث أن الأفضل هو حذف المبتدأ؛ لأن الخبر محطُّ الفائدة وهو معقد الكلام، والنتيجة التي يفهم بها الكلام ويكتمل المعنى .

وعلل الجندي هذا الحذف بقوله:((للاحتراز عن العبث ... فقول المستهل(الهلال والله) ينادي بأن المراد:(هذا الهلال والله) وذلك عن ترائي الناس الهلال، فلا حاجة إلى ذكر هذا القيام قول المستهل قرينة دالة عليه))[٢]، فالقرينة المشار إليها هي من أغنت عن ذكر المبتدأ؛ لئلا يطول الكلام وبطوله يصبح عبثًا. قال الدكتور فاضل السامرائي:((والعرب تحذف الكلمة إذا كان ذكرها يؤدي إلى العبث))[٣].

والتعليل الثاني هو ضيق المقام، كما مُثِّل له في الشاهدين السابقين والتقدير فيهما: (هذه نَعَمْ ، وأنا عليلٌ).

والعلة الثالثة:((أن الخبر لا يصلح إلا له حقيقة كقولك:(خالق لما يشاء)، (فاعل لما يريد): أي: الله ، أو ادِّعاء، أو لغرض سوى ما ذكرنا))[٤].

فالحقيقة واحدة والخالق واحد، فلا يتبادر إلى الذهن غير هذه الحقيقة، لعلم السامع بها، فالجندي بهذا يؤيد رأي البصريين بحذفهم المبتدأ بدليل القرينة.

وقد أجمع النحويون على المواضع التي يحذف فيها المبتدأ جوازًا، وتجدر الإشارة إلى أن الجندي لم يتعرض إلى مواضع الحذف وجوبًا، أما جوازًا فللأسباب المذكورة ، وكذلك فعل ابن يعيش، فهو الآخر لم يفصِّل القول في الحذف كما فعل النحويون المتأخرون ، إذ أشار

---

(١) الإقليد : ١ : ٣٢٥ ، وينظر: الاصول في النحو ١ : ٦٨

(٢) الإقليد : ١ : ٣٢٥

(٣) معاني النحو ١ : ٣٠٤

(٤) الإقليد : ١ : ٣٢٦

إلى أن القرينة هي المسوغ الحقيقي لحذف المبتدأ جوازًا[١].

فحُذِف المبتدأ لقيام القرينة؛ لأن السياق اقتضى حذف هذا الاسم احترازًا للإطالة عن الكلام، وذلك بتخفيفه بالحذف .

أما المواضع التي أجمع عليها النحويون فعلى قسمين هما: الحذف الجائز والواجب، فالجائز[٢] في مثل جواب الاستفهام، كأن يقال:(كيف زيدٌ) ؟ فنقول: (دَنِفٌ) والتقدير: (هو دَنِفٌ)، وبعد الفاء الواقعة في جواب الشرط[٣] نحو قوله تعالى:((مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا))[فصلت/٤٦] والتقدير:(فعمله لنفسه)، (وإساءته عليها)، كذلك يحذف بعد القول[٤]، نحو قوله تعالى:((وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا))[الفرقان/٥]، أي:القرآن أساطير الأولين. أو كما أشرنا لضيق المقام عن إطالة الكلام كقوله تعالى:((فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ))[الذاريات/٢٩]، أي:(أنا عجوز عقيم)[٥]، وزعم بعضهم أن عجوزًا بإضمار فعل أي: أتلد عجوز، قال أبو جعفر النحاس:((هذا خطأ؛ لأن حرف الاستفهام لا يحذف))[٦]، ويحذف إذا كان الخبر صفة أو مايقوم مقامه كقوله تعالى:((الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً))[البقرة/٢٢]، والتقدير: (هو الذي).

والنوع الثاني من الحذف هو الحذف الواجب ومواضعه هي: إذا كان خبره نعتًا مقطوعًا لإفادة المدح والذم أو الترحم نحو:(الحمد لله العظيم)،(أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)،(إنصف المسكين المظلوم)، فالنعت المقطوع في كل منهما خبر لمبتدأ محذوف تقديره:(هو)[٧]. أو بمصدر جيء بدلًا من اللفظ فعله، نحو:(سمعٌ وطاعةٌ)

---

(١) ينظر: شرح المفصل : ١ : ٢٣٩ ، الكافية في علم النحو ١ : ١٦

(٢) ينظر: أوضح المسالك ١ : ٢١٤ ، همع الهوامع ١ : ٣٩٠ – ٣٩١

(٣) ينظر: أوضح المسالك ١ : ٢١٤

(٤) ينظر: مغني اللبيب ١ : ٨٢٣ ، همع الهوامع ١ : ٣٩٠ ، تعجيل الندى بشرح قطر الندى ،عبد الله الفوزان١ : ١٠٤

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه الزجاج، تحـ: عبد الجليل عبده شبلي ٥ : ٥٥

(٦) إعراب القرآن للنحاس ، تحـ : د. زهير غازي زاهد ٤ : ١٦٣ .

(٧) ينظر: المساعد في تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحـ: د.محمد كامل بركات ١ : ٢١٥ ، الموجز في قواعد اللغة العربية ١ : ٢٣٢، التطبيق النحوي ١ : ٩٦

وقول الشاعر[١] : [الطويل]

وَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتى بِكَ ها هُنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ

فتقدير الكلام في الشاهد: أمري حنان، وأمري سمع وطاعة .

والموضع الآخر[٢]: إن دل عليه جواب القسم : نحو(في ذمَّتي لأَفْعَلَنَّ كذا) أي: في ذمتي ميثاق أو عهد، وكذلك إذا كان مخبرًا عنه بمخصوص في باب (نِعْمَ وبئس)[٣]، كقول الشاعر[٤]: [الطويل]

لِنِعْمَ أَبُو الأَضْيَافِ فِي المَحَلِّ غَالِبٌ إذا لَبِسَ الغَادِي يَدَيْهِ مِن البَرْدِ

وقوله الآخر[٥] : [الطويل]

لَعَمْرِي وَمَا عُمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ لَبِئْسَ مُنَاخُ الضَّيْفِ وَالجَارِ عَامِرُ

فـ(غالب) في البيت الأول، خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو غالب)، و(عامر) في البيت الثاني، خبر لمبتدأ محذوف تقديره:(هو عامر)، والحذف واجب فيما تقدم[٦].

وهناك مواضع أُخر للحذف منها : الاسم المرفوع بعد(لاسيما)[٧] نحو: (أحب الشعراء ولاسيما شوقي)، فشوقي خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره: (هو)، وكذلك بعد المصدر النائب عن فعل الأمر[٨]: سقيا لك ، رعيًا لك ، ومثلها قول الشاعر[٩] :

---

(١) البيت بلا نسبة في الجمل في النحو للخليل ١: ١٥٢ ، الكتاب١ : ٣٢٠ ،المقتضب ٣ : ٢٢٥ ، ولمنذر بن درهم الكلبي في خزانة الأدب ٢ : ١١٢ ، أمالي الزجاجي، أبو القاسم الزجاجي، تحـ: عبد السلام هارون ١٣١ ، شرح عمدة الحافظ، ابن مالك، تحـ : عدنان عبد الرحمن الدوري: ١٩٠ ، الدرر اللوامع على همع الهوامع ، الشنقيطي(١٣٣١هـ)، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود ١ : ٤١٢ .

(٢) ينظر: شرح الكافية١ :٣٦٢،ارتشاف الضرب من لسان العرب،أبو حيان الأندلسي،تحـ: رجب عثمان محمد٣ : ١٠٨٧

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي(ت٧٤٩هـ)، تحـ: عبد الرحمن علي سليمان ١ : ٤٩٠

(٤) ينظر: ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدّم له الأستاذ علي فاعور: ١٢٧

(٥) المصدر نفسه: ٢٤٥

(٦) ينظر: تسهيل الفوائد ١ : ٤٥ ، شرح الكافية ١ : ٣٥٤ ، همع الهوامع ١ : ٣٩١

(٧) ينظر: النحو الوافي ١ : ٥١٥

(٨) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٩) لم أجد البيت في كتب القدماء والمتأخرين، ووجدته بلا نسبة في النحو الوافي ١: ٥١٥

نُبِّئْتُ نُعْمَى على الهِجْرانِ عاتبةً سَقْيًا ورَعْيًا لذاكَ العاتب الزارى

فالمصدر نائب عن لفظ فعل الأمر وعن معناه، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف[1].

يبدو مما تقدم أن الجندي سار على رأي المدرسة البصرية، ويرى الباحث أن الرأي الراجح هو الرأي البصري شرط عدم التكلف في تقدير المبتدأ ويترك الأمر لقرينة السياق فهي المسوغ الحقيقي لحذف المبتدأ.

---

(١) ينظر: الحذف والتقدير في النحو العربي ١ : ٢٥١

خبر لا النافية للجنس بين الذكر والحذف:

الحذف والذكر في العربية شمل جميع أنواع الجملة، وماجرى من أحكام على أيٍّ منها جرى على الأُخريات ومن بينها خبر لا النافية للجنس .

تدخل(لا) على النكرة المفردة غير المنونة، فتكون نافية للجنس، قال سيبويه: (((لا) لاتعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل رحمه الله في قولك: هل من عبد أو جارية؟ فصار الجواب نكرة كما أنه لايقع في هذه المسألة إلا نكرة))[١] فهي عاملة في النكرات بعدها عمل إنَّ لدخولها على الجملة الاسمية(المبتدأ والخبر)، وكذلك لهما صدارة الكلام [٢]، فحملت على نقيضتها، فبناؤُها مع النكرات كـ(بناء خمسة عشر)[٣].

واختلف في فتحة الاسم بعد(لا) أفتحة إعراب أم فتحة بناء[٤]، قال ابن الشجري: ((والفتحة في نحو:(لا رجل في الدار)، في قول البصريين بناء يشبه الإعراب وهي في قول الكوفيين إعراب، والصحيح ما ذهب إليه البصريون؛ وذلك لعدم التنوين، فتنزل(لا) منزلة خمسة عشر))[٥]، فترك التنوين لعلة البناء، والعلة الأخرى لتضمنها معنى (من) الاستغراقية[٦]، وأكد السيرافي ماذهب إليه سيبويه بقوله:((لا رجل في الدار، جواب: هل من رجل في الدار؟ وذلك أنه إخبار وكل إخبار يصح أن يكون جواب مسألة، ولما كان(لا رجل في الدار) نفيًا كانت المسألة عنه مسألة عامة ولا يتحقق لها العموم إلا بإدخال من))[٧].

وذكر أبو البركات الأنباري الخلاف في هذه المسألة بأن الكوفيين ذهبوا إلى أن الاسم

---

(١) الكتاب ٢ : ٢٧٥

(٢) ينظر:الكتاب ٢ : ٢٧٤ ، الإقليد ١ : ٣٤٨ ، المقاصد الشافية، الشاطبي(ت٧٩٠ هـ) تحـ: د. عبد الرحمن العثيمين وآخرون ٢ : ٤١٢

(٣) ينظر: المقتضب ٤ : ٣٥٧ ، الإيضاح العضدي ١ : ٢٤٠ ، التبيين على مذاهب النحويين، أبو البقاء العكبري ، تحـ: د . عبد الرحمن العثيمين ١ : ٣٦٨

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاج ٢ : ٢٧٠

(٥) أمالي ابن الشجري، هبة الله الحسني العلوي ، تحـ : د . محمود محمد الطناحي ٢ : ٥٢٨

(٦) ينظر: المصدر نفسه ٢ : ٥٢٩

(٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحـ: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ٣ : ١٤

النكرة المفرد بعدها معرب ومنصوب ، وذهب البصريون إلى أنه مبني على الفتح، وعلل الكوفيون ذلك بأنه اكتفى بها من الفعل ففي قولهم: (لا رجل في الدار) تقديره :(لا رجلًا في الدار)، أما البصريون فعللوا ذلك بأن الأصل في قولهم:(لا رجل في الدار)، (لا مِنْ رجل في الدار)؛ لأنه جواب لمن قال:(هل من رجل في الدار)، فبني لتضمنه معنى الحرف[١] .

وأما خبر(لا النافية للجنس) فمرفوع ولا خلاف في ذلك، قال ابن مالك:((ثم أشرت إلى أنه لا خلاف في كون الخبر مرفوعًا بـ(لا) إذا لم يركب الاسم معها، ثم قلت : وكذا مع التركيب على الأصح فنبهت بذلك على ماذهب إليه سيبويه من أن الخبر مع التركيب مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخول لا؛ لأن شبهها بإن ضعف حين تركبت وصارت كجزء كلمة، وجزء الكلمة لا يعمل))[٢] .

وإلى ذلك ذهب الدكتور مهدي المخزومي:((تدخل لا لتنفي النسبة المدركة بين المسند إليه والمسند، ولا وظيفة لها إلا النفي أما العمل فمن اختراعهم، ومن انخداعهم بظاهرة نصب الاسم بعدها))[٣]، فجعل المخزومي عملها النفي فقط ولا علاقة لها بما بعدها وظيفيًا .

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول الشاعر[٤]: [البسيط]

إِذا اللَّقاح غَدَتْ مُلْقًى أَصِرَّتُها وَلَا كَرِيمَ مِنَ الوِلْدانِ مَصْبُوحُ

إذ رفع الشاعر مصبوحًا خبرًا لقوله:(كريم)؛ لأن (لا) وما بعدها في موضع رفع بالإبتداء، وهناك تخريج آخر: أنه يجوز يكون مصبوح نعتًا لاسمها بالحمل على موضع (لا) واسمها، والخبر محذوف تقديره :(موجود)[٥].

قال سيبويه:((لما صار خبرًا جرى على الموضع؛ لأنه ليس بوصف ولا محمول على لا))[٦]، فظاهر كلامه بأن لا عمل لـ(لا) في مابعدها إلا أن تحمل على موضع الإبتداء من

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١ : ٣٠٢ – ٣٠٣

(٢) شرح التسهيل ٢ : ٥٥

(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ٢٥١

(٤) ينظر : الإقليد ١: ٣٤٩، والبيت للنبيتي في الشعر والشعراء، ابن قتيبة(ت٢٧٦هـ)، تحـ: أحمد محمد شاكر١: ٢٤٥، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٢: ٥١٢، خزانة الأدب ٤: ٦٨

(٥) ينظر: حاشية الأصول في النحو ١: ٣٨٥

(٦) الكتاب ٢ : ٣٠٠

(لا واسمها) وبناها معه[١] ومصبوح مرفوع خبر(لا)، أما أبو العباس المبرد فحمله بالنعت على الموضع[٢]، وفي هذه الحالة يكون الخبر محذوفًا لعلم السامع به مقدرًا بـ(موجود)، ووافقه أبو البقاء العكبري في ذلك[٣]، ومزج الجندي الرأيين فقال:((ظاهر قوله(مصبوح) خبر لقوله:(لا كريم)، وأن كان بنو طيءٍ لا يبالون بخبر(لا) النافية للجنس، فلعله سلك طريقة الشعراء في ترك مذهبهم، إما لإقامة الوزن، وإما لإرادة الإضافة، ويجوز أن يكون صفة لمنفي مع (لا)؛ لأن محلهما رفع بمنزلة مبتدأ وخبره محذوف أي: لا كريم مصبوح هناك))[٤] .

ونقل النحويون شيئًا من الاختلاف مابين الحجازيين والتميميين في حذف خبر لا النافية للجنس[٥]، فذهب الحجازيون[٦] إلى حذفه إذا دل دليل عليه فلا خبر في ذلك، فيكثر الحذف إذا توافر هذا الدليل، نحو قوله تعالى :((لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ))[الصافات/٣٥] وقولنا:(لاحول ولا قوة إلا بالله) و(لا فتى إلا علي) ، فيكثر حذف الخبر مع إلا ، والتقدير:لا إله موجود إلا الله ، ولا قوة في الوجود، ولا فتى في الوجود، فيجب أن يكون هناك مسوغ لهذا الحذف، قال الجندي:((مسوغ الحذف أنهم لا يقدمون على الحذف إلا إذا كان مبنيًا على كلام متقدم قد جرى فيه ذكر الخبر، فاستغنى بذلك عن ذكره ، كأن قائلاً قال: هل من أهل لكم؟ وهل من بأس لكم ؟ ... فقيل: لا أهل ... إلى آخره أي : لا أهل لنا ، ولا بأس لنا))[٧].

أما التميميون فلا يظهرونه مطلقاً [٨] وهو واجب الحذف، فإذا لم يتوافر الدليل، فلا بد من ذكره ، قال ابن مالك:((فالممتنع حذفه في موضع لا دليل فيه من لفظ ولا معنى كقولك

---

(١) ينظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ : ٦

(٢) ينظر: المقتضب ٤ : ٣٧٠

(٣) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ١ : ٣٦٤

(٤) الإقليد: ١ : ٣٥٠

(٥) ينظر: شرح المفصل ١ : ٢٦٥ ، شرح الكافية الشافية ١ : ٥٣٧ ، همع الهوامع ١ : ٥٣٠

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٣: ١٣٠٠ ، شرح التصريح ١ : ٣٥٦

(٧) الإقليد ١: ٣٥١ ، وينظر: النحو المصفى ١: ٣١١

(٨) ينظر: الكافية في علم النحو ١ : ١٧ ، ارتشاف الضرب ٣ : ١٣٠٠ ، شرح ابن عقيل ٢ : ٢٤

مبتدئا مقتصرًا:لارَجُلَ، فمثل هذا لا يعد كلامًا عند أحد من العرب؛ لأن المخاطب لا يستفيد منه شيئًا))[١]، وقال الجندي بذلك منكرًا عليهم اثبات الخبر:((لأن بني تميم يحذفون الخبر ولا يعبأون به فلا يثبتونه في كلامهم))[٢] .

فمما تقدم يتبين أن الحجازيين أجازوا حذف خبر(لا)، إذا دل عليه الدليل، أما التميميون فلا يظهرونه مطلقًا، هذا قول النحويين والجندي، ويرى الباحث فيه نظر؛ لأن الطرفين أجمعوا على ذكر الخبر إذا لم يظهر المراد، قال الأشموني:((فإن خفي المراد وجب ذكره عند الجميع ولا فرق بين الظرف وغيره))[٣]؛ لأن الكلام يجب أن يكون له فائدة ، فما لا فائدة فيه وجب حذفه [٤].

وبناء على ما تقدم فإن الجندي ساق هذا الشاهد، وعرض الوجهين الجائزين في إعراب لفظة(مصبوح) يعدّها خبرًا لموضع الابتداء(لا كريم) والوجه الآخر أنها صفة لمنفي(لا) والخبر محذوف، فالرأي الأول للحجازين والثاني للتميميين والطائيين_مع العرض_ بأن الجندي لم يرجح أي من الرأيين صراحة .

أما الباحث فيبدو له أن ما ذكره الحجازيون من ذكر وحذف خبر(لا) مع توفر دليل على ذلك هو أرجح الرأيين؛ لأن اللفظ إذا دُلَّ عليه ولم يختل المعنى بحذفه فلا داعي لوجوده؛ لأن وجوده سيسهب النص ويثقل الكلام بلا فائدة ، فحذفه أرجح من وجوده ، أما في حال عدم توفر الدليل(القرينة) فلا يجوز حذفه؛ لأن ذلك سيُذهِب جمالية العبارة ورونقها وجرس ألفاظها، فضلًا عن ذلك سيضطر القارئ إلى التأويل والتخريج؛ بسبب الغموض الذي يعتري الكلام بسبب الحذف، وهذا ما نجد عليه حال الكثير من الشواهد في العربية التي اضطر النحويون إلى تخريجها لتتلاءم مع القاعدة النحوية.

---

(١) شرح التسهيل ٢ : ٥٦ ، وينظر : التذييل والتكميل ٥ : ٢٣٩ ، المقاصد الشافية ٢ : ٤٤٩ .

(٢) الإقليد : ١ : ٣٤٩

(٣) شرح الأشموني ١ : ٣٤٦

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ١ : ٥٣٧

الإخبار عن كلا وكلتا بالمفرد :

اختلف النحويون واللغويون في(كلا وكلتا) وتباينت وجهات نظرهم، إلا أن المتعارف عليه أنهما من الملحقات بالمثنى؛ ويعود سبب ذلك إلى أنهما لا مفرد لهما من لفظهما.

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول الشاعر[١] : [الوافر]

كِلانا يا يزيدُ يُحِبُّ لَيْلَى بِفِيَّ وفيكَ مِنْ لَيْلى التُّرَابُ

وقال الآخر[٢]: [الوافر]

أُكاشِرُهُ وأَعْلَمُ أنْ كِلانا عَلَى مَا سَاءَ صاحِبُهُ حَرِيصُ

إذ أعاد الشاعر الضمير من الفعل (يحب) المفرد إلى (كلانا) فدل على أن (كلا) مفردة اللفظ، و(كلانا...حريص)، أخبر الشاعر عن (كلانا) بالمفرد (حريص) ولو كانت مثنى لقال: (حريصان).

واستشهد الجندي بشاهدٍ آخر عن ورودها بلفظ التثنية وهو قول الشاعر[٣]:[البسيط]

كِلاهُما حينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهَما قَدْ أَقْلعا وكِلا أَنفيْهما رابِ

فـ(كلا أنفيهما رابِ) الضمير فيهما أُفرِد حملًا على اللفظ مرة، وثُنِّي حملًا على المعنى مرة أُخرى، وهاتان اللفظتان تلازمان الإضافة [٤]فمرة تضاف إلى الضمير نحو:(جاءني أخواك كلاهما)،و(ورأيتهما كليهما)، و(مررت بهما كليهما)، قُلبت(الألف ياء) للتشابه الحاصل مع(على، إلى، ولدى) ولأنهما ملحقان بالمثنى، فأخذا ماله تشابهًا بالتبعية، ومرة أخرى تضافان إلى الاسم الظاهر نحو:(جاءني كلا أخويك، ورأيت كلا أخويك

---

(١) ينظر: الإقليد ١: ٢٣٨، والبيت لمزاحم العقيلي في الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني، تحـ: د. أحسان عباس وآخرين ٢ : ٨ ، وبلا نسبة في مجمع الأمثال، الميداني، تحـ: محمد محي الدين عبد الحميد ١ : ٩٦ ، الإنصاف ٢ : ٣٦٢

(٢) ينظر: الإقليد ١: ٢٣٩، والبيت لعدي بن زيد في الكتاب ٣ : ٧٣ ، للأعشى في كتاب الشعر،أبو علي الفارسي، تحـ: د.محمود محمد الطناحي١: ١٢٧،المقاصد الشافية١: ٦٥،ولعمرو بن جابر الحنفي في حماسة البحتري، البحتري(ت٢٨٤هـ)، تحـ: د. محمد إبراهيم حور، أحمد محمد عبيد١: ٦٥، وبلا نسبة في تفسير الطبري، الطبري(٣١٠هـ)، تحـ: عبد الله بن عبد المحسن التركي ١٠ : ٢٠٣ ، المقتضب ٣ : ٢٤١ ، أمالي ابن الشجري ١: ١٥٩

(٣) ينظر: الإقليد ١: ٢٣٨، والبيت للفرزدق في الخصائص ٣ : ٣١٧، أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحـ: محمد بهجة البيطار ١ : ٢٨٧ ، وبلا نسبة في مفتاح العلوم، السكاكي، تحـ : نعيم زرزور ١: ١٥٢، شرح المفصل ١: ١٥٩

(٤) ينظر : الكتاب ٣ : ٤١٣

، ومررت بكلا أخويك)، وكذلك الأمر مع(كلتا) ولا ينطبق هذا الكلام على المثنى؛ لأن الألف تنقلب ياء في حالتي النصب والجر .

ومن العرب من يعربها إعراب المثنى مع الظاهر والمضمر، وهذه هي لغة (كنانة) وقال بها الفراء[١]، ومنهم من يجريهما بالألف مطلقًا[٢] .

والحقيقة أن هناك خلافًا بين المدرستين البصرية والكوفية في هذه المسألة، وقد فصّل القول فيها أبو البركات الأنباري، فقال:((ذهب الكوفيون إلى أن كلا وكلتا فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وحجتهم في ذلك النقل والقياس))[٣] .

فالنقل، كقول الشاعر[٤]: [الرجز]

في كِلْتِ رجليها سُلَامَى وَاحِدَهْ كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ

ف(كِلْتِ) احتجوا به، وقد ردَّه الفراء[٥]، وأبو البركات الأنباري إذ قال:((فلا حجة فيه؛ لأنه يحتمل أنه حذف الألف لضرورة الشعر))[٦]، وقال في موضع آخر من كتاب الإنصاف:((الأصل أن يقول كلتا بالألف، إلا أنه حذفها اجتزاء بالفتحة عن الألف لضرورة الشعر))[٧].

وأما القياس فعلى أن ألف التثنية تنقلب إلى ياء في حالتي النصب والجر في الإضافة إلى الضمير نحو:(رأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما، ورأيت المرأتين كلتيهما ، ومررت بالمرأتين كلتيهما) فبانقلابها دلت على أن تثنيتها في اللفظ والمعنى كما في انقلاب (ألف) الزيدان والعمران[٨]، ورد أبو البركات رأيهم هذا بأن الألف ليست للتثنية بدليل إمالتها

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١ : ٦٧، المقاصد الشافية ١: ١٦٣، توضيح المقاصد ١ : ٣٢٦

(٢) ينظر: همع الهوامع ١ : ١٥١

(٣) الإنصاف ٢ : ٤٣٩

(٤) الرجز لأبي الدهماء في كتاب الجيم،الشيباني(ت٢٠٦هـ)، تحـ: إبراهيم الأنباري٣: ١٥٠، وبلا نسبه في الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي(٦٧١هـ) تحـ: أحمد البردوني وإبراهيم أطفش ١٠ : ٤٠٢ ، إعراب القرآن للنحاس ٢ : ٢٩٤ ، وفي بعض الكتب جاءت القافية(واحدة، وبزائدة)

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢ : ١٤٢

(٦) أسرار العربية : ٢٨٨

(٧) ٢ : ٤٤٩ ، وينظر: علل النحو، ابن الوراق، تحـ: محمود جاسم محمد الدرويش: ٢٥٢

(٨) ينظر: الإنصاف٢: ٤٤١، إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، الزبيدي(ت٨٠٢هـ)، تحـ: د. طارق الجنابي: ٥٥

واستشهد على ذلك بقوله تعالى:((إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا))[الإسراء/٢٣] إذ لو كانت الألف للتثنية لا تجوز إمالتها، والدليل الآخر لو كانت للتثنية لجاز قلبها في النصب والجر إذا أضيفت إلى الظاهر؛ لأن الأصل هو الظاهر والمضمر فرع عليه.

أما البصريون فيرون إفرادهما لفظًا وتثنيتهما معنى[١]، وأن(كلا) اسم مفرد مقصور يفيد معنى التثنية وألفه كألف (عصا ورحا)، فهي أصلية وليست زائدة، وأصلها واو، وتُبدَّل تاء في (كلتا)، وكلتا مثل كلا في الإفراد والانقلاب والأصل فيها (كِلْوا)، والتاء بدل من لامها، ووزنها (فِعْلى) كـ(ذكرى)، خلافًا للجرمي من البصريين[٢] .

واحتجوا لمذهبهم بأن الضمير تارة يعود مفردًا وتارة مثنى حملًا على المعنى، واستدلوا بالحمل على اللفظ في قوله تعالى:((كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا))[الكهف/٣٣]، فخرَّجوها على أن الله تبارك وتعالى قال:(آتت) بالإفراد ولو كان مثنى لقال:(آتتا)، وقال الشاعر[٣]:[الطويل]

فكلتاهما خَرَّتْ وأسْجَدَ رأسُها كما سَجَدتْ نَصْرانَة لم تَحنَّفِ

فقال:(خرّت) مفردًا، ولم يقل:(خرّتا) ، وقال الأعشى[٤]: [الطويل]

كِلَا أَخَوَيكُم كان فَرْعًا دِعَامَة ولكنهم زَادُوا وأَصْبَحْتَ نَاقِصَا

فقال:(كان) حملًا على اللفظ ولم يقل:(كانا) والشواهد كثيرة .

وورد الضمير العائد لهما مثنى حملًا على المعنى نحو:(كلاهما قائمان وكلتاهما لقيتهما)[٥]، واستدلوا على أن فيهما إفرادًا لفظيًا، بإضافتهما إلى المثنى ولو كانا مثنيين للزم أن يضاف الشيء إلى نفسه[٦] وهذا ممتنع. ومما يدل على إفرادهما ورودها منونة، والتنوين علامة الإفراد قال سيبويه:((وأما كلتا فيدلك على تحريك عينها قولهم: رأيت كلا أخويك :

---

(١) ينظر: الإنصاف ٢ : ٤٣٩

(٢) ينظر: الكتاب ٣ : ٣٦٣ ، المقتضب ٣ : ٣٤١ ، الأصول ٣ : ٧٧، سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحـ: د. حسن هنداوي ١ : ١٥١ ، أمالي ابن الشجري ١ : ٢٩٠ ، شرح المفصل ١ : ١٥٨.

(٣) البيت لأبي الأخزر الحماني في الكتاب ٣ : ٤١١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤ : ١٦٠، الإنصاف ٢ : ٣٦٤ ، وبلانسبة في التعليقة ٣ : ٧٠ ، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الفارسيّ تحـ: د. محمود محمد الطناحي ١ : ١٣١ ، المسائل الشيرازيات ،أبو علي الفارسي تحـ : د . حسن بن محمود هنداوي ٢ : ٤١٧

(٤) ديوان الأعشى: ١٤٩ ، كتاب الشعر ١ : ١٢٧

(٥) ينظر: الإنصاف ٢ : ٤٤٦

(٦) ينظر: المقتضب ٣ : ٢٤١ ، كتاب الشعر ١ : ١٢٨ ، اللباب ١ ، ٣٩٩ ، شرح المفصل ١ : ١٥٩

فكلًا كـ(معًا) واحد الأمعاء))[1] أي: (مع) من(معات).

أما الجندي فقد اقتفى أثر البصريين في أن (كلا، وكلتا) مفردتان في اللفظ، مثنى في المعنى معطيًا ذات الأدلة التي اعتمدها من سبقه من المدرسة البصرية، وأوضح بأنهما ملحقان بالمثنى في ضوء توضيحه للحالة الإعرابية في حالة إضافتهما إلى الضمير في الرفع بالألف والنصب والجر بالياء، أما إذا أضيفت إلى الاسم الظاهر فلا تظهر فيه الحركات الإعرابية؛ حملًا على أنه مقصور وتقدر الحركات الإعرابية عليه[2].

ودليل الإفراد عند الجندي هو عودة الضمير إلى كلا وكلتا إذ قال:((إن كِلَا : مفرد اللفظ مثنى المعنى، بدليل عودة الضمير إليه تارة بلفظ الواحد وهو الفصيح))[3]، ثم استشهد بالآية الكريمة السابقة والأبيات الشعرية ذاتها كذلك، ويرى أنه قد يعود بلفظ التثنية، كقول الشاعر سابق الذكر[4]:

كِلاهُما حينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهَما قَدْ أَقلعا وكِلا أَنفيْهما رابِ

لأَنه لم يقل: أقلع، دل على أن (كلا) مفرد لفظًا ومثنى بالمعنى وسبب ذلك؛ لأنه يضاف تارة إلى الظاهر وطورًا إلى المضمر فكان له هذا النصيب من الإفراد والتثنية، فجعلوا الإضافة إلى الظاهر كالمفرد والإضافة إلى الضمير كالمثنى؛ لأن الظاهر أصل كالمفرد، والضمير فرع كالتثنية، من باب المجانسة بين الأصل مع الأصل والفرع مع الفرع .

ثم خطّأ الجنديُّ الكوفيين بأن ألف التثنية لما لم تنقلب مع الظاهر عُلِمَ أن ما ذهبوا إليه باطلًا، والدليل الآخر على بطلان مذهبهم قولك في النسبة :(كِلَويّ) كَعَصَوي في النسبة إلى عصا، ولو صح ما ذهبوا إليه ، لقيل : كِلِيّ[5] .

ويبدو لي أن الرأي الراجح هو رأي البصريين في أن (كلا) تفرد لفظًا وتُثنى معنى بدليل إضافتها إلى الظاهر الذي بمنزلة المفرد وهو (الأصل)، وكذلك إضافتها إلى الضمير وهو بمنزلة المثنى وهو الفرع .

---

(١) الكتاب ٣ : ٣٦٤

(٢) ينظر: الإقليد ١ : ٢٣٨

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٤) ينظر: الصفحة ٥٧ السابقة .

(٥) ينظر: المصدر نفسه ١ : ٢٣٩ – ٢٤٠

الخلاف في الضمير المنفصل المرفوع (أنا):

تكلم علماء العربية من النحويين واللغويين على الضمائر في العربية، وحصروا استعمالاتها ومواضعها، وبحثوا في طبيعتها ودلالاتها، ومن ذلك البحث في أصل ضمير المتكلم (أنا) وبنيته، فهو يدل دلالة واضحة على المتكلم بأنه مفرد، وكذلك دلالته النوعية مشتركة بين المذكر والمؤنث .

تعددت استعمالات الضمير(أنا) في لهجات العرب، واختلف نطقه لبنيته وفق مظاهر شتى، ولبيان هذه المظاهر لابد من معرفة أصل هذا الضمير لأنه الأساس في الخلاف الحاصل بين النحويين .

فالجندي استشهد على هذه المسألة بقول الشاعر[١]: [الوافر]

أَنَا سَيْفُ العَشِيرةِ فاعْرِفُوني

واستشهد بقول أبي النجم[٢] :

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي

إذ أجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف في الضمير(أنا)، وهذا في عرف النحويين غير جائز ولعل الشاعر ثبّت الألف في وصل الكلام للضرورة الشعرية أو قد أتوا به لئلا يكون الوقف على متحرك، كما وقف عليه بالهاء فيقال:(أنَهْ)؛ لأن الهاء قريبة من الألف في المخرج[٣] .

والأصل في هذا الضمير عند البصريين[٤]، الهمزة والنون أي: (أنَ) والألف الأخيرة زائدة عن بنيته، جيء بها لبيان فتحة النون؛ لأنَّ الفتحة تسقط في الوقوف. فكُتِب الضمير بالألف

---

(١) ينظر: الإقليد ٢: ٧٩٩، والبيت لحميد بن ثور(ت٣٠هـ) في ديوانه، صنعه الأستاذ عبد العزيز الميمني:١٣٣، وعجزه (حُمَيْدًا قد تذريت السناما) ، المساعد على تسهيل الفوائد ٢ : ٤٣٢، التذييل والتكميل ٢ : ١٩٤ ، وبلا نسبة في رصف المباني في شرح حروف المعاني ، المالقي(ت٧٠٢هـ) تحـ: أ. د أحمد محمد الخراط : ٤٦٧ ، شرح المفصل ٢ : ٣٠٤

(٢) ينظر: الإقليد ٢: ٧٩٩، والبيت لأبي النجم في الخصائص ٣ : ٣٤٠ ، المنصف، ابن جني، تحـ: إبراهيم مصطفى وعبد الله امين ١ : ١٠، شرح التسهيل ١ : ٣٠٤، وبلا نسبه في مغني اللبيب١ : ٨٦٣، ارتشاف الضرب ٣ : ١١١٠، شرح الأشموني١ : ١٣٩

(٣) ينظر: الإقليد ٢ : ٧٩٩ ، المنصف ١ : ١٠

(٤) ينظر: شرح اللمع لابن برهان(٤٥٦هـ)، تحـ: د. فائز فارس٢ : ٤٨٣، شرح المفصل٣ : ٤٠٣، شرح جمل الزجاجي ٢ : ١١١، تمهيد القواعد ١: ٤٩٨ ، شرح الأشموني ١ : ٩٠ ، جامع الدروس العربية ٢ : ١٣٣

خوفًا من الالتباس بـ(أنْ) الحرفية لسكون النون في الوقف. قال سيبويه:((وقد استعملوا في شيء من هذا الألف في الوقف ... من ذلك قولهم: أنا، فإذا وصل قال: أن أقول ذلك ولا يكون في الوقف أنا إلا الألف))[١]

ويتضح لي أن في رأي البصريين تفسيرًا صوتيًا؛ ذلك أن الذي حدث للضمير المنفصل (أنا) هو أنه أُشبعت الحركة(الفتحة)على النون، وامتدت حتى أصبحت فتحة طويلة في الوقف بعد أَنْ كانت تمثل بالشكل الآتي:/ء ـَ ن ـَ/ بمقطعين قصيرين مفتوحين(أَنا) /ء ـَ ن ـً/ في الوقف بمقطع قصير مفتوح ومقطع طويل مفتوح .

أما الجندي فوافق رأي البصريين إذ قال:((أنا أصله:(أن) بهمزة ونون مفتوحة، والألف في الوقف لبيان الحركة التي على النون، ألا تراك تقول: في اللغة الشائعة (أنا) فعلت كذا، بدون الألف لفظًا))[٣]، وخرّج الجندي المسألة صوتيًا بأنه قد يوقف عليه بالهاء؛ لأن الحرفين قريبان في المخرج فأصبحت بينهما نيابة، وهناك سبب آخر ذكره (جان كانتينو) إذ قال: ((حاجتهم إلى جعل بعض الكلمات ثلاثية وقد كانت ثنائية في الأصل))[٤]. ولذا طالت الحركة القصيرة وأصبحت حرفًا، ويرى البصريون أن حذف الألف دليل على عدم أصالتها في بنية الضمير والأفصح حذفها وصلًا لاوقفًا[٥] .

وذهب الكوفيون[٦] وابن مالك إلى أن الضمير(أنا) بكامل حروفه هو الاسم، وأن الألف بعد النون من الكلمة نفسها، فلا زيادة فيه، وأن هذه الألف ثانية في الوصل في بعض اللغات[٧]. ثم احتجوا بالشاهد الذي ذكرناه في بداية المسألة، وكذلك في قراءة نافع لقوله تعالى:(أَنَاْ أُحْيِي)[البقرة/٢٥٨]، فقال:(أَنَاْ ربُّكُمُ الأَعلى)[النازعات/٢٤] بإثبات الألف في

---

(١) الكتاب ٤ : ١٦٣ – ١٦٤

(٢) ينظر: الخصائص ٣ : ١٢٣

(٣) الإقليد: ٢ : ٧٩٩

(٤) دروس في علم أصوات العربية ، جان كانتينو، نقله للعربية صالح القرمادي: ١٧٤

(٥) ينظر: همع الهوامع ١ : ٢٣٥

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢ : ٤١٧ ، التذييل والتكميل ٢ : ١٩٤ ، شرح التصريح ١ : ١٥٦

(٧) ينظر: همع الهوامع ١ : ٢٣٦

الوصل، وقُرِأت بغير ألف[١]، وهذا ما قاله الفراء في تعليقه على قوله تعالى:((لكنَّا هو الله ربي) [الكهف/٣٤] إذ قال:((معناه لكن أنا هو الله ربي، ترك همزة الألف من أنا وكثر بها الكلام فأدغمت النون من أنا مع النون من لكن ومن العرب من يقول: أنا قلت ذلك، بتمام الألف فقرئت(لكنّا) على تلك اللغة وأثبتوا الألف في اللغتين في المصحف))[٢]، وتبعهم ابن مالك بقوله :((الصحيح أنَّ(أنا) بثبوت الألف وقفًا ووصلًا وهو الأصل، وهي لغة بني تميم))[٣] .

من جهة أُخرى هناك من خالف الرأيين بأن الضمير هو الهمزة فقط وأن الهمزة هي أقرب مواضع الصوت إلى المتكلم، أما النون والألف فحروف زائدة جيء بها من أجل اكتمال تركيب الاسم((فلما كانت الهمزة بانفرادها لا تكون اسمًا منفصلًا كان أولى ما وصلت به النون أو بحرف المد واللين إذ هي أمهات الزوائد))[٤]، ومن المحدثين الذين أيدوا هذا الرأي الدكتور (محمد التونجي)، إذ بنى رأيه على الطور اللغوي الأول للإنسان، ذلك أنه كان ينطق حرفًا واحدًا ويعبر به عن حاجته فيقول (آ) للتعبير عن الألم والنداء والإجابة[٥] .

ويرى الباحث أن في هذا الرأي نظرًا؛ لأن الدراسات اللغوية الحديثة ترى أن الحرف لا يمكن التعبير به عن كافة احتياجات الإنسان ومن ثمَّ يكون وسيلة للتفاهم، فكيف يمكنني أن أقول لشخص يناديني :(آ) والمقصود: أنا قادم، فهذا الكلام غير معقول ولا مقبول .

وممن أيد البصريين السهيلي الذي يرى أن الضمير(أنا) متكون من الهمزة والنون ، فالهمزة مخرجها من الصدر وهو أقرب مواضع الصوت إلى المتكلم، فإذا أردت التكلم عنه فتبدأ بما كان مخرجًا من جهته، وأقرب المواضع إلى محله، فالهمزة أحق بالتكلم لقوتها

---

(١) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ، مكي بن أبي طالب القيسي(ت٣٧هـ)، تحـ: د. محي الدين رمضان: ٣٠٦

(٢) معاني القرآن للفراء ٢ : ١٤٤

(٣) شرح التسهيل : ١ : ١٤١ .

(٤) بدائع الفوائد ، ابن قيم الجوزية(ت٧٥١هـ)، تحـ: علي بن محمد العمران ١ : ١٧٦

(٥) ينظر: التطور النحوي للغة العربية ، براجشتراسر، أخرجه : د. رمضان عبد التواب ٣٩ – ٤٠

بالجهر والشدة[١]. وتكلم الجندي عن سبب اختيار الهمزة والنون للمتكلم الواحد إذ قال: ((لأن الهمزة من مبدأ المخارج، والمتكلم مبدأ الكلام، فجعلت الهمزة في مبدأ ضميره للمشاكلة))[٢]. ثم تكلم عن النون وسبب اختيارها؛ لحسنها في السمع وخفتها في النطق مع ما قبلها من الغنة، وسبب هذا التآلف بينهما؛ أن انفراد أي منها لا يمكن أن يكون اسمًا وكلامًا مفهومًا[٣].

لقد اتخذت بنية الضمير(أنا) في اللهجات العربية صورًا شتى، ومن أبرز هذه الصور هي (آن) بمد الألف الأولى، وأختلف فيها، ومنهم من قال: أنها من القلب المكاني، بتقديم الألف على النون[٤]، وهو مذهب ابن مالك[٥] .

ومما سبق يبدو لي أن الرأي الراجح هو رأي البصريين؛ لأن الأصل في هذا الضمير الهمزة والنون، والألف ماهي إلا إشباع للفتحة التي هي حركة النون، وما يؤكد ذلك سقوطها في الوصل نطقًا لعدم أصالتها، وأنها مقحمة على بنية الكلمة، أما ظهورها في الوقف؛ وذلك لحاجة الوقف عليها، وأنّ العربية تميل إلى السهولة والتيسُّر بحذف ما كان مفهومًا؛ لتخفيف الجهد العضلي، وهذا ما أطلق عليه الاقتصاد النطقي[٦] .

---

(١) نتائج الفكر في النحو ١ : ١٧١ ، شرح المفصل ٢ : ٣٠٤

(٢) الإقليد: ٢ : ٧٩٩

(٣) المصدر نفسه والصفحه نفسها ، ينظر : الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس: ٧٠

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١ : ١٤١

(٥) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ١ : ٩٨

(٦) ينظر: البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر: ١١٩

حذف خبر إنَّ :

تعد النواسخ الحرفية من مقيدات الجملة الاسمية ومن هذه النواسخ (إنَّ)، تدخل على الجملة الاسمية، فتنصب المبتدأ اسمًا لها وترفع الخبر خبرًا لها .

وقد يأتي خبرها محذوفًا إذا دل عليه دليل، وهذا ما أجمع عليه النحويون، ولكن مدار كلامهم كان على الآتي:(ما نوع الخبر المحذوف؟)

واستشهد الجندي[١] على هذه المسألة، بقول الأعشى[٢]: [المنسرح]

إنّ مَحَلاً وإنّ مُرتحَلاً وإنَّ في السّفْر ما مَضَى مَهَلا

ففي (إنَّ محلًا وإن مرتحلًا) حذف الشاعر خبر إنّ ، ذلك لقرينة علم السامع به .

وللنحويين في مسألة حذف خبر إنّ مذاهب، منها :

الأول: ذهب سيبويه إلى جواز حذف خبر إنّ وأخواتها سواء كان معرفة أم نكرة وقال :((يقول الرجل للرجل: هل لكم أحدٌ إنَّ الناس ألْبٌ عليكم، فيقول: إن زيدًا، وإن عمرًا، أي إن لنا))[٣]، واشترط المبرد لحذفه أن يعلم المخاطب بما يقصد له[٤] .

يَتَّضِحُ أن سيبويه – ومَنْ وافقه – قد أجاز حذف الخبر من دون قيد لدلالة القرينة الحالية عليه، وفي مثاله دلت الجملة الاستفهامية المتقدمة عليه والمصدرة بـ(هل)، وفُهِم من دلالة السياق .

أما المذهب الثاني: فهو مذهب الكوفيين[٥] الذين يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة ، وردَّ ابن مالك[٦]على هذا فقال :((واشتراط ذلك غير صحيح؛ لأن الحذف مع تعريف الاسم كثير، فمن ذلك قوله تعالى:((إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ))[الحج/٢٥] ومثله قوله تعالى :((إن الذين كفروا

---

(١) ينظر : الإقليد ١ : ٣٤٦

(٢) ينظر: ديوانه : ٢٦٩

(٣) الكتاب ٢ : ١٤١ ، وينظر: الخصائص ١ : ٣٧٥

(٤) ينظر : المقتضب ٤ : ١٢٩

(٥) ينظر : الخصائص ٢ : ٣٧٦ ، البديع في علم العربية ١ : ٥٣٩ ، التذييل والتكميل ٥ : ٤٨ ، المساعد١ : ٣١١

(٦) شرح التسهيل ٢ : ١٥

بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز))[فصلت/٤١]. فردٌّ ابن مالك أدحض رأي الكوفيين، مؤيدًا رأي البصريين متمثلًا بسيبويه، لأن الحذف مع المعرفة أكثر شيوعًا من النكرة .

أما المذهب الثالث: فهو مذهب الفراء[١]((إنما تحذف مثل هذا إذا كررت إنَّ لتعرف أن أحدهما مخالف للآخر عند من يظنه غير مخالف))، وحكى الفراء((أن إعرابيًا قيل له: الذبابة الفأرة، فقال: إن الذبابة وإن الفأرة، قال وتقديره: إن الذبابة ذبابة، وإن الفأرة فأرة))[٢].

قال ابن مالك:((وقد يحذف الخبر وجوبًا لسد واو المصاحبة مسده ، كما كان ذلك في الابتداء ومن ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب: إنك ما وخيرا، يريد: مع خير، وما زائدة))[٣]، وقد يحذف إذا سد مسده مصدرًا مكررًا نحو: (إن الفائدة سيرًا سيرًا)[٤] .

وأضاف ابن مالك موضعًا آخر:((وحكى الكسائي: إن كل ثوب لَو ثمنه، بإدخال اللام على الواو ليسد مسد مع))[٥] .

وقد يحدث أيضًا لسد الحال مسده كما في الابتداء نحو:(إن ضربي زيدًا قائمًا)، وقول الشاعر[٦] :

إن اختيارَك مَا تبغيه ذَا ثِقَةٍ باللَّهِ مُسْتَظْهِرًا بالحزْمِ والجَلَدِ

حيث حذف خبر إنَّ وسد الحال(مستظهرًا) مسده .

فهذه مجمل آراء النحويين مابين مؤيدٍ لرأي الكوفيين أو موافقٍ لرأي البصريين إلا ابن يعيش فقد خالف ما تقدم بتجويزه الحذف شرط أن يكون ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، إذ قال:((اعلم أن أخبار هذه الحروف إذا كانت ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، فإنه قد يجوز حذفها والسكون على اسمائها دونها؛ وذلك لكثره استعمالهم والاتساع فيها على ما ذكرناه، ودلالة

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ : ٤٧٠ ، وينظر: ارتشاف الضرب ٣ : ١٢٤٩

(٢) شرح كتاب سيبويه ٢: ٤٧٠، وينظر:التذييل والتكميل٥ : ٤٨، تعليق الفرائد ٤ : ٢٥، تمهيد القواعد ٣ : ١٣١٨

(٣) شرح التسهيل ٢ : ١٦ ، وينظر: تمهيد القواعد ٣ : ١٣١١

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ : ٤٧٦ ، النحو الوافي ١ : ٦٤١ .

(٥) شرح التسهيل ٢ : ١٦ ، وينظر: ارتشاف الضرب ٣ : ١٢٤٧ .

(٦) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل٢ : ١٦، التذييل والتكميل ٥ : ٥٥، تعليق الفرائد ٤ : ٣٦، المساعد١ : ٣١٢

قرائن الأحوال عليها))[١]. وردّ ابن يعيش رأي الفراء المذكور سابقًا ووصفه بأنه غير مرضي عند أصحابنا ورد في الواحد الذي لا خلاف معه واستشهد على بطلان ذلك بقول الأخطل[٢]: [الطويل]

خَلاَ أَنَّ حيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا على النَاسِ أَوْ أَنَّ الأَكارِم نَهْشَلا

إذ حذف الشاعر خبر إن بدون تكرار وتقديره: (أو أنّ الاكارم نهشلا تفضلوا) ، وهذا ردٌ على بطلان الرأي الكوفي وكذلك رأي الفراء[٣] .

أما الجندي فوافق البصريين في حذف خبر إنَّ ، ذلك بأنه لم يقيد الحذف بشرط معين كقول الكوفيين والفراء، إذ قال:((ساغ حذف الخبر لدلالة الحال عليه، وهذا كما يقال:(كل بني تميم فقراء أقِلاءُ)، فتقول:(إنَّ حالًا) و(إنَّ عددًا)، أي إنّ لهم مالًا وإنَّ لهم عددًا))[٤] ، وكذلك نقل الوجوه الإعرابية المحتملة في:(إن غيرها إبلا شاء)، فإبلا: إما تمييز عن غيرها، أو بدل منه ، أو اسم (إنّ) و(غيرها) حال، أي : إنَّ لنا[٥] .

ومما سبق يبدو لي أن الرأي الراجح هو رأي البصريين وتابعهم الجندي ؛ وذلك بحذف الخبر دون قيد أو شرط، ولعل مردّ ذلك إلى كثرة ورود الشواهد القرآنية والشعرية بجواز حذف خبر إن مع المعرفة وهذا الجواز محكوم بدلالة الحال عليه أي: علم السامع به؛ لأن السياق يدل عليه دلالة واضحة .

---

(١) شرح المفصل ١ : ٢٥٩

(٢) البيت للأخطل في المقتضب ٤ : ١٣١ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ : ٤٧٠ ، شرح المفصل ١ : ٢٦٠ وبلا نسبة في الخصائص ٢ : ٣٧٦

(٣) ينظر : شرح المفصل ١ : ٢٦٠

(٤) الإقليد ١ : ٣٤٥

(٥) ينظر: المصدر نفسه ١ : ٣٤٦ ، الأصول في النحو ١ : ٢٤٧ ، ارتشاف الضرب ٣ : ١٢٥٠ .

رفع الضمير المتصل على الابتداء بعد لولا :

لولا حرف امتناع مختص بالدخول على الأسماء، ولا يأتي بعدها إلا اسم مرفوع، وهذا الأمر غير مختلف فيه، ولكن العلماء اختلفوا في العامل الرافع لهذا الاسم وكانت آرآؤهم كالأتي :

يرى البصريون أنه مرفوع بالابتداء[١]. في حين يراه الكوفيون مرفوعًا ولكنه ليس مبتدأً، فالكسائي[٢] يرى أنه ارتفع بفعل مقدر نحو:(لولا وَجَدَ زيد)، ومنهم من يقول: هو مرفوع بـ(لولا)؛ لنيابتها مناب (لو لم يوجد)، وحكاه الفراء عن بعضهم[٣]، وقال الفراء أيضًا: إن هذا الاسم مرفوع بلولا نفسها ؛ لأنها مختصة بالأسماء[٤] .

أما إذا جاء بعدها الضمير المتصل كالكاف والياء في (لولاك_لولاي)، فاخْتُلِف فيها أيضًا، إذ ذكر الكوفيون أن الكاف والياء في موضع رفع وإلى ذلك ذهب الأخفش من البصريين، ويرى البصريون أن الكاف والياء في موضع جر بلولا[٥]، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه:((لايجوز أن يقال لولاي ولولاك ويجب أن يقال لولا أنا، ولولا أنت، فيؤتى بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله تعالى:((لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ))))[٦] [سبأ/٣١].

أما دليل الكوفيين على رأيهم فقالوا: إن الياء والكاف واقعة موقع الاسم الظاهر ومقامه رفع بها، أما البصريون فدليلهم على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع[٧]. أما المبرد فقد أنكر مجيئه في الفصيح[٨]، وأنه لا يجود في كلام من يحتج به[٩].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢ : ١٢٩

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣ : ١٣٦ ، شرح المفصل ٢ : ٣٤٣ ، الجنى الداني ١ : ٦٠١- ٦٠٢

(٣) ينظر: شرح التصريح ١ : ٦٠٢

(٤) ينظر: الجنى الداني ١ : ٦٠٢

(٥) ينظر: الإنصاف ٢ : ٦٨٧

(٦) المصدر نفسه وصفحه نفسها

(٧) ينظر: المصدر نفسه ٢ : ٦٨٩

(٨) ينظر: الأصول في النحو ٢ : ١٢٤ ، المقاصد النحوية ١ : ٦٢

(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢: ٧٨٥ ، الجنى الداني١ :٦٠٥ ، شرح التسهيل ٣ : ١٨٥، تمهيد القواعد ٦ :٣٠٥١ .

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول الشاعر[١] : [الطويل]

وَكَمْ مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ كما هَوى بأجْرامِه مِن قُلَّةِ النّيق مُنْهَوِي

إذ جاء الضمير المجرور بعد (لولا) وهي من حروف الابتداء. فالبصريون ومنهم سيبويه يرون أنّ القياسَ أنْ يأتي ضمير الرفع المنفصل بعد (لولا)، ولا مانع من مجيء (لولاي ولولاك)، إذ قال:((هذا باب ما يكون المضمر فيه الاسم متحولًا عن حاله إذ أُظهر بعده الاسم : وذلك لولاك ولولاي إذا أضمرت الاسم فيه جُرَّ، وإذا أظهرت رُفع، ولو جاء علامة الإضمار على القياس، لقلت: لولا أنت، كما قال سبحانه (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)[سبأ/٣١] لكنهم جعلوه مضمرًا مجرورًا والدليل على ذلك أنّ الياء والكاف لا تكونان مضمرَ مرفوعٍ))[٢].

والحجة في كلامه أنه يرى الخروج بالحرف أولى من الخروج بالاسم لأن الحرف أضعف من الاسم[٣] .

أما أبو العباس المبرد فقد نُسِب إليه إنكار هذا الأسلوب، فقال السيرافي عنه :((وكان أبو العباس ينكر لولاي ولولاك ويزعم أنه خطأ لم يأتِ عن ثقة وأن الذي استغواهم بيت الثقفي، وأن قصيدته فيها خطأ كثير))[٤]. ثم اشكل على المبرد أن لا يسقط الاستشهاد بشعر هذا الرجل؛ لأن النحويين رووا عنه، فهو إذًا محتجٌ بشعره[٥]. ووافقه ابن مالك على ذلك[٦]، والبغدادي قال:((وأبو العباس المبرد لا يجيز لولاك ولولاه))[٧]. وفي الحقيقة أَنَّ نص المقتضب واضح الرد على قول الأخفش بموافقة ضمير الخفض ضمير الرفع في لولاي بأنه ليس بشيء... وقال: لا يجوز وإنما يتفق ضمير النصب وضمير الخفض كاستوائهما في التثنية والجمع[٨] . وفي ظل المراجعة لنص المبرد في المقتضب لم يجد الباحث أي طعن

---

(١) ينظر: الإقليد ٢: ٨٣٥، والبيت ليزيد بن الحكم في الكتاب ٢ : ٣٧٤ ، المفصل ١ : ١٧٤ ، المقاصد الشافية ١ : ٢٦٢ ، وبلا نسبة في المنصف ١ : ٧٢ ، معاني القرآن للفراء ٢ : ٨٥ ، الانصاف ١ : ٦٩١ .

(٢) الكتاب ٢ : ٣٧٣

(٣) ينظر: رصف المباني ٣٩٦

(٤) شرح كتاب سيبويه ٣ : ١٣٧

(٥) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣ : ١٨٥

(٧) خزانة الأدب ٥ : ٣٤٠

(٨) ينظر: المقتضب ٣ : ٧٣

في فصاحة الشاعر ولا وصف للقصيده بكثرة أخطائها. وما أراد توضيحه هو تخطئته لهذا الأسلوب، ولعل السبب في ذلك؛ أنَّ المبرد لم يصل إليه السماع كما وصل إلى سيبويه ـ وإن كان قليلًا ـ ويحتمل أن سيبويه سمع غير هذا الشاهد، ومن غير المعقول أن يجيز البصريون وسيبويه البناء على شاهد واحد .

ومن النحويين من رأى أن هذا الأسلوب جائز ومنهم الفراء إذ أجاز أن تكون (الكاف والياء) في موضع رفع كما وضع الضمير (أنا وأنت) بالرغم من أن (الكاف والياء) من ضمائر الخفض، وقد استعملته العرب كثيرًا، إذ قال:((وقد استعملت العرب(لولا) في الخبر وكثر بها الكلام حتى استجازوا أن يقولوا: (لولاك ولولاي)، والمعنى فيهما كالمعنى في قولك: (لولا أنا، ولولا أنت) فقد توضع (الكاف) على أنها خفض والرفع صواب))[١].

وذهب ابن السراج إلى أن الذي حكي من قول العرب (لولاي ولولا) شيء شذ عن القياس عند شيخنا(المبرد) ويجري مجرى الغلط والكلام الفصيح ما جاء به القرآن[٢]. ثم جاء بعده عدد من النحويين بين مؤيد ومعارض إلى أن جاء ابن الشجري وفصَّل القول في ذلك ونقل مذهب سيبويه والأخفش والمبرد إذ قال:((وأقول: إن الحرف الشاذ أو الحرفين والثلاثة ، إذا وقع ذلك في قصيدة من الشعر القديم، لم يكن قادحًا في قائلها ولا دافعًا للاحتجاج بشعره وقد جاء في شعر لأعرابي :

لولاك هذا العام لم أحجج)) [٣]

وذكر أبو البركات الأنباري[٤] أنَّ إنكار المبرد لا وجه له؛ لأنه جاء في كلامهم وأشعارهم وكلام الأنباري هذا يدل على سعة اطلاعه على مثل هذا الأسلوب .

وللشلوبين(ت٦٥٤هـ) رأي في هذه المسألة إذ قال باتفاق البصريين والكوفيين من زعماء

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢ : ٨٥

(٢) ينظر: الأصول في النحو ٢ : ١٢٤

(٣) أمالي ابن الشجري ١ : ٢٧٦ – ٢٧٧ – ٢٧٨

(٤) ينظر: الإنصاف ٢ : ٦٩٠

المدرستين على هذا الأسلوب رواية (لولاك ـ لولاي) فوصف إنكار المبرد بالهذيان[١]. ووصف ابن يعيش إنكار هذا الأسلوب بعدم الحسن؛ لأن القائل من أعيان الشعراء وقد روى شعره الثقات[٢] .

وعد ابن عصفور[٣](لولا) حرف جر يختص بالضمير ووصف إنكار المبرد بالباطل، وزعم ابن مالك أن كلام المبرد مردود برواية سيبويه والكوفيين[٤] .

أما الجندي فعلى غير عادته، ذهب في هذه المسألة مع الكوفيين وانتصر لمذهبهم ، إذ قال :((الضمير بعد (لولا وعسى) يجب أن يكون مرفوعًا؛ لأنك تقول في المظهرات:(لولا زيدٌ) و(عسى زيدٌ)؛ لأنَّ (لولا) من كلمات الابتداء لا يجيء بعدها إلا مرفوع ... فيجب أن يرتفع ما بعدها))[٥]. وقد علل الجندي كلامه بأن المضمر قافٍ أثر المظهر في الرفع والنصب والجر في حال أخذ موقعه[٦] .

ويبدو لي مما سبق أن الرأي الراجح هو الرأي الكوفي ورأي الجندي كذلك ؛ لأن الياء والكاف حلت محل الاسم الظاهر، فما حل محله أشغل مكانه وأخذ دوره في العمل، وربَّما أن الظاهر مرفوع فلابد أن تكون الضمائر في محل رفع .

والذي دعاهم إلى أن يقولوا: إن (الكاف) و(الياء) في (لولاك ولولاي) في موضع رفع أن الضمير يستوي فيه النصب والخفض نحو:(ضربتك ومررت بك)، وكذلك في الرفع أيضًا نحو:(ضَرَبَنا ومرَّ بنا وَفَعلْنا)، وبناء على هذا أجازوا أن تكون (الكاف والياء) في موضع(أنت) ؛ لذلك كان إعراب الضمير بدلالته لا بحركته[٧] .

---

(١) ينظر: الجنى الداني ١ : ٦٥

(٢) ينظر: شرح المفصل ٢ : ٣٤٣ – ٣٤٤

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور ١ : ٤٨٤

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣ : ١٨٥

(٥) الإقليد: ٢ : ٨٣٥

(٦) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢ : ٨٥

حذف العامل في المفعول به :

الفعل في الجملة ركن أساس، فهو عامل في فاعله ومفعوله، وهو الحدث الذي تقوم به الجملة بأركانها، وبه تبتدئُ. والمفعول به فضلة، فما كان فضلة يمكن الاستغناء عنه، إلا أن هناك مواضع يحذف فيها العامل الناصب للفضلة إذا دلَّ عليه دليل .

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول الشاعر[١] : [الخفيف]

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إلا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيبَا

نصب الشاعر(طيبًا) بفعل محذوف تقديره:(ترى)، فتكون الجملة:((وترى لها طيبًا في مفارق الرأس، و(لها): حال إذا كان الفعل (ترى) من الرؤية، و(طيبًا) مفعول به، وإذا كان بمعنى العلم: فـ(لها) مفعول ثانٍ، و(طيبًا): مفعوله الأول؛ لأنه المبتدأ لو لم يكن في الكلام(ترى) و(في مفارق الرأس) ظرف في الوجهين))[٢].

وكذلك استشهد بقول الشاعر[٣]: [السريع]

حتى إذا الكلاب قال لها كاليوم مطلوبًا ولا طلبا

فنصب الشاعر(مطلوبًا) بفعل محذوف تقديره :(لم أرَ) فيكون تمام الكلام :(لم أرَ مثل اليوم مطلوبًا ولا طلبًا). والفعل الناصب للمفعول به على ثلاثة مجارٍ: ممتنع الحذف، أو جائز الحذف والاثبات أو واجب الحذف[٤] .

وأشار النحويون إلى جواز حذف الفعل الناصب لهذه الفضلة، وقسموه على قسمين:

---

(١) ينظر: الإقليد ١: ٣٩٣، والبيت لعبد الله بن قيس الرقيات(ت٨٥هـ) في ديوانه، تحـ: د.عزيزة نوّال بابتي: ٢٢٤ ، الكتاب١ : ٢٨٥، وبلا نسبة في الخصائص٢ : ٤٣١ ، المفصل ١ : ٥٨ ، شرح المفصل ١ : ٣١١

(٢) الإقليد ١ : ٣٩٤

(٣) ينظر: الإقليد ١: ٣٩٥، والبيت لأوس بن حجر في ديوانه(ت٦٠٢م)، تحـ: د. محمد يوسف نجم: ٣ ، أمالي المرتضى، الشريف المرتضى(ت٤٣٦هـ) تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم ٢ : ٧٣، أمالي ابن الشجري ٢ : ١٢٦، شرح المفصل ١ : ٣١١، ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحـ : السيد إبراهيم محمد ١ : ١٥٦ ، أمالي ابن الحاجب ١ : ٤٤٠

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ : ٣٣٩

جائز وواجب. فيحذف الفعل لقيام القرينة جوازًا كقولك:(زيدًا) لمن قال: مَنْ أضرب[١] فالقرينة الدالة على تعيين هذا المحذوف لفظية، وقد تكون حالية، كقولك لمن شرع في إعْطاءٍ (أي أعْط) و(خيرًا) لمن ذكر رؤيا أي: رأيت، وحديثك لمن قطع حديثه أي: تمم ولمن تأهب للحج (مكة) أي: تريد أو أراد ، والقرطاس لمن سدد سهما أي تصيب[٢].

أما الحذف الواجب للفعل الناصب للمفعول به فهو الحذف في باب الاشتغال نحو : (زيدًا ضربته) والتقدير: ضربت زيدًا ضربته، فهذا الاستعمال يكون مفسرًا بما بعده، ويحذف الفعل؛ لكثرته في الكلام، وقد ذكر سيبويه هذه العلة إذ قال:((هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم))[٣]، ويحذف كذلك في أسلوب النداء نحو:(يازيد)، أو في أسلوب التحذير نحو:(إياك والأسد) أو ماتكرر من الأسماء نحو:(الطريق الطريق) وكذلك إذا كان أحد الاسمين معطوفًا على الآخر نحو:(رأسك والجدار)[٤] .

أو ما كان مثلًا نحو:(هذا ولا زعماتك)، أي: ولا أتوهم زعماتك[٥]، قال سيبويه:((ومن ذلك قول العرب: كليهما وتمرًا... وقد كثر في كلامهم واستعمل، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام، كأنه قال: أعطني كليهما وتمرًا))[٦] و((كل شيء ولا شتيمة حُر أي ايت و لا ترتكب))[٧] .

أما الجاري مجرى المثل[٨] فمنه قوله تعالى:((فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ))[النساء/١٧٠]، و((انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ)) [النساء/١٧١]، وقولك[٩]:(حسبك خيرًا لك) و(ورائك أوسع لك) أي:(أئت

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ : ٣٣٩

(٢) ينظر: الكتاب ١ : ٢٥٧ ، التذييل والتكميل ٧ : ٤٥ ، شرح التصريح ١ : ٤٧٣ .

(٣) الكتاب : ١ : ٢٨٠

(٤) ينظر : علل النحو ١ : ٢٩٩

(٥) ينظر: الكتاب ١ : ٢٨٠

(٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٧) شرح التسهيل ٢ : ١٥٨

(٨) ينظر: المصدر نفسه : ٢ : ١٥٩

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ٣ : ١٤٧٤ .

خيرًا لك)، و(أتِ مكانًا أوسع لك من ورائك). وهذه المصادر فيها خلاف، فذهب الخليل وسيبويه إلى أنها منصوبة بفعل مضمر يدل عليه الفعل المذكور، وذهب أبو عبيدة[١] والكسائي[٢] إلى أن هذه مصادر منصوب على إضمار(كان) أو(يكن)، فالتقدير:(يكن الانتهاء خيرًا لكم)[٣]، ورفض المبرد هذا التقدير ورده بقوله:((وهذا خطأ في تقدير العربية؛ لأنه يضمر الجواب ولا دليل عليه، وإذا أضمر(ايتوا) فقد جعل (انتهوا) بدلا منه، وكذلك انته يا فلان أمرا قاصدًا))[٤] .

وكذلك ردَّ الفراء على الكسائي بقوله:((لو كان كما زعم لجاز: انته أخانا أي تكن أخانا))[٥]، والتقدير: انتهوا انتهاءً خيرًا لكم، وذهب الفراء إلى أن المصدر(خيرًا) منصوب باتصاله بالأمر لأنه من صفات الأمر[٦] .

أما الجندي فأنه شبّه المفعول به كالمفعول المطلق في أن العامل فيه ظاهر ومضمر، وأن المضمر مستعمل وغير مستعمل، فمما يجوز أن يضمر ويظهر قولك: زيدًا لمن قال:(أضرب شر الناس)[٧] .

فالمجوز للإضمار هو القرينة اللفظية إذ قال في ذلك:((المجوز للإضمار فحوى ماقال))[٨] أو قد تكون القرينة الحالية هي المجوز للإضمار فقال عنها:((ولو قلت: زيدًا لمن رأيته تأهب للضرب فالمجوز الحال))[٩]، ومنه قولك:(لمن زَكِيْتَ أَنه يريد مكة) ، فاللام في (لمن) ليست بصلة للقول، فهي بمعنى أجل أي: علمتُ من رجل تهيئوَهُ وهو يشد رحله يريد

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٧ : ٥٠

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ : ١٨١

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٤ : ١٧٥٥

(٤) المقتضب ٣ : ٢٨٣

(٥) المساعد ١ : ٤٤١

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ١ : ٢٩٥ ، التذييل والتكميل ٧ : ٤٨

(٧) ينظر: الإقليد : ١ : ٣٩٢

(٨) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٩) المصدر نفسه والصفحة نفسها

الحج فقلت:(مكة والله) أو سمعتُ تكبيرًا عند التماس رؤية الهلال فقلت:(الهلال والله) ، أما إذا كانت اللام صلة للقول لكان التفسير: تريد ، وتصيب ، وأبصرتهم بالخطاب[١]. فأضمر في الحالة الأولى الفعل الماضي، وكأنك أخبرت بهذه الصيغة أنه كان فيها أمس[٢]، وفي الحالة الأُخرى أضمر الفعل المضارع ، فَصِلة القول دلت على الحاضر. وأشار إلى أن القرينة الدالة على خصوصية الفعل لفظية؛ لأنه لما أثبت بعد النفي، وقد نصب بعد الإثبات علم أن المراد الفعل المنفي أولا وهو (ترى) والتقدير: (إلا وترى لها) .

وعلل سيبويه الحذف في هذه المواضع بأنها كثرت في كلامهم[٣]، وأن المنصوبات في الشاهدين اشتملا على ما بعدهما في المعنى، أي: أنها نصبت على المعنى وأن الطيب دخل في الرؤية، فالجندي في ضوء عرضه هذه الشواهد وتعليقه عليها بين موقفه المؤيد لرأي سيبويه بالاعتماد على المعنى في جواز نصب هذه الفضلات .

أما الباحث فيبدو له أن ما ذهب إليه سيبويه والخليل في جواز نصب هذه الفضلات على المعنى هو الرأي الراجح ؛ لأن الحمل على المعنى سائغ ومعمول به لدى النحويين. والشواهد القرآنية والشعرية كثيرة في هذا الأمر، ففي الآية الكريمة ((انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ)) ذهب سيبويه إلى أن خيرًا نصب بإضمار:(وائتوا خيرًا) لأنه لما نهاه علم أن النهي عن الشيء أمرٌ وجودي ينافي المنهي عنه وهو الضد[٤].

لذلك يرى الباحث أن هذا الرأي هو الصائب لمطابقة التوجيه الإعرابي لتفسير المعنى، ولسلامته من مخالفة القياس وضعف الفائدة كما في قولي الكسائي والفراء .

فلو حُمِل على ما قاله الكسائي، وما قاله الفراء، لا يكون خبرًا ؛ لأن من نُهي لا يكون خيرًا وقول سيبويه:(وائت خيرًا) يكون أمرًا بالتوحيد الذي هو خير[٥].

---

(١) ينظر: الإقليد : ١ : ٣٩٢

(٢) ينظر: شرح المفصل ١ : ٣١٢

(٣) ينظر: الكتاب : ١ : ٢٨٤

(٤) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٣ : ٢٠٣

(٥) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

نصب المنادى النكرة غير المقصودة :

اختلف النحويون في فهم المنادى فمنهم من يرى أنه:((مفعول به في المعنى وناصبه فعل مضمر نابت (يا) منابه))[١]، أو إنَّه طلب الإقبال بحرف نائب مناب (أدعو) ملفوظ أو مقدر والمراد بالإقبال مطلق الإجابة[٢]، أو هو توجيه الدعوة إلى المخاطب وتنبيهه للإصغاء وسماع ما يريده المتكلم[٣] .

والمنادى على قسمين: مبني ومعرب، فيبنى على ما يرفع به لفظًا أو تقديرًا كالعلم المفرد نحو: (يا زيدُ)، والنكرة المقصودة نحو: (يا رجلُ)[٤] .

والمعرب كالمجرور بلام الاستغاثة نحو:(يا الله للمسلمين)، أو بلام التعجب نحو: (يا للماء)، أو النكرة غير المقصودة نحو:(يا رجلًا خذ بيدي)، أو المضاف نحو: (يا غلام رجل) ، والشبيه بالمضاف نحو:(ياغافرًا ذنب المسيء)[٥] .

وعلى هذه المسألة استشهد الجندي بقول الشاعر[٦] :[الطويل]

فيا راكِبًا إِمَا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلاقِيا

إذ نصب الشاعر قوله(راكبًا)؛ لأنه نكرة غير مقصودة؛ لأنه لم يقصد أحدًا من الركاب بعينه، وإنما أراد راكبًا من الركبان أن يبلغ خبره .

حكم المنادى النصب، ولكنه خرج عن أصله إلى البناء على ما يرفعه إذا كان اسمًا علمًا أو نكرة مقصودة، وأن الشيء إذا خرج عن أصله يسأل عن علته، قال سيبويه:((فأما المفرد إذا كان منادى فكل العرب ترفعه بغير تنوين؛ وذلك لأنه كثر في كلامهم،

---

(١) شرح ابن عقيل ٣ : ٢٥٨

(٢) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ضبط وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي ٢ : ٦٤٢

(٣) ينظر: النحو الوافي ٤ : ١

(٤) ينظر: همع الهوامع ٢ : ٣٦

(٥) ينظر:الأصول في النحو١: ٣٣١، تمهيد القواعد ٧ :٣٥٤٠،النداء في اللغة والقرآن، د.أحمد محمد فارس ٧٥ – ٧٦

(٦) ينظر: الإقليد ١: ٤٠٤، والبيت لعبد يغوث في الكتاب٢ : ٢٠٠ ، المفضليات، المفضل الضبي(١٦٨هـ) ، تحـ. أحمد محمد شاكر ١ : ١٥٦ ، الحلل في شرح أبيات الجمل، البطليوسي،علق عليه: د. يحيى مراد ١ : ٣١ ، خزانة الأدب ١ : ٤١٤ ، وبلا نسبة في الجمل في النحو للخليل ١ : ٨٠ ، المقتضب ٤ : ٢٠٤ ، الأصول ١ : ٣٣١

فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو: حَوب وما أشبهه))[١]، ويتضح من كلام سيبويه أن المنادى المفرد بني لأنه أشبهه بالأصوات، وأنه صار غاية منقطع عندها الصوت، وبما أن الأصوات مبنية فكذلك ما أشبهها[٢]. أما بناؤه على الضم فلأنه أشبه الغايات(قبلُ وبعدُ)[٣]؛ لأنهما يكونان في موضع نصب وجر ولفظُهما مرفوع[٤]،وقد اعتمد جماعة من النحويين علة سيبويه في بناء المنادى المفرد ومنهم الأخفش والأنباري وأبي البقاء العكبري وغيرهم[٥] .

وهناك من خالف هذه العلة ومنهم الكسائي الذي ذهب إلى أن المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية، والتجرد لا عامله كما في المبتدأ، إذ لم يكن فيه سبب البناء فيبنى ولابد فيه من الإعراب[٦]، وتابع الكوفيين الكسائي في ذلك[٧]. إلا الفراء منهم ذهب إلى أنه مبني على الضم[٨] .

أما النوع الثاني من المنادى المبني فهو(النكرة المقصودة). ويرى النحويون أن لفظ النكرة قطعي الدلالة على أنها غير معرفة، وهذا ما يؤكد معرفتها بعد النداء لاغير، فذكر ابن عصفور تعريفها بالألف واللام، وأن التقدير في(يارجل) هو:(يا أيها الرجل) فحذفت منه (أل) وصار حرف النداء بدلًا منها، ولم يجمع بين (اللام) وحرف النداء لئلا يجمع بين العوض والمعوَّض[٩].

أما بناء النكرة المقصودة فقد تقرر لدى النحويين أن كل مفرد منعزل عن أي تركيب فهو مبني شأنه في ذلك شأن المنادى المعرفة المفرد، فلتشابهها بالعلم المفرد بعد

---

(١) الكتاب ٢ : ١٨٥

(٢) ينظر: أسرار العربية ٢ : ٢٢٢

(٣) ينظر: الكتاب ٢ : ١٩٩

(٤) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٥) ينظر على الترتيب: معاني القرآن ١ : ٦٥ ، أسرار العربية ٢ : ٢٢٥، اللباب ١ : ٣٣٠

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ : ٣٤٩

(٧) ينظر: الإنصاف ١ : ٣٢٣

(٨) ينظر: المصدر نفسه و الصفحة نفسها .

(٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢ : ١٨٥ – ١٨٦ – ١٨٧

النداء والقصد إليها والإقبال عليها بنيت كما بني[١]، وهناك رأي آخر يقول: إنها بنيت للتفريق بينها وبين النكرة غير المقصودة[٢] .

أما الشق الثاني من المسألة فهو الأهم وعليه معقد الكلام، وهو المنادى المعرب بأقسامه ومنها المضاف، سواء كانت الإضافة محضةً، نحو:(ربنا أغفر لنا)، أو غير محضة نحو: (ياحسن الوجه)، ونسب ابن هشام لثعلب(ت٢٩١هـ) الضم في غير المحضة[٣]. ويكون المنادى المضاف منصوبًا دائمًا، قال ابن السراج:((اعلم أن كل اسم مضاف منادى هو منصوب على أصل النداء الذي يجب فيه، فتقول:(يا عبَد الله إقبل)، (ياغلامَ زيد إفعل)... قال تعالى:((يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ))[٤][الأحقاف/٣١]، وفي نصبه قال الكوفيون نُصِب؛ لأن أكثر الكلام منصوبًا، فحُمِل على وجه من النصب؛ لأنه أكثر استعمالًا من غيره[٥] .

أما الشبيه بالمضاف فهو((ما اتصل به شيء من تمام معناه))[٦] وهو منصوب دائمًا وما اتصل به يكون مرفوعًا نحو:(يا حسنًا وجهه)، أو منصوبًا نحو:(يا طالعًا جبلًا)، أو مجرورًا بحرف متعلق به نحو:(يا رفيقًا بالعباد)، أو معطوفًا عليه قبل النداء نحو:(يا ثلاثة وثلاثين)[٧].

لقد سبقت الإشارة إلى النكرة المقصودة المعينة بالخطاب والوصف التي تُعرّف بعد النداء، ولكن النوع الثاني هو النكرة غير المقصودة، وهي التي لا تعيين يخصصها، فيبقى المنادى في هذه الحال مجهولًا لايعرف له اسم فينادى بجنسه أو وصف ظاهر للعيان، ففي الشاهد الشعري السابق كانت حاجة الشاعر إلى الوصية وتبليغها جعلته يستنجد بأي راكب. فحكمها النصب[٨]، ومن شواهد النكرة غير المقصودة في النثر قول

---

(١) ينظر: مركب النداء في القرآن الكريم (رسالة دكتوراه منشورة)، محمد مشري، بإشراف: د. سامي الكناني: ٦٨-٦٩

(٢) ينظر: اللباب ١ : ٣٣١

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٤ : ١٥

(٤) الاصول في النحو ١ : ٣٤٠

(٥) ينظر: الإنصاف ١ : ٣٢٣

(٦) أوضح المسالك ٤ : ١٥

(٧) ينظر: شرح قطر الندى ١ : ٢٠٣

(٨) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

القائل:(ياخطيبًا اصعد المنبر) و(ياسائقًا تنبه). وفي نداء النكرة غير المقصودة خلاف فذهب البصريون[١] إلى جواز نداء النكرة غير المقصودة، وهو ما قال به ابن عصفور عندما استعرض شواهدها إذ قال:((هذا كله من نداء النكرة غير المقبل عليها، إذ لا يستحيل النداء من غير إقبال على شخص بعينه ... فإنَّ حَمْل هذه الأبيات عليها أوْلَى من حملها على الضرورة))[٢]؛ لأن هناك من النحويين من أنكر نداء النكرة غير المقصودة، ولا يتصور النداء إلا مع الإقبال[٣]، ومن المنكرين[٤] المازني، والكسائي والفراء والأصمعي وحجتهم أن العاقل لا ينادي إلا من يقبل عليه ويذهب إليه وخرَّجوا شواهد النكرة غير المقصودة المنصوبة بأنها (نكرات مقصودة) فالأصل بناؤها على الضم لكنها نونت ونصبت للضرورة[٥] . وأجاز الكوفيون نداء النكرة غير المقصودة إن كانت خلفًا من موصوف بأن كانت صفة في الأصل حذف موصوفها وخلفته نحو:(يا ذاهبًا) والأصل: يا رجلًا ذاهبًا[٦] .

وقد وقع هذا الخلاف أيضًا في النكرة الموصوفة، وقد فصَّل أبو حيان الأندلسي القول في ذلك إذ قال:((إذا وصفت النكرة، فمذهب البصريين أنه يجب نصبها قصدْتَ واحدًا بعينها أولا، ومذهب الكسائي جواز الرفع والنصب فيها، ومذهب الفراء: التفصيل بين أن يكون فيه ضمير غيبة، فيجب النصب نحو:(يا رجلًا ضرب زيدًا)، أو ضمير خطاب فيجب الرفع نحو:(يا رجل ضربت زيدًا)، ونقل ابن مالك عن الفراء أنه قال: النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تُؤْثِر العرب نصبها نحو:(يا رجلًا كريمًا)، فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون))[٧]، ويجوز فيها الضم والنصب استحقاقًا للبناء في حال اضطرار الشاعر لتنوينه، والمختار عند الخليلوسيبويه_ رحمها الله_ الضم[٨].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٤ : ٢١٨٣ ، همع الهوامع ٢ : ٣٦

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢ : ١٨٢

(٣) ينظر: المصدر نفسه ٢ : ١٧٨

(٤) ينظر: شرح الأشموني ٣ : ٢٣ ، شرح التصريح ٢ : ٢١٣

(٥) ينظر: شرح الأشموني ٢ : ٣٧

(٦) ينظر: همع الهوامع ٢ : ٣٧

(٧) ارتشاف الضرب ٤ : ٢١٨٤

(٨) ينظر: شرح المكودي ١ : ٢٣٩

أما الجندي فأشار إلى أن المنادى معرب ومبني، فالمعرب منصوب، والمبني في محل نصب[١]. فتكلم عن المنادى المبني وقال:((اعلم أن نحو:(زيد) مع نحو:(غلام) يستويان في التعريف في قولك:(يا زيدُ ويا غلامُ) من حيث إن كلًّا منهما يعرف بإقبال المنادي عليه وتخصيصه إياه بالنداء لا بحرف النداء وحده))[٢]، أي: يعرف المنادى المبني بنوعيه بالإقبال والتخصيص لا بحرف النداء كما زعم بعض النحويين .

أما النكرة غير المقصودة فنُصبت محلًا على رأي الجندي إذ قال:((ألا ترى إلى قول الأعمى:(يا رجلًا خُذْ بيدي) ففيه حرف النداء والمنادى لعدم الإقبال، والتخصيص منكّر، ألا ترى أن كل من يجيبه في الدنيا فهو مطيع له))[٣]، فنصبت على حد قوله؛ لأنها شائعة كقول الشاعر:(راكبًا) أي: أنها لم تختص بواحد من الأمة دون غيره، فلما فارقت الاختصاص فارقت البناء[٤]

ويبدو لي مما سبق أنّ ما ذهب إليه البصريون في نداء النكرة غير المقصودة ونصبها هو الرأي الراجح؛ لأن الأصل في النداء هو طلب الإقبال، فعندما تنادي شخصًا معينًا سواء كان علمًا مفردًا أو نكرة مقصودة فإنك تبنيه على الضم، أي أنك قمت بتعيينه وتحديده وهذا يستدعي البناء على الضم، أما إذا كان المنادى نكرة غير مقصودة، فبهذه الحالة انفتح الكلام وأصبح شائعًا[٥]، فنُصِب؛ لأن المنصوبات في كلام العرب أكثر وأوسع لذلك تناسبت الكثرة مع الكثرة .

---

(١) ينظر: الإقليد ١ : ٣٩٩

(٢) المصدر نفسه ١ : ٤٠٤

(٣) المصدر نفسه ١ : ٤٠٥

(٤) ينظر: المصدر نفسه ١ : ٤٠٧

(٥) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢ : ٧٣٥

نصب المنادى في حال تكراره وحذف المضاف إليه :

من الظواهر الواردة بكثرة في العربية ظاهرة التكرار، وما يهمنا هنا هو تكرار المنادى في حال الإضافة، إذ ورد عن العرب في الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر منهما مضاف كقولهم:(يا زيدُ زيدَ عمرو)، تعين النصب في الاسم الثاني، أما الاسم الأول فلك وجهان : الرفع والنصب .

واستشهد الجندي عن هذه المسألة بقول جرير[١] :[البسيط]

يا تَيمُ تَيمَ عَدِيٍّ لا أبالكُمُ لا يُلْقِيَنكُمْ في سَوْءٍ عُمَرُ

إذ كرر الشاعر المنادى المضاف من دون المضاف إليه، فجاء الاسم الأول على وجهين : الضم والفتح، وكان للثاني الفتح مطلقًا . ففي هذا الشاهد مسألتين نحويتين هما : نصب المنادى في حالة تكراره، وحذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله إذا عُطِف على المضاف اسمٌ مضافٌ إلى مثل المحذوف من الاسم الأول .

فوجه الاسم الأول الضم؛ لأنه مفرد معرفة[٢] فهو منادى على الأصل والاسم الثاني له عددًا من الوجوه، منها :

مضاف ولك أن تجعله بدلًا أو عطف بيان، ورجح المبرد الأخير بقوله:((فهذا أحسن الوجهين))[٣]، أو يكون نعتًا(وهو رأي السيرافي)[٤]، أو توكيدًا[٥]، أو بإضمار (يا) أو مفعولًا به منصوب بفعل مضمر تقديره:(أعني)[٦]، فالتوابع لمحل المنادى العلم المفرد؛ لأن محله النصب، وقد ردَّه ابن مالك أن يكون بدلًا من الأول وهذا الرأي نقله ابن عقيل إذ قال:((ورده المصنف بأن حق البدل مغايرة المبدل منه، إذ لا معنى لإبدال الشيء من نفسه، فهو نداء ثانٍ يؤكد الأول))[٧]، وكذلك اعترض أبو حيان على أن يكون الاسم الثاني توكيدًا من الأول

---

(١) ينظر: الإقليد ١: ٤٢٨، والبيت لجرير في ديوانه:٢١٢، تحـ: د. نعمان محمد أمين طه، الكتاب١: ٥٣ ، المقتضب٤ : ٢٢٩، اللامات١ : ١٠١

(٢) ينظر:المقتضب٤: ٢٢٧، شرح الكافية الشافية٣: ١٣٢١، أسرار النحو، ابن كمال باشا، تحـ: أحمد حسن حاوي:١٢٤

(٣) المقتضب ٤ : ٢٢٧ ، وينظر: الأصول ١ : ٣٣٥ ، اللامات ١ : ١٠٢

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ : ٣١٦ ، توضيح المقاصد ٢ : ١٠٨١ ، شرح الأشموني ٣ : ٣٩

(٥) ينظر: الحلل في شرح أبيات الجمل ١ : ٣٦ ، شرح الكافية الشافية ١٣ : ١٣٢١

(٦) ينظر: أوضح المسالك ٤ : ١٩ ، المساعد ٢ : ٥١٨ ، شرح ابن الناظم ١ : ٤١١

(٧) المساعد ٢ : ٥١٨

بقوله:((ولم يذكره أصحابنا أعني التوكيد وقد أبطلناه في الشرح))[١]، أي: أنه لا يجوز التوكيد اللفظي؛ وسبب ذلك أن الاسم مضاف إلى ما بعده وهذا غير جائز؛ لعدم التوافق بين التوكيد والمؤكد في إتمام معنى كلام، والحقيقة أن في هذا الكلام نظر؛ لأن هذا الكلام مردود بقول سيبويه في أنه توكيد لفظي، إذ قال: ((لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبًا، فلما كرروا الإسم توكيدًا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا))[٢]؛ لأن الأول عنده مضاف إلى عدي والثاني مقحم للتأكيد فانتصب توكيدًا[٣] .

أما اعتراض أبي حيان فلاختلاف وجهي التعريف، لتعريف الأول بالعلمية والنداء والثاني بالإضافة[٤]، واتصال الثاني بما لم يتصل به الأول، ويرى الباحث أن رأي سيبويه هو الأقرب للصواب؛ لأننا لو اقتفينا أثر أبي حيان لكان الكلام بدلًا من الأول ولا وجود للتوكيد، وهو رأي ابن مالك كما ذكرنا سابقًا .

أما الوجه الآخر فهو فتح الاسمين معًا نحو:(يا زيدَ زيدَ عمروٍ)، وفي ذلك عدّة مذاهب، منها: أن الاسم الأول منادى مضاف إلى ما بعد الثاني وهو في الشاهد السابق لفظة (عدي)، والاسم الثاني (زيد) مقحم[٥] بين المنادى المضاف وما أضيف إليه وتقديره: (يا زيد عدي زيده) .

وفي علل النحو أطلق عليه ابن الوراق بحشو الكلام[٦]، وهذا رأي سيبويه، أما المذهب الآخر فهو مذهب المبرد[٧]، وذلك أن الأول مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر والثاني مضاف إلى الآخر والتقدير:(يا زيدَ عمروٍ زيدَ عمروٍ) ، فالاكتفاء بالثاني أَغنى عن ظهور

---

(١) ارتشاف الضرب ٤ : ٢٢٠٤

(٢) الكتاب : ٢: ٢٠٦ ، وينظر: تمهيد القواعد ٧ : ٣٥٧١

(٣) ينظر: الكامل في اللغة والأدب، المبرد ، تحـ : محمد أبو الفضل إبراهيم ٣ : ١٦٠

(٤) ينظر: همع الهوامع ٢ : ٥٨

(٥) ينظر: التذكرة والتبصرة، الصميري(ت٥٤١هـ)،تحـ: د. فتحي أحمد مصطفى١ : ٣٤٢، شرح ابن عقيل ٣:٢٧٣

(٦) ينظر: علل النحو ١ : ٣٤٨

(٧) ينظر: المقتضب ٤ : ٢٢٧ ، توضيح المقاصد ٢ : ١٠٨ ، شرح الأشموني ٣ : ٣٩

الأول. والمذهب الثالث هو مذهب الأعلم الذي جاء فيه أن الاسمين رُكّبا معًا وجعلا اسمًا واحدًا وأن الفتحة فيها فتحه بناء وهما في المجموع منادى مضاف كما في (خمسة عشرَ)[١].

وذكر ابن هشام[٢] رأيًا للفراء: هو أنَّ الاسمين مضافان للمذكور، وهذا الرأي ضعيف جدًا؛ لمخالفته ما جاء به النحويون في عدم جواز تسلط عاملين على معمول واحد، وكذلك تأوّل النحويون لرأي سيبويه في أن الاسم الثاني مقحم، فلا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف إلا في هذه المسألة خاصة[٣]، والحقيقة أن الفصل ليس في هذه مسألة فقد، ذكر ابن هشام[٤] بعض المواضع التي يجوز فيها الفصل في سعة الكلام وبعض المسائل في جواز الفصل لضرورة الشعر.

وذكر الشاطبي[٥] أن رأي سيبويه نقده المبرد من وجهين، أحدهما: أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه مخصوص بالشعر وشرطه الفصل بظرف أو مجرور، وسيبويه فَصَل بين المضاف والمضاف إليه بغير ظرف أو مجرور .

والآخر: بما أن الاسم الثاني غير مضاف إلى ما بعده، فوجب أن يكون منونًا وفي كلام سيبويه غير منون، ولا مانع يمنع من ذلك، وإلى ذلك ذهب ابن عصفور[٦].

أما رأي المبرد فقد رُدّ من وجوه منها: لو كان المضاف إليه محذوفًا لوجب رجوع التنوين كما أشرنا أعلاه ، ولو كان هذا الحكم عامًّا لم يختص بالنداء، لكنت تقول: (هذا زيد

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٤ : ٢٢٠٥ ، شرح الأشموني ٣ : ٣٩ ، المساعد ٢ : ٥١٨

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٤ : ٢٠

(٣) ينظر: همع الهوامع ٢ : ٥٨

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٣ : ١٥٢ – ١٦٣

(٥) ينظر: المقاصد الشافية ٥ : ٣٣٠

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢ : ١٩٤

(٧) البيت للأعشى في ديوانه: ١٥٩ ، الكتاب ١ : ١٧٩ ، شرح المفصل ٢ : ١٨٧

زيد عمروٍ)، فهو محذوف المضاف من الأول لدلالة المضاف الثاني عليه، فكونه أختص بالنداء دليل على خلاف ما قال[١]، وكذلك تأخر الدليل عند الحذف مخالف للأصول[٢]، وكذلك ردّ ابن عصفور المبرد إذ قال:((مذهب أبي العباس على غير طريقة الحذف؛ لأنه لا يحذف الأول لدلالة الثاني وإنما يحذف الثاني لدلالة الأول عليه والدليل على فساد مذهبه أنه لا يخلو أن تقدر إلاعلالة قارح أو بداهة قارح))[٣].

إذًا على مذهب سيبويه يكون الاسم الثاني توكيدًا، وعلى مذهب المبرد يكون بدلًا أو عطف بيان أو منادى أو توكيدًا وجائز التوكيد ؛ لأن المحذوف مراد ، فصار بدلًا لفظيًا ، وعلى مذهب الأعلم فهو منادى مضاف[٤] .

أما إذا لم يكن الاسمان علمين، بل كانا اسمي جنس، ففي هذا شيء من الخلاف: فمذهب البصريين أنه لا يشترط ويجوز اسم الجنس نحو: (يارجلُ رجلَ قوم)، والوصف نحو: (ياصاحبُ صاحبَ زيد) فهو كالعلم في جواز ضم الأول وفتحه بلا تنوين، أما الكوفيون فذهبوا إلى منع نصب اسم الجنس. والوصف لا ينتصب إلا إذا كان منونًا، نحو: يا صاحبًا صاحبَ زيد، ولم يختلفوا في جواز الضم في جميع ذلك[٥] .

وأودُّ أن أُنبِّه إلى أن موارد الخلاف النحوي في هذا الاستعمال قد أُسهب فيها في كتب النحو وهو من الاستعمالات القليلة جدًا الواردة في بيت شعرٍ أو مثال تعليمي فقط .

أما الجندي فعرض الوجوه المحتملة في نصب الاسم الأول والثاني، وفي رفع الاسم الأول اكتفى بكلام بسيط عنه . وفي تعليقه على الشاهد السابق أوضح بأن التكرار بالاسم الثاني(تَيْم) فقال:((والظاهر أنه هو المضاف إلى (عديّ) ومن قدَّر أن تيمَ الثاني مقحم

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٥ : ٣٣١

(٢) ينظر: المصدر نفسه الصفحة نفسها

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢ : ١٩٥

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٤ : ٢٢٠٥

(٥) ينظر: المصدر نفسه الصفحة نفسها ، توضيح المقاصد ٢ : ١٠٨٢ ، تمهيد القواعد ٧ : ٣٥٧٧

فالأول هو الأظهر))[1]، وفي نصب الاسمين معًا ذكر رأي سيبويه السابق وقال: ((لا أباك))[2]، وكذلك ذكر رأي المبرد ـمع العرضـ بأنه لم يصرح بأن هذا هو رأي المبرد. وقال أيضًا:((وقيل: إن تَيْمَ الأول مضاف إلى عدي المذكور، وتيم الثاني مضاف إلى عدي المحذوف إذ لو لم يكن هكذا يلزم أن يكون المتأخر لفظًا ومعنى دالًا على المتقدم، والمعقول دلالة المتقدم على المتأخر والظاهر هو الأول، إذ في الثاني لزوم فسادين: التقديم والتأخير من غير فائدة والفصل بين المضاف والمضاف إليه))[3] .

يتبين من نص الجندي أنه لا يذكر اسم سيبويه ومذهبه صرحة وإنما يؤيده؛ لسبب واضح أنه يجب أن يدل المتقدم على المتأخر وليس العكس، وأشار إلى أن في رأي المبرد فسادين بتقديم (تيم الثاني)، وتأخير (عدي) بلا فائدة. ولا تقديم ولا تأخير في العربية من دون فائدة والفصل بين المتضايفين بدون إعادة التنوين .

أما الوجه الآخر في الاسم الأول، فكان مضمومًا عنده[4]؛ لأنه منادى مفرد معرفة، والثاني منصوب على أنه بدل، ثم استشهد بقول الشاعر[5] [الرجز]

يا زيدُ زيدَ اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزلِ

فـ(زيدُ زيدَ اليعملات) والقول فيها كما في البيت السابق ولا أرى ضرورة لإعادتها .

ويبدو لي أن الرأي الراجح والأقرب للصواب هو رأي سيبويه في أن الاسم الأول مضاف إلى ما بعد الاسم الثاني والثاني مقحم وذلك لكثرة ورود الشواهد القرآنية والشعرية التي

---

(١) الإقليد: ١ : ٤٢٨ – ٤٢٩

(٢) المصدر نفسه ١ : ٤٢٩

(٣) المصدر نفسه ١ : ٤٣٠ ، وينظر: شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ٢ : ١٩٥

(٤) ينظر: المصدر نفسه ١ : ٤٣٠

(٥) ينظر: الإقليد ١: ٤٣٠ ، والبيت لعبد الله بن رواحة (ت٨هـ) في ديوانه، د. وليد قصاب: ١٥٢، شرح أبيات سيبويه ٢ : ٤٢، ولـ(ولد جرير) في الكتاب ٢: ٢٠٥، المفصل١: ٦٧، شرح المفصل ١: ٣٤٦، وبلا نسبة في المقتضب ٤ : ٢٣٠، اللامات ١ : ١٠٢، مغني اللبيب ١ :٥٩٦، لـ ابن بري في لسان العرب١١ : ٤٧٦، ولعمرو بن لجا في الكامل ٣ : ١٦٠

جاءت بها مسائل الفصل بين المتضايفين، بالظرف أو بالمجرور أو بغيرهما، وكما أشار الباحث سابقًا بأن ابن هشام ذكر بعض المسائل في الفصل بين المضاف والمضاف اليه ،

ومما تقدم أيضًا يبدو لي أن سيبويه، أجاز الفصل بين المتضايفين وهو بهذا أيد رأي الكوفيين والقائل بجواز الفصل مطلقًا[١] .

---

(١) ينظر: الإنصاف ٢ : ٤٢٧

الحال بين التنكير والتعريف :

الحال اسم نكرة منصوب، للدلالة على هيأة الفاعل أو المفعول أو كليهما نحو: (أقبلَ محمدٌ ضاحكًا) و(اشربْ الماءَ باردًا) و(كلمتُ خالدًا ماشيًا)[١]. ويقع جوابًا لـ(كيف)[٢] نحو: (ضربتُ اللص مكتوفًا)[٣] .

والأصل في القاعدة النحوية المطردة أن تكون الحال نكرة[٤]؛ لأنها زيادة في الخبر والفائدة، والأصل في الخبر أن يكون نكرة، فإن جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها بنكرة، أي: منكّر معنى[٥] .

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول لبيد بن ربيعة العامري[٦]:[الوافر]

فأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفَقْ عَلَى نَغَصِ الدَّخَالِ

نصب الشاعر(العراك) على أنه حال معرفة ، وهو مصدر معرف بالألف واللام ، ووقع موقع الحال في الظاهر، والفعل يعمل في المصدر معرفة أو نكرة ، وهذه الحال مؤولة بنكرة ، وكأن التقدير:(أرسلها معتركة).

وأجاز بعض النحويين مجيء الحال معرفة ومنهم يونس والبغداديون[٧] نحو:(جاء زيدٌ الراكب)، وكذلك أجازه الكوفيون[٨] إذا كان في الحال معنى الشرط أن تأتي على صورة المعرفة وهي مع ذلك نكرة ، فأجازوا:(عبد الله المحسنَ أفضل منه المسيءَ)[٩]، فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيؤهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط إذ التقدير: عبد الله إذا أحسن

---

(١) ينظر: التعريفات : ٧٢ ، معجم القواعد العربية في النحو والصرف، عبد الغني الدقر:٢١٢

(٢) ينظر: الغرة في شرح اللمع، ابن الدهان(ت٥٦٩هـ) ، تحـ: د. فريد عبد العزيز الزامل ١ : ٣٧٦

(٣) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ١: ٢٣٤، قواعد المطارحة في النحو، ابن إياز البغدادي(ت٦٨١هـ) ، تحـ: د. ياس أبو الهيجاء ، د. شريف عبد الكريم ، أ. د. علي توفيق الحمد: ١٥٠

(٤) ينظر: الأصول في النحو ١ : ٢١٤ ، شرح التصريح ١ : ٥٧٨ ، شرح الأشموني ٢ : ٨

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ٢ : ٢٤٨

(٦) ينظر: الإقليد ١: ٥٣٣، ديوان لبيد بن ربيعة العامري ١ : ٧٠ ، ووردت في الديوان (فأوردها) بدل (فأرسلها)

(٧) ينظر: توضيح المقاصد ٢ : ٦٩٧ ، ارتشاف الضرب ٣ : ١٥٦٢ ، شرح شذور الذهب للجوجري ٢ : ٥٦

(٨) ينظر: التذييل والتكميل ٩ : ٢٨ ، المساعد ٢ : ١١

(٩) ينظر: شرح الأشموني ٢ : ٨ ، تمهيد القواعد ٥ : ٢٢٦٦ .

أفضل منه إذا أساء ، أما شرط التنكير فكان مذهب الجمهور على الرغم من مجيء الحال معرفة بهذه الصورة ، ونجد جُلَّ النحويين يشيرون إلى مجيئها نكرة، وذلك بمسببات استندوا إليها من أجل انصياعها مع القاعدة النحوية التي عُدَّت في عرف النحويين شيئًا مقدسًا لا يمكن المساس به، ولا يمكن مخالفته، لذلك قالوا باشتراط التنكير، وجعلوا له اسبابًا:

الأول: أنها مشابهةٌ للتميز، ألا ترى أنك إذا قلت:(جاءني زيدٌ)، يحتمل أن يكون على صفات شتى، وهيئات مختلفة، فإذا قلت:(راكبًا) بيَّنت وأوضحت، والتمييز يلزم التنكير، فللتشابه الحاصل بينهما نكرت الحال؛ لأن كلًّا من الحال والتمييز يخصص هيأة من الهيئات المحتملة عند ملابسة الفعل[١] .

الثاني: تفريقًا بين الصفة والحال ، فإذا قلت:(رأيتُ زيدًا كان قائمًا) كان قائمًا حالًا، وإلى ذلك ذهب ابن السراج[٢].

الثالث: وكما قال ابن الخشاب:((لما كانت الحال زيادة في الفائدة، والفائدة متعلقة بالخبر، وأصل الخبر التنكير جاءت الحال ـ هي الزيادة فيه ـ على الأصل ولزمها ذلك، فلا تكون إلا نكرة وإن كان الخبر قد يقع معرفة ونكرة))[٣]. ولقد ذهب الخوارزمي(ت٦١٧هـ) إلى:((أن الحال في الحقيقة خبر كان، ألا ترى أنك إذا قلت:(جاء زيدٌ راكبًا)، فكأنك قلت جاء زيدٌ في حالة كونه راكبًا، ولهذا وجب تنكيرها))[٤]، وهذا الكلام فيه وقفة؛ إذ لا يشترط في خبر كان التنكير ، بل قد يكون معرفة ظاهرًا أو مضمرًا.

الرابع: إن الغرض من الحال بيان هيأة صاحب الحال وهو صفة للفعل في المعنى نحو:(جاء زيد) فلم يعلم المجيء على أي شيء هو، وقد ثبت أن الفعل نكرة ، يجب أن تكون صفته نكرة[٥] .

الخامس: الحال فضلة ملازم للفضلية فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير[٦].

---

(١) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب، القريشي(ت٦٩٥هـ) ، تحـ: د. عبد الله البركاتي ، د. محسن العميري : ٢٣٧

(٢) ينظر: الأصول في النحو ١ : ٢١٤

(٣) المرتجل ١ : ١٦٠

(٤) التخمير في شرح المفصل ، تحـ: عبد الرحمن العثيمين ١ : ٤٢٣ – ٤٢٤

(٥) ينظر: الغرة في شرح اللمع ١ : ٣٧٦

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢ : ٣٢٦ ، شرح ابن الناظم ١ : ٢٢٨

السادس: قال الرضي:((أنها نكرة أصل والحال تقييد للحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف ضائعًا))[١]. فالبقاء على الأصل في التنكير للاستغناء عن التعريف صونًا للفظ الحال عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض[٢]، وجعلها ابن يعيش خبرًا ثانيًا في المعنى، ألا ترى أن قولك: (جاء زيدٌ راكبًا) قد تضمن الإخبار بمجيء زيد وركوبه في حال مجيئه، والأخير خبر المعنى.

وتكون وصفًا لصاحبها المعرفة وهي مشتقة والحال خبر من الأخبار، لذا التزموا تنكيره ؛ لئلا يتوهم بأنه نعت لا حال، فخولف بين الحال وصاحبه[٣] .

أما الجندي فهو الآخر لم يبتعد كثيرًا عن آراء النحويين في استحقاق الحال للتنكير إذ قال: ((وجب تنكير الحال؛ لأن الحال كالتمييز في رفع الإبهام، فمجيء زيدٌ في قولك: (جاء زيدٌ) يحتمل أن يكون على ضروب شتى فبقولك(راكبًا) يزول الإبهام كما يزول الإبهام الواقع في (امتلأ الإناء) بقولك(عسلًا) غير أن الحال أصلها صفة؛ لأنها لبيان الهيأة))[٤]. فخصص اللفظ بقوله:(راكبًا) وأزال به الإبهام والغموض الحاصل في الجملة والاحتمالية في تقدير الكلام.

ولم يكتفِ الجندي بهذا السبب وزاد بآخر فقال:((إن الحال كالخبر، وصحة الأحكام بكونها نكرات في المعنى؛ لأن التعريف بالمعرف هدر، ولذا قالوا في:(زيد المنطلق) أنه ليس بخبر على الحقيقة وإنما الخبر المقدر وهو قولك:زيد محكوم عليه بالمنطلق))[٥] فجعل الجندي الحال حكمًا كما كان الخبر حكمًا ، فكان الاثنان نكرتين.

وذكر الباحث سابقًا بأن الحال المعرفة مؤوّلة بالنكرة ، ووردت في كلام العرب على

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٢ : ١٥

(٢) ينظر: شرح ابن طولون على ألفيه ابن مالك، ابن طولون(ت٩٥٣هـ)،تحـ: د.عبد الحميد جاسم الكبيسي ١ : ٤٠٧

(٣) ينظر: المقاصد الشافية٣ :٤٣٣

(٤) الإقليد ١ : ٥٣١

(٥) المصدر نفسه الصفحة نفسها

صور منها: أن يكون معرف بالألف واللام[١] نحو:(جاؤوا الأول فالأول) وكذلك في الشاهد السابق: (أرسلها العِراك)، فحكم النحويون بشذوذه[٢]، ومع كثرته قصروه على السماع إلا المبرد أجازه على القياس[٣]، واستثني من ذلك بعض الصور[٤]، وإنما جاز مثل هذا؛ لأنه مصدر ولو كان اسم فاعل لم يجز، إذ لم تقل العرب:(أرسلها المعارك) وإنما وضعوا بعض المصادر للمعارف في موضع الحال[٥] .

فكل ما تقدم يمكن أن يكون من باب أنها معرفة باللفظ، نكرة في المعنى بدليل حكمهم عليها بالسماع، ووجه اعتقاد التنكير الآخر هو أن الأداة(أل) زائدة في كل ما مرَّ من شواهد ، وأيضا هناك مذاهب في تخريج الشواهد المذكورة آنفًا:

فالمذهب الأول: أنها ليست حالًا، بل هي منصوبة على المصدرية بعامل مقدر وذلك العامل هو الحال، واختلفوا في تقديره : فقيل: (فعل) أي: تعترك(وهو رأي الفارسي)، وقيل اسم مشتق أي: (معتركة العراك) ، والقائل بذلك الأخفش والمبرد[٦]، وهما يريان أن المصادر الواقعة مواقع الأحوال مفاعيل مطلقة، وقد رد ابن مالك زعمهما بقوله:((وليس بصحيح؛ لأنه إن كان الدليل على الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب فينبغي أن يجيزوا ذلك في كل مصدر له فعل ولا يقتصروا على السماع))[٧] .

المذهب الثاني : مذهب سيبويه وذهب إلى أن (العراك) هو المصدر وواقع موقع الحال على تأويل(اعتراكًا)[٨] .

والمذهب الثالث: مفعول مطلق للفعل المذكور، منصوب على حذف مضافٍ، والتقدير:

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري ٢ : ٤٥٥

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ : ٢٥٩ ، تمهيد القواعد ٥ : ٢٢٥٦

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٢ : ٦٩٧

(٤) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ : ٢٥٩

(٦) ينظر : تمهيد القواعد ٥ : ٢٢٥٨

(٧) شرح التسهيل ٢ : ٣٢٨

(٨) ينظر: الكتاب ١ : ٣٧٢

أرسلها إرسال العِراكِ[١]. وذهب ابن الطراوة(ت٥٢٨هـ) إلى أن (العراك) نعت مصدر محذوف وليس بحال، أي : (فأرسلها الإرسال العراك)، وأنشده ثعلب: فأوردها العراك ، وزعم أن العراك مفعول ثانٍ لأوردها، أما قولهم : أرسلها العراك فهو عند الكوفيين مُضَّمن أرسلها معنى أوردها هو مفعول ثانٍ لأوردها [٢].

قال أبو حيان الأندلسي :((وذهب ابن طاهر وابن خروف وجماعة إلى أنها ليست معمولة لعوامل مضمرة بل هي واقعة موقع أسماء الفاعلين، منتصبة على الحال بنفسها مشتقة من ألفاظها، ومن معانيها، وزعم ابن خروف أنه مذهب سيبويه))[٣]. و((ذهب ثعلب إلى أن: (الجماء الغفير) في قولهم: (مررت بهم الجماءَ الغفير) منتصب على المدح لا حال، وأجاز الجرمي نحو:(مررت بإخوتك الجماء الغفير)، وأجاز ابن الأنباري فيه الرفع نحو : مررت بإخوتك الجماء الغفير بالرفع على تقدير: هم))[٤].

وأما قولهم: (ادخلوا الأول فالأول) فـ(أل) زائدة وكما أشرت سابقًا في قول بعضهم وليست للعهد إذ لا عهد لك في الأول، والمعنى:(أدخلوا مرتبين)، ولا يقاس عند البصريين، أما الكوفيون فمن قبيل ما يقاس عليه؛ لأن الحال عندهم إذا كان في معنى الشرط يجوز أن تأتي على لفظ المعرفة[٥] .

أما الجندي فلم يكن رأيه ببعيد عن رأي من سبقه، فقال:((الأرسال يجيء بمعنى البعث وبمعنى التخلية أيضًا وهو المراد هنا، أي: خلّى بين هذه الإبل وبين شربها ولم يمنعها ذلك))[٦] . وذكر كل من مذهب الفارسي، إذ قال في تعليقه على مجيء الحال معرفة بعد أن ذكر الشاهد السابق: ((والعراك: مصدرٌ معروف باللام، وقع موقع الحال في الظاهر، غير أنه واقع موقع ما لا تعريف فيه وهو فعله، والتقدير: أرسلها تعترك العراك على

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ٢ : ٢٥٥

(٢) ينظر: المقاصد النحوية ٣ : ١١٧٦

(٣) ارتشاف الضرب ٣ : ١٥٦٤

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٩ : ٣٤

(٦) الإقليد ١ : ٥٣٢

طريقة قوله تعالى:((وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا))[1][نوح/١٧]، وهذه المصادر ليست أحوالًا، وإنما الأحوال أفعالها.

أما مذهب سيبويه فقال عنه:((هو اختيار المصنف))[2](الزمخشري)على أنها: ((مصادر معرفة وضعت موضع الأسماء النكرات، وليس ببعيد أن يكون لفظ الشيء معرفة ومعناه نكرة بدليل قولهم: مررت برجل مِثْلك))[3]، وقد استشهد بقول امرئ القيس[4]:[الطويل]

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

إذ جرت لفظة (فمثلك) بإضمار(رُبَّ) فهي معرفة إلا أن معناه نكرة .

يتضح من كلام الجندي أنه من المؤيدين لمذهب سيبويه لقوله:((ولك أن تقول: التعريف في هذه الأشياء لمعهودات في الذهن لا في الوجود، والمعهود في الذهن معرفة باعتبار الذهن، نكرة باعتبار الوجود كما في (أسامة) فهو معرفة باعتبار الذهن نكرة باعتبار الوجود))[5] .

والصورة الأخرى التي وردت فيها الحال معرفة هي أن تكون مضافةً نحو:(مررتُ به وحده)[6]، واختلف في تأصيل هذه اللفظة فقيل: مصدر وضع موضع الحال، وقيل: اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال[7]، كأنه قال:((إيحادًا، وإيحادًا موضع موحدًا، فمع الفعل المتعدي نحو:(ضربتُ زيدًا وحده) هو حال من الفاعل، أي: ضربته في حال إيحادي له بالضرب))[8]، وهذا مذهب الخليل وسيبويه، ومذهب المبرد: ((أنه حال من المفعول أي: ضربته في حال أنه منفرد بالضرب، وذهب أبو بكر بن طلحة

---

(١) الإقليد ١ : ٥٣٢

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٤) ديوان امرئ القيس، اعتنى به : عبد الرحمن المصطاوي ١ : ٣٠

(٥) الإقليد ١ : ٥٣٣

(٦) ينظر: الكتاب ١ : ٣٧٣

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٣ : ١٥٦٦

(٨) المصدر نفسه والصفحة نفسها

إلى أنه حال من المفعول ليس إلا؛ لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا : مررت به وحده))[١] .

وذكر المرادي رأيًا آخر قال فيه:((إنه مصدر أوحدته ، وهو محذوف الزوائد وإليه ذهب أبو الفتح))[٢] وقال أيضًا:((إنه مصدر لم يلفظ له بفعل))[٣]، وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرف لقول العرب: (زيد وحده) والتقدير: (زيد موضع التفرد)، وذهب ابن هشام مع ما قاله يونس أو على كونه مصدرًا بفعل مقدر هو الخبر كما قالوا: (زيدًا إقبالًا) أي : يقبل إقبالًا[٤]، وذهب الأصمعي إلى أنه مصدر لفعل مستعمل نحو :(وَحَدَ يَحدُ)[٥] .

أما الجندي فالواضح أنه يؤيد ماجاء به سيبويه بدليل قوله:((مررت به وحده وتقديره : مررت به يَحد وَحْدَه (فيحد): جملة في موضع الحال))[٦] ثم أعطى دليلًا آخر وذلك باتصال المصدر بالهاء العائدة على الفعل المحذوف من الجملة السابقة إذ قال: ((فلما أضمروا الفعل أحبوا أن يكون في المصدر الذي هو كالنائب عنه ضمير للمرور به كما كان في ذلك الفعل في قولك : (مررت به) ضمير يعود إلى المرور به كما كان في ذلك الفعل في قولك:(مررت به) ضمير يعود إلى المرور به))[٧] .

ومما سبق يتبين لنا أن(وحده) وإنْ كانت معرفة فهي مؤولة بنكرة، أي: لفظها معرفة ومعناها نكرة، ونظير ما نحن فيه قولهم:(رجع عوده على بدئه)، فعوده مصدر أقيم مقام الحال، ويرى بعض النحويين أنه منصوب؛ لأنه مفعول(رجع)[٨]، وقالوا: إنه حال من فاعل رجع المستتر وهو معرفة من إضافته إلى الضمير[٩] وشبهه سيبويه بقولهم: (فاه إلى فِيَّ)،

---

(١) ارتشاف الضرب ٣ : ١٥٦٦

(٢) توضيح المقاصد ٢ : ٦٩٦

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٤) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٥) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٦) الإقليد ١ : ٥٣٤

(٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٨) ينظر: أسرار العربية ١ : ١٥٢ ، ارتشاف الضرب ٣ : ١٥٦٦

(٩) ينظر: شرح التصريح ١ : ٥٧٨

وبعد أن ذكر المسألة قال:((ومثله من المصادر في أن تلزمه الإضافة ومابعدها مما يجوز فيه الابتداء ويكون حالًا، قوله: رجع فلانٌ عودة على بدئه، كأنه قال: انثنى عودًا على بدء ولكنه مثل به))[١] .

أما الجندي فجعله مصدرًا لفعل محذوف إذ قال في هذا:((قولهم: رجع عودة على بدئه، أي: رجع يعود عودًا على بدئه، ثم حذف الفعل وجعل المصدر دليلًا عليه، وأضيف إلى ضمير الحال))[٢] .

وشبيه ماقلنا قولهم: (جاؤوا قضَّهم بقضيضهم) واستشهد سيبويه بقول الشماخ[٣] :

أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَّهَا بقَضِيضِها تُمَسِّحُ حَوْلِي بالبَقِيع سِبالَها

فقضهم حال مضافة وحكى فيها سيبويه بالاتباع لما قبله على التوكيد فقال:((وبعض العرب يجعل قَضَّهم بمنزلة كلَّهم يجريه على الوجوه))[٤] والوجوه هي: الرفع والنصب والجر، قال ابن يعيش:((يقول أتتني سليمٌ قضُّها بقضيضها ورأيت سليمٍ قضها بقضيضها ومررت بسليم قضِّها بقضيضها ومعناه أجمعين))[٥]، والأمر الآخر أنها منصوبة على الحال، قال ابن يعيش: ((فيكون بمنزلة المصدر المضاف المجعول في موضع الحال))[٦] .

أما الجندي فذهب مذهب سيبويه وقال:((والتقدير جاؤوا يقضون قضا بقضيضهم، ثم أضمر الفعل، والتصق(ضمير ذي الحال) بالمصدر فصار إلى قولك: جاءوا قضَّهم بقضيضهم على نحو ما قررنا في مررتُ به وحده))[٧] .

يتضح لي أن الرأي الصائب في مسألة ورود الحال معرفة وتعريفه بالألف واللام، أن رأي سيبويه هو الصائب؛ لأن في كلام النحويين تكلفًا في تقدير المصدر، واخترت

---

(١) الكتاب ١ : ٣٩٢

(٢) الإقليد ١ : ٥٣٤

(٣) ينظر: الكتاب ١: ٣٧٤، ديوان الشماخ ، الشماخ بن ضرار(ت٢٢هـ) ، شرح : أحمد بن الأمين الشنقيطي: ٢٠

(٤) الكتاب ١ : ٣٧٥

(٥) شرح المفصل ٢ : ٢٠ ، وينظر: المساعد ٢ : ١٣ ، تمهيد القواعد ٥ : ٢٢٦٤

(٦) شرح المفصل ٢ : ٢٠ ، وينظر: ارتشاف الضرب ٣ : ١٥٦٩

(٧) الإقليد : ١ : ٥٣٥

مذهب سيبويه؛ لأن المصدر واقع موقع الحال فأبدلت لفظة بأخرى مشابهة لها معنى ومادة، أي أن هناك عدولًا من لفظة إلى أخرى وهو مايسمى عند الصرفيين بـ(العدول الصرفي) ؛ وذلك مناسبة اللفظة الجديدة لسياق النص وبلاغة نظمه، ولستُ بالضد من التأويلات التي قيلت في الشواهد السابقة كونها قيلت من نحويين وهم أبرز علماء العربية ولكني رأيت أن تلك التأويلات هي من أجل الانصياع للقاعدة النحوية وعدم الخروج عنها .

أما مسألة ورود الحال المعرفة مضافًا، فالراجح عندي هو ماذهب إليه سيبويه والخليل في أنها حال من الفاعل؛ لأنه قال: (مررت به وحده) والأصل فيها:(مررت به يحد وحدًا) ، فلما حذف الفعل اتصل فاعله الضمير المستتر بالمصدر، بدليل عود الضمير في الحال على فاعل الفعل المحذوف، وهذا موافق للقاعدة النحوية القائلة بعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة .

تقديم التمييز على عامله :

التمييز اسم نكرة منصوب فضلة جيء به لإزالة الابهام والغموض السابق له، فهو توضيح وتفسير لما قبله نحو: (امتلأ الإناء ماءً) و(زيدٌ حسن وجهًا).

والعامل في التمييز مختلف عند النحويين في ماهيته، وبناء على هذا اختلِف أيضًا في مسألة تقديم التمييز من عدمه.

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول الشاعر[١] :[الطويل]

أتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفُرَاقِ حَبِيْبَها ومَا كانَ نَفْسًا بالفِرَاقِ تَطِيبُ

إذ قدم الشاعر التمييز(نفسًا) على عامله (تطيب)، واسم كان ضمير الشأن محذوف، والخبر الجملة الفعلية (تطيب)، وفي جواز هذا خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين .

فالتقديم في العربية ظاهرة كبيرة ، فهي تعطي اللسان مساحة واسعة وحرية في التعبير لغرض بلاغي، ففي الغالب يقوم التقديم بدفع الالتباس الحاصل في كلام، وكذلك لا يُذهب روح وجوهر النص ويبعد معناه، فالتراكيب اللغوية في السياق باقية، ولا تغيير في المعنى فهو يزيد النص ومضة بلاغية دلالية عن طريق تقديم ما كان متأخرًا .

أما مسألة تقديم التمييز على عامله، فقد أجمع النحويون على امتناع تقديم التمييز على عامله في حال الإفراد فلا يقال:(عندي درهمًا عشرون)، وقولك:(لي سمنًا منوان)أيضًا[٢].

أما إذا كان التمييز تمييز نسبة، فالعامل فيه على أمرين، الأول: متصرف، والآخر غير متصرف ، فغير المتصرف منع النحويون[٣] معه تقديم التمييز على العامل كفعل التعجب[٤]

---

(١) ينظر: الإقليد ١: ٥٦٠، البيت مختلف في نسبته، للمخّبل في الخصائص ٢ : ٣٨٦ ، لسان العرب ١ : ٢٩٠ ، المقاصد الشافية ٣: ٥٥٣، وبلا نسبة في المقتضب ٣ : ٣٧ ، الأصول ١ : ٢٢٤ ، علل النحو ١ : ٣٩٣ ، الإنصاف ٢ : ٦٨٢ ، ولأعشى همدان في شرح أبيات مغني اللبيب عبد القادر البغدادي(ت ١٠٩٣هـ) تحـ:عبد العزيز رباح،أحمد يوسف دقاق ٧: ٢٦

(٢) ينظر: الأصول في النحو ١ : ٢٢٣ ، المفصل في صنعة الإعراب ١ : ٩٤ ، التخمير ١ : ٤٥١

(٣) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ١ : ٣٩٤ ، شرح التسهيل ٢ : ٣٩٠ ، شرح ابن عقيل ٢ : ٢٩٢

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٩ : ٢٦٠

:(ما أحسن زيدًا رجلًا)، والفعل الجامد نحو: (نعم رجلًا زيدًا)[١]، وقد يكون الفعل في الظاهر متصرفًا بمعنى التعجب نحو:(كفى بزيد رجلًا)، فلا يجوز تقديم (رجلًا) على (كفى) وإن كان متصرفًا لأنه بتقدير:(ما أكفاه رجلًا)[٢] .

أما العامل المتصرف، فانقسم النحويون بإتجاهه على قسمين، الأول: سيبويه[٣] والفراء[٤] وأكثر البصريين والكوفيين[٥] منعوا تقديم التمييز على عامله، فلا يجوز عندهم في(طاب زيدٌ نفسًا) أن تقول: (نفسًا طاب زيدٌ) وكذلك:(عندي درهمًا عشرون)، والسبب في منع ذلك؛ لأنه فاعل في المعنى ألا ترى أنك إذا قلت[٦]:(تصببَ زيدٌ عرقًا) و(تفقأَ الكبشُ شحمًا) وأن المتصبب هو العرق والمتفقئ هو الشحم ، وهو الفاعل في المعنى ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل عند البصريين خلافًا للكوفيين فهو جائز عندهم وتقديمه يزيد الكلام قوة وبلاغة وتوكيدًا[٧]، فلا تقول:(عرقًا تصببَ زيدٌ)، (شحمًا تفقأَ الكبشُ)؛ لأننا لو قدمناه لوضعناه في مكان لا يصح تقدير فاعل[٨]، ونقل السيوطي عن ابن عصفور منعه تقديم التمييز على أن الناصب ليس الفعل وإنما هو الجملة بأسرها[٩].

أما القسم الآخر فهم الكسائي[١٠] المازني[١١] والجرمي[١٢] والمبرد[١٣] من البصريين

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢ : ٧٧٥

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٢ : ٢٩٦

(٣) ينظر: الكتاب ١ : ٢٠٤ – ٢٠٥ ، أمالي ابن الحاجب ١ : ٤٠٧

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١ : ٧٩

(٥) ينظر: همع الهوامع ٢ : ٣٤٣

(٦) ينظر: الإنصاف ٢ : ٨٣٠

(٧) ينظر: معاني النحو ٢: ٥٢

(٨) ينظر: شرح المفصل ٢ : ٤٢

(٩) ينظر: همع الهوامع ٢ : ٣٤٣

(١٠) ينظر: شرح التسهيل ٢ : ٣٨٩، أوضح المسالك ٢: ٣٠٤، تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ابن الوردي(ت٧٤٩هـ)، تحـ : د. عبد الله عبد علي الشلال ١ : ٣٥٤

(١١)ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١ : ٣٠٠

(١٢)ينظر: شرح الأشموني ٢ : ٥٤

(١٣)ينظر: تحرير الخصاصة ١ : ٣٥٤

فذهبوا إلى جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف ووافقهم ابن مالك غلى قلة[١] ، بقوله:

وعامل التمييز قدّم مطلقًا والفعل ذو التصريف نزرًا سبقا

وقد ارتضاه في بعض كتبه، ذلك بتقديم التمييز على عامله إذا كان فعلًا متصرفًا، ولم يَجُزْ بإجماع. وقد يستباح في الضرورة[٢]، وعلى ذلك تقول:(شحمًا تفقأت)و(عرقًا تصببت)، ولم يُجِز سيبويه؛ لأنه بمنزلة (عشرون درهمًا)، وقد رد المبرد ذلك بقوله:((وليس هذا بمنزلة ذلك؛ لأَن(عشرين درهما) إنَّما عمل في الدِّرهم ما لم يُؤخذ من الفعل أَلا ترى أَنه يقول:(هذا زيد قائمًا)، ولا يُجِيز:(قائمًا هذا زيد)؛ لأَن العامل غير فعل وتقول:(راكبًا جاء زيد)؛ لأَن العامل فعل))[٣]. فالفعل عامل قوي التصرف ولا طاقة للفاعل بالتقدم عليه، فمنع تقديم معموله. وقد استدل المجوزون بتقديم التمييز على عامله بالسماع والقياس[٤]، فالسماع كما في الشاهد السابق، وكذلك في قول الشاعر[٥]:[المتقارب]

أَنَفْسًا تَطِيْبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا

فقدم الشاعر في قوله:(أنفسًا) على عامله المتصرف وهذا حجة من قبل الفريق الثاني على الفريق الأول .

أما الاستدلال الثاني فكان من جهة القياس، وذلك للتشابه الحاصل بين التمييز والمفاعيل المنصوبة(الفضلات) فكما جاز تقديم تلك الفضلات جاز تقديم التمييز على عامله المتصرف .

ورد ابن عصفور الفريق الثاني((في جوازهم التقديم في نحو:(أذهبت زيدًا)، وإن كان فاعلًا في أصله))[٦]، قال ابن مالك: ((لو كانت الفاعلية الأصلية موجبة للتأخير مانعة من التقدم لعمل بمقتضى ذلك نحو:(أذهبت زيدًا) فكان لا يجوز أن يقال:(زيدًا أذهبت) ؛ لأن

---

(١) ألفية ابن مالك ينظر: المقاصد النحوية ٢ : ٧٣٤، شرح ابن عقيل ٢ : ٢٩٢ ، شرح المكودي ١ : ١٤٦

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢ : ٣٨٩ ، تمهيد القواعد ٥ : ٢٣٩

(٣) المقتضب ٣ : ٣٦

(٤) ينظر: حاشية أوضح المسالك ٢ : ٣٠٤ ، توضيح المقاصد ٢ : ٧٣٦

(٥) لقد جهدت أتابع في كتب الأدب واللغة والنحو ولم أجد له قائلًا، ولرجل من طيء في شرح التصريح ١ : ٦٢٨

(٦) ينظر: المقاصد الشافية ٣ : ٥٥٤

أصله: ذهب زيد ولا خلاف في أن ذلك جائز، فكذلك ينبغي أن يحكم بجواز(صدرًا ضاق زيد) وما أشبهه))[١] وهذا ما رد به ابن مالك على ابن عصفور.

والاستدلال الثالث الذي احتجوا به على جواز التقديم هو المضارعة مع الحال في جواز تقدمه على عامله المتصرف في قولهم:(جاء زيدٌ راكبًا)، إذ يصح:(راكبًا جاء)؛لأن العامل فعل[٢] وقد رد ذلك ابن يعيش بقوله:((إذا قلنا:(جاء زيدٌ راكبًا)، فقد استوفى الفعلُ فاعلَه لفظًا ومعنًى، وبقي المنصوب فضلةً، فجاز تقديمُه، وأمّا إذا قلنا: (طاب زيدٌ نفسًا)، فقد استوفى الفعلُ فاعلَه لفظًا، ولم يستوفِه من جهة المعنى، فلذلك لم يجز تقديمُ المنصوب، كما لم يجز تقديمُ المرفوع))[٣]، اي أن ابن يعيش أشرك اللفظ والمعنى في محصله الكلام وجعل أحدهما متمم إلى الآخر .

وقد كثرت الردود ممن انتصر للمذهبين، فهذا ابن مالك يوهن رأي الفريق الأول، بقوله:((وهذا الاحتجاج مردود بوجوه: أحدهما: أنه دفع روايات برأي لا دليل عليه، الثاني: أن جعل التمييز فضلات محصل لضرب من المبالغة فيه تقويه لا توهين، الثالث: أصالة فاعلي التمييز كأصالة فاعلية الحال، الرابع: أنه لو صح اعتبار الأصالة في عمدة جعلت فضلة لصح اعتبارها في فضلة جعلت عمدة، الخامس: أن منع تقديم التمييز المذكور عند مَن منعه مرتّب على كونه فاعلًا في الأصل، وذلك إنما هو في بعض الصور، وفي غيرها هو بخلاف ذلك نحو:(امتلأ الكوز ماء)، و((وفجّرنا الأرض عيونًا))[القمر/١٢]. والسادس: اعتبار أصال الفاعلية في منع التقديم على العامل متروك في نحو:(أعطيت زيدًا درهمًا) فإن زيدًا في الأصل فاعل وبعد جعله مفعولًا لم يعتبر ما كان له من منع التقديم، أجيز فيه ما يجوز لا فاعلية له في الأصل، فكذلك ينبغي أن يفعل بالتمييز المذكور))[٤]

أما الجندي فذهب مع الفريق الأول إلى المنع مطلقًا سواء كان التمييز مفردًا أم تمييز نسبة، إذ قال في هذا:((المميز إن كان عن مفرد فتقديمه على عامله ممتنع بلا خلاف، وإن

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢ : ٧٧٧

(٢) ينظر: المقتضب ٣ : ٣٦

(٣) شرح المفصل ٢ : ٤٢

(٤) شرح التسهيل ٢ : ٣٩٠

كان جملة فكذلك))[1] ثم ذكر أبرز شيوخ الفريقين ومنهم سيبويه بأنه لا يجوِّز: نفسًا طاب زيدٌ؛ لأن الأصل في هذا التمييز فاعل والفاعل لا يتقدم، ثم ذكر أن المبرد أجاز ذلك لحجتين: أحدهما: أن العامل فعل محض، فيجوز تقديمه وكأنه قاس على الحال إذ تقديمها جائز. والثاني: ذكره للشاهد السابق ووجه الاستدلال به: في (كان) ضمير القصة وفي (تطيب) ضمير ليلى فكأنه قال: وما كانت تطيب ليلى نفسًا ثم قدَّم نفسًا[2]، ورجح الجندي ما جاء به الفريق الأول وذلك برده على حجج المبرد فقال:((والجواب عن الأول أن المميز فاعل فلا يجوز تقديمه بخلاف الحال، فقولك:(جاء زيدٌ) فعل وفاعل و(راكبًا) بعد ذلك فضلة في حكم المفعول فيجوز تقديمه جواز تقديم المفعول نحو:(ضرب زيدًا عمرو)، والجواب الثاني: أن الرواية (وما كان نفسي) فنفسي اسم كان و(تطيب)خبرها، فكأنه قال:(وما كان نفسي طيبة)، والجواب الثالث: أن ذلك على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ومثل ذلك مردودٌ ساقط عن الاحتجاج به))[3]

لقد اسقط الجندي حجج الفريق الثاني برده تقديم التمييز لكونه فاعلًا، وكذلك دحضه لرواية البيت وأولها بتأويل آخر وكذلك لم يجز قضية القياس.

ويبدو لي أن مسألة تقديم التمييز مسألة شائعة، فالتقديم وارد وبكثرة في العربية، ولا أرى حجة لدحض هذا التقديم؛ لأنه يعطي مساحة أكثر في التعبير ويزيد من رونق الكلام وبلاغته، فالتمييز شبيه بالمفعول فكما جاز تقديم المفعول جاز تقديم التمييز، لذلك أجد في نفسي ميولًا مع الفريق الثاني للأسباب المذكورة .

---

(١) الإقليد ٢ : ٥٦٠

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٢ : ٥٦١

(٣) المصدر نفسه ٢ : ٥٦١ – ٥٦٢

ترخيم الاسم المضاف إليه في النداء :

قرأت كثيرًا من كتب النحو للبحث عن هذه المسألة وأبعادها؛ فلحظت شيئًا يكاد ينفرد به موضوع الترخيم ولا يتكرر في جميع المسائل النحوية أَلَا وهو تعريف الترخيم في (اللغة والاصطلاح) في أغلب الكتب النحوية، ويرى الباحث أن السبب في ذلك هو؛ غرابة مصطلح الترخيم؛ لأنه في اللغة بمعنى: حجر أبيض رخو، ولِيْنٌ حَسِنٌ في منطق النساء[١]، وفي الاصطلاح:((حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص))[٢]، فالمقاربة بين رخاوة طرف الحجر مما يُسِّهل كسر حافةٍ من حافاته وبين لين منطق النساء مما يسقط عنها الصوت واللفظ الممكن طرحه تسهيلًا وتحبيبًا وإسراعًا.

ووضع النحويون شروطًا لترخيم الاسم في باب النداء ومنها: أن لا يكون المنادى مضافًا فلا يجوز ترخيمه عند البصريين، وجاء ذلك عند الكوفيين.

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول زهير[٣]:[الطويل]

خُذوا حظَّكُم يَا آلَ عِكْرِمَ واذْكُرُوا أَوَاصِرَكمْ والرَّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ

واستشهد كذلك بقول الشاعر[٤] [الطويل]

أبَا عُرْوَ لا تَبْعَدْ فكلُّ ابنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مِيتَهٍ فَيُجِيبُ

رخَّم الشاعر في الشاهد الأول الاسم المضاف إليه (عكرم) بحذف حرفه الأخير(التاء) مع بقاء الفتح دالة عليها والمنادى الكامل هو(يا آل عكرمة)، أما الشاهد الثاني فـ(أباعرو) منادى منصوب بحرف نداء محذوف، و(أبا) مضاف إلى عرو المضاف اليه المحذوف الحرف الأخير وهو (التاء) والتعويض عنه بالفتحة .

---

(١) ينظر: كتاب العين ٤ : ٢٦٠

(٢) ارتشاف الضرب ٥ : ٢٢٢٧ ، وينظر: شرح ابن عقيل ٢ : ٢٨٨، توضيح المقاصد ٣ : ١١٢٦

(٣) ينظر: الإقليد ١: ٤٥١، ديوان زهير بن أبي سلمى(ت٦٠٩م) شرح: علي حسن فاعور: ٥٧، الكتاب ٢ : ٢٧١، الأصول في النحو٣: ٤٥٧، الإنصاف ١ : ٣٤٨

(٤) البيت لم يعزه أحد لقائل، وينظر:هامش محقق الإقليد ١: ٤٥٣، فهو بلا نسبة في اللباب ١: ٣٤٧، أمالي ابن الشجري ١ : ١٩٥، شرح التسهيل٣: ٢٣٧

أما الشروط الواجب توافرها في الاسم المرخَّم فمنها[١]: أن يكون (مفردًا، منادى، معرفة، زائدًا على ثلاثة أحرف، غير مستغاث، ولا مندوب، علم، غير مضاف).

وما يهمنا هنا أن يكون المرخم منادى وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله:((الترخيم حذف أواخر الأسماء المفرد تخفيفًا، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفًا... واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعرٌ))[٢]، وعلل سيبويه وجوبه في النداء بقوله:((وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من قومي ونحوه في النداء))[٣]. ولأن الترخيم مختص بالنداء ومن شروطه ألا يكون مضافًا، والمضاف مع المضاف إليه كالكلمة الواحدة(كالشيء الواحد) لذلك امتنع عند النحويين البصريين ترخيم المضاف والمضاف إليه قال سيبويه:((واعلم أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه[٤] ولا في وصف؛ لأنهما غيرُ منادَيين، ولا يرخم مضاف ولا اسمٌ منون في النداء))[٥].

وأوضح الرضي سبب ذلك الامتناع بقوله:((ويجوز أن يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف إليه بأن المضاف إليه لم يمتزج امتزاجًا تامًا بحيث أصبح حذفه بأسره أو حذف آخره بدليل أن إعراب المضاف باق والإعراب لا يكون إلا في آخر الكلمة ولم يكن أيضًا منفصلًا عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم، بدليل حذف التنوين وهو تمام الكلمة منه لأجل المضاف اليه))[٦]. وهذه العلة التي اعتلَّ بها الرضي هي علة سيبويه[٧]، إذ إنَّه حمل عدم جواز ترخيم المضاف على الأصل لذلك سلم من الحذف، إذ إن

---

(١) ينظر الإنصاف ١: ٣٤٩، أوضح المسالك ٤: ٥١ ، شرح التصريح ٢: ٢٥١، ضياء السالك، محمد عبد العزيز النجار ٣ : ٢٩٨

(٢) الكتاب ٢ : ٢٣٩

(٣) المصدر نفسه الصفحة نفسها ، وينظر: شرح المفصل١ : ٣٤٩ ، شرح الرضي على الكافية ١ : ٣٩٣

(٤) ينظر: الإنصاف ١ : ٣٤٩، شرح الكافية الشافية ٣ : ١٣٦١، المساعد ٢ : ٥٦٣، همع الهوامع ٢ : ٧٨

(٥) الكتاب ٢ : ٢٤٠

(٦) شرح الرضي على الكافية ١ : ٣٩٦

(٧) ينظر: الكتاب ٢ : ٢٤٠

حاله قبل النداء وبعده واحد ولم يؤثر فيه ذلك النداء، أما الاسم المفرد فقد أثر فيه النداء وأوجب له البناء بعد أن كان معربًا، ولأن حكم المفرد قد تغيَّر قبل النداء وبعده والترخيم يسوغه النداء لذلك جاز، والمضاف والمضاف إليه في الإعراب حالهما ثابت في النداء وغيره وبما أن الترخيم لا يجوز في غير ذلك لم يجز[١].

وكذلك لم يجز من المضاف؛ لأنه بمنزلة الاسم الواحد، فلو حذفنا آخر المضاف لكان حذفًا من وسط الكلمة وهذا ممتنع، فضلًا عن ذلك أن المضاف إليه ليس المقصود بالنداء وهذا ما أكده سيبويه بقوله السابق[٢] وزاده تأكيدًا ابن الحاجب[٣].

أما ابن السراج[٤] فيرى (آل عكرم) في الشاهد الأول ترخيمًا في غير النداء وعلله بالضرورة التي يلجأ إليها الشاعر لاستقامة الوزن والقافية، ومثله ابن الشجري في قوله: ((اتفق النحاة على جواز الترخيم في غير النداء على لغة من قالوا: يا حارُ))[٥].

وعدها الدكتور أحمد علم الدين الجندي(ت٢٠١٥م)[٦] لهجة عربية لبعض القبائل وهي لهجة (طيء) وأن معظم الشعراء على قرب من ديار طيء وأغلبهم من البدو الذي امتازت لهجاتهم بحذف الحروف والحركات، أي إن الشاعر رخم على لغة من ينتظر وذلك ببقاء ما قبل الحذف على حاله وإن رخم الكلام[٧].

وذهب الدكتور ابراهيم السامرائي إلى أن الترخيم ضرورة وأنه مختص بالشعر، فهو بهذا يؤيد ما جاء به سيبويه ومن تبعه، وأن الذي دل عليه الاستقراء أن الترخيم يكون مختصًا

---

(١) ينظر: شرح المفصل ١ : ٣٧٥

(٢) ينظر: الصحيفة السابقة قول سيبويه (ص ١٠٢) ، وينظر: الكتاب ٢ : ٢٤٠

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحـ: د.موسى بناي العليلي ١ : ٢٩٨، شرح الوافية في نظم الكافية، ابن الحاجب، تحـ: د. موسى بناي العليلي: ١٩٩

(٤) ينظر: الأصول في النحو ٣ : ٤٥٧ – ٤٥٩

(٥) أمالي ابن الشجري ١ : ١٩٠

(٦) أستاذ النحو واللهجات في جامعة القاهرة، من مؤلفاته، في قواعد اللغة العربية، المعجم اللغوي القرآني، ينظر: الرابط على شبكة الأنترنت http://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=58072

(٧) ينظر: اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي ٢ : ٦٩٤

بالشعر وضرورته وأن ما وضعه النحويون من شروط جعلت من هذا الموضوع شيئًا كبيرًا وخرَّجته على أنه مسألة ثانوية مختصة بالشعر فلا وجود لكلمة (مجي) بدلًا من (مجيد) و(منص) بدلًا من (منصور) إلا أن ذلك جاء شعرًا وأن للشعر لغته التي تفرضها القيود الشعرية[١].

أما الكوفيون[٢] فأجازوا ترخيم المضاف إليه وذلك بحذف آخره، وأجازوا ذلك محتجين بالسماع[٣] فضلًا عن أن المضاف والمضاف إليه (كالشيء الواحد) وكما رخم الاسم المفرد جاز التعامل معهما على أنهما اسم واحد لذلك جاز الترخيم، وذلك نحو:(يا آل عام) في(يا آل عامر) و(يا آل مال) في(يا آل مالك)، قال الأعلم الشمنتري في تعليقه على الشاهد السابق:((الشاهد في ترخيم(عكرمة) وتركه على لفظه، ويحتمل أن يجعل فتحته إعرابًا على أن تجعله اسمًا لمؤنث فلا تصرفه؛ لأن (عكرمةٍ) وإن كان اسم رجل فإنه يقع على القبيلة وهو عكرمة بن خصفة))[٤] أي: أن النداء لم يغير من شكل الاسم المضاف وبقي معربًا؛ لحمله على أنه ممنوع من الصرف.

أما الجندي فابتدأ المسألة _على غير العادة_ بتعريف الترخيم في اللغة والاصطلاح وأن الترخيم من خصائص النداء ويرتبط ارتباطًا وثيقًا به وقال في ذلك:((لأن النداء باب تغيير، والتغيير يؤنس بالتغيير))[٥].

أما مجيؤه في غير النداء فضرورة عند سيبويه على وجهين إلا على لغة (يا حارُ) بالضم دون الأخرى[٦]. واستشهد بقول ذي الرمة[٧]:

---

(١) ينظر في النحو العربي نقد وبناء، د.ابراهيم السامرائي: ١١٥ – ١١٦

(٢) ينظر: الإنصاف١:٣٤٧، اللباب ١: ٣٤٦ ، اللمحة ٢ : ٦٥٠ ، همع الهوامع ٢: ٧٨

(٣) وهو أصل من أصول النحو العربي

(٤) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الادب، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان: ٣٤١

(٥) الإقليد ١ : ٤٥٠

(٦) ينظر: المصدر نفسه ١ : ٤٥٠ – ٤٥١

(٧) ينظر: ديوانه١ : ٢٣، وينظر: الكتاب ٢: ٢٤٧، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ : ٢٠٩، التذييل والتكميل٧: ٥١

دِيارَ مَيَّةَ إذ مَيٌّ تُساعِفُنا وَلا يَرى مِثلَها عُجمٌ وَلا عَرَبُ

فرخم الشاعر(ميَّة) في غير النداء على لغة (يا حارُ) بالضم. فالجندي تبع البصريين في عدم جواز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه وخرج الشاهد الأول على أن (يا آل عكرمة):((أراد (يا آل عكرمةَ) فرخم في غير النداء ولم يجعل (عكرم) كأنه اسم براسه، إذ لو جعله كذلك لما امتنع من الصرف))[١].

والجندي كمن سبقه تحدث عن شروط الترخيم السابقة الذكر، ومنها محور هذه المسألة وهو أن يكون غير مضاف وسبب رفضه ترخيم الإضافة وكما أشرت إليه سابقًا في عرض آراء النحويين:((لأن المضاف مع المضاف إليه كل كلمة واحدة فلو حذفت وقع الترخيم في وسط الكلمة وذلك على خلاف موضعه ولو حذفت من المضاف إليه لكنت مرخمًا في غير النداء، والترخيم من خصائصه))[٢]، إلا أنه أضاف شيئًا وهو أن بين الإضافة والترخيم تناقضًا إذ قال:((الإضافة لإزاله اللبس وفي الترخيم إثباتها فيتناقضان))[٣]، وحذف التاء من(أباعروة) للضرورة فلا يرد نقصًا.

من المفارقة أيضًا أن الترخيم لم يرد في القرآن الكريم إلا ما ذكره المفسرون من وجوده في قراءة(يا مالِ) في قوله تعالى:((يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ))[الزخرف/٧٧] ، قال ابن جني:((هذا المذهب مألوف في الترخيم، إلا أن فيه في هذا الموضع سرًا جديدًا وذلك أنهم _لعظم ما هم عليه_ ضعفت قواهم وذلت أنفسهم وصغر كلامهم، فكان هذا مواضع الاختصار ضرورة عليه، ووقوفًا دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله القادر على التصرف في منطقه))[٤].

---

(١) الإقليد ١ : ٤٥١

(٢) المصدر نفسه ١ : ٤٥٣

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٤) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني ٢ : ٢٥٧

أما الباحث فيرى أن ما ذهب إليه البصريون وهو الرأي الراجح ؛ لأن الترخيم يسوغه النداء وأن الشاعر يرخم من أجل الانسجام الموسيقى المصاحب للوزن الشعري والالتزام بعدم الخروج من بحور الشعر المعروفة فضلًا عن أن المضاف إليه بمنزلة التنوين من المضاف لذا فهو ليس نهاية المنادى، وكذلك أن الاسم المنادى المضاف لم تتغير حركته الإعرابية قبل النداء وبعده وأن الإضافة جيء بها لدفع الغموض والإبهام عما سبقها وفي الترخيم زيادة في الإبهام لذلك لا يجتمعان معًا .

نصب المستثنى المنقطع عند أهل الحجاز واتباعه عند تميم :

الاستثناء هو إخراج ما بعد (إلا) من حكم ما قبلها، وقيل هو: إخراجُ بعضٍ من كلّ[١]، ويُعدُّ تعريف ابن مالك أكثر التعريفات التي ذكرها النحويون دقةً إذ قال:((هو المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بإلا أو بمعناها بشرط الفائدة))[٢]، والدقة في ذلك أنه ذكر الأداة إلا وما كان بمعناها، وله أنواع منها :الاستثناء المنقطع والذي خرَّجه النحويون على أن:((المستثنى من غير جنس المستثنى منه))[٣].

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول الشاعر[٤]: [الرجز]

وبلدَةٍ ليسَ بها أنِيسُ إلاّ اليَعافِيرُ وإلاّ العِيسُ

إذ رفع الشاعر ما بعد إلا(اليعافير) على البدل من ما قبله_مع العرض_ بأن اليعافير والعيس ليس من جنس الأنيس ولكنه جعلها من أنيس ذلك المكان(البلدة) .

فالاستثناء المنقطع عما قبله ومسبوقًا بنفي أو شبه نفي نحو:(ما جاءني أحدٌ إلا رسالةً) لك فيه مذهبان،(المذهب الحجازي): وهو نصب المستثنى مطلقًا، و(مذهب بني تميم) الذين يجيزون البدل نحو:(ما جاءني أحدٌ إلا رسالةٌ)[٥]، قال سيبويه:((هذا باب ما يختار فيه النصب؛ لأن الآخر من النوع الأول وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك:(ما فيها أحدٌ إلا حمارًا)[٦]، جاءوا به على معنى ولكن حمارًا، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحمل على معنى ولكن، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم))[٧].

فأهل الحجاز ينصبون المستثنى؛ لكراهة إبدال المستثنى من المستثنى منه وفي مثال

---

(١) ينظر: أسرار العربية ١ : ١٥٦ ، اللباب ١ : ٣٠٢ ، شرح المفصل ٢: ٤٦

(٢) شرح التسهيل ٢ : ٢٦٤

(٣) البديع ١ : ٢٢٥، وينظر: المقاصد الشافية٣ : ٣٦١، التطبيق النحوي ١ : ٢٦٤

(٤) ينظر: الإقليد ٢: ٥٧٢، والبيت بلا نسبة في الكتاب٢ : ٣٢٢، المقتضب٤: ٤١٤، علل النحو١ : ١٩٦٥، شرح أبيات سيبويه٢: ١٣٦، ولجران العود(ت ٦٨هـ) في ديوانه، ولكن روايته مختلفة (إلا اليعافير وإلا العيس وبقر ملمع كنوس): ٥٢

(٥) ينظر: الكتاب ٢ : ٣١٩، شرح التصريح ١ : ٥٤٧

(٦) هذا الشاهد نظرت به كتب النحو، ولكنه غير لائق بالذوق العربي بحسب رأي أستاذي المشرف عن حوارٍ ثنائيٍّ في المسألة وبالامكان استبداله بـ(ما فيها أحدٌ إلا نخلةً)

(٧) الكتاب ٢ : ٣١٩

سيبويه ليس من جنسه فلم يجز الإبدال؛لأن المستثنى لا يبدل من المستثنى منه إلا إذا كان بعضًا منه، ولذلك حمل على معنى ولكن.

وأوضح ابن يعيش سبب هذا الحمل:((وذلك من قبل أن لكنَّ لا يكون ما بعدها إلا مخالفًا لما قبلها، كما أن إلا في الاستثناء كذلك، إلا أن لكن لا يشترط أن يكون ما بعدها بعض لما قبلها بخلاف إلا فأنه لا يستثنى بها إلا بعضٌ من كل))[١]، فينصب المستثنى على تمام الكلام وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم[٢].

أما بنو تميم فيتبعون المستثنى المستثنى منه على البدل وذلك لأمرين، أحدهما: كان ذلك على نية حذف المستثنى منه فكأنهم قالوا: (ما جاءني إلا خبرٌ) ولكنهم ذكروا (أحد) المستثنى منه توكيدًا فأبدلوا المستثنى مما قبله[٣].

الثاني: عندما أبدلوا المستثنى؛ لأنهم جعلوه من جنس ما قبله مع المجاز كأن (الخبر) هو من أحد أُناسي ذلك الموضع ومن عقلاء ذلك الموضع إذ قال سيبويه:((وإن شئت جعلته إنسانها))[٤]، أي نزَّلته منزلة العامل ادعاءً ومجازًا كما يقال:((عتابك السيف وتحيتك الضرب))[٥].

وأضاف المازني وجهًا ثالثًا:((هو خلط من يعقل بما لا يعقل فعبر عن جماعة ذلك بأحد، ثم أبدل حمارًا[٦] من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره))[٧] ومنه قوله تعالى((فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ))[النور/٤٥]، فقد خلط من يعقل بما لا يعقل في قوله:(كل دابة) خبر عنها كلها بلفظ من يعقل[٨].

---

(١) شرح المفصل ٢ : ٥٤

(٢) ينظر: الكتاب ٢ : ٣١٩

(٣) ينظر: المصدر نفسه و الصفحة نفسها، شرح المفصل ٢ : ٥٤

(٤) المصدر نفسه ٢ : ٣٢٠

(٥) شرح المفصل ٢ : ٥٤

(٦) بالامكان أبدال هذه اللفظة بلفظة (خبر) أي يكون المثال: (ما جاءني إلا خبرٌ)

(٧) النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري، تحـ: رشيد بالحبيب٢ :٢٣٣، وينظر: شرح جمل الزجاجي٢ : ٤٠٣

(٨) ينظر: المصدر نفسه الصفحة نفسها، وينظر:الاستغناء في الاستثناء، القرافي(ت٦٨٤هـ)، تحـ: محمد عبد القادر عطا ٣٦٠:

ورد ابن خروف ما جاء به المازني بقوله:((وهو فاسد؛ لأنه لا يتوهم ذلك محصورًا في لفظ واحد والذي يبدل منه في هذا الباب ـ وليس لفظ أحدـ أكثر من أن يحصى))[١].

ونعت ابن عصفور رأي المازني بأنه فاسد أيضًا؛ لأنه لا يطرد في المنقطع[٢].

أما عند الكوفيين فتحمل (إلا) على معنى (سوى) إذا كان الاستثناء منقطعًا[٣]، وأن المستثنى المنقطع مع (سوى) لا يلزم مخالفته للمستثنى منفيًا كان أم مثبتًا.

فالاختلاف مابين (لكن) و(سوى) أن (لكن) تأتي للاستدراك:((وذلك من قبل أن لكن لا يكون ما بعدها إلا مخالفة لما قبلها))[٤].

أما الجندي فقد ذكر هذين المذهبين مرجحًا رأي أهل الحجاز إذ قال :((المنقطع قيل ما لم يكن من جنس المستثنى منه))[٥]، وأشار إلى مثال الزمخشري ومن سبقه: (ما جاءني إلا حمارًا)، وقال:((إذ الحمار ليس من جنس أحد فمذهب أهل الحجاز فيه النصب، وهو المختار))[٦]، ثم علل سبب ترجيحه لرأي الحجازيين:((لأنك لو أبدلت وقلت: (ماجاءني أحدٌ إلا حمارٌ) بالرفع، كنت جعلت الشيء بدلًا عما لا يجانسه والقائم مقام الشيء لابد أن يكون بينهما مجانسة، ولو نصبت كنت مخرجًا للحمار من حكم أحد))[٧].

ثم أوضح حجة بني تميم بإبدالهم (الحمار) من (أحد) بقوله:((وبنو تميم يبدلون ويقولون (ماجاءني أحدٌ إلا حمارٌ) بالرفع بطريق تغليب اسم الآدميين على غيرهم، فيصير الحمار داخلًا تحت أحد))[٨]، وما قيل في المثال السابق ينطبق تمامًا على موضوع الشاهد ولا أرى حاجة لتكرار الكلام السابق. واستشهد الجندي بشاهد قرآني وهو قوله تعالى:((لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ

---

(١) تمهيد القواعد ٥ : ٢١٥٣، وينظر: شرح التسهيل ٢ : ٢٨٩

(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٥ : ٢١٥٣

(٣) ينظر: الأصول في النحو ١ : ٢٩٠

(٤) شرح المفصل ٢ : ٤٥

(٥) الإقليد ٢ : ٥٧١

(٦) المصدر نفسه الصفحة نفسها، وينظر: اللمع في العربية : ٥٥

(٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٨) المصدر نفسه والصفحة نفسها

مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ))[هود/٤٣]، لقد خرج النحويون هذا الشاهد بتخريجات عدة، قال سيبويه فيه:((هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن فمن ذلك قوله تعالى:((لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ)) أي: ولكن من رحم))[١]، والمبرد رجح جانب النصب على الرفع فقال:((فالعاصم الفاعل ومن رحم معصوم فهذا خاصة لا يكون فيه إلا النصب))[٢]، والفراء الكوفي ذكر الوجهين على تأويل أن المعصوم خلاف العاصم، فعلى هذا تكون (من) في موضع نصب، ومثله قوله تعالى:((مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ))[النساء/١٥٧]، ومن قال بالرفع في اتباع (اليعافير) لم يجز رفع (من)؛ لأن المعصوم غير العاصم[٣].

أما إذا كان العاصم مُرادًا به معصوم كما في قوله تعالى:((مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ))[الطارق/٦] وقوله تعالى:((فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ))[الحاقة/٢١]، أي: (مدفوق ومرضية)، فالتقدير في الآية الكريمة:(لا معصوم من أمر الله)[٤]، ففي هذا الحالة يجوز رفع (من) بالعدول في تقدير: اسم الفاعل إلى اسم المفعول.

والعكبري خرَّجه على ثلاثة أوجه، الأول: أما على أنه اسم فاعل ويكون (إلا من رحم) استثناء متصل أو منقطع، والثاني: أن عاصم بمعنى معصوم وكما ذكره ومثل له الفراء، والثالث: بمعنى (ذا عصمة) على النسب[٥] .

وأنكر أبو جعفر الطبري هذه الأقوال بقوله:((لاوجه لهذه الأقوال التي حكيناها عن هؤلاء؛ لأن كلام الله تعالى إنما يوجه إلى الأفصح الأشهر مِنْ كلام مَنْ نزل بلسانه ما وجد إلى ذلك سبيلًا))[٦]، ووجد له مخرجًا صحيحًا وهو:(إلا من رحمنا) فأنجانا من عذابه كما

---

(١) الكتاب ٢ : ٣٢٥

(٢) المقتضب ٤ : ٤١٢ ، وينظر: الأصول في النحو ١: ٢٩١

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢ : ١٥ ، شرح المفصل ٢ : ٥٧

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢ : ١٥

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، تحـ: علي محمد البجاوي ٢ : ٧٠٠

(٦) تفسير الطبري(جامع البيان) ١٢ : ٤١٨

يقال: (لامنجي اليوم من عذاب الله إلا الله))[١]. أما المتأخرون ومنهم ابن مالك فلم يجز الاتباع؛ لأن شرط الاتباع جواز حذف المستثنى منه والاكتفاء بالمستثنى، وأن هذا الشرط غير متحقق في الآية الكريمة؛((لأن الاستغناء به عما سبقه متكلف))[٢]، وقد ذكر الجندي وجهي النصب والرفع إذ قال:((فمن رحمه الله فهو معصوم، والمعصوم ليس من جنس العاصم كأنه قيل: ولكن (من رحمة الله) فهو معصوم))[٣]، ثم أشار إلى أن هذا رأي الزمخشري أيضًا[٤]، وقال:((ومنهم من جعل (عاصمًا) على معنى النسب (كَلَابِنٍ وتامرٍ) ورفع (من رحمة) والتقدير:(ولا معصوم من أمر الله إلا من رحم)، إذ المعصوم وذو العصمة واحد، ولا شبهة في أن (من رحم الله) فهو من جنس المعصوم))[٥].

فالجندي رجح جانب النصب على الرفع مقتفيًا أثر الزمخشري في ذلك ومِثْلُ الآية الكريمة قولهم:(ما زاد إلا ما نقص) و(ما نفع إلا ما ضرَّ)، فـ(ما) الأولى النافية والثانية مصدرية، والفعل (زاد ونفع) يعودان إلى مذكور، وقال ابن يعيش:((والمعنى ما زاد النهر إلا النقصان، وما نفع زيد إلا الضر، فأقام النقصان مقام الزيادة والضر مقام النفع... فهذا وأشباهه لا يجوز في المستثنى فيه إلا النصب على لغة بني تميم وغيرهم لتعذر البدل))[٦]، والسبب في ذلك لا يمكن تقدير حذف المستثنى منه وإيقاع المستثنى موقعه[٧].

وزاد الجندي شاهدًا آخر وهو من شواهد سيبويه في الكتاب، وقال:((هذا في المعنى من جنس قولهم[٨]: [الوافر]

---

(١) تفسير الطبري ١٢ : ٤١٨

(٢) شرح التسهيل ٢ : ٢٨٧

(٣) الإقليد ٢ : ٥٧٣

(٤) ينظر: الكشاف ٢ : ٣٩٧

(٥) الإقليد ٢ : ٥٧٣

(٦) شرح المفصل ٢ : ٥٨

(٧) ينظر: المصدر نفسه و الصفحة نفسها

(٨) ينظر: ديوان عمرو بن معد يكرب(ت٢١هـ)، جمعه ونسخه مطاع الطرابيشي: ١٤٩

وخَيْلٍ قد دَلَفْتُ لها بخَيْلٍ تَحِيّةُ بَيْنهِم ضَرْبٌ وَجيعُ

وقال سيبويه:((جعل الضرب تحيتهم، كما جعلوا اتباع الظن علمهم))[١]، فالضرب تحية على الاتساع والمجاز، فإذا التقوا في الحرب جعلوا الضرب الوجيع تحية لهم[٢] .

ويتضح لي مما سبق أن الرأي الراجح والصائب ما جاء به الحجازيون من وجوب النصب؛ لأن المستثنى من غير جنس المستثنى منه، وعدم جواز البدل:((لأن البدل في حكم المبدل منه فيما ينسب إليه، ويجوز أن يقوم مقامه، فلما كان من غير جنسه لم يلزم ذلك، فتمحَّضت الفصلية والانقطاع عن الأول في المعنى، فوجب أن يكون في اللفظ كذلك تنبيهًا عن تحقيق المخالفة))[٣]

---

(١) الكتاب ٢ : ٣٢٣

(٢) ينظر: حاشية الإقليد ٢ : ٥٧٤

(٣) المحصول في شرح الفصول، ابن إياز البغدادي(ت٦٨١هـ)، تحـ: د. شريف عبد الكاظم النجار ١ : ٤٨٠ – ٤٨١

اسم لا النافية للجنس معرفة :

لا النافية للجنس من الحروف النواسخ؛ لدخولها على الجملة الاسمية، فتنفي الخبر عن جنس الاسم، أي: يقصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله، وأطلق عليها الخليل ـرحمه اللهـ بـ(لا التبرئة)[١] لبراءة جنس اسمها من خبرها، وصرح النحويون[٢] بأن الاسم بعدها نكرة ولاعمل لها في المعرفة.

واستشهد الجندي على هذه المسألة بشاهدين من الشعر، الأول[٣]:[الرجز]

لا هيثمَ الليلة للمطيِّ

والشاهد الآخر لابن الزبير الأسدي(ت٧٣هـ)[٤]: [الوافر]

أَرى الحَاجاتِ عِنْدَ أَبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ بالبِلاَدِ

نصب الشاعر كلمة(هيثم) بلا النافية للجنس وهو علم معرفة ـمع العرضـ أنها لا تدخل إلا على النكرة وجاز ذلك؛ لأنه أراد:(لا مثل هيثم) وقد أضيفت(مثل) إلى معرفة ثم حذفت وبقي اسم العلم؛ لأنه ربما أراد من يقوم مقامه في جودة الحداء للمطي[٥].

والقول في الشاهد الثاني كالشاهد الأول، وذلك بنصب (أمية) بلا النافية للجنس بتقدير: (لا أمثال أمية).

وشبه النحويون (لا) النافية للجنس بـ(إنَّ) المشبهة بالفعل في نصب الاسم بعدها، وقال سيبويه:((هذا باب النفي بلا و(لا) تعمل في ما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب أن لما بعدها))[٦]، وبمثله قال المبرد:((كان دخولها على الابتداء والخبر

---

(١) ينظر: الجمل في النحو للخليل ١: ٣٢٠، مغني اللبيب ١ : ٣١٣

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢ : ١٦٠، أوضح المسالك ٢ : ٥

(٣) ينظر: الإقليد ٢: ٦٠٩، والبيت بلا نسبة في الكتاب ٢: ٢٩٦، المقتضب ٤: ٣٦٢، الأصول ١ : ٣٨٢

(٤) ينظر: الإقليد ٢: ٦١٠، والبيت في ملحق ديوانه، تحـ: د. يحيى الجبوري: ١٤٧، الكتاب٢: ٢٩٦، المفصل١: ١٠٦، بلا نسبة في المقتضب ٤ :٣٦٢، شرح الأشموني ١: ٣٣١، ولفضالة بن شريك الأسدي في شرح أبيات سيبويه ٢: ٣

(٥) ينظر: شرح المفصل ٢: ٩٨

(٦) الكتاب ٢: ٢٧٤، وينظر: شرح التسهيل ٢ : ٥٣

كدخول إنَّ وأخواتها عليهما فأعملت عمل إنَّ))[١]، ووافقهم الرضي[٢] والكثير من النحويين بذلك، ولتعمل (لا) النافية للجنس عمل إنَّ لابد أن تكون هناك مواضع تتشابه في ما بينها منها: التشابه في التصدير، والدخول على المبتدأ والخبر، وكذلك أنها لتوكيد النفي كما (إنَّ) لتوكيد الإثبات بالقياس على النقيض[٣]، ولفظ (لا) مساوٍ للفظ (إنَّ) إذا خففت في تضمن متحرك بعد ساكن[٤]، وأنهما جواب لقسم[٥]. إلا أن ابن النحاس[٦] رأى أنهما اشتركا في الطرفية؛لأن (إنَّ) للإثبات و(لا) للنفي وإنهما طرفان، فهو يومئ إلى التشابه بينهما، ووافقه معاصره الرضي بذلك الذي يرى أنهما لما توغلتا في الطرفين (النفي والإثبات) تشابهتا فأُعْمِلت عملها[٧]، أو أنهما تشابها في اللفظ أي: في الحروف والحركات[٨].

وبسبب الحمل على النقيض انحطت درجتها على ما حُمِلت عليه، وذكر(الشيخ خالد الأزهري) جملة أمور منها:((أنَّ اسم (لا) لا يكون إلا مظهرًا واسم إنَّ يكون مظهرًا ومضمرًا، واسم (لا) لا يكون إلا نكرة واسم إنَّ يكون نكرة ومعرفة، ومنها أن (لا) لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفًا أومجرورًا، ويجوز في إنَّ ، ومنها أن اسم (لا) لا ينون واسم أن ينون، ومنها أن اسم (لا) المفرد مختلف في إعرابه وبنائه واسم (إن) لا خلاف في إعرابه ومنها أن (إنَّ) تعمل بلا شرط و(لا) لا تعمل إلا بشرط))[٩]، فما ذكره الشيخ هي الأمور التي تخالف فيها (لا) (إنَّ) وممكن أن تتخذ المواطن لإلغاء عملها أو تضعيف هذا

---

(١) المقتضب ٤ : ٣٥٧

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢ : ١٦٠

(٣) ينظر:المقاصد الشافية ٢: ٤١٢ ، شرح المكودي ١ : ٧٨، همع الهوامع ١: ٥٢٢، الحمل على النقيض في الاستعمال العربي (بحث منشور)، د. خديجه أحمد مفتي: ٣٤٩

(٤) ينظر: شرح الأشموني ١ : ٣٢٩

(٥) ينظر: المحصول في شرح الفصول ١ : ٦٠٠

(٦) ينظر: التعليقة على المقرب، ابن النحاس(ت٣٣٨هـ)، تحـ: د. جميل عبد الله عويضة: ٢٨٩

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢ : ١٦٠

(٨) ينظر: البديع في علم العربية ١ : ٥٧١

(٩) شرح التصريح ١ : ٣٣٦-٣٣٧

العمل. واشترط النحويون[١] في إعمالها شروطًا متعددة وقد اغنتنا كتب النحو عن ذكرها جميعًا إلا أن ما يهمنا منها في هذه المسألة هو الشرط القائل: (يجب أن يكون اسمها وخبرها نكرتين فلا تعمل في المعرفة)، وما ورد من ذلك فهو مؤول بنكرة؛ لأن النكرة تفيد الشيوع والعموم وهو معنى مناسب لنفي الجنس مع (لا) ونص سيبويه على ذلك:((واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدًا))[٢]، فلا تعمل إلا في النكرة؛ لأن نفيها نفيًا عامًا مستغرقًا، فلا تعريف ولا تعيين لما بعدها فهي تناظر (رُبَّ) و(كم) في دخولهما على النكرة[٣]

أما الجندي فكان يقتفي أثر البصريين في رأيهم هذا، على أنها لا تعمل إلا في النكرة وما جاء مخالفًا فهو على التأويل فقال:((قوله[٤] وحقه أن يكون نكرة؛ لأن (لا) لنفي فيه شمول ولا يحصل شمول النفي إلا بدخولها على المنكور، أما (ما) فلذات النفي، فلذا عمَّت بدخولها المعرفة والنكرة))[٥]، فجعل الجندي الشمول مرتبطًا بالنفي فلا يحصلان إلا مع النكرة فكان هذا الوجه الأول.

أما الوجه الآخر لوجوب التنكير:((أن الغرض بـ(لا) نفي الجنس، فلو عُرِّف لم يُعرَّف إلا تعريف جنسٍ، فكما يحصل ذلك بالمعرفة يحصل بالنكرة فيقع التعريف ضائعًا))[٦].

ويتضح مما سبق أن اسم (لا) جاء معرفة في بعض الحالات (الشواهد) وهذا مخالف لما جاء به النحويون، لذلك أولوه على أنه مضاف إليه محذوف المضاف بتقدير:(لا مثل هيثم) و(لا مثل أُميَّة)، ومثله (قضية ولا أبا حسنٍ لها)، قال الجندي:((معناه: أنحكم نحن وليس ـعلي رضي الله عنهـ حاضرًا فيه؟ وقيل: مَنْ قال: ولا أبا حسنٍ لها فكأنه قال: لا

---

(١) ينظر: شرح التسهيل٢: ٥٣ ، شرح التصريح ١: ٣٣٧ ، همع الهوامع ١ : ٥٢٢، النحو الوافي ١ : ٦٩٥

(٢) الكتاب ٢ : ٢٩٦

(٣) ينظر: شرح المفصل ٢ : ٩٧

(٤) الهاء في (قوله) تعود على ما جاء في متن المفصل للزمخشري ١ : ١٠٥ في عبارته (وحقه أن يكون نكرة)

(٥) الإقليد ٢ : ٦٠٩

(٦) المصدر نفسه و الصفحة نفسها

عالم لها؛ لأنه كان معروفًا بالعلم))[١] فالمراد هنا هو نفي العموم، لا نفي الأشخاص المشهورين بالعلم والحكم بالعدل، فالعَلَم إذ اشتهر بصفة من الصفات أو بمعنى من المعاني تنزل منزلة تلك الصفة أو المعنى، فالمعنى هو الذي يُسوِّغ التنكير[٢].

والنحويون القدماء والمتأخرون يرتكزون على قضية التقديرات، فهو الذي يفرق بين ثنائية اللغة والمعنى، فالألفاظ(هيثم وميَّة وأباحسن) معارف، وبدخول(لا) عليها أصبح هناك مخالفة للقاعدة النحوية التي تمثل الحكم النحوي، ولتصحيح هذا الحكم وجد النحويون مسوغًا لتعديل هذا الحكم بإدخال الطرف الثاني من الثنائية (المعنى) وهو المتواجد في ذهن المتكلم أو المتلقي[٣]، والصواب أن يحتكم إلى دلالة الجملة هنا، لا إلى قالبها النحوي المعياري.

والجندي أشار إلى هذا المعنى بقوله:((والرجل إذا كان مشهورًا بصفة كان اسمه صفة بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى، ألا ترى أنه يقال: (فلان حاتم) أي جواد؛ لكون حاتم مشهورًا بالجود وهذا هو الوجه الثاني في تخريج المسائل ويؤيد هذا الوجه قولهم:(لكل فرعون موسى) أي لكل جبار قاهر))[٤].

يتبين لنا أن كل ما ذكر من آراء البصريين[٥] كسيبويه والمبرد فهو على تأويل نكرة إما على أنه شمول نفي كل من دخل تحت هذا المسمى فأصبح فيه عموم، هذا من جهة المعنى، والأمر الآخر على حذف المضاف والإبقاء على المضاف إليه[٦]

والكوفيون[٧] أجازوا بناء الاسم العلم مفردًا كان نحو:(لا زيدَ ولا عمرو) أو مضافًا كنية نحو:(لا أبا محمد ولا أبا زيد)، أما إذا كان مضافًا إلى لفظ الجلالة أو صفاته (الرحمن

---

(١) الإقليد ٢: ٦١٠ – ٦١١

(٢) ينظر: شرح المفصل ٢ : ٩٩

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية٢ : ١٦٦، عمل لا النافية للجنس في اسمها (بحث منشور) مراد موسى: ٣١٦

(٤) الإقليد ٢ : ٦١١، وينظر: شرح الرضي على الكافية ٢ : ١٦٦ – ١٦٧

(٥) ينظر: الكتاب ٢ : ٢٩٦ ، المقتضب ٤ : ٣٦٢ – ٣٦٣

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٣ : ١٣٠٧ – ١٣٠٨

(٧) ينظر: المصدر نفسه ٣ : ١٣٠٦

العزيز) فأجازوا عمل (لا) فيه نحو: (لا عبد الرحمن ولا عبد الله)، ومنهم من يحذف (أل) من الصفات[١] فيقول:(لا أبا عبد عزيز ولا عبد رحمن). قال أبو حيان:((حكى الفراء: قيل عبد العزيز وعرقل، فلا عبد عزيز عرقل لك وقال الفراء أيضًا: إنَّما أجيز:(لا عبد الله لك)؛ لأنه حرف مستعمل يقال لكل أحد ولايجيز:(لاعبد الرحمن، ولا عبد الرحيم)، وكان الكسائي يقيس على (لا عبد الله لك) و(لا عبد الرحمن لك) ولاعبد العزيز))[٢]، وأجاز الفراء : ((أن يقال: لا هو ولا هي على أن يكون الضمير اسم (لا) محكومًا بتنكيره ونصبه وأجاز لا هذين لك، ولا هاتين لك على أن يكون اسم الإشارة اسم (لا) محكومًا بتنكيره))[٣].

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه الكوفيون هو الأقرب صوابًا؛ ولاداعٍ لهذه التأويلات والتمحُّل الكثير في تقدير تلك النصوص من أجل الانصياع للقاعدة النحوية، قال الدكتور عباس حسن:((إن فريقًا من العرب لا يلتزم التنكير، فعلينا أن نتقبل تلك النصوص بحالها دون محاكاتها))[٤].

ولا دليل أفضل من قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب(عليه السلام) بعد يوم السقيفة وما حصل من تألم وتظلم إذ قال وهو يشير إلى قبر رسول الله(صلى الله عليه وآله) وقرأ قوله تعالى:((ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي))[الأعراف/١٥٠]، :((واجعفراه! ولا جعفر لي اليوم! واحمزتاه! ولاحمزة لي اليوم!))[٥]

فما ذهب إليه البصريون ضعيف؛ لأن العرب التزمت حذف (أل) التعريف من الاسم الداخلة عليه (لا) النافية للجنس وإذا كانت إضافة لفظة (مثل) في النية فلِمَ الحاجة إلى تقديرها والالتزام بها؛ لأنها في النهاية لا تخرج عن التنكير، أما اذا كان العلم مشهورًا بوصف معين فالمنفي هو الوصف لا العلم[٦].

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ١ : ٤٠٦

(٢) ارتشاف الضرب ٣ : ١٣٠٦

(٣) شرح التسهيل٢ : ٦٨ ، وينظر: همع الهوامع ١ : ٥٢٣، تمهيد القواعد ٣ : ١٤٤١

(٤) النحو الوافي ١ : ٦٩٥

(٥) ينظر: معاني النحو ١ : ٣٦٣

(٦) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم ١١: ١١١

المعطوف على اسم (لا) عند عدم تكرارها :

العطف تابع من توابع العربية وحكمه حكم الصفة إلا في حالة البناء فلا يجوز بناء المعطوف، وجُعِل مع المعطوف عليه كالشيء الواحد[١]؛ لوجود حرف العطف الفاصل بينهما، ولهذا الاسم المعطوف أحكام عند تكرارها، أما عند عدم تكرارها فله حكمان هما: النصب والرفع.

استشهد الجندي على هذه المسألة بقول الشاعر[٢] [الطويل]

فَلاَ أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالمَجْدِ اِرْتَدَى وَتَأَزَّرَا

عطف الشاعر لفظة(الابن) بالنصب على لفظة اسم (لا) المبني، ويجوز أن يكون مرفوعًا بالعطف على محل (لا) واسمها فموضعهما الرفع على الابتداء.

وأشرت في أعلاه بأن (لا) إذا لم تتكرر فالاسم المعطوف بعدها له حكمان، وهذا أمر أجمع عليه النحويون[٣]: النصب والرفع، فالنصب بالحمل على لفظ اسم (لا)؛ ((لأن الفتحة مشبهة بحركة الإعراب))[٤] أو بالمحل على موضع اسم لا المنفي؛ لأن موضعه النصب، والآخر الرفع بالحمل على موضع (لا) واسمها؛ لأن موضعها الرفع، ولذلك امتنع إلغاؤها[٥].

وللأخفش رأي مغاير في هذه المسألة فهناك من العرب من يسقط التنوين من المعطوف على نية حذف (لا) قال أبو حيان:((حكى أبو الحسن أن من العرب من يسقط التنوين من المعطوف، فيقول:(لا رجل وامرأة)، وذلك على نية (لا) وكأنه قال: ولا امرأة، فحذفت (لا) لدلالة ما قبلها عليها وأبقى الحكم على ما كان عليه، كما حذفوا في : ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة، حذفوا (كلًا) لدلالة ما قبلها عليه،

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٢ : ١٠٩

(٢) ينظر: الإقليد ٢: ٦٢١، والبيت بلا نسبة في الجمل في النحو١: ١٨٦، الكتاب ٢: ٢٨٥، اللامات ١: ١٠٥، اللمع١: ٦٤ ، لرجل من بني عبد مناة بن كنانة في المقاصد النحوية ٢:٨٠٦، وللفرزدق في توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، تحـ: أ. د. فايز زكي محمد دياب ١: ١٦٢

(٣) ينظر: اللمحة ١: ٤٩٥، شرح قطر الندى ١: ١٦٨، وأوضح المسالك ٢: ١٩ ، شرح ابن عقيل٢: ١٩

(٤) شرح المفصل ٢ : ١٠٩

(٥) ينظر: اللمحة ١: ٤٩٥ ، شرح ابن الناظم ١: ١٣٨

وأبقوا أثرها، وهو الخفض، وعلى هذا حمل أبو الحسن ما حكاه وهي لغة ضعيفة))[١].

أما الجندي فتبع من سبقه من النحويين، إذ قال:((لك أن تنصب المعطوف أو ترفعه حملًا على لفظ المعطوف عليه ومحله كما في الصفة، وليس لك أن تبنيه وتقول:(لا أبَ وابنَ) كما قلت:(لا رجلَ ظريفَ) والفرق أن الصفة مع الموصوف كشيء واحد، فأمكن أن يجعلا شيئًا واحدًا كـ(خمسةَ عشر) وبُنِيا كما بُنِيا بخلاف المعطوف والمعطوف عليه؛ لوقوع الفصل بينهما لفظًا ومعنىً))[٢].

إنَّ ما ذهب إليه الجندي هو مذهب النحويين قبله في أن المعطوف بالنسبة إلى المعطوف عليه في حكم واحد، غير حالة البناء والتي لا يكون هناك تطابق بينهما فلا تبعية بين المتعاطفين؛ للفصل بينهما بحرف العطف، وعلى هذا مُنِع البناء وكما لم يجز الفصل بين النعت والمنعوت، قال ابن يعيش:((لأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء: الاسم المعطوف، والمعطوف عليه، وحرف العطف شيئًا واحدًا، وذلك إجحاف))[٣].

والتفت الجندي لهذه المسألة وعلل عدم البناء باللفظ والمعنى، فقال في ذلك:((فالفصل لفظًا بوقوع حرف العطف بينهما والفصل معنى أن الابن ليس هو الأب في المعنى كما أن الظريف كان هو الرجل في المعنى في قولك:(لا رجلَ ظريفَ) فلما انفصل أحدهما عن الآخر لفظًا ومعنى لم يمكن أن يمتزجا ويجعلا شيئًا واحدًا، فانسد طريق البناء))[٤]

أما رواية الأخفش بالبناء على الفتح على تقدير تكرار(لا) فأجمع النحويون[٥] على أنها ضعيفة وشاذة؛ لأنه لا يصح البناء بالتركيب لوجود الفصل بحرف العطف، وتقدير(لا) بأنها محذوفة أضعف؛ لأن الحرف ضعيف لا يعمل محذوفًا من غير عوض[٦]، بدليل أنها عملت عمل (إنَّ) فلو كانت (لا) حرفًا قويًا لما عملت عمل غيرها، والعامل الضعيف لا يعمل

---

(١) التذييل والتكميل ٥ : ٢٩٧

(٢) الإقليد ٢ : ٦٢٠ – ٦٢١

(٣) شرح المفصل ٢ : ١٠٩

(٤) الإقليد ٢ : ٦٢١

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم ١ : ١٣٨، توضيح المقاصد ١ : ٥٤٩، أوضح المسالك ٢ : ٢٠، شرح ابن عقيل٢ : ٢٠

(٦) ينظر: جامع الدروس العربية ٢ : ١٨٣

إلا مذكورًا[١] قال ابن الوراق:((لا يجوز أن تعمل الحروف مضمرة))[٢] وكحروف الجر[٣] والابتداء[٤] فأنها عوامل ضعيفة لا تقوى على العمل بما بعدها في حاله الحذفِ.

ويبدو لي أن ما أجمع عليه النحويون خلافًا للأخفش هو الرأي الصائب والقائل برواية النصب والرفع على الاسم بعد حرف العطف، وأن رواية الأخفش فيها نظر كما أشرت سابقًا على أن الحروف ضعيفة ولا تعمل إلا بذكرها، والدليل على ذلك أن حروف الجر عندما تحذف ينتصب الاسم بعدها وأطلق عليه النحويون المنصوب على نزع الخافض[٥] فلو كان الحرف قويًا لبقي الاسم مجرورًا .

---

(١) ينظر: حاشية الإنصاف ٢ : ٦٢٩

(٢) علل النحو ١ : ٤٤٢

(٣) ينظر: حاشية شرح ابن عقيل ٢ : ١٥٢

(٤) ينظر: شرح التصريح ١ : ١٩٦

(٥) ينظر: شرح أبيات سيبويه ١ : ٢٨٢ ، جامع الدروس العربية ٣ : ١٩٥

تعريف العدد المضاف من طريق تعريف المضاف إليه:

الإضافة نسبة وارتباط بين شيئين، فالشيء الأول لا يعبر عن تمام المعنى إلا بإضافة الشيء الثاني، فبترابطهما يكونان اسمًا واحدًا، ويمنح الثاني الأول ما له من خصائصَ وصفاتٍ كالتعريف والتخصيص وغيرها(١).

فالإضافة تقسم على ضربين: معنوية ولفظية(٢)، فالمعنوية هي إضافة اسم إلى اسم آخر على تقدير حرف بينهما يوصل ما قبله بما بعده وتفيد التعريف أو التخصيص(٣).

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول الفرزدق(٥): [الكامل]

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

عرَّف الشاعر المضاف إليه بـ(الألف واللام) والاكتفاء بذلك عن تعريف الأول (المضاف) وبتعريفه تم تعريف العدد المفرد(خمسة)(٦).

واستشهد بشاهد آخر وهو قول ذي الرمة(٧): [الطويل]

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيْمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلاَثُ الأَثَافِي وَالدِّيَارُ البَلاَقِعُ

والشاهد فيه ما قيل في الشاهد الأول.

واختلف النحويون في مسألة تعريف المضاف؛ فذهب بعضهم إلى أن العدد المضاف إذا كان مفردًا يعرف بإضافة (أل) التعريف عليه، أما إذا كان العدد مضافًا فيعرف الجزء الثاني

---

(١) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق: ١٧٢

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ١ : ٢٧٤

(٣) ينظر: شرح المفصل ٢ : ١٢٦

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب ١ : ٤٢٣

(٥) ينظر: الإقليد ٢: ٦٤٣، ديوانه : ٢٦٧ ، المقتضب ٢: ١٧٦، شرح الكافية الشافية٢ : ٨١٥

(٦) ينظر: الإقليد ٢: ٦٤٣ ، شرح المفصل ٢ : ١٣١

(٧) ينظر: الإقليد ٢: ٦٤٤ ، ديوانه : ١٢٧٤

(المضاف إليه)، وبذلك يكون المضاف معرفًا بما أضفته إليه نحو:(ثلاثة الأثواب) و(مائة الدراهم) و(مائة ألف الدراهم)[١]، وهو رأي البصريين[٢].

ومنهم من يدخل(الألف واللام) على الجزئين فيعرف الاثنين بِعدِّ المضاف والمضاف إليه اسمًا واحدًا، فجاز دخول (أل) عليهما وهو رأي الكوفيين[٣]، وقد حملوه على قولهم (الحسن الوجه)، وقد ردَّ ذلك المبرد:((وهذا كُله خطأ فاحش، وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية لا أَنه يصيب له في قياس العربيَّة نظيرًا وممَّا يبطل هذا القول أَن الرِّواية عن العرب الفصحاء خلافه فرواية برواية والقياس حاكم))[٤]، ثم أشار إلى إجماع النحويين[٥]، بعدم جواز تعريف المضاف والمضاف إليه معًا، تقول:(ثلاثة أثواب) مثلما تقول: (هذا صاحبُ ثوبٍ)، بتعريفها تقول:(هذا صاحبُ الأثواب)، فقد عرَّفت المضاف بالمضاف إليه، فيستحيل:(هذه الثلاثة الأثواب)[٦].

فالاستحالة التي قال بها المبرد جاءت من رفض النحويين بإضافة (أل) إلى الجزأين وذلك؛ لأنها لا تجتمع مع الإضافة، وكذلك عدم جواز الجمع بين علامتي التعريف معًا وإنما جاء ذلك في:(الحسن الوجه)؛ لأن الإضافة فيه غير محضة، أما هذه الإضافة فمحضة[٧].

والحقيقة أن ذلك لا يمكن حمله على (الحسن الوجه)؛ لأن الوجه مجرور لفظًا مرفوع

---

(١) ينظر: العدد في اللغة ،ابن سيده(ت٤٥٨هـ)، تحـ: عبد الله بن الحسين الناصر وعدنان بن محمد الظاهر١ : ٦٤

(٢) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها، الإنصاف١ : ٣١٣ ، البديع:١٥١، التذييل والتكميل ٩ : ٣٤٤

(٣) ينظر: العدد في اللغة ١ : ٦٤، الإنصاف١ : ٣١٢، التبيين عن مذاهب النحويين١ : ٤٣٤، شرح التسهيل٢ :٤٠٨

(٤) المقتضب ٢ : ١٧٥

(٥) ما قصده المبرد هم البصريين

(٦) ينظر: المقتضب ٢ : ١٧٥

(٧) ينظر: تمهيد القواعد ٥ : ٢٤٥٠

محلًا على تقدير:(الذي حسن) فإذا عرفت الجزأين كان ذلك خارج عن القياس واستعمال الفصحاء[١]، ورفض ابن يعيش إجازة الكوفيين لذلك؛ ((لأنّ المضاف في (الحسن الوجهِ) صفةٌ، والمضافُ إليه يكون منصوبًا ومجرورًا، وإنّما ذلك شيءٌ رواه الكِسائيُّ، وقد روى أبو زيد، فيما حكى عنه أبو عمر الجَرْميُّ، أنّ قومًا من العرب يقولونه غيرَ فُصحاءَ))[٢].

أما الكوفيون فاحتجوا لما ذهبوا إليه بأن ذلك صحَّ نقله عن العرب فإذا صح النقل وجب المصير إليه، فهم في هذا اعتمدوا على النقل لا على القياس لضعفه عندهم[٣]. وأوجبوا في مثل قولهم:(خمسة عشر درهمًا) أن يقال:(الخمسة العشر الدرهم) وهذا فيه نظر؛ لأن الدرهم تمييز، والتمييز لا يكون إلا نكرة، والنكرة خفيفة والمعرفة أثقل ذلك وجب أن يكون نكرة[٤].

أما الجندي فكان رأيه بصريًا في هذه المسألة، وذلك بردِّه على الكوفيين إذ قال:((إدخال (اللام) على المضاف يقتضي أن يكون معرفة، فمن المحال كون الاسم معرفة ونكرة في حال واحد))[٥]، لذلك وجب أن يكون المضاف نكرة والمضاف إليه معرفة ويكتسب المضاف التعريف بالإضافة.

وعلل الجندي رأي الكوفيين وتجويزهم تعريف العدد المفرد المضاف نحو:(الثلاثة الدراهم) بقوله:((لأنهم رأوا أن الثلاثة والدراهم لذات واحدة وأُتِيَ بالأول لغرض العدد، فلما تحقق اتحاد الذات عرَّفوا الأول؛ لأنه محل التعريف وعرَّفوا الثاني أيضًا؛ لأنه هو المقصود بالذات في الحقيقة، ولأن الجمع بين سببي التعريف إنما يمتنع إذا كان في كلمة واحدة والمضاف مع المضاف إليه كلمتان، فوجب أن يجوز تعريف كل واحد منهما))[٦]، إلا أنه اعترض على

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٩: ٣٤٤

(٢) شرح المفصل ٢ : ١٣١

(٣) ينظر: الإنصاف ١ : ٣١٣

(٤) ينظر: المصدر نفسه ١ : ٣١٥

(٥) الإقليد ٢ : ٦٤٢

(٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها

ذلك وضعَّفه بأنه بمعزل عن القياس واستعمال الفصحاء والسبب في ذلك ميله إلى المذهب البصري القائم على القياس وعلى السماع من العرب الفصحاء (من يعتدُّ بفصاحتهم) أصحاب البلاغة والفصاحة .

ومما تقدم أضع رأي البصريين أولًا؛ لأنه الرأي الأرجح؛ لأن تعريف الأعداد المفردة المضافة يتم بتعريف المضاف إليه المعرَّف هو الآخر بـ(الألف واللام) وهو جارٍ على القياس واستعمال الفصحاء من العرب الذين أُخذت عنهم اللغة، ولأن المضاف والمضاف إليه كـ(الشيء الواحد) فلا أرى حاجة لإدخال (الألف واللام) عليهما معًا، إذ يجتمع تعريفان لاسم واحد وهذا ممتنع، وما ورد من ذلك في كلام العرب والشعر خاصة يمكن أن يعد من باب الندرة والشذوذ فيحفظ ولا يقاس عليه .

الفصل بين المضاف والمضاف إليه :

الفصل هو أن يكون هناك صيغة أو أكثر بين جزأين من أجزاء التركيب اللغوي أو بين أجزاء التراكيب المتلازمة في كلام العرب المتوالي أو المتلازم من دون فاصل بينهما(١).

فالبنية التركيبية للجملة العربية متسلسلة من وحدات تكوِّن التركيب اللغوي ولكل وحدة منها أثر تؤديه إما بحسب موقعها في ترتيب هذا التركيب أو بحسب الوظيفة التي وجدت من أجلها في اللغة(٢).

يرى النحويون أن المضاف والمضاف إليه في الإضافة المعنوية بمنزلة الكلمة الواحدة(٣)؛ لأن المضاف إليه من المضاف بمنزلة التنوين، ولا يجوز الفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة، فما كان بمنزلة الكلمة الواحدة يأخذ حكم تلك الكلمة، ولهذا كان في هذه المسألة شيء من عدم التطابق في الرؤى بين النحويين.

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول عمرو بن قميئة(٤):[السريع]

لَمَّا رَأَتْ ساتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلهِ دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لامَها

فصل الشاعر بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ضرورة(٥) والتقدير فيه:(لله دُرَّ من لامها اليوم) فموضع (من) خفض بإضافة(در) إليه واليوم نُصِب على الظرف.

واستشهد بشاهدٍ آخر وهو قول درنه بنت عبعبة من بني قيس بن ثعلبة(٦):[الطويل]

هما أَخَوَا في الحربِ مَنْ لَا أَخا لهُ إذا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا

إذ فصل الشاعر بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور(في الحرب)، والتقدير: (هما أخوا من لا أخًا له في الحرب). واستشهد كذلك بقول الفرزدق(٧):[المنسرح]

---

(١) ينظر: أصول التفكير النحوي : ٢٩٢

(٢) ينظر: الفصل والوصل بين علم القراءات وعلم النحو(اطروحة دكتوراه منشورة)، الطاهر محمد المدني: ١٧٩

(٣) ينظر: النحو الوافي ٣ : ٥٣

(٤) ينظر: الإقليد ٢: ٦٩٦، ديوان عمرو بن قميئه، تحـ: د. خليل العطية ١: ٧١ ، الجمل في النحو للخليل ١ : ١٠٥

(٥) ينظر: الإقليد ٢ : ٦٩٦

(٦) ينظر:المصدر نفسه٢: ٦٩٧، الكتاب١: ١٨٠، شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢: ٣٥، ولعمرة الجشعمية في الإنصاف٢: ٤٣٤، لعمرة الخثعمية في المقاصد النحوية ٣: ١٣٧٥، وبلا نسبة في الخصائص ١: ٢٩٧

(٧) ينظر:الإقليد ٢: ٦٩٧، البيت للفرزدق في الكتاب١: ١٨٠، المقتضب٤: ٢٢٨، شرح المفصل٢: ١٨٦ بلانسبة في الخصائص٢: ٤٠٩

يا مَن رَأَى عارِضًا أَرِقْتُ له بَينَ ذِراعَيْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ

إذ فَصَل الشاعر بين المضاف والمضاف إليه، وإنَّ المعنى بين ذراعي الأسد والجبهة مقحمة على نية التأخير. وهناك تخريج آخر للبيت وهو حذف المضاف إليه وبقاء المضاف على حاله كما لو كان المضاف إليه مذكورًا، فيكون(ذراعي) مضافًا إلى مضاف إليه محذوف تقديره (الأسد) وما بعده معطوف وهو مضاف و(الأسد) مضاف إليه[١].

فإجازة الفصل بين المتضايفين في الإضافة اللفظية لم يتفق عليها النحويون، وذهبوا إلى عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام، ولكنهم اختلفوا في هذا الفصل في ضرورة الشعر، في الوقت الذي ذهب البصريون وسيبويه[٢]، ووافقهم الفراء[٣] إلى أن الفصل لا يجوز إلا بالظرف والجار والمجرور؛ لسعتهما في الكلام، جوز الكوفيون[٤] الفصل بينهما في السعة بغير الظرف والجار والمجرور؛ لكثرة وروده في كلام العرب وأشعارها.

وهذا ما رفضه البصريون؛ لأنهما كـ(الشيء الواحد) وكالتنوين والاسم المنون فكما لا يجوز هناك لا يجوز هنا، وفي ذلك قال أبو حيان:((قال سيبويه لم يُسمَع إلا في الشعر وأجازه يونس في الكلام في الظروف غير المستقبلية))[٥] .

ومن أبرز الشواهد التي ارتكز عليها الكوفيون قوله تعالى:((وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ))[٦][الأنعام/١٣٧]، ومن كلام العرب ما حكاه الكسائي[٧]:(هذا غلام واللهُ زيد) وكذلك ما حكاه أبو عبيدة بقوله:((سمعت بعض العرب تقول: إنَّ الشاة لتجترُّ فتسمع صوت والله رَبُّها))[٨]، ومن الشعر قول الشاعر[٩]:[الكامل]

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٢: ١٨٧

(٢) ينظر: الكتاب١: ١٧٨، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١: ٢٤١، توضيح المقاصد ٢: ٨٢٤

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢ : ٣٢١

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب٤: ١٨٤٦، همع الهوامع ٢ : ٥٢٦ ، إئتلاف النصرة : ٥١

(٥) ارتشاف الضرب ٤ : ١٨٢٤

(٦) سيأتي شيءٌ من تفصيله في الكلام اللاحق.

(٧) ينظر: الإنصاف ٢: ٣٤١، شرح ابن الناظم ١: ٢٩١، همع الهوامع ٢: ٥٢٦

(٨) الإنصاف ٢: ٤٣١، وينظر: تمهيد القواعد ٧ : ٣٢٦٥

(٩) البيت لم ينسب لقائل في مصنفات النحويين جمعاء حتى قال الزمخشري عن وقوعه في بعض النسخ:((سيبويه بريء منها)) المفصل ١ : ١٣٣

فكل هذه الشواهد وغيرها كانت محل قول للكوفيين. والذي أجازه الفصل في سعة الكلام أنَّ الفاصل فضلة والفضلة لا يؤخذ بها أو يكون الفاصل مفعولًا للمضاف أو شبه جملة من الجار والمجرور والظرف.

أما المتأخرون من النحويين فمنهم من وافق البصريين في رأيهم كـ(ابن يعيش) الذي نعت الفصل بين المتضايفين بالقبح إذ قال:((الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح؛ لأنهما كالشيء الواحد))[١].

ومنهم من أجاز الاختيار كـ(ابن مالك)[٢] في سعة الكلام أو في ضرورة الشعر، ومنهم من اشترط أن يكون المضاف عاملًا في الفاصل (سعه الكلام)، فإن لم يكن عاملًا فيه كان ذلك ضرورة[٣]. وبناءً على هذا أراد المتأخرون أن يحصوا مواضع الفصل بين المتضايفين فوجدوا هذه المواضع على ضربين، أحدهما: يجوز في سعة الكلام، والآخر: من ضرورة الشعر، وقد ذكرها ابن مالك[٤] في ألفيته المشهورة في الاختيار(سعة الكلام) وفي الضرورة، بقوله:

فصلَ مضافٍ شِبْهِ فِعْلٍ ما نَصَبْ مفعولًا أو ظرْفًا أجِرْ ولم يُعَبْ

فصلُ يمينٍ واضطرارا وُجِدا بأجنبيٍّ أو بنعتٍ أو نِدا

ومن مواضع الفصل الجائز في السعة بالإضافة اللفظية[٥]:

أولًا : أن يكون المضاف مصدرًا و المضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله، كـ(قراءة ابن عامر)[٦]:((قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهُمْ)) برفع (قتل) على أنه نائب فاعل عن الفعل المبني للمجهول (زُيِّن) وبنصب(أولادهم) على المفعولية وجر(شركائهم)، أما إذا كانت بفتح(قتل) فلا وجه للفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن ذلك من باب ضرورة الشعر والقرآن لا ضرورة فيه[٧]. وممن تأول هذه القراءة واستحسنها وأعطى لها موجبات القبول (ابن الناظم)

---

(١) شرح المفصل ٢: ١٨٨

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣ : ٢٧٣

(٣) ينظر: الفرائد الجديدة، السيوطي، تحـ: الشيخ عبد الكريم المدرس ٢ : ٥٩٢

(٤) ينظر: ألفيه ابن مالك في النحو والصرف : ٣٣

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٣ :١٥١، شرح التصريح ١ : ٧٣٢

(٦) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ١ : ٣٣

(٧) ينظر: الإنصاف ٢ : ٤٣٦

بقوله: ((وحسن مثل هذا الفصل؛ لأنه مفعول المصدر غير أجنبي منه، فالفصل به كلا فصل، ولأن الفاعل كالجزء من عامله، فلا يضر فصله؛ لأن رتبته منبهة عليه))[١]، وهذا ما ردَّ به (الشيخ خالد الأزهري) على جار الله الزمخشري بأنه لو كان في ضرورات الشعر لكان شيئًا وكان سمجًا مردودًا، فكيف في القرآن الكريم المعجزة بنظمه وجزالة ألفاظه[٢]، وعلى هذا قال الشيخ الأزهري:((فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشاف))[٣]، وأما ظروفه[٤] فمثاله ما قالته العرب:((تَرْكُ يومًا نفسك وهواها سعيٌ لها في رداها)) فوقع الظرف(يومًا) بين المضاف المصدر(ترك) وبين المضاف إليه فاعل المصدر(نفسك) والظرف معمول المصدر.

ثانيًا: أن يكون المضاف وصفًا والمضاف إليه أما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم[٥]:((فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَه رُسُلِهِ))[الرعد/٤٧]، ففصل بين (مخلف) و(رسله) بالمفعول وهو(وعده)؛ لأن المضاف في الآية اسم فاعل وهو شبيه بالمضاف[٦].

أو ظرفه كقول الشاعر[٧]: [الطويل]

فَرِشْني بخيرٍ لا أكونَنْ ومِدْحَتي كنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرةٍ بعَسِيلِ

فالتقدير فيه:(كناحت صخرة يومًا)

ثالثًا: أن يكون الفاصل قسمًا كقولك:(هذا غلام والله زيد) وهي حكاية الكسائي[٨]، وكذلك ما حكاه أبو عبيدة[٩]. أو يكون الفاصل (أما) كقول الشاعر[١٠]:

هما خُطّتَا إمَّا إسارٍ ومِنّة وإمّا دَمٌ والموْتُ بِالْحرِّ أجْدَرُ

---

(١) شرح ابن الناظم ١: ٢٨٩، وينظر: تمهيد القواعد ٧: ٣٢٦٣

(٢) ينظر: شرح التصريح ١: ٧٣٢

(٣) شرح التصريح ١: ٧٣٢ ، وينظر: الكشاف ٢ : ٧٠

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ١: ٢٢٨، أوضح المسالك ٣: ١٥٣، شرح ابن عقيل ٣: ٨٢

(٥) ينظر: النشر في القراءات العشر٢: ٢٦٥

(٦) ينظر: شرح المكودي ١: ١٧٤، تمهيد القواعد ٧ : ٣٢٦٤

(٧) البيت مجهول القائل، وينظر: توضيح المقاصد٢: ٨٢٤، أوضح المسالك٣: ١٥٥، همع الهوامع ٢: ٥٢٣

(٨) ينظر: توضيح المقاصد٢: ٨٢٦، همع الهوامع ٢: ٥٢٦، شرح الأشموني ٢: ١٨٢

(٩) ينظر: الصفحة رقم(١٢٦) من هذه المسألة .

(١٠)البيت لتأبط شرًا في شرح كتاب سيبويه للسيرافي١: ٢٤٩، تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري(ت٣٩٣هـ)، تحـ: أحمد عبد الغفور عطار٣: ١١٢٣، لسان العرب٧: ٢٨٩، وبلانسبة في مغني اللبيب١: ٨٤٢

فـ(إما) فصلت بين المضاف(خطتا) وبين(إسارٍ) المضاف إليه.

أما المواضع التي تختص بالضرورة[١] فهي:

أولًا : الفصل بالأجنبي وهو معمول غير المضاف، فاعلًا كان كقول الأعشى[٢]:[المنسرح]

أَنْجبَ أيامِ والدهُ بِهِ إذا نَجْلاه فَنِعْمَ مَانَجَلاَ

لقد فصل الشاعر بين المضاف(أيام) والمضاف إليه (إذا نجلاه) بـ(والده) وهو أجنبي وهو معمول الفعل المتصدر(أنجب) أو يكون مفعولًا[٣] كقول جرير[٤]:[البسيط]

تَسْقِي امْتِيَاحًا نَدَى المِسْوَاكَ رِيقَتِهَا كمَا تَضَمَّنَ ماءَ المُزْنَةِ الرَّصَفُ

يريد: أنها تسقي المسواك إن دار طريقتها، فقدت توسط المفعول الأجنبي وهو (المسواك) بين المتضايفين وهو معمول الفعل (تسقى)[٥].

أو يكون الفاعل الأجنبي ظرفًا كقول أبي حية النميري[٦]:[الوافر]

كَمَا خطَّ الكِتابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقارِبُ أَوْ يُزِيلُ

ففصل الشاعر بالظرف الأجنبي (يومًا) وهو معمول لـ(خط)، والتقدير: كما خط الكتاب يومًا بكف يهودي).

ثانيًا: الفصل بفاعل المصدر المضاف كقول الشاعر[٧]:[الرجز]

مَا إِنْ وَجَدْنَا للهَوَى مِنْ طِبِّ ولَا عَدِمْنَا قَهْرَ وُجْدٌ صَبِّ

فصل الشاعر بفاعل المضاف (وجد) بين المضاف (قهر) والمضاف إليه(صبٍّ)؛ لأنه فاعل المصدر (قهر).

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ٣ : ١٥٦، شرح التصريح ١: ٧٣٥، شرح الأشموني ٢ : ١٨٣

(٢) ينظر: ديوان الأعشى:٢٣٥، المقاصد النحوية ٣: ١٣٧٩، وبلانسبة في أوضح المسالك ٣: ١٥٧

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٢: ٨٢٧ ، شرح التصريح ١ : ٧٣٥ ، النحو الوافي ٣ : ٥٦

(٤) البيت لجرير في شرح التصريح١ :٧٣٥، شرح التسهيل ٣: ٢٧٤، وبلانسبة في همع الهوامع٢: ٥٢٤

(٥) ينظر: النحو الوافي ٣ : ٥٦

(٦) ينظر: كتاب شعر أبي حية النميري(ت١٨٠هـ)،تحـ: د.يحيى الجبوري١: ١٦٣، وينظر: الكتاب١: ١٧٩، الإنصاف ٢ :٣٥٣، وبلانسبة في المقتضب ٤: ٣٧٧، الأصول في النحو٢ : ٢٢٧

(٧) البيت مجهول القائل ، وينظر: أوضح المسالك ٣: ١٥٩، شرح التسهيل ٣: ٢٧٤، المساعد ٢ : ٣٧٠

ثالثًا: الفصل بنعت المضاف كقوله[١]:[الطويل]

نَجَوْتُ وقَدْ بَلَّ المُرَاديُّ سَيفَهُ من ابْن أبي شَيخِ الأَبَاطحِ طالِبِ

ففصل بنعت المضاف (شيخ الأباطح) بين المضاف(أبي) والمضاف إليه(طالب).

رابعًا: الفصل الآخر بالنداء كقول الشاعر[٢]:[الرجز]

كأنّ برْذَوْن أَبَا عِصام زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللِّجام

والتقدير: كأن برذون زيد يا أبا عصام، ففصل الشاعر بالمنادى(عصام)، بين المضاف(أبا) والمضاف إليه(زيد)، وأضيف إلى ذلك موضعين آخرين هما: الفصل بفعل ملغي[٣] كقول الشاعر[٤]:[الطويل]

بأيِّ تراهُمُ الأرضينَ حَلُّوا أ بِالدبْرانِ أَمْ عَسَفُوا الكُفَارَا

أراد: بأي الأرضين تراهم، ففصل بالفعل(تراهم). وقد يكون الفصل بين مفعول لأجله[٥] كقول الشاعر[٦]:[الوافر]

أَشَمُّ كأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ مُعاوِدُ جُرْأَةً وَقْتِ الهَوادي

لقد فصل الشاعر بالمفعول لأجله(جرأة) بين المضاف(معاود) والمضاف إليه(وقت الهوادي).

أما الجندي فكان موقفه بصريًا وذلك برفضه الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا إذا كان الفاصل ظرفًا لضروره الشعر إذ قال:((المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز أن يقع بينهما فاصل وجواز الفصل بينهما بظرف في الشعر لضرورة الشعر؛ ولكون الظروف من المعاني، بمنزلة أنفسها لاشتمالها عليها؛ لأن للظرف اتصالًا بالمظروف حتى كأنهما شيء واحد، بدليل أنهم يقولون:(احْمل هذا الوعاء) والمراد حمل ما في الوعاء، إذ

---

(١) البيت لمعاوية بن أبي سفيان، في المقاصد النحوية١: ٣٨، شرح الكافية الشافية٢: ٩٩٠، وبلانسبة في اللمحة ١: ٢٧٧، المساعد ٢ : ٣٧١

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٣: ١٦٣ ، شرح ابن عقيل ٣ : ٦٨ ، شرح التصريح ١ : ٧٣٨

(٣) ينظر: شرح التصريح ١ : ٧٣٨

(٤) أنشده ابن السكيت ولم يعرف قائله، وينظر: توضيح المقاصد٢: ٨٣٢ ، شرح التسهيل ٣: ٢٧٦

(٥) ينظر: شرح التصريح ١ : ٧٣٨

(٦) البيت بلانسبة في المقتضب٤: ٣٧٧، شرح التصريح١: ٧٣٨، حاشية الصبان ٢ : ٤٢٢

المقصود ذلك، فلما نزل الظرف من المظروف بمنزلة نفس المظروف بحيث لا ينفك عنه جعل الفصل بالظرف كلا فصل))[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الجندي لم يعرض الآراء السابقة الذكر، وإنَّما اكتفى في بيان موقفه من هذه المسألة بالرفض أو القبول مستشهدًا بالأبيات السابقة التي ذكرت في بداية المسألة.

ويرى الباحث أن السبب في هذا الاختصار وعدم التفصيل في فروع المسألة كان مجاراة للزمخشري هو الآخر الذي لم يسرد التفصيلات مكتفيًا ببيان موقفه مع ذكر الشواهد .

أما رأي الباحث وترجيحه للرأي الأقرب صوابًا فهو الرأي الكوفي بجواز الفصل بين المتضايفين؛ وذلك لكثرة ورود الفصل بينهما في كلام العرب شعره ونثره وكذلك مجيؤه في بعض الآيات القرآنية، ويرى الباحث أيضًا أن الفاصل يؤكد النص ويقويه ويزيده نظمًا وبلاغة والفاصل ظاهرة مألوفة في العربية فلم تكن غريبةً عن النصوص، فإدخال الفواصل لم يذهب وحدة النص على العكس يزيدها قوة وتماسكًا، فلِمَ نعت الفاصل بأنه قبيح؟ وما وجه القبح فيه؟ _مع العرض_ بأنه لم يؤثر على الحالة الإعرابية للنص وما جاء خلاف ذلك فهو من باب التقدير والاحتمال .

---

(١) الإقليد ٢ : ٦٩٦

إضافة المسمى إلى اسمه :

أشرت سابقًا إلى أن الإضافة امتزاج واتصال بين اسمين[١]، بإسناد أو ضم أحدهما إلى الآخر، فيتم بهما المعنى المراد .

وقد صنف النحويون الإضافة وكما نبَّهتُ في المسألة قبل السابقة إلى صنفين: محضة وغير محضة[٢]، فالمحضة هي المعنوية، وغير المحضة هي اللفظية[٣].

إلا أن هناك نوعًا ثالثًا انفرد به ابن مالك[٤]، وسمَّاه الإضافة (الشبيهة بالمحضة)، ولم يعرف لها قائل قبل ابن مالك، وقسَّمها إلى إضافات عدة كان من أبرزها إضافة المسمى إلى اسمه.

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول الشاعر[٥]:[الوافر]

عَزْمْتُ عَلى إقامةِ ذِي صباح لِشيءٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يسودُ

أضاف الشاعر(ذي) إلى اسمه(صباح) و(ذي صباح) أي: وقت صاحب هذه اللفظة التي هي صباح. قال الجندي:((يريد عزمت على الإقامة إلى وقت الصباح؛ لأني وجدت الرأي والحزم يوجبان ذلك))[٦].

واستشهد كذلك بقول الكميت بن زيد الأسدي[٧]: [الطويل]

إليْكُم ذوِي آلِ النَّبِيِّ تَطلّعتْ نَوازِعُ من قَلْبِي ظِماءٌ وَأَلْبُبُ

ففي قوله (ذوي آل النبي) مدح تعظيم ما ليس في قوله:(يا آل النبي)، قال الجندي:((لأنه

---

(١) ينظر: التعريفات: ٢٧

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٤ : ١٨٠٥

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٣: ٧٣– ٧٥، جامع الدروس العربية ٣ : ٢٠٧

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣ : ٢٢٧ – ٢٢٩ ، ارتشاف الضرب ٤ : ١٨٠٥

(٥) الإقليد ٢ : ٦٨٢ ، والبيت لأنس بن مدركة الخثعمي في المفصل١: ١٢٤، ولأنس بن نهيك في الصحاح١: ٣٨٠ (صبح)، لسان العرب ٢: ٥٠٢ (فصل الصاد)، ولرجل من خثعم في الكتاب١ : ٢٢٦، وبلانسبة في المقتضب ٤: ٣٤٥، الخصائص٣: ٣٤

(٦) الإقليد ٢ : ٦٨٢

(٧) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها، والبيت للكميت(ت١٢٦هـ) في ديوانه، تحقيق، د. محمد نبيل طريفي : ٥١٨

بقوله:(ذوي آل النبي) قال جعلهم أصحاب هذا الاسم هو آل النبي ومن كان صاحب هذا الاسم فهو بالقصوى من مراتب التعظيم))[١].

وقبل الخوض في بيان هذه المسألة لابد أن أُبيِّن أن هناك خلافًا وجدلًا دار بين الكوفيين والبصريين. فلا يرى البصريون في إضافة الصفة إلى الموصوف وإضافة الموصوف إلى صفته وإضافة المسمى إلى اسمه شيئًا من ذلك؛ والسبب في ذلك أنهم يرونها من باب إضافة الشيء إلى نفسه، وهذا يتنافى مع معنى الإضافة القائم على التعريف والتخصيص[٢]، ومثال ذلك:(صلاةُ الأولى) (مسجدُ الجامع) (دارُ الآخرة) (بقلةُ الحمقاء) (حبةُ الخضراء)، قال أبو حيان:((وجمهور البصريين إلى أن من أضاف فإنما أضاف في الأصل إلى موصوف محذوف والتقدير:(صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس، مسجد الوقت الجامع... وقبح ذلك؛ لإقامة النعت وليس بخاص مقام المنعوت المحذوف، وما جاء منه حُفِظ ولم يقس عليه))[٣].

وما لحظه الباحث أن سيبويه لم يتكلم على هذه الإضافة (إضافة الشيء إلى نفسه) وإنما ذكر الشاهد(ذي صباح) في باب ما يكون فيه المصدر حينًا لسعة الكلام والاختصار[٤].

ولم يجوِّز المبرد إضافة الشيء إلى نفسه، في حديثه عن قولهم:(مررت بأخويك اثنينهما)، إذ قال:((ولا يجوز مررت بأخويك اثنيهما؛ لأن الاثنين هما الهاء والميم والشيء لا يضاف إلى نفسه))[٥].

وهذا ما ذهب إليه ابن السراج في رفضه إضافة الشيء إلى نفسه في قولهم(صلاة الأولى) (مسجد الجامع) إذا كان من الصفة وأضيفت إلى الاسم بعدها أُزيل الكلام عن جهته؛ لأنه في المعنى نعتًا نحو: الصلاة الأولى، وقال:((لو أراد به نعت الصلاة والمسجد

---

(١) الإقليد ٢ : ٦٨٤

(٢) ينظر: الإنصاف ٢ :٤٣٧، ارتشاف الضرب ٤ : ١٨٠٦، المصدر نفسه ٢: ٦٧٦

(٣) ارتشاف الضرب ٤: ١٨٠٦

(٤) ينظر: الكتاب ١ : ٢٢٧

(٥) المقتضب ٣ : ٢٤١ ، وينظر: شرح المفصل ١ : ١٥٩

كانت الإضافة إليها مستحيلة؛ لأنك لا تضيف الشيء إلى نفسه، لا تقول:(هذا زيد العاقل والعاقل هو زيد))[١]، ووافقهم النحاس وابن جني[٢] مسوغًا لمذهبه بالأدلة نفسها، وإلى ذلك ذهب الزمخشري في المفصل في امتناع إضافة الشيء إلى نفسه، إذ قال:((والذي أَبَوه من إضافة الشيء إلى نفسه أن تأخذ الاسمين المعلقين على عين أو معنى واحد كالليث والأسد وزيد أبي عبد الله والحبس والمنع ونظائرهن، فتضيف أحدهما إلى الآخر، فذلك بمكان من الإحالة))[٣].

ومن المتأخرين ابن يعيش هو الآخر لم يجز إضافة الصفة إلى الموصوف؛ إذا كانا شيئًا واحدًا، وكذلك إضافة الموصوف إلى صفته ففي قولهم:(صلاة الأولى) (مسجد الجامع) فهي أشياء صفة، وأزيلت عن الصفة وأضيف الاسم إليه على أن المحذوف موصوف وهذا الاسم صفته))[٤]. أما قولهم:(الصلاة الأولى) فأجري مجرى الصفة وإذا أضيف كان قبيحًا؛ لإقامة الصفة مقام الموصوف[٥].

ومن جهة أخرى جوَّز الكوفيون ذلك شرط اختلاف اللفظين؛ لوروده في كلام الله تعالى وكلام العرب، ومنه قوله تعالى:((وَلَدَارُ الْآَخِرَةِ خَيْرٌ))[يوسف/١٠٩]، فأضيفت الدار إلى الآخرة، وقوله تعالى:((إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ))[الواقعة/٩٥]، فاليقين في المعنى نعت للحق؛ لأن الأصل فيه الحق اليقين[٦]، والنعت في المعنى هو المنعوت فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد[٧]، ووافقهم في هذا ابن الطراوة[٨]، وعرض أبو سهل الهروي[٩]

---

(١) الأصول في النحو ٢ : ٨

(٢) ينظر على الترتيب : إعراب القرآن للنحاس٢ : ٢١٦ ، الخصائص ٣ : ٢٦

(٣) المفصل في صنعة الإعراب ١ : ١٢٢

(٤) ينظر: شرح المفصل ٢ : ١٦٨

(٥) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٦) ينظر: الإنصاف ٢ : ٣٤٦

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء ١ : ٣٣٠

(٨) ينظر: الإنصاف ٢ : ٣٤٦

(٩) ينظر: توضيح المقاصد ٢ : ٧٩٧، شرح الأشموني٢ :١٤١، النحو الوافي ٣ : ٥١

الرأيين من دون تأييد لأحدهما ومن المتأخرين أيضًا الرضي فقد ارتضى رأي الكوفيين، إذ قال:((لو لم يجوزوه، لجاز هذا؛ لأن في أحدهما زيادة فائدة كما في: نفس زيد))[١].

ومن أنواع الإضافة شبه المحضة (إضافة المسمى إلى اسمه) فهي معقد الكلام والقول فيها كالقول في ما سبق أي: عدم إجازة البصريين لها إلا بشرط التأويل وأجازها الكوفيون، فلا يتعرف ولا يتخصص الشيء بنفسه، أي أن معنى المضاف إليه غير معنى المضاف ولذا منعوا إضافة(ليث أسد) و(شحط النوى) وهي جائزة عند الكوفيين فلا تحتاج إلى تأويل عندهم نحو:(سعيد كرز)[٢]، فالأول هو الاسم والثاني اللقب، وهما اسمان لمدلول واحد[٣] أضيف أحدهما إلى الآخر، وإنَّما تأخر اللقب؛ لأن الاسم أشهر منه فـ(سعيد) هو المسمى المضاف و(كرز) هو الاسم المضاف إليه.

أما الهدف أو الغاية من هذا فهو المبالغة والتأكيد والبيان؛ لأن إضافتهما أكثر تأكيدًا وبيانًا من ذكر واحد منهما فقط، وهذا دليل على أن الاسم هو غير المسمى؛ لأن الاسم هو اللفظ الحقيقي متميزًا عن اللقب[٤].

أما الجندي فيبدو لي ومن طريقة استشهاده بالشواهد الشعرية السابقة أن رأيه بصري، والذي يشير إلى رفض إضافة المسمى إلى اسمه إلا ما كان مؤولًا، وكان رأيه موافقًا لمن سبقه من النحويين البصريين، إذ قال:((إذا قلت: لقيته ذات مرة، فمعناه: لقيته مدةً صاحبة هذه اللفظة التي هي مرة واللفظة هي الاسم، والمصاحبة هي المراد بالمسمى))[٥]، فمرة هي المدة الزمنية المسماة بهذا الاسم.

وأشار الجندي إلى السِّر في إضافة المسمى إلى الاسم، بقوله:((والسر في إضافة المسمى إلى الاسم هو طلب ضربٍ من المبالغة، ألا ترى أن قولهم:(لقيته ذات مرة) فهو

---

(١) أسفار الفصيح ١ : ٢١٥

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢ : ٢٤٣

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣ : ٢٣١، شرح التصريح ١ : ١٣٦

(٤) ينظر: همع الهوامع ١ : ٢٨٤

(٥) ينظر: الإقليد ٢ : ٦٨١ ، شرح المفصل ٢ : ١٧١

بمنزلة قولك:(لحظته لحظة)؛ لأن المراد من قولهم: مرة حركة الفلك مرة، فيكون معنى قولهم:(لقيته ذات مرة:(لقيته لقاءً قليلًا) فيكون بمنزلة: لحظته لحظة))[١]، ففي هذا قطع الشركة في الاسم عن غير هذا المسمى[٢]، فضلًا عن المبالغة، هناك ضرب آخر في سبب إضافة المسمى إلى الاسم قال الجندي:((وقد يأتي فيه التعظيم مع قطع الشركة))[٣]، مستشهدًا بالشاهد:(إليكم ذوي آل النبي...) فعظَّم آل النبي بهذه اللفظة.

ويبدو لي وبعد هذا العرض المفصل للمسألة من شواهد قرآنية وشعرية أن ما ذهب إليه البصريون هو الرأي الراجح عندي؛ ذلك أن الاسم لا يضاف إلى نفسه، إذ لا مسوغ لذلك وإن كان على تأويل محذوف؛ لأن الإضافة تقتضي التعريف والتخصيص والاسم لا يعرف ولا يخصص نفسه[٤]، وأما وجود هذا الأُسلوب في العربية فللمبالغة والبيان والتأكيد وهذا يقوي وحدة النص ويزيد المعنى البلاغي له .

---

(١) الإقليد ٢ : ٦٨١ – ٦٨٢

(٢) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٣) المصدر نفسه ٢ : ٦٨٢

(٤) ينظر: المصدر نفسه ٢ : ٦٧٨

إضافة الشيء إلى غيره لأدنى ملابسة :

صنَّف النحويون الإضافة على أصناف كما أشرتُ سابقًا، ومنها:الإضافة المحضة(المعنوية)، فهي على تقدير حرف يوصل معنى ما قبله بما بعده، وأشار إلى ذلك النحويون، وهي على أضرب بمعنى (اللام) وبمعنى (من)[١]، وبمعنى(في) ويكون المعنى فيها موافقًا للفظ، فيتعرَّف المضاف في إضافته إلى المعرفة ويتخصص بإضافته إلى النكرة فهي خالصة من تقدير الانفصال[٢].

فهذا التقسيم جاء على وفق العلاقة بين المتضايفين، وقد تتوافق هذه العلاقة مع معاني حروف الإضافة لذلك سميت هذه الإضافات بدلالات هذه الحروف باللامية والبيانية والظرفية[٣].

فالإضافة التخصيصية(اللامية) هي إضافة الملك والاستحقاق أي يكون المضاف إليه مالكًا أو مستحقًا للمضاف نحو:(غلامُ زيدٍ) ونحو: (سرجُ الدابة) مستحقاتها فيكون معنى الإضافة الملك والاستحقاق أو الاختصاص[٤].

أما الإضافة البيانية فهي التي يكون المضاف إليه من جنس المضاف[٥] نحو:(خاتمُ فضةٍ) و(بابُ خشبٍ) على تقدير: (خاتم من فضة وباب من خشب) .

أما الإضافة الظرفية فهي التي يكون المضاف إليه ظرفًا للمضاف نحو قوله تعالى: ((مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ))[سبأ/٣٣] فتكون على معنى :(مكر في الليل)، وقال بها الجرجاني وابن الحاجب وابن مالك[٦] .

وأنكر هذه الإضافة المتأخرون ومنهم الرضي إذ قال:((ولا نقول: إن إضافة المظروف إلى الظرف بمعنى(في) فإنَّ أدنى ملابسة واختصاص يكفي في الإضافة بمعنى(اللام)،

---

(١) ينظر جامع الدروس العربية ٣: ٢٠٦

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٣: ٧٥، شرح الأشموني٢: ١٢٦، ضياء السالك ٢: ٣١١

(٣) ينظر: جامع الدروس العربية ٣: ٢٠٦، النحو الوافي ٣: ١٨ ، الموجز في قواعد اللغة العربية١ : ٣٤٢

(٤) ينظر: كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدره اليمني(٥٩٩هـ)، تحـ: هادي عطية مطر: ١٧٨

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢ : ٩٠٤

(٦) ينظر: همع الهوامع ٢ : ٥٠٢

كقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه:(خذ طرفك) ونحو:(كوكب الخرقاء) لسهيل وهي التي يقال لها: إضافة لأدنى ملابسة، فنقول: كل ما لم يكن فيه المضاف إليه جنس المضاف... فهو بمعنى (اللام)، وكل إضافة كان المضاف إليه فيها جنس المضاف فهي بتقدير(من) و لا ثالث لهما))[١].

فالإضافة بمعنى(اللام) هي ما ذهب إليه الجرمي (من المتقدمين) وعليه أكثر المتأخرين[٢] .

أما الجندي فاستشهد على هذه المسألة بقول الشاعر[٣]:[الطويل]

إذا كَوْكَبُ الخَرْقاءِ لاحَ بِسُحْرَةٍ سُهَيْلٌ أَذاعَتْ غَزْلَها في القَرائِبِ

واستشهد كذلك بقول الشاعر[٤]:[الطويل]

إذَا قَال قَدْنِي قَال بِاللَّه حَلْفَةً لِتُغْنِيّ عَنَّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا

الشاهد الأول:((أضاف كوكب إليها لجدِّها في عملها عند طلوعه وذلك أن الكيِّسة من النساء تستعد صيفًا فتنام وقت طلوع سهيل، وهو وقت البرد، والخرقاء ذات الغفلة تكسل عن الاستعداد، فهذا طلع سهيل، وبردت تجدُّ في العمل وتفرق قطنها في قبيلتها تستعين بهن، فخصَّها لذلك))[٥].

والشاهد الثاني: قال الجندي فيه:((والاستشهاد في البيت من وجهين: أحدهما أنه أضاف الإناء إلى المخاطب، والإناء ليس له، وإنَّما أضافه إليه لملابسته له في شربه، فالضمير في (لملابسته): للمخاطب وفي(له) للإناء أو على العكس، وفي(شربه): إمَّا للشارب أو اللبن. وثانيهما: أنه أضاف(ذا) إلى(الإناء) على أنه صاحبه لملابسة اللبن للإناء))[٦].

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٢: ٢٠٨

(٢) ينظر: منهج السالك في الكلام على ألفيه ابن مالك، أبو حيان الأندلسي، تحـ: سيدني جلازر :٢٦٥

(٣) البيت بلانسبة في المحتسب٢ : ٢٢٨، شرح المفصل٢ :١٦٣، شرح التسهيل٣ : ٢٣٩

(٤) البيت لحريث بن عتاب في الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، علي بن عدلان الربعي الموصلي، تحـ: حاتم الضامن١: ٥٥، المقاصد النحوية ١: ٣٢٥، وبلانسبة في المفصل١ :١٢٢، ومغني اللبيب١: ٥٣٤، شرح التسهيل ٣: ٢٣٩، شرح المفصل ٢: ١٦٣

(٥) شرح المفصل ٢: ١٦٥ ، وينظر: الإقليد ٢: ٦٧٥

(٦) الإقليد ٢ : ٦٧٦

ومما سبق من كلام للنحويين المتقدمين والمتأخرين ومنهم الجندي أيضًا تبين أن الشيء يضاف إلى غيره لأدنى مناسبة بينهما، وإن لم يكن هناك ملابسة لفظية، فلابد من ترابط معنوي يميل المضاف إلى المضاف إليه ويسوِّغ الإضافة .

ومثال هذه الإضافة قوله تعالى:((لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا))[النازعات/٤٦]، فلما كانت العشية والضحى هما طرفي النهار صحَّ إضافة أحدهما إلى الآخر(١)، فالضمير يعود إلى العشية وهي آخر النهار والضحى في أوله، فالملابسة تحصَّلت من أن كل منهما طرفي النهار فحمل عليه؛ لأنه قد يحمل الشيء على نقيضه(٢).

قال الجندي في هذا:((يضاف الشيء إلى غيره بأدنى ملابسة بينهما؛ لأن الشيئين إذا تناسبا بوجه جاز أن تظهر النسبة الكامنة بينهما بدليل، وذلك الدليل هو الإضافة؛ لأن الإضافة إمالة شيء إلى شيء يخصصه بمعنى من معانيه، ألا ترى أن أحد حاملي الخشبة إذا قال لصاحبه:(خذ طرفك) فقد خصَّ طرفي الخشبة بالحامل من جهة الحمل لا من جهة الملك ونحوه لما حمله فقد لابسه أي خالطه))(٣)

ومما سبق يبدو لي أن الإضافة هي علاقة لفظية ومعنوية، فالمعنوية أن تكون لأدنى ملابسة كالارتباط بين المضاف والمضاف إليه معنويًا، وبذلك تبع الجندي النحويين المتقدمين المؤيدين لوجود الارتباط المعنوي بين المتضايفين.

أما رأي الباحث في ذلك فيؤيد الارتباط المعنوي بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنه ملابسة؛ لأن المعنى مكمل للفظ وبه تحقق الفهم المطلوب.

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ٢ : ٣٥٦، معاني النحو ٣ : ١٢٣

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للحازمي ٧ : ٦٠

(٣) الإقليد ٢ : ٦٧٤

إضافة أسماء الزمان للفعل :

تتضح أهمية الزمن في الدرس النحوي عن طريق علاقته بالفعل(الصيغة الفعلية)، فهي الأساس الذي يعتمده النحويون في تقسيم ذلك الفعل، فترتبط أسماء الزمن بالفعل وأن يدل عليها.

ولأن الفعل مبهم(نكرة)[١] لم يُجِز النحويون وقوعه مضافًا إليه؛ لأنه لا يُخرِج المضاف من حيز النكرة؛ ولأن في ذلك زيادة للإبهام، إلا أنهم أضافوا أسماء الزمان للأفعال لما بين الفعل وأسماء الزمان من قوة وارتباط[٢].

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول الشاعر[٣]:[الكامل]

حَنَّتْ نَوَارُ وَلاَتَ هَنَّا حَنَّتِ وَبَدَا الذِي كَانَتْ نَوَارِ أَجَنَّتِ

قال الجندي:((حنت نوار أي: اشتاقت إلى من تحبه، وليس الوقت حين الحنين و(هنَّا) أصله في المكان فاستعمل في معنى الحين هنا؛ لأن(لا) التي يكسعونها بالتاء لا تدخل إلا على الأحيان))[٤]، إذ أضاف الشاعر اسم الزمان (هنَّا) إلى الفعل وهو (حنت)، والتقدير: (حنت نوار إلى من تحب وليس الحين حين حنين، وبدا من نوار ما كانت تستره من الشوق إلى ديارها).

وفي ذلك قال سيبويه في باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء:((يضاف إليها أسماء الدهر وذلك قولك:(هذا يوم يقوم زيدٌ) و(آتيك يوم يقول ذاك) وقال الله عز وجل:((هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ))[المرسلات/٣٥]، و((هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقَهُمُ))[المائدة/١١٩]، وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها كما جاز للفعل أن يكون صفة، وتوسعوا بذلك في الدهر؛ لكثرته في كلامهم، فلم يخرجوا الفعل من هذا كما لم يخرجوا الأسماء من ألف الوصل نحو: ابنٍ وإنما

---

(١) ينظر: الكتاب ١: ١٣١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢: ٦٦، التعليقة على كتاب سيبويه ١: ١٣٨

(٢) ينظر: الإيضاح في علل للنحو،أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧ هـ)، تحـ: الدكتور مازن المبارك: ١١٣ – ١١٤

(٣) ينظر: الإقليد ٢ : ٦٩٢ ، والبيت لـ(حجل بن نضلة) في المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تحـ: د. محمد الشاطر٢: ٧٥٦، ولشعبة ابن جعيل التغلبي في المقاصد النحوية١: ٣٨٢، وبلانسبة في الجنى الداني١: ٤٨٩، شرح التسهيل ١ : ٢٥١

(٤) الإقليد ٢ : ٦٩٢

أصله للفعل وتصريفه))[١] وأسماء الأزمان مضافة إلى الفعل عند سيبويه؛ لمشابهتها(إذ) في العمل؛ لأنهم أضافوها إلى الذي عَمِل بعضه في بعض، واشترط بأنه إذا كان الزمن ماضيًا أضيفت إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر، أما إذا كان الزمن لم يقع فتضاف إلى الفعل فقط؛ لمشابهتها (إذا) وهي لا تضاف إلا إلى الأفعال[٢]. وإلى ذلك ذهب المبرد أيضًا[٣].

وعلل ابن السراج إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال بأنه لما اتسعت العرب خصَّتها بالإضافة، وأنَّ أسماء الزمان مشابهة للأفعال؛ لأن الفعل بني للزمن، فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره نحو:(أتيتك يوم قام زيدٌ) و(أتيتك يوم يقعد عمرو)[٤]، ووافق ابن جني[٥] المتقدمين في اطراد إضافة أسماء الزمان للفعل.

وأوضح الفراء ذلك في قوله:((إنما استجازت العرب:(أتيتك يوم مات فلان) ،و(آتيك يوم يقدم فلان)؛ لأنهم يريدون:(أتيتك إذا قدم)،(وإذا يقدم) فـ(إذ، إذا) لا تطلبان الأسماء وإنّما تطلبان الفعل))[٦] فعملت أسماء الزمان كعملها .

وفصَّل ابو القاسم الزجاجي هذه الإضافة إلى أسباب منها: أن إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال... إنما جازت؛ لأن الأفعال مع فاعلها جمل... وأن الغرض من هذه الإضافة هو المصدر فكأن المضاف إليه في الحقيقة هو المصدر؛ لأن تأويل قولك:(هذا يوم يقوم زيد)، (هذا يوم قيام زيد)، أو أن الفعل بلفظه دال على الزمان والمصدر دال على الفاعل والمفعول لابلفظه وكأن الزمان بعض الفعل، فإضافة الزمان إلى الفعل كإضافة بعض إلى بعض، أو أن أسماء الزمان إنَّما أضيفت إلى الأفعال؛ لأن الأزمنة كلها ظروف للأفعال والمصادر، والظروف أضعف من الأسماء فقووها بالإضافة إلى الأفعال، وهذا قول الأخفش كما نسبه أبو القاسم، ووهنه وضعَّفه؛ لأن الأفعال أضعف من الأسماء،

---

(١) الكتاب ٣ : ١١٧

(٢) ينظر: الكتاب ٣ : ١١٩

(٣) ينظر: المقتضب ٤ : ٣٤٧

(٤) ينظر: الأصول في النحو ٢ : ١١

(٥) ينظر: الخصائص ١ : ٣٥٧

(٦) معاني القرآن للفراء ٣ : ٢٢٦

وأن الأسماء أمكن من الأفعال فلن تقويها إضافتها إلى الأفعال[١].

وعلل ابن يعيش ذلك بعلة إبهام للمضاف إذ قال:((إنَّ الإضافة إلى الأفعال مما لا يصح؛ لأن الإضافة ينبغي بها تعريف المضاف وإخراجه من إبهام إلى تخصيص على حسب خصوص المضاف إليه نفسه))[٢]. إلا أنه جوز إضافة أسماء الزمان للأفعال وذكر آراء النحويين في هذه المسألة وكما يأتي:

أولها: اختص الزمان من بين سائر الأسماء لملابسة بين الفعل وبينه من حيث أنه حركة الفلك والفعل حركة الفاعل ولاقتران الزمان بالحدث لذا اختص بالإضافة.

الثاني: إنَّما أضيف الزمان إلى الفعل؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمان وهي من باب إضافة الجزء للكل.

الثالث: إنَّ الإضافة إلى الجملة نفسها لا إلى الفعل وحده فالإضافة لفظًا إلى الجملة والمراد هو المصدر.

وأشار ابن يعيش إلى أن ابن درستويه ردَّ الرأي الثاني بأن الزمن يضاف إلى الجملة نفسها لا إلى الفعل وحده بدلالة أن الجملة في موضع خفض بلا خلاف ولو كانت الإضافة إلى الفعل لكان مخفوظًا أو مفتوحًا في موضع الخفض[٣].

واشترط النحويون أن يكون اسم الزمان المضاف إلى الجملة الفعلية مبهمًا، ونعني بالمبهم ما لم يدل على وقت بعينه كـ(الحين، والوقت، والساعة، والزمان)[٤]، أو تدل على وجه من الزمان دون وجه كـ(النهار والصباح والعشية والغداة)، أما إذا كانت مختصة بتعريف أو غيره فلا جواز بإضافتها كالزمن المحدد(أمس، وغد) والزمن المعدود كـ(يومين، وليلتين، وأسبوع)[٥]. وثمة خلاف حول إعراب الظروف المضافة إلى الجمل، فإذا أضيف اسم الزمان

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو ١ : ١١٤

(٢) شرح المفصل ٢ : ١٨٠

(٣) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٤) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٥) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ١: ١٠٢، المساعد ٣ : ٣٥٤، همع الهوامع ٢ : ٢٣٠

إلى الفعل الماضي جاز فيه البناء والإعراب[١]، وإذا أضيف إلى الفعل المضارع المبني فهو مبني أيضًا، أما إذا أضيف إلى فعل مضارع[٢] معرب أو أضيف إلى جملة أسمية فهو معرب على رأي البصريين ومبني على رأي الكوفيين، وإلى ذلك ذهب الفارسي وابن مالك[٣].

ومن المواضع التي تلازم فيها الإضافة الجملة(حيث،وآية)، فتضاف(حيث) إلى الجملتين الاسمية والفعلية[٤] نحو:(جلست حيث جلس زيد) و(جلست حيث زيدٌ جالس)، فهي من ظروف المكان وأضيفت تشبيهًا لها بـ(حين)؛ لأنها مبهمة في المكان كإبهام(حين) في الزمان فأجيزت فيها الإضافة[٥]. وأنها ضارعت أسماء الزمان وإضافتها للجملة الفعلية أكثر[٦].

أما (آية) فهي مشبهة بالوقت وليست من أسماء الزمان لذلك جاز إضافتها إلى الجملة الفعلية، والآية بمعنى(العلامة)، وتضاف إلى الفعل المتصرف مجردًا أو مقرونًا بـ(ما) المصدرية أو النافية[٧]. وعند سيبويه تضاف إلى الفعل وتطرد فيها[٨]. وعدها المبرد من الشواذ[٩]. واستشهدوا بقول الشاعر[١٠]:[الوافر]

بآيَةِ يُقْدِمون الخَيلَ شُعْثًا كأنّ على سَنابِكِها مُدامَا

إذ أضاف الشاعر(آية) إلى الفعل (يقدمون)، ونسب ابن هشام زعم ابن جني[١١] أنها

---

(١) ينظر: النحو الوافي ٢ : ٣٠٠

(٢) ينظر: علل النحو ١ : ٤٤٥

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل ٣ : ٥٩ ، شرح الأشموني ٢ : ١٥٠

(٤) ينظر: جامع الدروس العربية ٣ : ٢١٩

(٥) ينظر: علل النحو ١ : ١٤٧

(٦) ينظر: شرح التصريح ١ : ٦٩٩

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٣ : ٢٥٣

(٨) ينظر: الكتاب ٣ : ١١٧ – ١١٩

(٩) ينظر: الأصول في النحو ٢ : ١٢

(١٠) البيت للأعشى في الكتاب ٣: ١١٨، خزانة الأدب ٦: ٥١٢ شرح أبيات مغني اللبيب٦: ٢٧٧، وبلانسبة في مغني اللبيب١: ٥٤٩، شرح المفصل ٢ : ١٨٣ ، تمهيد القواعد ٧ : ٣٢٣٥

(١١) ينظر: مغني اللبيب١ : ٥٤٩

تضاف إلى المفرد نحو قوله تعالى:((آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ))[البقرة /٢٤٨]، وقال الأصل:(بآية ما يقدمون)، أي:(بآية إقدامكم) على أنها مصدرية وجعلها سيبويه زائدة[١]. أما ابن يعيش فأجاز هو الآخر إضافتها إلى الفعل؛ لجريانها مجرى الزمان إذ قال:((قد أضيف إلى الفعل غير الزمان مما هو جار مجراه ومشبه له))[٢].

أما الجندي[٣] فأجاز إضافة أسماء الزمان إلى الفعل حملًا لها على منزلة المصدر مسوغًا لذلك بشواهد: الأول قرآني وهو قوله تعالى:((وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ))،[البقرة/٦] أي: إنذارك، والثاني: مثل يضرب لمن خبره خبر من مرآه((تَسْمَعُ بِالْمَعْيِدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ))[٤] أي: سماعك، والثالث: شعري وهو قول عروة بن الورد(ت١٥ق.هـ)[٥]:[الوافر]

فَقَالُوا مَا تَشاءُ فَقُلْتُ أَلْهُو إلى الإصْبَاحِ آثِرَ ذِي أَثِيرِ

أي: اللهو، فكانت المناسبة بين الأسماء والفعل من مسوغات الإضافة بدليل اقتران الحدث بالزمن[٦]. قال الجندي:((فإذا جازت الإضافة بأدنى ملابسة كان أن تجوز بالأقوى أولى وأحرى))[٧]، فضلًا عن ذلك يمكننا القول:((من حق الفعل أن لا يضاف إليه؛ لأنه لما به من الإبهام المفرط لا يتخصص بنفسه، فكيف يخصص غيره))[٨]، إلا أنه علل إضافتهم هذه بتركهم القياس؛ لدلالة الفعل على الزمن والمصدر فأصبح جزءًا منه، قال الجندي:((إضافة بعض الشيء إلى ذلك الشيء جائز))[٩]. وتكلم الجندي عن المواضع

---

(١) ينظر: الكتاب ٣: ١١٨ ، تمهيد القواعد ٧ : ٣٢٣٥

(٢) شرح المفصل ٢ : ١٨٤

(٣) ينظر: الإقليد ٢ : ٦٩٠

(٤) مجمع الأمثال ١ : ١٢٩ ، الإقليد ٢ : ٦٩٠

(٥) البيت لعروة بن الورد في ديوانه، تح: أسماء أبو بكر محمد : ٦٣

(٦) ينظر: الإقليد ٢ : ٦٩٠

(٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٨) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٩) المصدر نفسه والصفحة نفسها

التي تلازمُ الإضافةَ ومنها(حيث، اذا) إذ قال:((ومثل هذا (حيث) في قولهم:(قلت هذا حيث قلت ذاك) أي:(حين قلت)، و(إذا) في قولهم:(خرجت فإذا زيد بالباب)، أي: فبالحضرة، فأصل(حيث) في المكان، وأصل (إذا) في الزمان... فكذا (هنَّا) في البيت استعمل في الزمان وإن كان أصله أن يستعمل في المكان))[١]

أما الجملة الاسمية وإضافة الزمان إليها فللتناسب بينها وبين الفعلية من جهة الإخبار جازت الإضافة إليها[٢]. ومن المضافات(آية) وعلة إضافتها إلى الفعل عند الجندي أن الوقت حادث وصارت علامة لحادث آخر كقولهم:(آيتك وقت طلوع الشمس) فوقت طلوع الشمس علامة الإتيان، وبما أن (الآية) علامة فمن هذا التشابه والتشاكل جازت الإضافة[٣]

أما (ما) في قولهم:(بآية ما يحبون) أشار الجندي إلى أنها زائدة كأنهم قالوا:(بآية يحبون) وهذا رأي سيبويه[٤].

وبدا لي مما تقدم من آراء أن الزمان مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالفعل؛ لأن الفعل يدل على الحدث بزمنٍ معين، وبما أن الشيء يضاف إلى نفسه بأدنى ملابسة وهو من أضعف الإضافات فكان ينبغي أن يضاف اسم الزمان إلى الفعل لقوة الارتباط بينهما فضلًا عن ذلك أن الإضافة إلى الجملة هي إضافة للمصدر؛ لقيام الفعل مقام المصدر.

أما في مسألة إعراب الأسماء المضافة فيبدو لي أن ما ذهب إليه البصريون هو الأقرب صوابًا، فالإعراب يناسب الابتداء وكذلك ناسب الفعل المضارع المعرب، وجاز في الإضافة إلى الماضي الوجهين:(الإعراب والبناء)، ويبدو لي أن الراجح هو البناء؛ لدخوله على الفعل الماضي المبني فناسب هذا ذلك، وهذا ما أراه مع الفعل المضارع المعرب .

---

(١) الإقليد ٢ : ٦٩٠

(٢) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٣) ينظر: المصدر نفسه ٢ : ٦٩٣

(٤) ينظر: الكتاب ٣: ١١٨ ، والمصدر نفسه ٢ : ٦٩٥

الفصل الثاني

الشاهد الشعري النحوي في الأفعال

رفع الفعل المضارع واستعماله موضع الاسم :

يرى النحويون أن الفعل المضارع المعرب مرفوع إذا لم يسبق بناصب ولا جازم ولم يباشر نوني التوكيد والإناث، نحو قوله تعالى:((يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ))[البقرة/٢٧٦]، إلا أنهم اختلفوا في تحقيق الرافع له[١]، فمنهم من ذهب إلى أنه مرفوع؛ لوقوعه موقع الاسم، ومنهم من حَمَل رفعه على التجرد من العوامل الداخلة عليه، ومنهم من حمل رفعه على أحرف المضارعة، أو الاهمال.

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول تأبَّط شرًا(ت٦٠٧م)[٢]: [الطويل]

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئِبًا وكَمْ مِثْلِها فَارَقْتُها وَهِي تَصْفِرُ

إذ جاء الشاعر بخبر كاد(آئِبًا) اسمًا مفردًا منصوبًا، والأصل في أفعال المقاربة أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع والتقدير:(ما كدت أؤوب) بصيغة المضارع .

وعد بعض النحويين هذا مرفوضًا؛ لأنه استعمل الاسم المرفوض وهو الأصل موضع الفعل وهو الفرع[٣]. وجعله ابن مالك أصلًا متروكًا؛ إلا أنه ترك ووجب التنبيه عنه لئلا يجهل[٤]. وفي البيت رواية أخرى، إذ قيل:(ولم أكُ آئبًا) فعلى هذه الرواية لا شاهد ولا شذوذ فيه[٥].

وقد احتجَّ البصريون برأي سيبويه في تعليله رفع الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم القائل:((أعلم أنها إذا كانت في موضع اسمٍ مبتدإٍ أو موضع اسمٍ بني على مبتدإٍ أو في موضع اسمٍ مرفوعٍ غير مبتدإٍ ولا مبنيٍ على مبتدإ، أو في موضع اسمٍ مجرورٍ أو منصوبٍ، فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها. وعلَّته: أن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء كما أن ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء، وكينونتها في موضع الأسماء

---

(١) ينظر شرح قطر الندى ١ : ٥٧

(٢) ينظر: الإقليد ٣: ١٤٦٤، وينظر: ديوانه، جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر : ٩١ ، المفصل ٤ : ٣٨٤، شرح الكافية الشافية١: ٤٥٢، معاني النحو١: ٢٧٨

(٣) ينظر: شرح المفصل ٤: ٢٢٢

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١: ٣٩٣

(٥) ينظر: شرح المفصل ٤: ٢٢٢

ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ))[١]. وواضح أن سيبويه لم يكتفِ ببيان سبب رفع الفعل المضارع وإنما بيَّن علة هذا الأمر أي أن ما عَمِل في الأسماء لا يعمل في الأفعال والعكس أيضًا؛ لأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصًا فإذا عمل في أحدها لا يعمل في الآخر[٢].

وإلى مثل ذلك ذهب المبرد بقوله:((فوقوعها مواقع الأسماء هو الذي يرفعها... فهي مرفوعة لما ذكرت لك حتى يدخل عليها ما ينصبها أو يجزمها))[٣]، ووافق سيبويه في علته هذه كل من(ابن السراج والزجاجي وابن الوراق وابن جني والجرجاني)[٤]، ولم يأخذ بها الأخفش والزجاج.

وخالف الكوفيون البصريين واختلفوا بينهم، فجعل الكسائي عامل الرفع في المضارع عاملًا لفظيًا وهو أحرف المضارعة[٥]. وقد رد أبو البركات الأنباري قول الكسائي ووصفه بالفساد وقال: أما قول الكسائي فظاهر الفساد؛ لأنه لو كان الزائد هو الموجب للرفع لوجب ألا يجوز نصبه ولا جزمه مع وجوده؛ لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عمل الرفع، فلما وجب نصبه بدخول النواصب، وجزمه بدخول الجوازم دل على أن الزائد ليس هو العامل[٦].

وذهب الفراء وغيره من حُذَّاق الكوفيين وتابعهم الأخفش من البصريين إلى أن الرافع للفعل المضارع هو تجرده من العوامل الناصبة والجازمة[٧].

واحتجوا لصحة مذهبهم بأنه مجردًا من العوامل اللفظية مستقلًا بدونها فأشبه بذلك المبتدأ وأيضًا أنه رفع المبتدأ فكذلك رفع الفعل المضارع، ولا يلزم من ذلك اتحاد العاملين؛ لأن رافع المبتدأ يختص بالأسماء وكذلك رفع الفعل المضارع مختص بالأفعال.

وقد رُدَّ مذهبهم هذا من قبل أن ذلك يؤدي إلى أنْ يكون النصب والجزم متقدمًا على

---

(١) الكتاب ٣ : ٩ – ١٠

(٢) ينظر: مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، عبد الرحمن السيد: ٢٧٠

(٣) المقتضب ٢ : ٥

(٤) ينظر على الترتيب: الأصول في النحو٢: ١٤٦، الجمل في النحو للزجاجي، تحـ: د.علي توفيق الحمد:٧، علل النحو ١: ١٨٧، اللمع : ٨٨ ، المقتصد: ٤٧١

(٥) ينظر: الإنصاف ٢: ٥٥١، شرح قطر الندى ١ : ٥٧ ، شرح الرضي على الكافية ٤ : ٢٧

(٦) ينظر: الإنصاف٢: ٥٥٣، وينظر: رأي ابن الوراق في علل النحو ١ : ١٨٨

(٧) ينظر: اللباب ٢ : ٢٥، شرح التصريح ٢ : ٣٥٦

الرفع ولا خلاف بين النحويين على أن الرفع قبل النصب والجزم؛ لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول، فكما أن الفاعل قبل المفعول، فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب فإذا كان كذلك كان قبل الجزم أيضًا وهذا دليل على فساد قولهم[١].

والحقيقة أن رأيهم هذا فيه نظر؛ إذ ورد في القرآن الكريم وكلام العرب شعره ونثره أسماء منصوبة تقدمت على مرفوعاتها، ويرى الباحث أن ذلك لغرض بلاغي اقتضاه سياق النص بتقديم التراكيب بعضها على بعض، هذا ما أجمع عليه أغلب النحويين البصريين.

وذهب ثعلب إلى أن رافع المضارع هو المضارعة نفسها[٢]، وذهب الأعلم إلى أنه ارتفع بالإهمال[٣]، ورد ابن بابشاذ(ت٤٦٩هـ) ثعلب بأن:((هذا ليس بشيء؛ لأن المضارعة أوجبت له جملة الإعراب، لا إعرابًا مخصوصًا وإنَّما اختص بنوع دون نوع بحسب العامل))[٤]، ثم يلزم على هذا أن يكون الفعل المضارع مرفوعًا دائمًا، ولم يقل به أحد من النحويين[٥].

أما الإهمال فجعل الأعلم منه قوله تعالى:((يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ))[الانبياء/٦٠] ((فارتفع إبراهيم عنده بالإهمال من العوامل؛ لأنه لم يتقدمه عامل يؤثر في لفظه فبقي مهملًا والمهمل إذا ضُمَّ إلى غيره ارتفع نحو: واحد اثنان))[٦].

أما المتأخرون من النحويين وكما ذكرت سابقًا فقسم منهم كان بصريًا والآخر كان كوفيًا ومن أبرز الذين ساروا على رأي الكوفيين ابن خروف(ت٦٠٩)[٧]، وأخذ بقولهم ابن مالك ووصفه بأنه:((قول حذاق الكوفيين، وبه أقول لسلامته من النقص، بخلاف القول الأول[٨] فإنه ينتقض بنحو:(هلَّا تفعل) و(جعلت أفعل) و(مالك لا تفعل) و(رأيت الذي يفعل) فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه

---

(١) ينظر: الإنصاف٢: ٥٥٣، شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور١: ٦٢

(٢) ينظر: خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، د.عفيف دمشقية :١١٩

(٣) ينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسيلي(ت٧٧٠هـ)، تحـ: د.الشريف البركاتي:٩١٧، همع الهوامع ١: ٥٩١

(٤) شرح المقدمة المحسبة، تحـ: د. خالد عبد الكريم ٢ : ٣٤٧

(٥) ينظر: شرح قطر الندى ١ : ٥٧

(٦) همع الهوامع ١ : ٥٩٢

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن خروف، تحـ: د. سلوى محمد عمر عرب ١ : ٢٧٣

(٨) أي: قول البصريين

موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعًا بلا رافع، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم، وصح القول بأن رافعه التجرد من الجازم والناصب[١]. وتابعهم ابن الحاجب والرضي والإمام يحيى العلوي(ت٧٤٩هـ) وابن هشام والأزهري[٢].

أما الجندي ـوبعد أن ذكر الآراء السابقة وحجج كل فريقـ فكان واضحًا في ميوله وترجيحه لرأي البصريين إذ قال:((هو في الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدأ وخبره وهذا ما ذهب إليه أصحابنا من أنه يرتفع بعامل معنوي وهو وقوعه موقع الاسم؛ لأنه لما كان عامله معنويًا أشبه الابتداء، وهو يعمل الرفع فكذا شبيهه))[٣]، وكذلك أشار إلى أن المضارع وقع في الرتبة العليا؛ لأن الاسم أقوى الكلم فأعطي الرفع وهو أقوى الحركات فتناسب الاثنان[٤].

ثم ذكر الجندي استدلالات الكوفيين على بطلان ما ذهب إليه البصريون وهي:

الأول: أنه لو جاز أن يقوم مقام الاسم لامتنع أن يرتفع في(كاد زيد يقوم)؛ لأنه لا يجوز (كاد زيد قائمًا)؛ لأن خبر كاد ينبغي أن يكون جملة فعلية وبما أن النحويين أجمعوا على وجوب الرفع في (يقوم) دل على أن الرفع ليس كما ذكره البصريون.

الثاني: أنه لو كان مرفوعًا بما ذكروه، لانتصب في نحو:(كاد زيد يقوم) لحلوله محل المنصوب وهو (قائمًا). ولا يجوز الرفع؛ لأن الاسم مرة يكون مرفوعًا ومرة يكون منصوبًا ومرة يكون مجرورًا، وعلى هذا يجب أن يعرب في كل من الحالات السابقة، وهذا فاسد؛ لأنه وجد منصوبًا ومجزومًا بعوامل لا تدخل على الاسم .

الثالث: لو كان كلامهم راجحًا لارتفع الماضي في قولهم :(زيدٌ قام) لوقوعه موقع (قائم)[٥].

إلا أنه انتصر لمذهبه البصري ورد ما ذهب إليه الكوفيون ونعته بأنه (باطل) إذ قال:

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٢ : ١٥١٩ – ١٥٢٠

(٢) ينظر على الترتيب: شرح الوافية: ٣٤٣، شرح الرضي على الكافية٤ : ٢٦ ، المنهاج في شرح جمل الزجاجي، تحـ: د. هادي عبد الله ناجي ١: ١٩٢، شرح قطر الندى ١: ٥٧،
شرح التصريح ٢ : ٣٥٦

(٣) الإقليد ٣ : ١٤٥٩

(٤) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٣ : ١٤٦١– ١٤٦٢ ، الإنصاف ٢ : ٥٥١

((إنَّ ذلك باطل لأداء ذلك إلى جعل ما هو السابق تاليًا))[١]، فجعل السابق لاحقًا لا يصح من وجهة نظر البصريين والجندي؛ لأن في هذا الحال سيتقدم النصب والجزم على الرفع وهذا لايجوز؛ لأن الرفع هو الأسبق في وجوه الإعراب[٢].

أما جوابه عما ذهب إليه الكسائي فقال:((إنَّ الزوائد لو كانت هي الرافعة لما جاز في المضارع غير الرفع وإنْ دخل الناصب أو الجازم؛ لأن العاملين إذا اجتمعا على كلمة فالعمل للأقرب، والجواب الثاني: أن الزائد بعض الفعل لا انفصال بينهما بل هو من تمام معناه، فلو ذهبنا إلى ما ذهب إليه الكسائي للزم إعمال الشيء في نفسه وذلك ممتنع))[٣].

وذكر الباحث رد الجندي لمذهب الكوفيين، فأما ما استدل به الكوفيون على بطلان ما ذهب إليه البصريون، فرده من وجوه:

الأول:((أن الأصل في (كاد زيد يقوم)(كاد زيد قائمًا)، ولكن عدل عن الاسم إلى الفعل لغرض وهو الدلالة على الحدوث؛ لأن (كاد) تستعمل في قرب الفعل من الحدوث، والفعل يدل على الحدوث دون الاسم))[٤]، ثم استشهد بالشاهد السابق على صحة كلامه بأن الأصل هو الاسم في الخبر.

الثاني: وأجاب عن الاستدلال الثاني بقوله:((أنا لا أقول: إنه يرتفع بما يرتفع به الاسم، فيلزمنا ما ذكرتم، وإنَّما نقول: إنه يرتفع لوقوعه موقع الاسم وهذا المعنى هو رافعه سواء أكان الاسم مرفوعًا أو غير مرفوع))[٥].

الثالث: ((إنَّ وقوع المضارع موقع الاسم إنَّما عمل فيه الرفع بعد أن استحق الإعراب بالمضارعة، ومثال الماضي لم تحصل فيه تلك المشابهة))[٦]، والمراد من وقوعه موقع الاسم، وقوعه موقعًا يصلح للاسم كـ(زيد يضرب) فلو قلت:(زيد ضارب) كان أَسَدُّ كلامًا.

---

(١) الإقليد ٣ : ١٤٦١– ١٤٦٢

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٣ : ١٤٦٢

(٣) المصدر نفسه ٣ : ١٤٦٣

(٤) المصدر نفسه الصفحة نفسها ، وينظر: شرح المفصل ٤ : ٢٢٢

(٥) المصدر نفسه ٣ : ١٤٦٤

(٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها

وقد ذهب الدكتور مهدي المخزومي من المحدثين مذهبًا آخر مفاده : إن المضارع ارتفع من أجل تمييز زمانه وتخصيصه، فبناؤه مجردًا يستعمل في الحال والاستقبال ولا يختص بأحدهما، فإذا أريد له الدلالة على الماضي المنفي اتصلت بها أدوات خاصة كـ(لم ولمَّا) وسُكِّن آخره، أما استعماله ماضيًا في الإثبات فلم يبقَ له أثر وقد زال الاستعمال بعد شياع بناء(فَعَلَ)، وإذا أريد به الدلالة على الاستقبال سبقته(أن أو لن أو إذن أو السين أو سوف)، أما بناء (يَفْعَلُ) مجردًا فهو بين الحال والاستقبال لا ينص على أحدهما[١].

ويرى الباحث أن في كلام المخزومي نظرًا؛ لأنه يرتفع عنده إذا كان مجردًا من الناصب والجازم، ومع ذلك فإنه يفتقر إلى الدقة، إذ إن الفعل المضارع قد يأتي مختصًا بزمن معين بل هو مجرد مرفوع وذلك بفعل القرينة كقولنا:(زيد يقرأ الآن)، (وهو يسافر غدًا)، فقد جاء الفعل المضارع مجردًا وهو يختص بزمن بعينه، وقد يأتي مجردًا وهو يختص بالمضي نحو:(كان يقرأ وكان يكتب) فجاء الفعل المضارع مثبتًا مجردًا دالًا على المضي.

ومن المحدثين الذين تابعوا البصريين أحمد عبد الستار الجواري[٢]، ومنهم من تابع الكوفيين كالدكتور فاضل السامرائي[٣].

والذي يميل إليه الباحث ويرجحه هو مذهب الكوفيين؛ لأن التعليل الذي اعتل به البصريون تعليل عقلي متكلف يبتعد عن واقع اللغة المرن:((كما يصعب على الباحث تصور معنى وقوع الفعل موقع الاسم، إنَّما الجملة وقعت موقع الاسم))[٤]؛ ولأن القول برأي الكوفيين أكثر تيسيرًا على دارسي النحو من غيرها.

وفي ضوء العرض لآراء النحويين في المسألة اتضح لي تمسك الجندي برأي البصريين ودفاعه عن مذهبهم، على أن هذا التمسك ليس تمسكًا أعمى، إنَّما هو تمسك مصحوب بالدليل والحجة، ولكنِّي رأيت أن الراجح هو الرأي الكوفي .

---

(١) ينظر: النحو العربي نقد وتوجيه: ١٣٣– ١٣٤

(٢) يتظر: نحو المعاني، أحمد عبد الستار الجواري : ٥٢

(٣) ينظر: أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، د. فاضل السامرائي : ٨٤

(٤) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، د. كريم حسين ناصر الخالدي : ٢٣٦

رفع الفعل المضارع بعد الفاء على القطع والاستئناف :

فاء السببيَّة مفادها أَن ما قبلها سببٌ لما بعدها، وأَن ما بعدها مسببٌ عما قَبلها، كقوله تعالى ((كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي))[طه/٨١]، فإذا كانت غير سببية، فقد تكون إمَّا للعطف على الفعل قبلها، وإمَّا للاستئناف فلم يُنصَب الفعل بعدها بأن مضمرة، ويعرب في حالة العطف بإعراب ما عطف عليه، كقوله تعالى : ((وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ))[المرسلات/٣٦]، ويرفع في حالة الاستئناف[١]، كقوله تعالى: ((إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ))[يس/٨٢]، أي : فهو يكون، والله أعلم .

واستشهد الجندي على الحالة الثانية في هذه المسألة بقول العنبري[٢] : [الخفيف]

غير أنَّا لَمْ تَأْتِنا بيقينٍ فنُرَجَّي ونكثِرُ التأميلا

إذ رفع الشاعر الفعل (نُرَجِّي) بحملهِ على القطع أي: قطعه عن الفعل الأول واستئنافه بجملة جديدة والتقدير في ذلك:(نحن نُرَجِّي)، قال الجندي:((أي الآتي لم يأتِ بيقين، فنحن نرجو خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين عما أتى به، ولا يستقيم هذا إلا برفع(نُرَجِّي) إذ لو جزم لدخل مع (الإتيان) في المنفي حينئذ فيفسد المعنى، ولو نصب لنصب بالجمعية فيلزم كونه منفيًا معه))[٣]، فلم يكن محمولًا على العطف إذ لا يمكن ذلك؛ لأن الفعل الأول مجزوم والثاني غير مجزوم فامتنع العطف لذلك رُفع على القطع عما قبله والاستئناف بجملة جديدة.

واستشهد بشاهد آخر وهو لجميل بن معمر العذري[٤]: [الطويل]

ألم تسأل الرّبع القَواءَ فيَنْطِقُ وهل تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ

وفي هذا الشاهد أيضًا رفع الشاعر الفعل(ينطق) على الاستئناف والقطع أي : فهو ينطق، قال الجندي :((كأنه قال: ألم تسأله فإنه ينطق على كل حال؛ لأن نطق الربع لا يتوقف على سؤال سائل، فإنه ينطق سواء سئل أو لم يسأل؛ لأن له لسان الحال لا القال

---

(١) ينظر : جامع الدروس العربية ٢ : ١٧٧

(٢) ينظر: الإقليد ٣ : ١٤٩٣ ، البيت لبعض الحارثيين في الكتاب ٣ : ٣١ ، شرح كتاب سيبويه ٣: ٢٢٣ ، وللعنبري في المفصل ١ : ٣٢٩ ، شرح المفصل ٤ : ٢٥٥ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٤ : ٣١ ، خزانة الأدب ٨ : ٥٣٠

(٣) الإقليد ٣ : ١٤٩٣

(٤) ينظر : ديوانه : ٣٣ ، المشهور بـ(جميل بثينة)

وهو ينطق على كل حال))[١] ولم يجز على الوجه الأول؛ لأن الأول أيضًا مجزوم ولو كان بالإمكان النصب لكان أحسن ولكن القوافي مرفوعة[٢] .

واستشهد بشاهد آخر وهو قول عمرو بن أحمر الباهلي[٣] : [الوافر]

يُعالِجُ عاقِرا أُعْيَتْ عليه ليُلْقِحَها فينْتِجُها حوارا

والقول فيه كالشاهدين السابقين إذ رفع الشاعر الفعل المضارع (ينتج) على القطع والاستئناف وفي الشاهد جاز النصب فيه أيضًا، قال الجندي: ((الرفع في البيت على وجهين : العطف، أي يعالجها، والابتداء، أي: فهو ينتجها، والنصب ظاهر على(يُلحقها). ونتاج الحوار من العاقر محال غير أنه أخرج الكلام على حسب ما يعتقده صاحبه من القدرة على معاداته التي شبهها بالعاقر استهزاء به واستحماقا له))[٤] .

ويَطَّرِد نصب المضارع بـ(أن) مضمرة بعد (الفاء) في جواب نفي أو طلب وهو الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني، فالأمر[٥]كقولك: (آتني فأحدثك)، تريد أن الإتيان سبب للحديث، فينتصب على تقدير:(ليكن منك إتيان فحديث)[٦]، ومثال النهي كقوله تعالى:((لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ)) [طه/٦١] أي:(لا يكن منكم افتراء فسحت بعذاب)، ومثال النفي: (ما تأتينا فتحدّثنا)، أي : (لا إتيان منك فلا حديث)، ومثال الاستفهام كقوله تعالى:((فَهَلْ لَنا مِنْ شُفَعاءَ فَيَشْفَعُوا لَنا)) [الأعراف/٥٣]، أي:(هل حصول شفعاء فشفاعة لنا)، ومثال التمني كقوله تعالى:((يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً))[النساء/٧٣]،أي:(ليت لي كونًا معهم ففوزًا عظيمًا لي)، ومثال العرض:(ألا تزورنا فنكرمك)، أي :(ألا يكون زيارة منك فإكرام منا)[٧]

---

(١) الإقليد ٣ : ١٤٩٤

(٢) ينظر: شرح المفصل ٤ : ٢٥٨

(٥) ينظر: الإقليد ٣: ١٤٩٥ ديوانه، جمع وتحقيق د.حسين عطوان: ٧٣، والكتاب٣ : ٥٤، المفصل١: ٣٣٠، شرح المفصل٤ : ٢٥٧

(٣) الإقليد ٣ : ١٤٩٦ ، وينظر: شرح المفصل ٤ : ٢٥٩

(٤) ينظر: الكتاب ٣ : ٣٥

(٥) ينظر: الرد على النحاة ١ : ١١٥ – ١١٦ ، البديع ١ : ٥٩٥ ، شرح التسهيل ٤ : ٢٨

(٦) ينظر: الكناش ٢ : ١٦

وقال سيبويه:((اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن، وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتدإ أو مبني على مبتدإ أو موضع اسم مما سوى ذلك))[١] .

ويذكر النحويون أن الفعل المنصوب بعد فاء السببية في نحو قولهم :(ما تأتينا فتحدثَنا) معنيين يجمعهما التنصيص على السبب :

أحدهما: (ما تأتينا فكيف تحدثنا) أي:(إنك لا تأتينا، ولهذا لا تحدثنا، ولو أتيتنا لحدثتنا).

الآخر: (إنك تأتينا ولكن لا تحدثنا) أي:(ما تأتينا إلا لم تحدثنا)، أي: (يقع منك اتيان كثير ولاحديث منك)[٢]، فالفعل الثاني مخالف للفعل الأول وهذا هو ما ذهب إليه الكوفيون من أن الفعل المضارع ينتصب بعد جواب النفي والطلب على الخلاف[٣] .

وأما في حالة الرّفْع فذهب المبرد إلى أنه على: ((وجهين: أَحدهما ما تأتيني وما تُحَدِّثني والآخر: شريك للأول داخل معه في النَّفي ، والوجه الثَّاني : أَن تقول ما تأتيني فتحدثني أَي : ما تأتيني وأَنت تُحَدِّثني))[٤]، فالوجه الأول على العطف أي أن الثاني بمعنى الفعل الأول، ويراد به نفي الحديث والإتيان جميعًا كما ينتفيان بالواو إذا قلت: ما تأتينا وما تحدثنا ومثله أيضًا:(لا أذهب إليه فاشتمه) أي: لا أذهب إليه فلا أشتمه، والوجه الآخر يكون ما بعد الفاء مبتدأ وخبرًا على طريق الاستئناف[٥]، أي بداية جملة جديدة لا علاقة لها بما قبل الفاء أي:(إنك ما تأتينا ولكنك تحدثنا)، ومثله: (أعطني فاشكرك) أي: فأنا ممن يشكرك على كل حال[٦] .

وذهب الفراء إلى أن الفعل المضارع يرتفع على الاستئناف بعد(الواو وفاء السببية)؛

---

(١) الكتاب ٣ : ٢٨

(٢) ينظر : الكتاب ٣ : ٣٠ ، المقتضب ٢ : ١٦ ، البديع في علم العربية ١ : ٥٩٨ ، معاني النحو ٣ : ٣٧٧

(٣) ينظر : الإنصاف ٢ : ٥٥٧

(٤) المقتضب ٢ : ١٦ – ١٧ ، وينظر : الأصول في النحو ٢ : ١٥٣ – ١٥٤ ، شرح كتاب سيبويه للرماني، (رسالة دكتوراه) لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي ١: ٨٦٠

(٥) ينظر: علل النحو ١ : ٤٣١ ، شرح ألفية ابن معط، ابن القواس(ت٦٢٨هـ)، تحـ: د. علي موسى الشوملي ١ : ٣٥٤

(٦) ينظر: معاني النحو ٣ : ٣٧٧

شرط أن يكون الفعل بعد الفاء والواو غير مشاكل لمعنى الأول فيستأنف بالرفع[١] واستشهد بقوله تعالى:((وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ))[النساء/٢٧] فرفعت (وَيُرِيدُ الَّذِينَ)؛ لأنها لا تشاكل (أَنْ يَتُوبَ) ، ومن الشعر استشهد بقول الشاعر[٢] : [الرجز]

والشعر لا يَسْطيعُه مَنْ يَظْلِمِه يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَه فيُعجِمُه

إذ رفع الشاعر الفعل(يعجم) على الاستئناف لعدم المشاكلة بينه وبين الفعل (يعرب) .

أما المتأخرون ومنهم ابن مالك فزادوا وجهًا آخرًا في جواز الرفع على السببية وبناء ما بعد الفاء على أنه مبتدأ محذوف ، كقوله تعالى: ((وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ))[المرسلات/٣٦]، تقديره:(فهم يعتذرون)، والمعنى: فكيف يعتذرون[٣]والله أعلم، واقتفى ابن يعيش أثر سيبويه ومن تبعه وقال بالوجهين السابقين، واستشهد بقوله تعالى:((وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ)) [القلم/٩]، وقال:((الثاني مرفوع بالعطف على لفظ الأوّل؛ لأنه شريكه في معناه وحكى سيبويه أنها في بعض المصاحف، (فيدهنوا) بالنصب على معنى التمنّي))[٤] .

وأصَّل الرضي الرفع للفعل المضارع بعد الفاء السببية إذ قال:((وكان الأصل في جميع الأفعال المنتصبة بعد فاء السببية: الرفع، على أنها جمل مستأنفة؛ لأن فاء السببية لا تعطف وجوبًا، بل الأغلب أن يستأنف بعدها الكلام، كـ(إذا المفاجئة)، ومعنياهما أيضًا متقاربان))[٥] .

أما الجندي فيرى أن(الفاء) أنما أضمر بعدها(أن)؛ لأن الغرض في معنى (أئتني فأكرمك) أنهم يجعلون المصدر(الأتيان) سبب(الإكرام)، فأئتني نزلت منزلة المصدر

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢: ٦٨، وينظر: الشاهد الشعري النحوي عند الفراء في كتابه(معاني القرآن) (رسالة ماجستير)، عبد الهادي كاظم كريم الحربي : ١١٢

(٢) البيت لرؤبة في ديوانه: ١٨٦، وينظر: الكتاب ٣: ٥٣ ، وللحطيئة في ديوانه برواية وشرح ابن السكيت، دراسة د. مفيد محمد قميئة : ١٨٥ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢ : ٣٣ ، اللمع ١: ١٩٥ ، شرح المفصل ٤ : ٢٦٢

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٤ : ٣١

(٤) شرح المفصل ٤ : ٢٥٨

(٥) شرح الرضي على الكافية ٤ : ٦٦

على قولهم:(ليكن منك إتيان) ولما نزل منزلة المصدر السابق وجب إضمار (إن)[١]، وفي نحو قولهم:(ما تأتينا فتحدثنا) قال الجندي:((وفي النفي نحو ما تأتينا فتحدثَنا)، والتقدير:(لا يكون منك إتيان فإن تحدثَنا، ولو لم يكن قولك:(ما تأتينا) بمنزلة المصدر نحو:(لا يكون منك إتيان) وليعطف عليه الفعل الذي هو(أن تحدثنا) بأن المصدرية وجب دخول الفعل الواقع بعد الفاء في حكم ما قبلها نحو:(ما تأتينا فتحدثُنا) بالرفع أي : فأنت لا تحدثنا))[٢]، فكان لابد من المخالفة بين الأول والثاني أي: لا يكون الأول سببًا للثاني .

إن الغرض من(الفاء) جعل الفعل الأول سببًا للثاني وذلك يحصل بإضمار(أن)، فالتقدير في المثال السابق:(لا يكون منك إتيان فأن تحدثنا) ومعناه:(إنْ تأتِنا تحدثْنا)، فالمنفي في هذا الكلام هو الإتيان من دون الحديث، والفرق بين هذا المثال والمثال السابق أن الرفع بالعطف ينتفي الحديث والإتيان معًا[٣]، وفي حالة النصب فسر قولهم: (ما تأتينا فتحدِّثَنا) على وجهين:((أحدهما: أنه نفى الجملتين على معنى أن انتفاء الأولى سبب لانتفاء الثانية، أي:امتنع الحديث لامتناع الإتيان ... والثاني: أنه أثبت الجملة الأولى معنى، وإن كانت في الظاهر منفية، ونفى الثانية على معنى أن الإتيان موجود والحديث غير موجود، فنزل الإتيان الموجود منزلة المعدوم، إذ الإتيان إنما يقصد لثمرته التي هي للحديث، فلما انتفت الثمرة نزل الإتيان الموجود بمنزلة المعدوم))[٤] .

وأجاز الجندي رفع الفعل المضارع بعد(الفاء) لسببين: العطف(الاشتراك) والابتداء إذ قال في تعليقه على المثال السابق(ما تأتينا فتحدثُنا):((يريد بالاشتراك: العطف.أي: النفي مشترك بين الجملتين، فلما كانت الجملة معرَّاة عن الناصب والجازم، صارت الثانية معرَّاة عنهما أيضًا، وكل منهما معرَّاة عنهما، وهو المقتضي للرفع))[٥] .

ويجوز الرفع على الابتداء أي : ((الرفع هنا لا بطريق العطف فالتقدير على هذا

---

(١) ينظر: الإقليد ٣ : ١٤٧٠

(٢) المصدر نفسه ٣ : ١٤٧١

(٣) ينظر: المصدر نفسه ٣ : ١٤٧٢

(٤) المصدر نفسه ٣ : ١٤٧٤

(٥) المصدر نفسه ٣ : ١٤٩٢

:(ما تأتينا فأنت تحدثنا) أي:(لعدم إتيانك تجهل أمرنا فأنت تحدثنا لذلك بما لا يحدث به العارف بأحوالنا، و(تحدثنا) في (فأنت تحدثنا) ليس بمعطوف على (تأتينا) في (ما تأتينا) ... فعلى هذه الطريقة نفس الحديث غير منفي. وإنما المنفي وصفه وهو كونه مرغوبًا فيه مرضيًا وقوله:(كأنك قلت:(ما تأتينا فأنت تجهل أمرنا) أراد بذلك أنه كما لا مجال للنصب في (تجهل) كذلك لا مجال في(تحدثنا) على هذا للنصب))[1]، فما ذهب إليه الجندي هو قول سيبويه السابق ذاته .

يتضح لي مما جاء في كلام سيبويه ومن تبعه من النحويين البصريين عامةً والجندي تحديدًا وهو رأي الباحث أيضًا أن الفعل المضارع بعد الفاء يرتفع لسببين، أحدهما: إنَّ الفعل الثاني يُحمل على الأول في المعنى ولذلك يأخذ حكمه الإعرابي في الرفع على أنهما متعاطفان، والآخر : أنه يُحمل على القطع والاستئناف ولاعلاقة للفعل الثاني بما قبله ولذلك ابتدأ الكلام بجملة جديدة على غير معنى الجملة الأولى[2] .

---

(١) الإقليد ٣ : ١٤٩٢

(٢) ينظر: الشاهد الشعري النحوي في شرح المفصل لابن يعيش(أطروحة دكتوراه) ساهر حمد مسلم القرالة : ٧٦

نصب الفعل المضارع بعد (أو) :

ينصب الفعل المضارع بدخول أدوات النصب عليه، ومن هذه الأدوات (أن ، لن ، كي ، لام التعليل ، لام الحجود ، حتى ، الفاء ، الواو ، أو)، فمنها ما ينصب الفعل مباشرة، ومنها ما ينصب الفعل المضارع بعدها بـ(أن) مضمرة وجوبًا كـ(أو).

تُقْسَم هذه المسألة على قسمين: الأول، معاني(أو) الناصبة ومواضعها، والآخر:عامل النصب في الفعل المضارع بعد(أو) .

وتستعمل(أو) في العطف غالبًا ولكنها تستعمل في النصب أيضًا، ولذلك استشهد الجندي على هذه المسألة بقول امرئ القيس[١] :[الطويل]

فقلتُ لَهُ لَا تَبْكِ عَيْنُك إِنَّما نُحاوِلُ مُلْكًا أو نَمُوتَ فنُعْذَرَا

فجاز في البيت وجهان: أحدهما نصب(نموت) على أن معنى(أو) (إلا أن) أي بإضمار (أن) ويجوز أن تكون معنى(أو) (حتى) كأنه قال:(حتى نموتَ) .

والوجه الآخر: الرفع على الاشراك بين الثاني والأول أو القطع والاستئناف بمعنى: (أو نحن ممن يموت)[٢] .

ولبيان القسم الأول من معاني (أو)، فقد ذكر الهروي [٣] وابن هشام[٤] أن المتأخرين ذكروا لها معاني عدة منها: الأول الشك نحو قوله تعالى((لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)) [البقرة /٢٥٩]، والثاني: الإبهام نحو قوله تعالى:((وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى))[سبأ/٢٤]، والثالث: التخيير نحو:(خُذْ من مالي دينارًا أو درهمًا)، الرابع: الإباحة وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو:(جالس العلماء أو الزهاد وتعلم الفقه أو النحو)، الخامس: الجمع المطلق نحو قول توبة بن الحمير[٥]:[الطويل]

وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلَى بأَنِّي فَاجِرٌ لِنَفْسي تُقَاها أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُها

---

(١) ينظر: الإقليد ٣ : ١٤٨٤ ، ديوانه ١ : ٩٦

(٢) ينظر: شرح المفصل ٤ : ٢٥٠ .

(٣) ينظر: الأزهية في علم الحروف للهروي(ت٤١٥هـ) ، تحـ : عبد المعين الملوحي : ١١١ – ١٢٣

(٤) ينظر: مغني اللبيب ١ : ٨٧ – ٩٥ ، الجنى الداني ١ : ٢٢٨ – ٢٣٠

(٥) ينظر: ديوانه عني بتحقيقه وشرحه ، د. خليل إبراهيم العطية : ٣٨

والسادس: الاضراب كـ(بل) شرط أن يتقدمها نفي أو نهي أو إعادة العامل، نحو: (ما قام زيد أو ما قام عمرو)، السابع : التقسيم نحو:(الكلمة : اسم أو فعل أو حرف).

الثامن: أن تكون بمعنى (إلا) في الاستثناء وهذه هي التي ينصب بعدها الفعل المضارع بإضمار(أن) نحو:(لأقتلنه أو يسلم)، التاسع: أن تكون بمعنى(إلى) وهي أيضًا تنصب الفعل المضارع بعدها بـ(أن) مضمرة نحو قولهم:(لألزمنك أو تقضيني حقي)،العاشر: التقريب نحو قوله تعالى:((وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ))[النحل/٧٧]، الحادي عشر : الشرطية نحو:(لأضربنه عاش أو مات) أي:(إنْ عاش بعد الضرب وإنْ مات)، الثاني عشر: التبعيض نحو قوله تعالى:((وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى)) [البقرة/١٣٥] .

وما يهمنا في ما تقدم هو الموضع الثامن من تلك المعاني وهو أن تكون ناصبة بإضمار(أنْ) إذ قال سيبويه :((هذا باب أو، وأعلم أن ما انتصب بعد أو فإنه ينتصب على إضمار أن.. ولا يستعمل إظهارها ... تقول إذا قال لألزمنك أو تعطيني، كأنه يقول : ليكونن اللزوم أو أن تعطيني. وأعلم أن معنى ما انتصب بعد أو على (إلا أن) ... تقول لألزمنك أو تقضيني، ولأضربنك أو تسبقني فالمعنى لألزمنك إلا أن تقتضيني ولأضربنك إلا أن تسبقني))[١] وإلى ذلك ذهب المبرد[٢]، وأيضًا ذهب ابن السراج إلى ذلك بقوله: ((كل موضع وقعت فيه أو يصلح فيه إلا أن وحتى، فالفعل منصوب، فإن جاء فعل لا يصلح هذا فيه رفعت وذلك نحو قولك : أ تجلس أو تقوم يا فتى)) [٣] .

و(أو) الناصبة يخالف ما قبلها لما بعدها في الشك، إذ إن (أو) التي يليها المضارع على وجهين:الأول، أن يكون الشك متساويًا بين ما بعدها وما قبلها نحو:(هو يقيم أو يذهب) فيتبع الثاني الأول في الإعراب، والثاني: أن يكون مخالفًا له فلا يتبعه في إعرابه[٤] .

وعلامة مخالفة (أو) ما قبلها أن تقع موقع (إلى أن) كقولك:(لأسيرن أو تغرب الشمس)[٥]

---

(١) الكتاب ٣ : ٤٦

(٢) ينظر: المقتضب ٢ : ٢٨

(٣) الأصول في النحو ٢ : ١٥٦

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٤ : ٢٥ ، تمهيد القواعد ٨ : ٤١٨٠ ، المقاصد الشافية ٦ : ٣٣

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٤ : ٢٥ ، شرح المفصل ٤ : ٢٤٩

فالوجه الأول لا يُعلِّق بين ما قبل (أو) وبين ما بعدها، والثاني الفعل كالعام في كل زمان والوجه الثاني أن الفعل مخرج من عمومه لذلك صار معناه (إلا أن)[١]

أما قوله تعالى:((سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ)) [الفتح /١٦]، فعلى هذه القراءة الفعل الثاني معطوف على الأول؛ لأنه إما القتال أو الإسلام ، قال سيبويه:((إنْ شئت كان على الإشراك وإن شئت كان: أو هم يسلمون))[٢]، وذكر السيرافي أن سيبويه رأى في بعض المصاحف (أو يسلموا)[٣]، فـ(يسلموا) هنا نصبت على معنى (إلا أن) فيقع القتال ثم يرتفع الإسلام .

أما المتأخرون ومنهم الرضي فذهب إلى أن القراءة في الآية السابقة(أو يسلموا) على معنى(إلى أن)[٤]، وإلى هذا ذهب ابن هشام[٥] أنها بمعنى(إلى أن) في (لألزمنك أو تقضيني حقي) .

وعلمنا سابقًا أنّ(أنْ والفعل المضارع) بتقدير مصدر فإذا دخلت(أو) عليهما قُدِّرا بمصدر معطوف على الفعل المؤول بمصدر أيضًا لذلك كان العطف فيها من باب عطف الاسم(المصدر) على الاسم [٦] نحو قول الشاعر[٧] :[الطويل]

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلاَّ لِصَابِرِ

أي :(ليكونن مني استسهال للصعب أو إدراك للمنى)[٨] .

ومما تقدم يتبين لنا أن كل ما ذهب إليه النحويون من باب الجواز ويمكن أن تتمثل معاني (أو) المذكورة سابقًا في معنى واحد وهذا المعنى يؤدي دوره المقصود، فالمواضع التي يمكن أن توضع فيها (حتى) أو (إلى أن) أو(إلا أن) فالنصب فيها على الجواز، قال ابن

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٤ : ٢٤٩

(٢) الكتاب: ٣ : ٤٧

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣ : ٢٤٤

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤ : ٦٧

(٥) ينظر: شرح شذور الذهب ١ : ٣٨٥

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣ : ١٥٤١ ، ارتشاف الضرب ٤ : ١٦٨١

(٧) بحث ولم أعثر على قائله، وينظر: شرح شذور الذهب ١ : ٣٨٥ ، شرح ابن عقيل ٤ : ٨ ، همع الهوامع ٢ : ٣٨٤

(٨) ينظر: جامع الدروس العربية ٢ : ٦٧

الناظم:((فإن كان ما قبلها مما ينقضي شيئًا فشيئًا فهي بمعنى(إلى) وإلا فهي بمعنىإلا))[١].

أما إذا لم تكن كذلك فتكون للعطف ولا نصب للفعل المضارع بعدها، وعلى هذا فإن سياق الجملة هو من يحدد معنى (أو) .

أما القسم الآخر فهو عامل النصب في الفعل المضارع بعد (أو) وهو على ثلاثة آراء : الأول: ناصبة بنفسها، الثاني: بـ(أن) مضمرة، الثالث: النصب على الخلاف .

وذهب البصريون إلى أن الفعل انتصب بـ(أن) مضمرة و(أو) عاطفة[٢]، وذهب الفراء وبعض من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب على الخلاف أي: أنه يخالف الأول في المعنى والعطف[٣]. وذهب الكسائي وأصحابه والجرمي إلى أنه انتصب بـ(أو) نفسها[٤]، وقد ردَّ المالقي ما ذهب إليه الكسائي وأصحابه بقوله:((لو كانت ناصبة بنفسها لكانت ناصبة في كل موضع ، فعدم اطراد ذلك يدل على فساد مذهبهم))[٥] .

أما الجندي فذكر ثلاثة أوجه لـ(أو): أولها:((الشك نحو:(جاء زيد أو عمرو) أردت أن تخبر بمجيء زيد فاعتراك شك فجوزت لذلك أن يكون (عمرو) هو الذي جاءك فأتيت بـ(أو)... الثاني: التخيير، كقولك:(أضرب رأسه أو ظهره) فقد أمرته بضرب أحدهما بغير عينه، ولم تجوِّز أن يضربهما معًا فليس في هذا شك وإنما هو تخيير))[٦] والوجه الثالث: ((أن تختار للإباحة ولكن في الأمر نحو: جالس الحسن أو ابن سرين))[٧]

أما دخولها على الفعل المضارع فأشار إلى أنها بمعنى (إلى) أو بمعنى (إلا)؛ لأن في قولك:(لألزمنك أو تعطيني حقي) معناه أن لزومي إياك واقع إلى وقت الإعطاء، فإذا جُعِلت بمعنى(إلا) كان معناها:(إن لزومي إياك واقع لا محالة إلا أن يقع

---

(١) شرح ابن الناظم ١ : ٤٧٩

(٢) ينظر: الجنى الداني ١ : ٢٣٢ ، المساعد ٣ : ٨١ ، همع الهوامع ٢ : ٣٨٥

(٣) ينظر: همع الهوامع ٢ : ٣٨٥

(٤) ينظر: المساعد ٣ : ٨١

(٥) رصف المباني : ٢١٣

(٦) الإقليد ٤ : ١٧٦١

(٧) المصدر نفسه ٤ : ١٧٦٥

الإعطاء)، فعلى هذين التقديرين يلزم إضمار(أن) فاللزوم واقع في كل زمان إلا زمان الإعطاء، فهي بمعنى (إلى) ظاهر وبمعنى(إلا) فيجب أن يكون الاستثناء من تمام الظرف الزماني، فيلزم أن يكون المستثنى ظرفًا زمانيًا أيضًا، ولا يمكن ذلك إلا أن يكون ما بعد(إلا) مصدرًا مضافًا إليه الزمان نحو:(إلا وقت إعطائك) فيجب أن تضمر(أن) ليكون المضارع في تقدير المصدر[١] . ومما تقدم بدا لي واضحًا أن الجندي يميل إلى رأي البصريين بتقدير (إلا) بموضعها. أما الحالة الإعرابية للفعل المضارع بعد(أو) فقال الجندي بالوجهين فإذا نصبت فـ(أو) بمعنى(إلى أن)، كما في قولك:(لألزمنك أو تعطيَني حقي)، وكذلك كان التقدير في الآية الكريمة السابقة:(يكونُ منكم قتالٌ أو إسلامٌ منهم) كقولك:(تقاتلونهم حتى يسلموا) أي:(إلى أن يسلموا)[٢]. أما إذا رفعت فكانت على الاشتراك بينهما أي:(تقاتلونهم أو يسلمون) بمعنى:(أن الأمر قُسِّم بينهما على الإبهام)، فالقتال إلى المؤمنين والإسلام إلى الكافرين. وإذا أردت الابتداء فكان التقدير:(تقاتلونهم أو هم يسلمون) على الاستئناف بجملة معربة إعراب نفسها غير مشترك بينها وبين ما قابلها في عامل واحد: نحو(إنَّ زيدًا قائم وعمرو منطلق) فعطف الجملة الثانية على أنها مستقلة لا على التشريك[٣].

ومثل هذا ما جاء في الشاهد الشعري السابق(نحاولُ ملكًا أو نموتَ فنعذرا)، قال الجندي:((فالنصب على:(إلا أن نموتَ) والرفع على ما ذكر من الوجهين))[٤] .

أما الباحث فيرى أن ما ذهب إليه البصريون والجندي هو الراجح والصائب؛ لأن تقدير (إلا وحتى) في موضع(أو) تقدير في المعنى من دون الإعراب، أما التقدير اللفظي فيكون بتقدير مصدر قبل(أو) ومصدر بعدها مؤول من (أن) والفعل، ولأن المصدر قبلها مقدر فلابد من إضمار(أن) لتكون مع الفعل معطوفة على المصدر السابق؛ لأن(أو) ((إذا حُقِقَ معناها رجعت إلى معنى العاطفة اسمًا على اسم))[٥] .

---

(١) ينظر : الإقليد ٣ : ١٤٦٨ – ١٤٦٩

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٣ : ١٤٨٢

(٣) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٤) المصدر نفسه ٣ : ١٤٨٥

(٥) رصف المباني: ٢١٣

رفع الفعل المضارع وجزمه بناءً على قصد الجزاء وعدمه :

يجزم الفعل المضارع بدخول أداة من أدوات الجزم الظاهرة عليه، فتقطع حركة الحرف الأخير من الكلمة، أو يحذف حرف، منها إذا كان الحرف الأخير منه حرف علة. والجملة الشرطية تتكون من ثلاثة أركان هي:(أداة الشرط، وفعل الشرط، وجواب الشرط)، وقد أغنتنا المصنفات النحوية عن ذكر الأمثلة في ذلك .

وقد يجزم بغير أدوات ظاهرة كما هو الحال في جملة الجواب[١] أو كما يسميها النحويون(الجزاء)، ويُجزم المضارع فيها اذا كان جوابًا لطلب(أمر أو نهي أو استفهام أو تمني أو عرض أو تحضيض أو ترجي)، وفيها محورين، الأول: إذا قصد بالمضارع الجزاء كان مجزومًا، فهذا (الجزاء) مرتبط ارتباطًا وثيقًا بما قبله وهو أسلوب شرطي، والثاني: إذا لم يقصد به الجزاء كان مرفوعًا .

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول الشاعر[٢] : [البسيط]

وَقَالَ رَائِدُهُمُ أَرْسُوا نُزاوِلُها فكُلُّ حَتْفِ امْرِىءٍ يُمْضَي بِمقْدارِ

إذ رفع الشاعر الفعل المضارع (نزاولُها) على القطع والاستئناف وهو أحد وجوه رفع الفعل المضارع إن لم يقصد به الجزاء، قال الجندي:((فالرائد لمّا قال أرسوا، كانهم قالوا: لِمَ نرسي؟ فقال: فإنا نزاولها))[٣] .

وعقد سيبويه بابًا خاصًا سماه:((باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمرٍ أو نهي أو استفهامٍ أو تمنٍّ أو عرض فأما ما انجزم بالأمر فقولك: (ائتني آتك). وأما ما انجزم بالنهي فقولك:(لا تفعل يكن خيرًا لك). وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك:(ألا تأتيني أحدثُّك)؟ و(أين تكونُ أُزُرْكَ)؟ وأما ما انجزم بالتمني فقولك:(ألا ماءَ أشْرَبْه)، (وليته عندنا يحَدَّثْنا). وأمَّا ما انجزم بالعَرْض فقولك: ألا تَنْزل تُصِبْ خيراً))[٤].

---

(١) ينظر : معاني النحو ٤ : ١٣

(٢) ينظر: الإقليد ٣: ١٥٠٩، والبيت للأخطل في الكتاب ٣ : ٩٦ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣ : ٢٩٧، شرح المفصل ٤ : ٢٨٠ ، خزانة الأدب ٩ : ٨٧ ، معاني النحو ٤ : ١٣

(٣) الإقليد ٣ : ١٥٠٩

(٤) الكتاب ٣ : ٩٣

وقد تابع عدد من النحويين سيبويه في رصد أنواع من الجملة الطلبية التي يكون جوابها كجواب الجملة الشرطية ومنهم الفراء[١] والأخفش[٢] والمبرد[٣] وابن السراج[٤] وابن يعيش[٥] والرضي[٦]، وما يمكن فهمه من عبارة سيبويه أن تركيب الجملة الشرطية(إن تأتني آتك) تتشابه إلى حد كبير مع الجملة الطلبية وجوابها من جهة أن الجملتين تتكونان من عبارتين وجواب كل منهما يُجزم بما تقدم من عبارة شرطية أو طلبية .

وثمة اختلاف في تعليل عامل الجزم في جملة الجواب، فنجد أن سيبويه هذه المرَّةُ خالف أستاذه الخليل في تعليله فنقل عنه قوله:((وزعم الخليل: أنَّ هذه الأوائل كلَّها فيها معنى إنْ، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال ائتني آتك فإن معنى كلامه إن يكن منك إتيانٌ آتك، وإذا قال: أين بيتُك أَزُرْك، فكأنه قال إن أعلمْ مكانَ بيتك أزرْك؛ لأن قوله أين بيتك يريد به: أعلِمْنِي. وإذا قال ليته عندنا يحدِّثْنا، فإن معنى هذا الكلام إن يكن عندنا يحدِّثْنَا، وهو يريد ههنا إذا تمنَّى ما أراد في الأمر. وإذا قال لو نزلت فكأنَّه قال انْزِلْ))[٧].

وانتهج عدد من النحويين رأي الخليل هذا، ومنهم ابن عصفور إذ قال:((كل جملة غير محتملة للصدق والكذب، إذا ضمنت معنى الشرط فإنها تحتاج إذ ذاك جوابًا فتجزمه))[٨].

ويرى الباحث أن سيبويه والخليل اتفقا على جزم الجواب بالجملة السابقة، ولكنهما اختلفا في تعليل الجزم، فقال سيبويه:((وإنَّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتني، بإن تأتني، لأنَّهم جعلوه معلَّقًا بالأوّل غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنَّ إن تأتني غير مستغنية عن آتك))[٩] وسيبويه اتخذ كلام أستاذه الخليل وسيلة لتوضيح شواهده. وأن

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ١ : ١٥٧

(٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش ١ : ٨١

(٣) ينظر : المقتضب ٢ : ٨٢

(٤) ينظر : الأصول في النحو ٢ : ١٦٢

(٥) ينظر : شرح المفصل ٤ : ٢٧٤

(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤ : ١١٦

(٧) الكتاب ٣ : ٩٤

(٨) المقرب ٢ : ٣٤٨

(٩) الكتاب ٣ : ٩٣ – ٩٤

الخليل أوّل الجزم بما تضمنته هذه الأوائل من معنى(إن). إذًا ما تضمنته عبارة سيبويه: أن الجواب مجزوم بالطلب كانجزامه بالعبارة الشرطية، وما تضمنته عبارة الخليل: أن الجواب مجزوم بما تضمنته هذه (الأوائل) من معنى للشرط .

ويبدو أن سيبويه أوضح الجانب الوصفي للمسألة، بينما أوضح الخليل مسببات هذا الجزم، أي: كيفية جزم الطلب للجواب .

وهناك تفسير آخر بِعدِّ الجواب ليس للأمر إنما لشرط بعد جملة الطلب، فنجد ذلك عند المبرد إذ قال:((إِنَّمَا أَنْجزمت بمعنى الجزاء لأَنَّك إذا قلت ائتني أكرمك فإِنَّما المعنى ائتني فإن تأتني أكرمك لأَن الإكرام إِنَّما يجب بالإتيان))[١]، ويبدو لي أن المبرد أراد من كلامه أعلاه أن ثمة تركيبًا محذوفًا من الجملة، وإلى ذلك ذهب ابن السراج في معرض حديثه عن حرف الجزاء إذ قال:((الذي يحذف فيه حرف الجزاء مع ما عمل فيه وفيما بقي من الكلام دليل عليه وذلك إذا كان الفعل جوابًا للأمر والنهي أو الاستفهام أو التمني أو العرض تقول: آتني آتِكَ فالتأويل: ائتني فإِنَّك إنْ تأتني آتِكَ))[٢] ، ونهج أبو علي الفارسي النهج نفسه بقوله:((وقد يحذف الشرط في مواضع فلا يؤتى به لدلالة ما ذكر عليه. وتلك المواضع: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، تقول: أكرمني أكرمك، والتأويل: أكرمني فإنك إنْ تكرمني أكرمك، والنهي: لا تفعل يكن خيراً لك، والاستفهام: أتأتيني أحدثك، وأين بيتك أزرك، والتمني: ألا ماء أشربه. والعرض: ألا تنزل عندنا تصب خيراً، فمعنى ذلك كله: إن تفعل أفعل))[٣]، وإلى ذلك ذهب العكبري[٤] أيضًا .

إذًا جملة الجواب منقوصة الفهم وتحتاج إلى تقدير المحذوف. وبناءً على هذا جاء الجزم على تقدير هذه العبارة، وهذا ما فُهِم من عبارة السيرافي بقوله:((جزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض بإضمار شرط في ذلك كله، والدليل على ذلك قول إن الأفعال التي تظهر بعد هذه الأشياء، إنما هي ضمانات يضمنها ويعد بها الآمر والناهي

---

(١) المقتضب ٢ : ٨٢

(٢) الأصول في النحو ٢ : ١٦٢

(٣) الإيضاح العضدي ١ : ٣٢٢

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١: ٦٥

والمستفهم والمتمني والعارض، وليست بضمانات مطلقة، ولاعدات واجبة على كل حال، وإنما هي معلقة بمعنى: إن كان ووجد وجب الضمان والعدة، وإن لم يوجد لم يجب، ألا ترى أنه إذا قال: ائتني آتك، لم يلزم الآمر أن يأتي المأمور إلا بعد أن يأتيه المأمور، وإذا قال: أين بيتك؟ أزرك لم يلزمه الزيارة إلا بعد أن يعرف بيته، ولفظ الأمر والاستفهام لا يدل على هذا المعنى، والذي يكشفه لفظ الشرط ، فوجب تقديره بعد هذه الأشياء))[١] .

أما ابن يعيش فذهب إلى أن جواب الطلب بأنواعه هو جواب الشرط المحذوف ذاته؛ لأن الجملة الطلبية لا تحتاج إلى جواب لأنها مفهومة وتامة فبأمرك شخصًا فإنك تطلب منه فعلًا وكذا الحال في النهي وذلك لا يراد وجوده على وجود غيره ، فإذا جئت بجواب كان هذا طريقه، ففي الأمر مثلًا تقول:(إيتِني أكرمْك)، تقديره بعد قولك:(إيتني إن تأتني أكرمك)، كأنك ضَمِنْتَ الإكرامَ عند وجود الإتيان، ووعدت بإيجاد الإكرام عند وجود الإتيان[٢] .

ومن المتاخرين الرضي فقد رجح رأي الخليل وذهب إلى أن الجزاء جزم بهذه الأشياء وليس بـ(إن) مقدرة، أما غيره فقدر(إن والشرط) بعدها والسبب في ذلك أنكارهم إسناد الجزم للفعل[٣] .

أما الجندي فذهب إلى أن جواب جملة الطلب مجزوم بـ(إن مضمرة) ففي الأمر قال: ((وتقول في الأمر:(أكرمْني أُكْرِمْك) بالجزم؛ لأن جزاء الشرط قد حذف لدلالة الأمر عليه ، ألا ترى أن قولك:(أكرمْني أُكْرِمْك) معناه: أكرمني فإنك إن تكرمْني أكرمْك؛ لأنك لما أمرته بالإكرام ثم اتيت بعده بـ(أكرمْك) مجزومًا علم أن جزاءً لإكرامك أنْ أكرم))[٤] ، وكذلك الحال بقية أنواع الطلب، وجاز إضمار(إنْ) لدلالة هذه الأشياء(الطلب) .

ويرى النحويون أن السبب في حذف تلك العبارة هو وجود ما يدل عليه في الكلام، وتقتضي الدلالة أن يكون هناك تطابق بين الدال والمدلول أي : بين الظاهر والمضمر

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣ : ٢٩٩

(٢) ينظر: شرح المفصل ٤ : ٢٧٤

(٣) ينظر شرح الرضي على الكافية ٤ : ١١٧ – ١١٨

(٤) الإقليد ٣ : ١٥٠٢

وصرَّح عدد من النحويين بهذا القيد ومنهم الزمخشري[١]، وابن يعيش الذي أوضح كلام الزمخشري بأن المعنى إذا كان في حال الإرادة لا يجوز حذف اللفظ الدالّ عليه إلا أن يكون هناك ما يدل على المعنى، أو يدل على لفظ ذلك المعنى، فساغ حذف الشرط وأداته لتقدُّمِ ما يدلّ عليه من الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض، لذلك لزم أن يكون المضمر والظاهر من جنس واحد، فلو حصلت المخالَفَة لَما دلّ عليه، فإذا كان الظاهر موجَبًا، كان المضمر موجبًا، وإذا كان منفيًا كان مثله . والأمرُ مثل الموجب طَلَبُ إيجاب، والنهيُ كذلك، فكما يكون الموجب بأداة وبغيرها، نحو:(إن زيدًا قائمٌ)، و(زيدٌ قائمٌ)، كان الأمر مثله نحو:(ليَقُمْ زيدٌ)، و(قُمْ يا زيدُ). وعندما لا يكون النفي إلا بأداة، كان النهي مثله نحو:(لا تَقُمْ). ومنه ما يكون الظاهر أمرًا، يكون المضمر فعلًا موجبًا، فإذا قلت: (أكْرِمْني أكرِمْك)، كان تقديره :(إن تكرمْني أكرمْك)، وإذا قلت:(لا تَعْصِ الله يُدْخِلْك الجنّةَ)، كان تقديره:(إن لا تَعْصِه يدخلْك الجنّة)[٢].

ونقل الرضي عن الكسائي تجويزه أن يكون المضمر خلاف المظهر إذا دلت القرينة عليه[٣]، ففي قولهم:(لا تدنُ من الأسد يأكُلْك) قال سيبويه:((لا تدن من الأسد يأكلك فهو قبيح إن جزمت، وليس وجه كلام الناس؛ لأنَّك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببًا لأكله))[٤]. فتقديره عند سيبويه : إن لا تدنُ من الأسد يأكلْك بمخالفته لطبيعة الكلام، ومثل به عدد من النحويين كـ(المبرد، وابن السراج، والزمخشري، وابن يعيش)[٥]، وتقدير المثال السابق عندهم:(لا تدن من الأسد فإن لا تدنُ منه يأكْلك) وعلى رأي الكسائي إن جوابه جاء للتحذير من الاقتراب، أما سبب رفضه عند سيبويه فلعدم مناسبة الجواب للشرط، وعند النحويين هو عدم المطابقة بين الظاهر والمضمر، فالنحويون يرون أن (لا تدنُ) بمعنى(ابتعد) وليس هو كذلك وإنما معناه(عدم الدنو)، فالجملة على مضمونين الأول(النهي

---

(١) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب ١ : ٣٣٣

(٢) ينظر : شرح المفصل ٤ : ٢٧٧

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤ : ١٢١

(٤) الكتاب ٣ : ٩٧

(٥) ينظر على الترتيب : المقتضب ٢: ٨٣ ، الأصول ٢ : ١٦٢ ، المفصل ١ : ٣٣٤ ، شرح المفصل ٤ : ٢٧٤

عن الاقتراب) والآخر التحذير بـ(يأكلك)، كأنه قال: (إنْ تدنُ من الأسد يأكلْك) . وعندما أنكر سيبويه ومن تبعه الجزم في الجملة السابقة أعطى بديلًا وهو الرفع فيكون شكل الجملة كالآتي:(لا تدنُ من الأسد يأكُلُك) وأشار إلى أن هذا الكلام أحسن[١] كأنك قلت:(لا تدنُ منه فإنَّه يأكلُك)، ففي حالة الرفع تكون الجملة الأولى طلبية والجملة الثانية مقطوعة مستأنفة[٢] .

أما الجندي فكان رأيه مشابهًا تمامًا لما جاء به سيبويه إذ قال في تفسيره لكلام الزمخشري:((معنى هذا الكلام أن كل نوع من هذه الأنواع متى وقع مثبتًا وأضمر فيه المجازاة، وجب أن يكون المضمر مثبتًا، ولو وقع منفيًا وجب أن يكون المضمر منفيًا، ألا ترى أن قولك:(أكرمْني أكرمْك)، و(فإنك إنْ تكرمني أكرمْك) كلاهما مثبت))[٣]؛ لأن السر في ذلك أن الإضمار لابد أن يدل الظاهر على المضمر والنفي مع الأثبات متنافيان لذلك لم يجز القول:(لا تدنُ من الأسد يأكلْك) بالجزم؛ لأن الظاهر هو(لا تدنُ) منفي[٤]، وكذلك أشار إلى حالة الرفع على إبطال الاشتراك إذ قال:((لأنك لما جئت بالجملة الاسمية وهي(فإنه يأكلك) فقد محوت المجانسة عنهما؛ لأن الأولى جملة فعلية))[٥]

أما إذا لم يقصد بجملة الجواب الجزاء ففي هذه الحالة يكون الفعل المضارع مرفوعًا[٦] ، وفي ذلك قال سيبويه:((وقد سمعنا من العرب من يشمُّه الرَّفع، كأنه يقول: متى أنام غير مؤرق وتقول: ائتني آتك، فتجزم على ما وصفنا، وإن شئت رفعت على أن لا تجعله معلقاً بالأوَّل، ولكنَّك تبتدئه وتجعل الأول مستغنياً عنه، كأنَّه يقول: ائتني أنا آتيك))[٧] ، فإذا لم يرتبط الفعل بما قبله هذا الارتباط لم يجزم[٨] قال تعالى:((وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي

---

(١) ينظر : الكتاب ٣ : ٩٧

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣ : ٣٠٤

(٣) الإقليد ٣ : ١٥٠٥

(٤) ينظر: المصدر نفسه ٣ : ١٥٠٦

(٥) المصدر نفسه ٣ : ١٥٠٧

(٦) ينظر: المفصل١ : ٣٣٤ ، المقاصد الشافية ٦ : ٦٨ ، توجيه اللمع ١ : ٣٨٠ ، معاني النحو ٤ : ١٤

(٧) الكتاب ٣ : ٩٥ – ٩٦

(٨) ينظر: معاني النحو ٤ : ١٣

لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي))[القصص/٣٤] ، والتقدير في الآية الكريمة:(أرسله ردءًا فإنه يصدقني) والله أعلم. وذهب الجندي إلى أن الجزاء له وجه واحد وهو الرفع، إذ قال: ((إذا لم تقصد بالفعل الواقع بعد هذه الأشياء الجزاء فرفعت، وكان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه: أحدها:الصفة كقوله تعالى:((وليًّا يرثُني))[مريم/٥-٦] ... وثانيها: الحال كقوله تعالى:((وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ))[الأعراف/١٨٦]، وثالثها: القطع والاستئناف كـ(اسمه) يكفيك دليلًا على كون المقطوع أجنبيًا عن الأول، إذ الجملة الاسمية لا تناسب الجملة الفعلية وذلك نحو قولك: لا تذهبْ به تُغلبُ عليه))[١] أي: فأنتَ تغلب عليه .

وهناك مما يحتمل الأمرين(الحال والقطع) كقولهم:(ذره يقول ذاك ومره يحفرها)[٢] ، قال الجندي:((فالحال على تقدير: ذره قائلًا ذاك، والقطع على تقدير: ذره فإنه يقول ذاك، وكذلك:(مره يحفرُها)، أي: مره حافرًا لها في الحال و(مره فإنه يحفرها) بالقطع))[٣]،

واستشهد الجندي على هذا بقول الأخطل(ت٨٩هـ)[٤] : [البسيط]

كُرُّوا إِلى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرونَها كَمَا تَكُرُّ إِلى أَوْطَانِهَا البَقَرُ

فرفع الشاعر(تُعمُرُونها) إما على الحال، وإما على الاستئناف وقطعه عما قبله، قال الجندي :((أي أرجعوا إلى موضعكم وإلى الحِرار التي هناك عامرين، أو أرجعوا فإنكم عامرون))[٥].

يبدو لي أن ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه ومنهم الجندي هو الرأي الراجح والصائب؛ لأن الجملة الطلبية إذا قُصِد بجوابها الجزاء احتاجت إلى جواب مجزوم فهي تُشْبِه إلى حد كبير الجملة الشرطية وجوابها، لذلك جزمت كما جزمت جملة جواب الشرط على أن جملة الطلب متضمنة معنى(إنْ) فصح الجزم، أما إذا لم يكن الجواب مقصود الجزاء فيكون مرفوعًا بناءً على أن جملة الطلب لم تحتج إلى جزاء قاطع جازم مما تتقدم عليها لذلك استُؤْنِف الكلام برفعه .

---

(١) الإقليد ٣ : ١٥٠٨

(٢) ينظر : الكتاب ٣ : ٩٨ ، شرح كتاب سيبويه للرماني ١ : ١٠٤٠ ، معاني النحو ٤ : ١٤

(٣) الإقليد ٣ : ١٥١٠

(٤) البيت للأخطل في ديوانه، شرح وتقديم : مهدي محمد ناصر الدين : ١٠٨

(٥) الإقليد ٣ : ١٥١١

جواز الإعمال والإلغاء في أفعال القلوب:

قسم النحويون الفعل على تقسيمات عدة من حيث الزمن ومن حيث الإعراب والبناء ومن حيث التعدية واللزوم، والذي يهمنا من مسألتنا هذه (الفعل المتعدي)، وعرفه النحويون بأنه الفعل الذي:((يلاقي شيئًا ويؤثر فيه))[١]،أو:((هو الفعل الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف الجر))[٢]، ومن أنواعه: ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما (مبتدأ وخبر) وما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما (مبتدأ وخبر)، فالنوع الأول يقسم على قسمين، هما : أفعال القلوب وهو محور المسألة، والآخر أفعال التحويل .

سميت(أفعال القلوب)؛لأن معانيها قائمة بالقلب متصلة به كـ(العلم واليقين والظن ونحوها)[٣]، فهي عاملة وهو الأساس، ولكن القلبية المتصرفة منها اختصت بالإلغاء والتعليق[٤] ولكل منهما أسبابه .

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول الشاعر[٥] : [البسيط]

أبالأراجيزَ يابنَ اللُّؤْم تُوعِدُنِي وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلتُ اللُّؤم وَالخُور

فاللؤم اسم مرفوع على أنه مبتدأ مُؤخر وشبة الجملة من الجار والمجرور(في الأراجيز) فِي مَوضِع رفع؛ لأَنَّهُ خبر مقدم وألغيت(خلت)؛ لتوسطها بينهما[٦]. قال الجندي: ((الأصل: خلت اللؤم والخور في الأراجيز أي: كائنين في الأراجيز، فلما وقع(خلت) بين المفعولين ألغي))[٧] .

واختصت هذه الأفعال بأن تعمل في جملة المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ مفعولها الأول

---

(١) الأصول في النحو ١ : ١٦٩

(٢) شرح ابن عقيل ٢ : ١٤٥

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢ : ٨٥ ، أوضح المسالك ٢ : ٢٨ ، اللمحة في شرح الملحة ١ : ٣٣٨

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ١ : ٥٥٨ ، شرح شذور الذهب ١ : ٤٥٦ ، شرح ابن عقيل ٢ : ٤٤ ، تمهيد القواعد ٣ : ١٤٨٥ ، معاني النحو ٢ : ٣٢

(٥) ينظر: الإقليد ٣ : ١٥٥٢، والبيت لجرير في ديوانه ٢ : ١٠٢٨، لسان العرب١١:٢٢٦،البديع١: ٤٥١، ولـ اللعين(منازل بن زمعة المنقري)(ت٧٥هـ) في الكتاب ١:١٢٠ ، شرح التسهيل ٢:٨٦ ، شرح التصريح ١ : ٣٦٩

(٦) ينظر : شرح قطر الندى ١ : ١٧٤ ، شرح التصريح ١ : ٣٦٩

(٧) الإقليد ٣ : ١٥٥٢

والخبر مفعولها الثاني[١]((فإذا تقدمت لم يكن بد من إعمالها؛ لأنّ المقتضي لإعمالها قائم لم يوجد ما يُوهِي الفعل ويسوّغ إبطال عمله))[٢] وليس لنا أن نستغني عن أحد المفعولين بالحذف، قال سيبويه:((هذا باب الفاعل الذي يتَعدّاه فعلُه إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر وذلك قولك: حَسِبَ عبد الله زيدًا بكرًا، وظنَّ عمرو خالدًا أباك، وخالَ عبدُ الله زيدًا أخاك))[٣]، فاحتياجها إلى المفعولين أساس؛ لأنها ليست أفعالًا تصل منك إلى غيرك وإنّما هي ابتداء وخبر فيمتنع أن تقول:(ظننتُ زيدًا)؛ لأن الكلام أصبح غير مفهوم إلا بذكر المفعول الثاني فتقول:(ظننتُ زيدًا منطلقًا) فـ(منطلقًا) هو الخبر الذي لابد منه كما لابد من خبر المبتدأ[٤] .

واختصت الأفعال القلبية المتصرفة بخاصية الإلغاء، وهو:((ترك العمل لفظًا ومعنى لا لمانع))[٥]، أما غير المتصرفة منها كـ(هب، تعلم)، فلا يجوز إلغاؤها؛ لأنها أفعال جامدة[٦] لا تتصرف فتلزم الأمر وهي ضعيفة الشبه بأفعال القلوب[٧] .

وفي هذا الشأن قال سيبويه:((هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى فهي ظننت، وحَسِبتُ، وخِلتُ، وأُريتُ ورأَيتُ، وزعمتُ، وما يتصرفّ من أفعالهن فإذا جاءتْ مستعمَلةً فهي بمنزلة رأيت وضربتُ وأَعطيتُ فى الإعمال، والبناءِ على الأوَّل، فى الخبر والاستفهام وفي كل شيء، وذلك قولك: أظُنُّ زيدًا منطلقًا، وأظنّ عمرًا ذاهبًا، وزيدًا أظنُّ أخاك... فإن ألغيتَ قلت: عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ، وهذا إخالُ أخوك، وفيها أُرَى أبوك، وكلَّما أردتَ الإلغاء فالتأخيرُ أقوى))[٨]، فالمفهوم من كلام سيبويه إنها تلغى بشرطين، أولهما: إذا توسطت بين معموليها(مفعوليها)، فهذه يجوز فيها الأمران على السواء وقيل: الإعمال أرجح[٩]؛ لأن الفعل

---

(١) ينظر: الكافية في علم النحو ١ : ٤٧ ، اللمحة ١ : ٣٣٣ ، شرح قطر الندى للجوجري ٢ : ٦٤٠

(٢) شرح المفصل ٤ : ٣٢٩

(٣) الكتاب ١ : ٣٩

(٤) ينظر: المقتضب ٣ : ٩٥

(٥) شرح ابن عقيل ٢ : ٤٤ ، وينظر : شرح ابن الناظم ١: ١٤٥ ، التذييل والتكميل ٦ : ٥٤ ، الهمع ١: ٥٥١

(٦) ينظر: أوضح المسالك ٢ : ٥٤

(٧) ينظر: شرح المكودي ١ : ٨٣ ، شرح الأشموني ١ : ٣٦٤

(٨) الكتاب ١ : ١١٨ – ١١٩

(٩) ينظر : شرح قطر الندى ١ : ١٧٤ ، شرح ابن عقيل ٢ : ٤٧

أقوى من الابتداء إذ هو عامل لفظي[١] نحو:(زيدٌ ظننتُ منطلقٌ)، والآخر إذا تأخرت عن معموليها فههنا يجوز فيها الإلغاء والإعمال، والإلغاء أرجح[٢]، نحو :(زيدٌ منطلقٌ ظننتُ)[٣]، وعلل سيبويه ذلك بقوله :((وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجيء بالشكِّ بعدما يَمْضِي كلامُه على اليقين، أو بعدما ما يبتدئ وهو يريد اليقينَ ثم يُدْرِكُه الشكُّ، كما تقول: عبدُ الله صاحبُ ذاك بلغَني، وكما قال: من يقول ذاك تَدرِي، فأَخّرَ ما لم يعمل في أول كلامه وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين، وفيما يدري))[٤]، فلما كانت هذه الأفعال تفيد الشك فتأخيرها أقوى عند الإلغاء؛ لأن الكلام يبنى على اليقين ثم يدركه الشك[٥]. ولم يذكر النحويون ذلك بعده وذهبوا إلى تعليل جواز إلغاء هذه الأفعال إذا توسطت أو تأخرت؛ لضعفها في العمل. فإذا لم يؤكد العامل بمصدر منصوب قبح الإلغاء كـ(زيدًا قائمًا ظننت ظنًا)، أما إذا تقدمت (متى)عليها وعلى معموليها نحو:(متى ظننتُ زيدًا قائمًا)، جاز الإلغاء والإعمال على ضعف وقبح[٦]، فالإلغاء لعدم تصدره والإعمال لتقدمه على المعمولين[٧]، أما سيبويه فلم يذكر إلا الإعمال، وذكر غيره من النحويين الإلغاء فيها إما على أنها معمولة للخبر أو معمولة لـ(ظننتُ) فجاز الإعمال[٨] .

وأما ما اختلف فيه البصريون والكوفيون، فإن البصريين والفراء أجازوا الإعمال في أفعال القلوب إذا تقدمت على المفعولين ووصفوا الإلغاء بالقبح، وأما الكوفيون والأخفش فذهبوا إلى جواز إلغائها [٩] واستدلوا على ذلك بقول الشاعر[١٠] :[البسيط]

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٦ : ٦٥ ، همع الهوامع ١ : ٥٥١

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢ : ٥٥٧ ، توضيح المقاصد ١ : ٥٥٩

(٣) ينظر: علل النحو ١: ٢٨٦ ، شرح المفصل ٤ : ٣٢٩ ، النواسخ في كتاب سيبويه، د. حسام النعيمي : ٨٥

(٤) الكتاب ١ : ١٢٠

(٥) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١ : ٣٥٣

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢ : ٨٥ ، شرح الأشموني ١ : ٣٦٦ ، همع الهوامع ١ : ٥٥٣

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٦ : ٦٠ ، شرح التصريح ١ : ٣٧٦ ،

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٤ : ٢١٠٨

(٩) ينظر: توضيح المقاصد ١ : ٥٦٠ ، ارتشاف الضرب ٤ : ٢١٠٨، شرح ابن عقيل ٢ : ٤٧ ، الهمع ١ : ٥٥٢

(١٠)البيت لبعض الفزاريين في المقاصد النحوية ٢ : ٨٦٦ ، وخزانة الأدب ٩ : ١٤٠ ، شرح ابن عقيل ٢ : ٤٩ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ١: ١٤٨ ، أوضح المسالك ٢ : ٥٦ ، شرح الكافية الشافية ٢ : ٥٥٨

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حتى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَني رَأَيْتُ ملاكُ الشيمَةِ الأَدَبُ

فقوله:(رأيت ملاكَ الشيمة الأدب) ألغى الكوفيون عمل (رأيت) مع تقدمه، ولو أعمله لقال: (رأيت ملاكَ الشيمة الأدبَا) بنصب (ملاك) و(الأدبا) على أنهما مفعولان لـ(رأيت)، وللبصريين وجهان في تأويل هذا الشاهد أحدهما : أن ينوى فيه ضمير الشأن فيكون التقدير فيه:(أني رأيته ملاك الشيمة الأدب)، والآخر:على تقدير لام الابتداء فيكون تقديره:(أنى رأيت لملاك الشيمة) على أن الفعل معلقًا[١]، وأما بالنسبة إلى الفعل ومرفوعه، نحو:(قام ظننتُ زيد)، فإنه جائز الإلغاء عند البصريين، واجب عند الكوفيين[٢] .

أما المصدر فحكمه حكم الفعل في جواز الإلغاء، أي: إبطال عمله لا إعرابه نحو:(متى زيدٌ ظنك ذاهبٌ) و(زيدٌ ذاهبٌ ظنّي)، فـ (زيدٌ) مرفوع بالابتداء، والخبر(ذاهب)، و(متى) ظرفٌ، و(ظنّك) هو المصدر المنصوب بفعل مضمر مُلغى، كأنك قلت:(متى زيدٌ تظنّ ظَنَّك منطلقٌ) وهذا فيه نظر؛لأن ذلك يجوز مع المصدر إذا كان منفردًا؛ لأنَّه كالبدل من الفعل، ولأنه بمنزلة الفعل جاز إلغاؤه[٣]، كما يلْغَى الفعل إذا توسّط أو تأخّر بين المبتدأ والخبر[٤] فإن ابتدأت به نحو: (ظني زيدٌ ذاهبٌ اليوم) كان قبيحًا .

أما الجندي فقسم أفعال القلوب على ثلاثة أقسام وهي: (التقديم والتوسط والتأخر) إذ قال في ذلك:((لهذه الأفعال ثلاثة مراتب، المرتبة الأولى: التقديم، ولا يجوز فيها إلا الإعمال؛ لأن التقديم دليل العناية والإلغاء دليل عدمها، إذ فيه جعل وجود الشيء كعدمه فلا يجتمع التقديم والإلغاء))[٥]، فالجندي في كلامه هذا أوضح مسوغ التقديم. ويرى الباحث أن هذا تعليل معنوي فالعناية المقصودة هي تسلسل التراكيب اللغوية في الجملة أي بتقديم الفعل أولًا ومن ثم مفعولاه، فبالإلغاء يُعْدَمُ نظام هذا التركيب، ويصبح الفعل لا وجود له فهو بمثابة الزائد ولذا يمكن الاستغناء عنه، فإذا كان كذلك فلِمَ جيء به في تركيب الجملة ؟ وأين الشك

---

(١) ينظر : شرح المكودي ١ : ٨٥

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢ : ٨٥ ، شرح التصريح ١ : ٣٧٠ ، همع الهوامع ١ : ٥٥١

(٣) ينظر : الكتاب ١ : ١٢٤ ، شرح المفصل ٤ : ٣٢٩ – ٣٣٠ ، شرح التسهيل ٢: ٨٧

(٤) ينظر : شرح المفصل ٤ : ٣٣٠

(٥) الإقليد ٣ : ١٥٥١

واليقين في مضمون الجملة ؟ فإذًا الإعمال أولى من الإلغاء وما جاء به البصريون والجندي كان صائبًا وفقًا لما بيّنّاه .

أما القسم الثاني(التوسط) فقال فيه الجندي:((ويحسن فيه الإعمال والإلغاء؛ لأن الفعل واقع بين المفعولين فهو متقدم من وجه فيجوز الإعمال، ومتأخر من وجه فيجوز الإلغاء لانعكاس ما سبق من علة الإعمال بالنظر إلى وجه التأخير))[١] ، فمرتبة الابتداء تساوي مرتبة الفعل؛ لأن كل منها لا يتم إلا بصاحبه، فالجزء الأول للإبتداء والجزء الثاني للفعلية فهما كالجزء الواحد المشترك بينهما[٢]، وأما القسم الثالث فهو(التأخر) إذ قال الجندي: ((والأحسن فيه الإلغاء؛ لأن الفعل قد حرم التقديم من كل وجه فضعف أمره وحسن لأجل ذلك إلغاؤه؛ لأنك لما لفظت بالجزأين قبل الفعل كان الابتداء أقرب إليهما من الفعل وأولى العاملين هو الأقرب))[٣] .

أما المصدر وحكم إلغائه لمشابهته للفعل فعلله الجندي بقوله:((لأن المصدر فرع على الفعل في العمل وقد جاز إلغاء الأصل فما ظنك في جواز إلغاء الفرع، و(ظنك) في: (متى زيد ظنك ذاهب؟) منصوب؛ لأن التقدير:(في ظنك) فهو في محل الظرف الواقع فيه ذهاب زيد))[٤] .

أما المحدثون فقد فرقوا بين الإعمال والإلغاء، ويرى(الدكتور فاضل السامرائي) أن القول بجواز الإلغاء والإعمال قد يفهم منه أنه قد يسوغ ذلك متى شاء المتكلم. لكن ذلك مرتبطٌ بالمعنى؛ فمعنى الإعمال إن الكلام مبني على الظنَّ تقدم الفعل أو تأخر، ومعنى الإلغاء أن الكلام مبني على اليقين ثم أدركه الشك فيما بعد[٥] . وما توصل إليه الدكتور فاضل السامرائي كان قد صرح به سيبويه أساسًا، فمعنى الإعمال عنده أن الكلام مبني على الشك إذ قال سيبويه:((فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك

---

(١) الإقليد ٣ : ١٥٥١

(٢) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٣) المصدر نفسه ٣: ١٥٥٢

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٥) ينظر: معاني النحو ٢ : ٣٣

أعمل الفعل قدم أو أخر))[1] ومعنى الإلغاء بناء الكلام على اليقين، وهذا يفهم من قول سيبويه:((لأنه إنما يجيء بالشك بعد ما يمضي كلامه على اليقين))[2] .

ويبدو لي أن النحويين بعد سيبويه نظروا إلى إلغاء هذه الأفعال وإعمالها من ناحية الإعراب والعامل فقط، وأهملوا الناحية المعنوية التي توجب الإلغاء والإعمال، لذلك جوزوا إلغاء هذه الأفعال إذا توسطت أو تأخرت، فجعلوا الإعمال والإلغاء يحدده موقع هذه الأفعال من الجملة أما سيبويه فجعل المعنى يحدد ذلك .

أما الباحث فيتضح له أن ما ذهب إليه سيبويه والبصريون ومنهم الجندي هو الرأي الصائب في جواز إعمالها إذا تقدمت، وإلغائها إذا توسطت أو تأخرت شرط أن يرتبط ذلك بالمعنى الذي يقصده المتكلم، وما كان جامدًا منها لم يلغَ لجمودها وعدم تصرفها، وما جاء مصدرًا من هذه الأفعال يلغى أيضًا؛ لأنه فرع على الفعل، ولأن الفعل جاز إلغاؤه كان المصدر كذلك .

---

(١) الكتاب ١ : ١٢٠

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها

أوجه كان :

ذهب النحويون إلى تسمية (كان وأخواتها) بالأفعال الناقصة، وهي مجموعة من الأفعال المختصة بتركيبها، ومن هذه الأفعال(كان)، إلا أنهم اختلفوا في سبب التسمية، فمنهم من ذهب إلى أنها سميت كذلك؛ لأن جميع الأفعال تدل على(الحدث والزمن)، أما هذه الأفعال فإنها تدل على (الزمن) فقط، فخُصَّ خبرها بالدلالة على الحدث تعويضًا لهذا النقص، فلتجردها من الحدث ونقصانها سميت(ناقصة)، وذهب القسم الآخر إلى أنها لا تكتفي بمرفوعها وإنَّما تفتقر إلى منصوبها ولا يتم الكلام إلا بذكره[١].

عدَّ النحويون (كان) أُمًّا لباب الأفعال الناقصة[٢] لذلك توسعوا في كلامهم عنها، فهي على أوجه منها:(الناقصة، والتامة، والزائدة، والشأنية، وبمعنى صار) ولكل منها موجباته .

واستشهد الجندي للناقصة منها في حديثه عن مجيء اسمها معرفة وخبرها نكرة بقول القطامي(ت١٠١هـ)[٣] : [الوافر]

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعا

فاستعملها ناقصة وجاء اسمها نكرة مقدمة على غير العادة وخبرها معرفة، ويرى الجندي أن الاسم بمنزلة النكرة المقصودة إذ قال:((لأن التقدير: لايكُ وداع في موقف وداعك))[٤] .

واستشهد كذلك على التامة، بقول الشاعر[٥] : [الطويل]

وعَيْنَانِ قَالَ اللهُ كُونَا فَكَانَتَا فَعُولَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفْعَل الخَمْر

استعمل الشاعر(كونا فكانتا) تامتين فاكتفيتا بالمرفوع فقط وهو الفاعل لدلالة كل منهما على الحدوث على خلاف لو استعملتا ناقصتين للزمهما مرفوع ومنصوب .

واستشهد على الزائدة أيضًا بقول الشاعر[٦] : [الوافر]

---

(١) ينظر: الكتاب١: ٤٥، المقتضب ٣: ٩٧، شرح ابن الناظم١: ٩٨، شرح التسهيل ١ : ٣٤١، شرح قطر الندى ١ : ١٣٨ ، ارتشاف الضرب ٣ : ١١٥١ ، المساعد ١ : ٢٥٥ ، معاني النحو ١ : ٢٠٨

(٢) ينظر: الإقليد ٣: ١٥٦٠، البديع ١ : ٤٦١ ، شرح المفصل ٤ : ٣٤٤ ، أوضح المسالك ١ : ٢٢٧

(٣) ينظر: ديوانه ، تحـ: إبراهيم السامرائي واحمد مطلوب : ٣١

(٤) الإقليد ٣ : ١٥٦١

(٥) ينظر: الإقليد ٣ : ١٥٦٥ ، ديوان ذي الرمة ١ : ٥٧٨

(٦) ينظر: الإقليد ٣ : ١٥٦٦ ، البيت بلا نسبة في علل النحو١ : ٢٤٩ ، اللمع ١ : ٣٩ ، أوضح المسالك ١ : ٢٥٠ ، معاني النحو ١ : ٢٢٠

جِيادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى ـكَانَـ المُسَوَّمَةِ العِرابِ

جاءت كان زائدة شذوذًا بين الجار والمجرور وقال الجندي في تقديرها:((يعني على الخيل المسومة المعلمة أي: ذات الشيات[١]))[٢] ، وزيادتها لتأكيد الكلام[٣]، وعد بعض النحويين زيادتها بين الجار والمجرور في هذا الشاهد من الشذوذ[٤] .

ومثّل لكان الزائدة الشأنية، بقولهم:(ولدت فَاطِمَة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يُوجد كَانَ مثلهم) أي: لم يوجد مثلهم، ونحو:(كان زيد منطلق) فقال:((أي: كان الشأن زيد منطلق على أن الشأن المضمر اسم له والجملة خبر له))[٥] .

واستشهد على كان التي بمعنى (صار) بقول عمرو بن أحمر[٦] : [الطويل]

بِتَيْهاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كأَنَّها قَطا الحَزْنِ قَدْ كانَتْ فِراخًا بُيُوضُها

استعمل الشاعر الفعل (كان) بمعنى(صار)، والتقدير فيه:(صارت فراخًا بيوضُها)، قال الجندي:((المراد هنا الانتقال؛ لأن المراد تشبيه المطيِّ المتنقلة من السمن إلى الهزال))[٧].

إنما أشار إلى ذلك في حديثه عن كان وأخواتها ـمع العرضـ بأنه لم يصرح بهذه التسمية وإنما قال:((هذا باب الفعل الذي يَتعدّى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول واسمُ الفاعل والمفعولِ فيه لشيء واحدٍ فمن ثَمَّ ذُكِرَ على حِدَته ولم يُذْكَرْ مع الأول، ولا يجوز فيه الاقتصارُ على الفاعل كما لم يجز في ظَننتُ الاقتصارُ على المفعول الأوَّل؛ لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثَمَّةَ ... وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليسَ وما كان نحوهنَّ من الِفعل مما لا يَستغني عن الخبر. تقول: كان

---

(١) جمع مفرده الشِّيَةُ: وهي سوادٌ فِي بياضٍ أو العكس، كلُّ لونٍ يُخَالِفُ لون آخر ك(لونِ الفرسِ)، لسان العرب١٥: ٣٩٢

(٢) الإقليد ٣ : ١٥٦٧

(٣) ينظر : اللمع ١ : ٣٨

(٤) ينظر: أوضح المسالك١: ٢٥٠ ، شرح ابن عقيل ١ : ٢٩١ ، شرح الأشموني١ : ٢٤٤ ،همع الهوامع ١ : ٤٣٨

(٥) الإقليد ٣ : ١٥٦٧

(٦) ينظر: الإقليد ٣ : ١٥٦٨، ديوانه : ١١٩

(٧) الإقليد ٣ : ١٥٦٩

عبدُ الله أخاك، فإنَّما أردت أن تخبر عن الأُخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى))[١].

ويتضح أن سيبويه يقصد باسم الفاعل اسم (كان) لشبهه به وباسم المفعول خبر كان لشبهه به أيضًا في المجاز[٢]، فيتضح لي أن سيبويه يقصد(كان الناقصة) ويظهر ذلك واضحًا من عبارته((وما كان نحوهنَّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر))[٣]، وما يؤكد ما ذهبت إليه مثاله السابق حيث جاء بالاسم مرفوعًا والخبر منصوبًا.

وبالاتجاه نفسه سار المبرد إذ قال:((هذا باب الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد وذلك: كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وليس، وما كان نحوهن واعلم أَن هذا الباب إِنَّما معناه: الابتداء والخبر، وإِنَّما دخلت (كان)؛ لتخبر أَن ذلك وقع فيما مضى، وليس بفعل وصل منك إِلى غيرك وإِنَّما صرفن تصرف الأَفعال لقوتهن))[٤] وكذلك النحويين الآخرون[٥] .

أما عمل كان الناقصة فتدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ اسمًا لها وتنصب الخبر خبرًا لها ويسمى المرفوع فاعلًا والمنصوب مفعولًا مجازًا[٦]، وهذا هو مذهب البصريين[٧]، وزعم الفراء أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل[٨]، وأن الخبر انتصب تشبيهًا بالحال[٩]، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنها لم تعمل فيه شيئًا ومرفوعها باق على رفعه ومنصوبها حالًا وليس خبرًا[١٠]، واستدل البصريون على صحة كلامهم باتصال الضمائر بها وهي لا تتصل إلا بالعامل[١١]، فكان القياس أن لا تعمل هذه الأفعال ؛ لأنها ليست أفعالًا

---

(١) الكتاب ١ : ٤٥

(٢) ينظر : همع الهوامع ١ : ٤٠٨ – ٤٠٩

(٣) الكتاب ١ : ٤٥

(٤) المقتضب ٣ : ٩٧

(٥) ينظر: شرح المفصل ٤ : ٣٣٦ ، شرح الرضي على الكافية ٤ : ١٨٣

(٦) ينظر: اللمع ١ : ٣٦

(٧) ينظر: حاشية الصبان ١ : ٣٢٢

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٣ : ١١٤٦

(٩) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها ، شرح التصريح ١ : ٢٣٣ ، حاشية الصبان ١ : ٣٣٢

(١٠) ينظر: التذييل ٤ : ١١٥ ،أوضح المسالك ١ : ٢٢٩ ،المساعد١ : ٢٤٨ ،الأشموني١ : ٢١٩ ، الهمع ١ : ٤٠٨

(١١) ينظر: التذييل ٤ : ١١٥

صحيحة ودخلت للدلالة على تغير الخبر بالزَّمان فعملت تشبيها لها بما يطلب من الأَفعال الصَّحيحة اسمين نحو:(ضرب)[١].

أما عن تصرفها فتتصرف تصرفًا تامًا[٢] قال سيبويه:((وتقول: كُنَّاهم، كما تقول ضربناهم وتقول: إذا لم نكنْهم فمَن ذا يكونُهم، كما تقول: إذَا لم نَضربْهم فمن يَضربُهم. قال أبو الأسود الدُّؤَلىّ[٣] : [الطويل]

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذتْهُ أُمُهُ بِلِبَانِهَا

فهو كائن ومكَونٌ، كما تقول ضاربٌ ومضروبٌ))[٤]، فيأتي منها الماضي كقوله تعالى : ((وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا))[النساء/١٣٤]، والمضارع((وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا)) [البقرة/١٤٣]، والأمر((قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا))[الإسراء/٥٠]، واسم الفاعل كقول الشاعر[٥]: [الطويل]

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

أعْمَل الشاعر اسم الفاعل(كائنًا) عمل كان الناقصة، فرفع اسمًا، ونصب خبرًا، وكذلك المصدر كقول الشاعر[٦] : [الطويل]

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

إذ جاء المصدر الناقص(كونك) متصلًا بالضمير(الكاف) وهو اسمه و(إياه) خبره، فأجري المصدر هنا مجرى كان الناقصة في رفع الاسم ونصب الخبر .

أما التامة فتكون دالة على الحدث والزمان وتستغني عن الخبر نحو: (كانت الكائنة) أي : حدثت الحادثة[٧] ، أو جارية على القياس فتكتفي بالإسناد إلى الفاعل[٨]، وبهذا قال

---

(١) ينظر : همع الهوامع ١ : ٤٠٩

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل ١ : ٢٦٩

(٣) ينظر : ديوانه، تحـ : محمد حسين آل ياسين ١ : ١٦٢

(٤) الكتاب ١ : ٤٦ ، وينظر: شرح ابن الناظم ١ : ٩٤ ، المقاصد الشافية ٢ : ١٥١

(٥) البيت مجهول القائل ، وينظر : شرح التسهيل ١: ٣٤٠ ، اللمحة ٢ : ٥٧٣ ، أوضح المسالك ١ : ٢٣٥

(٦) البيت مجهول القائل ، وينظر : التذييل ٤ : ١٣٥ ، توضيح المقاصد ١ : ٤٩٨ ،المساعد ١ : ٢٥٢

(٧) ينظر : اللمع ١ : ٣٧ ، شرح المفصل ٤ : ٣٤٥

(٨) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤ : ١٨١ ، اللمحة ٢ : ٥٧٥ ، شرح قطر الندى ١ : ١٣٧

سيبويه: ((وقد يكون لكان موضعٌ آخَرُ يُقتصَرُ على الفاعل فيه تقول:(قد كان عبدُ الله)، أي:(قَد خُلِق عبدُ الله). وقد كان الأمرُ، أي وقعَ الأمرُ))[١] وإلى ذلك ذهب المبرد أيضًا: ((ولكان موضع آخر لا يحتاج فيه إلى الخبر وذلك قولك أَنا أعرفهُ مذ كان زيد أَي مذ خلق وتقول قد كان الأَمر أَي وقع فمن ذلك قول الله عز وجل((إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً))[البقرة/٢٨٢] في مَنْ رفع))[٢] ومنه قوله تعالى:((وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ))[البقرة/٢٨٠] أي: إن وجد ذو عسرة، وتأتي كان بمعنى(كفل)، وبمعنى(غزل) يقال: (كان فلانُ الصبيَّ) إذا كفله و(كان الصوف) إذا غزله[٣] وبمعنى (حدث أو جاء) نحو قول الشاعر[٤] : [الوافر]

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ

أَي: إذا حدث الشتَاء حيث جاءت كان تامة، وتأتي كذلك بمعنى(ثبت) نحو:(كان الله ولا شيء معه)[٥]، فهي في حالة تمامها تعود إلى بابها الأصلي، فتكون فعلًا حقيقيًا.

أما الزائدة فإنها لا عمل لها في الاسم ولا في الخبر ولا يختل المعنى بسقوطها، فهي زائدة في اللفظ والمعنى ودخولها كخروجها لا تفيد شيئًا إلا التأكيد[٦] وهذا شأن الزيادة في العربية. وليس معنى دخولها كخروجها في كل معنى، أي ليس لها اسم ولا خبر، ولا لوقوع شيء مذكور، وإنما تدلّ على زمان، وفاعلها مصدرها، وذلك قولك: (زيد كان قائم) و(زيد قائم كان) تريد ذلك الكون[٧] ، والزائد أن لا يكون عاملًا، ولا معمولًا، ولا يُحْدِث شيئًا في الكلام سوى التأكيد أو التبيين[٨]، قال ابن السراج :((ولا يجوز عندنا أن يُلغى فعلٌ ينفذ منك

---

(١) الكتاب ١ : ٤٦

(٢) المقتضب ٤ : ٩٥

(٣) ينظر : شرح الأشموني ١ : ٢٣٥ ، تمهيد القواعد ٣ : ١٠٩١ ، معاني النحو ١ : ٢١٩

(٤) البيت للرّبيع بن ضَبْعُ الفزاريّ في حاشية أسرار العربية ١ : ١١٤ ، اللمحة ٢ : ٥٧٩، الحلل ١ : ٩، وبلا نسبة في الجمل في النحو للخليل ١ : ١٤٩ ، اللمع ١ : ٣٨ ، شرح شذور الذهب لابن هشام ١ : ٤٥٨

(٥) ينظر : شرح التسهيل ١ : ٣٤٢ ، ارتشاف الضرب ٣ : ١١٥٣ ، همع الهوامع ١ : ٤٢٤

(٦) ينظر : شرح المفصل ٤ : ٣٤٧ ، شرح الرضي على الكافية ٤ : ١٩٠ ، المقاصد الشافية ٢ : ١٩٦

(٧) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ : ٢٩٦

(٨) ينظر : شرح المفصل ٤ : ٣٤٧

إلى غيركَ ولكن الملغى نحو: (كانَ) في قولك: (ما كانَ أحسنَ زيدًا) الكلامُ : ما أحسنَ زيدًا و(كانَ) إنما جِيءَ بها لتبين أنَّ ذلك كان فيما مضى))[١]، أي: اقتران مضمون الجملة بالزمن الماضي[٢]، وتزاد بشرطين، أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي[٣]، وقد شذ زيادتها بصيغة المضارع[٤] في قول أم عقيل بن أبي طالب[٥] : [الرجز]

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيل إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بِلَيْلُ

فجاءت(تكون) بلفظ المضارع وهذا شاذ، وأجاز الفراء زيادتها بلفظ المضارع وفي التأخر[٦] نحو:(زيد قائم كان)، والآخر: تزاد بين شيئين متلازمين وسطًا ليسا جارًا ومجرورًا في حشو الكلام وتكثر بين ما وفعل التعجب نحو:(مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّما) خلافًا للسيرافي[٧] والزجاجي[٨]، فيَرَيانها غير زائدة وهي خبر(ما) التعجبية، وتزاد بين المبتدأ وخبره نحو:(زيدٌ كان قائمٌ)، وتزاد بين الفعل ومرفوعه نحو:(لم يوجد كان مثلك) وتزاد بين الصلة والموصول نحو:(جاء الذي كان أكرمته) ومن زيادتها أيضًا بين الصفة والموصوف نحو:(مررت برجل كان قائم)[٩] ومنه قول الفرزدق[١٠] : [الوافر]

فَكيف إِذَا رَأَيْتُ دِيارَ قَوْمٍ وجِيْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرامِ

فَحَكم الخليل وسيبويه وابن جني على (كان) في هذا البيت بزيادتها[١١]، وقد رُدَّ ذلك بأنها رفعت الضمير(واو الجماعة)، ولكن هذا غير مانع من زيادتها، وذهب المبرد وغيره من النحويين إلى أنها ليست زائدة في هذا البيت بل هي ناقصة و(الواو) اسمها و(لنا) خبرها

---

(١) الأصول في النحو ٢ : ٢٥٨

(٢) ينظر : المقرب ١ : ١٤٠ ، جامع الدروس العربية ٢ : ٢٨١

(٣) ينظر : أوضح المسالك ١ : ٢٤٩

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل ١ : ٢٩٢ ، شرح التصريح ١ : ٢٥١ ، معاني النحو ١ : ٢٢١ ،

(٥) هي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، أم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) .

(٦) ينظر : رأي ابن مالك في المساعد ١ : ٢٦٨ ، همع الهوامع ١ : ٤٣٨

(٧) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ : ٣٥٩

(٨) ينظر : شرح المفصل ٤ : ٤٢٣

(٩) ينظر : شرح ابن عقيل ١ : ٢٨٨ – ٢٨٩

(١٠)ينظر : الجمل في النحو للخليل ١ : ١٥٠ ، الكتاب ٢ : ١٥٣ ، المقتضب ٤ : ١١٦ ، المقاصد النحوية ٢ : ٦٠٤

(١١)ينظر على الترتيب : الجمل في النحو للخليل ١ : ١٥٠ ، الكتاب ٢ : ١٥٣ ، شرح التصريح ١ : ٢٥٣

و(كرام) نعت لجيران[١]، وتزاد شذوذًا كذلك بين الجار والمجرور على ما ذكرناه في الشاهد السابق:(على كان المسومة العراب)، وتزاد بين نعم وفاعلها[٢] نحو قول الشاعر[٣]: [الكامل]

وَلَبِسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزُورُهَا وَلَنِعْمَ كَانَ شَبِيبَةُ الْمُحْتَالِ

إذ زاد (كان) بين الفعل (نِعْمَ) وفاعله شبيبة .

أما الشأنية فهي بمعنى الحديث والشأن التي يرى النحويون أنها مختلفة تمامًا عن أنواع كان المذكورة سابقًا؛ لأنها ترفع الاسم والخبر معًا[٤] نحو قول الشاعر[٥] : [الطويل]

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ: شامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

فيجوز أن يكون في كان ضمير الشأن والقصة وما بعدها مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل وجملتيهما في محل نصب وعلى هذا فهي عاملة عمل الناقصة. إلا أن ثَمّة خلاف في حقيقتها وهو على ثلاثة أقسام، الأول: ذهب قسم من النحويين إلى أنها ناقصة؛ لأنها لم تكتفِ بمرفوعها[٦]، والثاني : يرى أنها تامة؛ لأن فاعلها ضمير الشأن محذوف والجملة بعدها مبينة للمرفوع[٧]، الثالث : أنها قسم قائم بنفسه، ويكون اسمها مضمرًا بتقدير: الأمر أو الشأن والجملة بعدها مفسرة لذلك المضمر[٨] .

أما التي بمعنى (صار) فهي دالة على التحويل من حالة إلى أخرى[٩] نحو قوله تعالى:((وبُسَّت الجبال بَسًّا فكانت هباءً مُنْبثا وكنتم أزواجًا ثلاثة))[الواقعة/٧]، أي:صارت هباءً، قال ابن يعيش:((والعربُ تستعير هذه الأفعال، فتوقع بعضَها مكانَ بعض، فأوقعوا كانَ هنا موقعَ صار؛ لِما بينهما من التقارُب في المعنى))[١٠]

---

(١) ينظر : تمهيد القواعد ٣ : ١١٥٩ ، شرح التصريح ١ : ٢٥٢ ، خزانة الأدب ٩ : ٢١٧

(٢) ينظر : شرح الأشموني ١ : ٢٤٣

(٣) البيت مجهول القائل وينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها ، جامع الدروس العربية ٢ : ٢٨٠

(٤) ينظر : الجمل في النحو للخليل ١ : ١٤٥ ، أسرار العربية ١ : ١١٤ ، شرح المفصل ٤ : ٣٤٩

(٥) البيت للعجيز السلولي في شرح كتاب سيبويه ١ : ٩٩ ، المقاصد النحوية ٢ : ٦٣١ ، خزانة الأدب ٩ : ٧٢

(٦) ينظر : الكناش ٢ : ٣٩ ، همع الهوامع ١ : ٤٢٥

(٧) ينظر : شرح المفصل ٤ : ٣٥٠

(٨) ينظر : الجمل في النحو للزجاجي : ٤٩

(٩) ينظر : شرح التسهيل ١ : ٣٤٥ ، شرح قطر الندى ١ : ١٣٣ – ١٣٤ ، تمهيد القواعد ٣ : ١٠٩٩

(١٠) شرح المفصل ٤ : ٣٥١

فبسبب التقارب في المعنى والعمل جاءت (كان) بمعنى (صار)[١] .

أما الجندي فيرى أن(كان) الناقصة سميت بهذا الاسم:((لأنها سلبت دلالتها على الحدث وإنما دلالتها على الزمان لا غير فعوِّضت الخبر))[٢]، وأن لفظ الفعل منقسم على شيئين هما:(الحدث والزمن)، فالزمن يستفيد من(كان) والحدث من الخبر وبنقصان الحدث سميت كذلك وهي تشبه(الذي) في حكم اسميتها مع أنه لا يتم بدون بالجملة[٣]، فلما لم تتم فعليتها لنقصان الحدث أشبهت الحرف في المنزلة وسمي مرفوعها اسمًا ومنصوبها خبرًا[٤]،

أما التامة وبعد أن ذكر الشاهد السابق ووجهه:(كونا فكانتا) فألجأ تمامها إلى المعنى فقال:((ولما استعمل(كان) في هذه الأمثلة بمعنى(حصل) الشيء في نفسه لم يقتض إلا مرفوعًا لا غير؛ لانتفاء المعنى الذي به كانت ناقصة وهو تقدير الشيء على صفة))[٥]

أما الزائدة فلم يزد الجندي شيئًا عمن سبقه وتعريفها عنده أنْ يبقى الكلام بعد حذفها على حاله ومعناه، ففي قولهم:(إنّ من أفضلهم كان زيدًا) قال:((زيدت كان لتوكيد مضمون الجملة ، ووجه التوكيد أنَّ (كان) لما كان معناها الوجود، دلّ بها على وجود الفضل لزيد))[٦]، ولم يُفصِّل الحديث عن الشأنية، واكتفى بالتمثيل عنها بقولهم:(ولدت فاطمة بنت الخرشب[٧] الكملة[٨]من بني عبس لم يوجد كان مثلهم) فقال:((أي: لم يوجد مثلهم البتة وارتفاع المثل بـ(يوجد)لا بكان))[٩] وبقولهم:(كان زيدٌ منطلقٌ) ففيها ضمير الشأن والجملة بعده الخبر قال:

---

(١) ينظر : النحو الوافي ١ : ٥٤٨

(٢) الإقليد ٣ : ١٥٥٧

(٣) ينظر : المصدر نفسه ٣ : ١٥٥٨

(٤) ينظر : المصدر نفسه ٣ : ١٥٥٧

(٥) المصدر نفسه ٣ : ١٥٦٦

(٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٧) الرجل الطويل السمين ينظر: تاج العروس للزبيدي(ت١٢٠٥هـ)، تحـ: علي هلالي ٢ : ٣٥٠ ،(خرشب) الغَليظُ الجافي في المحيط في اللغة، الصاحب بن عباد(٣٨٥هـ) ١ : ٣٨٢ (حرف الهاء باب الخاء والضاد)

(٨) وهم الكاملون جمع كامل أي: (التمام) ينظر: القاموس المحيط، الفيروز آبادي(٨١٧هـ)،اعتنى به: أنس محمد الشامي وزكريا جابر احمد ٤ : ١٤٤٣ (حرف الكاف) .

(٩) الإقليد ٣ : ١٥٦٧

((أي: كان الشأن زيد منطلق على أن الشأن المضمر اسم له والجملة خبر له))[١] .

أما كان التي بمعنى (صار) فهي للانتقال من وضع إلى وضع آخر فمثلًا من السمن إلى الهزال[٢] .

أما الباحث فيرى أن الناقصة سميت كذلك؛ لأن الأفعال تدل على الحدث والزمن وانتقص أحد الطرفين منها لذا كانت ناقصة.

ويبدو لي أن ما ذهب إليه البصريون في عملها هو الصائب؛ لتشبيهه بالفاعل والمفعول. وأما التامة فمكتفية بالفاعل كالفعل اللازم ومستغنية عن الخبر؛ لأن المعنى يتم بها وبمرفوعها. أما الزائدة فلا عمل لها سوى ما ذكر من التوكيد أي تقوية الجملة في حال دخولها وذلك بجعلها سياق الكلام أكثر بلاغة. أما الشأنية فيرى الباحث أنها نوع من الناقصة؛ لأنها ترفع ضمير الشأن اسمًا لها والجملة بعدها في محل نصب خبر لها، فلا داع إلى إشغال القارئ بجعلها نوعًا من أنواع كان، وكذلك الحال في كان التي بمعنى(صار) فهي ناقصة في العمل ولكنها في المعنى كـ(صار التحويلية) فلا علاقة للمعنى بالعمل ههنا بدليل ورودها في القرآن الكريم وكلام العرب بكثرة وفق هذا السياق .

---

(١) الإقليد ٣ : ١٥٦٧

(٢) المصدر نفسه ٣ : ١٥٦٨

تشبيه عسى بكاد وبالعكس :

يرى جمهور النحويين أنَّ عسى فعل غير متصرف[١]، ومعناه المقاربة على سبيل الترجي أي:(رجاء مضمون الخبر)، وفيه((قال سيبويه: أنَّ عسى طمعٌ وإشفاقٌ، فالطمع في المحبوب والإشفاق في المكروه نحو:(عسيتَ أن تموتَ)، ومعنى الإشفاق الخوف))[٢] .

وكثيرًا مايتصل خبرها بـ(أنْ) مع الفعل لتقريبها من المستقبل على سبيل الرجاء والطمع؛ وللدلالة على مقتضاها[٣] .

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول هدبة بن خشرم(ت٥٠هـ)[٤] : [الوافر]

عَسَى الكَرْبُ الَّذي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونَ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيْبُ

حُذِفت(أنْ) من خبر(عسى) لضرورة الشعر واستقامة الوزن وبذلك رفع الفعل بعدها، وعلل الجندي ذلك بقوله:((لأن الشاعر بشَّر رجلًا محزونًا بالفرج وزوال الخوف، وقرب انكشافه، ولفظة (أنْ) تدل على البعد؛ لأنه عَلِم الاستقبال فأراد أن يبشره بقرب الفرج فحذف ما يدل على نوع من البعد))[٥] .

واستشهد كذلك على دخول (أن) على خبر (كاد) بقول رؤبة[٦] :[الرجز]

رَسْمٌ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ انْمَحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا

فعلى غير الاستعمال جاء خبر(كاد) مقترنًا بـ(أنْ) وحُمِل ذلك على التشبيه بـ(عسى) وهو من باب الضرورة، فما تقدم يعد من النادر والذي لا يقاس عليه؛ لأن القياس عند العرب أن خبر عسى فعل مضارع مسبوق بـ(أنْ) المصدرية الناصبة ولا يستعملون المصدر[٧]؛ للعلة

---

(١) ينظر: اللامات : ٣٥، وشرح المفصل : ٤ : ٣٧٢، ومعاني النحو : ١: ٢٦٨.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٥: ٢٢٨، وينظر: الكتاب: ٤ : ٢٣٣، قراضة الذهب في علمي النحو والأدب، أحمد التائب عثمان زادة (ت١١٣٦هـ)، حققه وعلق عليه الدكتور محمد التونجي: ١٧٠

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحتسبة ٢ : ٣٥٢ ، شرح المفصل ٤ : ٣٧٩ ، قراضة الذهب : ١٧١

(٤) ينظر: الإقليد ٣: ١٥٨٧، الكتاب ٣ : ١٥٨ ، شرح أبيات الكتاب ٢ : ١٣٩ ، أمالي القالي ، أبو علي القالي (ت٣٥٦هـ)عني بوضعها: محمد عبد الجواد الأصمعي ، الحلل ١ : ٤٩ ، المقاصد الشافية ٢ : ٢٦٩ ،المقاصد النحوية ٢ : ٦٩١ ، وبلانسبة في المقتضب ٣ : ٧٠ ، الجنى الداني ١ : ٤٦٢ ، شرح المفصل ٤ : ٣٧٤ ، معاني النحو ١ : ٢٧٠

(٥) الإقليد ٣ : ١٥٨٧– ١٥٨٨

(٦) ينظر: الإقليد ٣: ١٥٨٨، ملحقات ديوان رؤبة : ١٧٢

(٧) ينظر: الكتاب ٣ : ١٥٨ ، المقتضب ٣ : ٦٩

السابقة التي ذكرتها، وأنهم استغنوا عن المصدر في ذلك وقال سيبويه:((واعلم أنَّهم لم يستعملوا (عسى فعلك)، استغنوا بـ(أن تفعل) عن ذلك، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا:(عسيا وعسوا)، وبـ(لو أنه ذاهبٌ) عن(لو ذهابه) ومع هذا أنَّهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في (عسى وكاد)، فترك هذا لأنَّ من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء))[١]، وألجأ المبرد ذلك إلى عدم مناسبة الوقت فقال:((ولا تقل: عسيت القيام، وإنَّما ذلك لأَن القيام مصدر، لا دليل فيه يخص وقتًا من وقت، و(أَن أقوم) مصدر لقِيَام لم يقع؛ فَمن ثمَّ لم يقع الْقيام بعدها، ووقع المستقبل قال الله عز وجل ((فَعَسَى الله أَن يَأْتِي بِالْفَتْح))[المائدة/٥٢]، وَقَالَ:((فَعَسَى أُولَئِكَ أَن يَكُونُوا من المهتدين))[التوبة/١٨]))[٢]، ولابن يعيش رأي آخر إذ ذهب إلى أن عسى التزمت صيغة الماضي ولما لم يكن للمضارعة فيها نصيب عُوِّض في الخبر عنها وقال فيه:((فإن قيل: فلِمَ لزم أن يكون الخبر (أنْ) والفعلَ؟ قيل: أمّا لزوم الفعل؛ فلأنّه لمّا مُنع لفظَ المضارع، واجتزىء عنه بلفظ الماضي؛ عُوّض المضارع في الخبر))[٣] .

ومنهم من ذهب إلى أن خبرها مفردًا وأنها عملت عمل(كان) مستشهدًا بقول العرب :((عسى الغوير أبؤسًا))[٤] والمراد فيه:(عسى الغوير أن يبأس)[٥]؛ لأنها بمعنى(قارب) فكأنه قال:(قارب الغوير أبؤسًا) والأصل فيه أن يكون اسمًا منصوبًا إلا إنه تُرِك[٦]، ويرى المبرد أن التقدير فيه:(عسى الغويرُ أن يكون أبؤسًا)؛((لأَن عسى إنَّما خبرها الفعل مع (أَن) أَو الفعل مجردًا، ولكن لما وضع القَائل الاسم فى موضع الفعل كان حقه النصب؛ لأَن (عسى) فعل، واسمها فاعلها، وخبرها مفعولها))[٧] . أما (كاد) فلم يستعمل مع خبرها (أن)؛ لأن

---

(١) الكتاب ٣ : ١٥٨

(٢) المقتضب ٣ : ٦٩

(٣) شرح المفصل ٤ : ٣٧٥

(٤) الكتاب ٣ : ١٥٨ ، وينظر: شرح أبيات سيبويه ٢ : ١٣٩ ،

(٥) ينظر: شرح المفصل ٤ : ٣٧٣

(٦) ينظر: أسرار العربية ١ : ١٠٩ ، الكناش ٢ : ٤٥

(٧) المقتضب ٣ : ٧٠

الفعل يراد منه الوقوع في الحال و(أن) يدل معها الكلام على الاستقبال فلم يجتمع التركيبان قال سيبويه:((وأما كاد فإنَّهم لا يذكرون فيها أن))[١]، فخبرها جملة وإنْ لم يتصل بها (أنْ)، وإن جاء خبرها مفردًا فهو من باب الشذوذ[٢]، ومن ذلك قول تأبط شرًّا[٣] : [الطويل]

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبًا وَكَمْ مِثلِها فارَقْتُها وهْيَ تَصْفِرُ

إذًا؛ المعادلة بين(عسى) و(كاد) معكوسة، فالأولى يجب اقتران خبرها بـ(أن)[٤]، والثانية يمتنع ذلك[٥]. وقد أشار النحويون إلى مجيء خبر(عسى) وقد حذفت منه (أن)، وتأوَّل على الشبه بـ(كاد)، وكذلك الحال في (كاد) ورد خبرها مقرونًا بـ(أنْ) حملًا لها على التشبيه بـ(عسى)[٦] من باب الضرورة الشعرية واستقامة الوزن الشعري فقال سيبويه:((وأما كاد فإنَّهم لا يذكرون فيها أن، وكذلك كرب يفعل، ومعناهما واحد، يقولون: كرب يفعل، وكاد يفعل ... وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل، شبهوه بعسى))[٧]. وذهب بعضهم إلى أن خبر (كاد) المقترن بـ(أن) مخصوص بالشعر وقولهم هذا ليس على العموم[٨]؛ لأنه ورد مقترنًا بـ(أن) في قولٍ لرسول الله (صلى الله عليه وآله):وهو((كاد الفُقرُ أن يكون كُفرًا))[٩] وهو مانفى نسبته إليه أبو البركات الأنباري؛لأنه أفصح من نطق بالضاد[١٠]، وقول الإمام علي (عليه السلام):((وكاد أنْ يخترق من مِيسمِها))[١١]، وفي حديث عمر:((ما كدت أن أصلي العصر

---

(١) الكتاب ٣ : ١٥٩

(٢) ينظر: أوضح المسالك ١ : ٢٩١

(٣) ينظر : ديوانه : ٩١

(٤) ينظر : شرح الكافية ١ : ٤٥٣ ، الجنى الداني ١ : ٤٦٢ ، شرح ابن عقيل ١ : ٣٢٧ ، شرح التصريح ١ : ٢٨٢

(٥) ينظر : أسرار العربية ١ : ١١٠ ، البديع ١ : ٤٨٤ ، الكناش ٢ : ٤٧ ، المساعد ١ : ٢٩٥

(٦) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه ٢ : ٢٦٩ ، شرح المقدمة المحتسبة ٢ : ٣٥٢ ، شرح المفصل ٤ : ٣٧٩ ، شرح الكافية ١ : ٤٥٤ ، المقاصد النحوية ٢ : ٦٩٣ ، معاني النحو ١ : ٢٧٥

(٧) الكتاب ٣ : ١٥٩ – ١٦٠

(٨) ينظر : شرح ابن عقيل ١ : ٣٣٠ ، تعليق الفرائد ٣ : ٢٩٠

(٩) شرح المفصل ٤ : ٣٨٠ ، ينظر: المقاصد الشافية ٢ : ٢٧١

(١٠) ينظر: الإنصاف ٢ : ٥٦٧

(١١) شرح نهج البلاغة ١١ : ٢٤٥

حتى كادت الشمس))[١]. ومنهم من يرى جواز اقتران الفعل بعدها بأن وتجرده منها والأفصح الشائع أن يتجرد بعد(كاد)[٢]، وهذا مغاير لما قال به سيبويه والبصريون والذين عدُّوا ذلك ضرورة لإقامة الوزن .

أما الجندي فكان رأيه بصريًا باتباعه لسيبويه ومن وافقه بأن خبر عسى يقترن بأن مطلقًا لتقارب المعنى بينهما، وبتجرد خبر(كاد) منها، وما وجد غير ذلك فهو محمول على الضرورة أو على تشبيه أحدهما بالآخر فقال:((حق(عسى) أن يكون معه أنْ و(كاد) بالعكس من ذلك إلا أن معنييهما لما تقاربا شبه أحدهما بالآخر، ومسوغ التشبيه ضرورة ألجأت إلى إقامة الوزن))[٣] .

أما الباحث فيرى أن الأرجح هو رأي سيبويه ومن تبعه بعدم اقتران خبر (كاد) بأن ولكن في الغالب لا لزامًا؛ لأن المقصود من هذه الأفعال وقوع الخبر في الحال، و(أنْ) للاستقبال، فيحصل التناقض باقتران خبرها بها[٤]، وأنَّ الرأي الصائب في (عسى) وجوب اقتران خبرها بأن المصدرية بدليل مجيئه في أولى البيان(القرآن الكريم) مقترنًا بها فقط ولم يرد من دونها؛ وما ورد خلاف ذلك فهو من باب الضرورة الشعرية، أما وروده في بعض الأحاديث _ إنْ صحت إلا حديث الإمام علي(عليه السلام) صحيح بلاريب _ فهي لتأكيد وتقوية سياق اللفظ؛ لأنها وضعت للتوقع الذي يدل وضع (أَن) على مثله، فوقوع أَن بعدها يُفيد تأكيد المعنى، ويزيده فضل تحقيق وقوة[٥] .

---

(١) صحيح البخاري (باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت) ، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر١ : ١٢٢ ، شرح الكافية ١ : ٤٥٥ ،التذييل والتكميل ٤ : ٣٣٦ ، تخليص الشواهد ١ : ٣٢٩ ، المقاصد الشافية ٢ : ٢٧٢

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ١ : ١١٢ ، شرح التسهيل ١ : ٣٩١

(٣) الإقليد ٣ : ١٥٨٧

(٤) ينظر : جامع الدروس العربية ٢ : ٢٨٧

(٥) ينظر : درة الغواص في أوهام الخواص، أبو محمد الحريري (ت: ٥١٦هـ) ، تحـ : عرفات مطرجي ١ : ١٠٨

استعمال (كاد) منفية :

صنف النحويون(كاد) في باب الأفعال، وهي من أفعال المقاربة وتعمل عمل(كان وأخواتها) فتدخل على الجملة الاسمية لترفع المبتدأ اسمًا لها وتنصب الخبر خبرًا لها.

واشترطوا أن يكون الخبر فعلًا؛ ولذا استعملت (لمقاربة حصول الفعل)[١] أي: قارب حصول الفعل ولكنه لم يحصل، واشتراطهم هذا نتيجة استقراء الاستعمال اللغوي العربي التطبيقي السليقي، ولم يتصل خبرها بـ(أن) لإرادة وقوع الفعل في الحال؛ و(أَنْ) تُصرِف الكلام للمستقبل لذلك لم يؤتَ بها ؛ لتدافع المعنيين[٢]، وتأتي مرة مثبتة ومرة أخرى منفية .

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول ذي الرمة[٣] : [الطويل]

إذَا غَيَّرَ الهَجْرُ الْمُحِبِّيْنَ لَمْ يَكَدْ رَسِيْسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

نفى الشاعر أن يكون حبها قد يزول من قلبه فبتغير حب كل المحبين لم يقارب التغير حبه لها، فإذا كان كذلك فهو بعيد منه، وهذا أبلغ من القول:(لم يبرح)؛ لأنه قد يكون غير بارح مع أنه قريب من البراح على خلاف المخبر عنه بنفي مقاربة البراح[٤]، قال الجندي : ((ويروى النأي، أي: لم يقرب براح رسيس الهوى من حب مية، أي: زواله نفي قرب البراح))[٥]. وقد تعددت رؤى النحويين في دلالة (كاد) بين النفي والاثبات إلى أن أصبحت آراء[٦] وهي كالآتي :

الرأي الأول: الذي يراه النحويون أن إثباتها إثبات ونفيها نفي كسائر الأفعال الأخرى ، فالإثبات يدل على مقاربة الفعل أو شدة مقاربة الفعل نحو:(كاد زيدٌ يقوم) معناه:(قرب قيام زيد)، فالمقاربة مثبتة والفعل نفسه منتف، وأما نفيها فيعني نفي مقاربة الفعل نحو:(ما كاد زيدٌ يقوم) أي نفي قرب زيد من القيام، فالمقاربة منفية والفعل منفي أيضًا، قال عبد القاهر

---

(١) ينظر : المقتضب ٣ : ٧٥ ، شرح المفصل ٤ : ٣٧٧ ، معاني النحو ٣ : ٣٣٢

(٢) ينظر : شرح المفصل ٤ : ٣٧٧

(٣) ينظر : الإقليد ٣: ١٥٩٢ ، ديوانه ٢ : ١١٩٢

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ : ٥٥ ، تمهيد القواعد ٣ : ١٢٨٥ ، شرح الأشموني ١ : ٢٩٣

(٥) الإقليد ٣ : ١٥٩٢

(٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢ : ٩٤ ، الكناش ٢ : ٤٨ ، معاني النحو ١ : ٢٧٦

الجرجاني:((فإنَّ الذي يقتضيه اللفظ إذا قيل:(لم يكد يفعل) و(ما كادَ يَفعل)، أنْ يكون المراد أنَّ الفعل لم يكن من أصله، ولا قارب أن يكون، ولا ظُنَّ أنَّه يكون))[١]، وإلى ذلك ذهب ابن قيم الجوزية بقوله:((والصَّحيح أَنَّها فعل يقتضي المقَاربة ولها حكم سائر الأَفعال، ونفي الخبر لم يستفد من لفظها ووضعها فإنَّها لم توضع لنفيه ، وإنَّما استفيد من لوازم معناها، فإنَّها إذا اقتضت مقَاربة الفعل لم يكن واقعًا فيكون منفيًّا باللُّزوم، وأَمَّا إذا استعملت منفيَّةً فإنْ كانت في كلامٍ واحدٍ فهي لنفي المقاربة))[٢]، ومن المتأخرين (ابن هشام) يرى أنها كسائر الأفعال إذ قال:((والصَّواب أَن حكمها حكم سائر الأَفعال في أَن نفيها نفي وإثباتها إثبات وبيانه أَن معناها المقاربة ولا شكّ أَن معنى كاد يفعل قارب الفعل وأَن معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخبرها منفي دائمًا أما إذا كانت منفية فواضح؛ لأَنَّه إذا انتفت مقاربة الْفِعْل انْتَفَى عقلًا حُصُول ذَلِك الْفِعْل))[٣] ، وفي الأمر نفسه يقول السيوطي: ((أَنَّها كسائر الأَفعال نفيها نفي وإثباتها إِثبات إِلَّا أَن معناها المقاربة لا وقوع الفعل فنفيها نفي لمقاربة الفعل ويلزم منه نفي الفعل ضرورة أَن من لم يقارب الفعل لم يقع منه الفعل وإثباتها إِثبات لمقاربة الفعل ولا يلزم من مقاربته الفعل وقوعه))[٤]، فالنفي في كاد يدل على المبالغة في النفي أي : نفي المبالغة أبلغ من نفي الوجود، وذهب هذا المذهب من النحويين[٥] المبرد، وثعلب، والزجاج، والأزهري ، والرازي، وابن الحاجب، وابن مالك .

الرأي الثاني : ويرى أصحابه أن نفي كاد يدل على وقوع الفعل بعده ببطء وعسر نحو : (ما كاد زيدٌ يقوم) أي: تحقق قيام زيد ولكنه بعد جهد وتعب وشدة. ويرى الباحث أن ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني سببه أن إثبات (كاد) نفي للفعل (يقوم) وعندما

---

(١) دلائل الاعجاز ١ : ٢٧٥ ، وينظر: الإقليد ٣ : ١٥٩٣ ، معاني النحو ١ : ٧٧

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية ، ابن قيم الجوزية ، تحـ : عواد عبد الله المعتق ٢ : ٦٢

(٣) مغني اللبيب١ : ٨٦٩ ، وينظر: الإتقان في علوم القرآن،السيوطي، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم٢ : ٢٥٥ ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١ : ٢٤٤

(٤) همع الهوامع ١ : ٤٨٢ – ٤٨٣

(٥) ينظر على الترتيب : المقتضب ٣ : ٧٤ ، مجالس ثعلب، تحـ: عبد السلام محمد هارون ٧ : ٣٠٧ ، معاني القرآن وإعرابه ٤ : ٤٨ ، تهذيب اللغة ١٠ : ١٧٩ ، مفاتيح الغيب، الرازي(ت٦٠٦هـ) ٣ : ٥٥٠، الإيضاح في شرح المفصل٢ : ٩٤، شرح التسهيل ١ : ٣٩٩،المساعد١ : ٣٠٣

أُدخل حرف النفي أصبح الفعل مثبتًا من جهة أن نفي النفي إثبات، ومن أصحاب هذا المذهب[١] الراغب الأصفهاني، والعكبري، وابن يعيش، ونسبه الكثير من النحويين إلى ابن جني[٢] والبعض الآخر نسبه إلى المبرد وهذا غير صحيح؛ لأن المبرد نص في الموضع السابق على أن كاد كسائر الأفعال في النفي والإثبات[٣]، ويروى أن الفراء قال: ((العرب تقول: ما كدت أَبلغ إليك وأَنت قد بلغت؛ قال: وهذا هو وجه العربيَّة))[٤] .

الرأي الثالث: إن إثباتها نفي للفعل ونفيها إثبات[٥]، أي أن (كاد) هو فعل للمقاربة فقط فبدخول حرف النفي عليه يُنفى مضمون خبره لا هو نحو:(ما كاد زيدٌ يقوم) بمعنى أنه قام ، ويعد هذا الرأي هو الأشهر من بين الآراء حتى قال فيه المعري[٦]:

أَنْحَوِيَّ هَذَا الْعَصْرِ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ فِي لِسَانَيْ جُرْهُمٍ وَثَمُوْدِ

إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُوْرَةِ الْجَحْدِ أَثْبَتَتْ وَإِنْ أَثْبَتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُوْدِ

واستدلوا ببعض الآيات القرآنية وبعض الأبيات الشعرية ومنه قوله تعالى ((وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذاً لاَّتَّخَذُوكَ خَلِيلاً)) [الإسراء/٧٣] ، ومنه أيضًا قول الشاعر[٧] : [الخفيف]

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

فالنفس لم تفِض فدل الإثبات على النفي، وكادوا في الآية لم تفِد الفتنة حدوث وإنما مقاربتهم

---

(١) ينظر على الترتيب: المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني(ت٥٠٢هـ)، تحـ: صفوان عدنان الداودي ١ : ٧٢٩ ، اللباب ١ : ١٩٥ ، شرح المفصل ٤: ٣٨٤

(٢) ينظر : تمهيد القواعد ٣ : ١٢٨٧ ، ارتشاف الضرب ٣: ١٢٣٤ ، همع الهوامع ١ : ٤٨٣

(٣) ينظر : معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي(ت٥١٠هـ)،تحـ: محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية ، سليمان مسلم الحرش ٣ : ٤٢١ ، فتح القدير، الشوكاني(ت١٢٥٠هـ) ٤ : ٧٤

(٤) لسان العرب ٣ : ٣٨٣

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية١ : ٥٤ ، تمهيد القواعد ٣ : ١٢٨٤، شرح الأشموني ١ : ٢٩٢ ، معاني النحو١ : ٢٧٦

(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ : ٤٦٦ ، مغني اللبيب ١ : ٨٦٨ ، الطراز في الألغاز، السيوطي ١ : ٤٥

(٧) البيت لأبي زيد الطائي في الأقتضاب في شرح أدب الكتاب البَطَلْيَوسي تحـ : مصطفى السقا ، د. حامد عبد المجيد ، ولمحمد بن مناذر في حاشية أوضح المسالك ١ : ٣٠٢ ، وفي حاشية شرح ابن عقيل ١ : ٣٣٠ ، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ٥ : ٢٣٩٣ ، شرح التصريح ١ : ٢٨٥ ، إرشاد السالك، ابن قيم الجوزية تحـ: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي ١ : ٢٢٠

لها بما امتازوا من كيد وخداع ومكر، ومقاربة الفعل لا تعني أبدًا حصوله[١]، ومنه قوله تعالى:((فَذَبَحُوها وَما كادُوا يَفْعَلُونَ))[البقرة/٧١]، فالفعل واقع وكاد منفية[٢]، قال الزمخشري في كشافه:((وقوله وَما كادُوا يَفْعَلُونَ استثقال لاستقصائهم واستبطاء لهم، وأنهم لتطويلهم المفرط وكثرة استكشافهم، ما كادوا يذبحونها، وما كادت تنتهي سؤالاتهم، وما كاد ينقطع خيط إسهابهم فيها وتعمقهم))[٣] .

ووصف ابن الحاجب والرضي هذا المذهب بالفاسد والغلط الفاحش[٤]، وأما ابن يعيش فله رأي آخر في الآية الكريمة وهو أن بعض الآراء اضطربت في هذه الآية؛ لأن منهم من نظر إلى المعنى وأعرض عن اللفظ، وحمل الكلام على نفي المقاربة؛ لأن معناها (قارَبَ)، وهو رأي الزمخشريّ، ووما دفعهم لذلك المبالغة بدليل قوله تعالى:((ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا))[النور/٤٠]، ومنهم من قدرها على:(لم يَرَها ولم يكد) ووصفه بالضعف؛ لأنّها إن كانت على ماهيتها، فقد نُقض أوّلُ كلامه بآخره؛ لأن(لم يرها) متضمن نفي الرؤية(ولم يكد) يدل على حصول الرؤية، فهما متناقضان ومنهم من يرى: أنّها زائدةٌ، والمراد:(لم يرها)، وعليه أكثر الكوفيين، وعلة ذلك عنده أنّ (كادَ) دخلت لإفادة معنى المقاربة في الخبر[٥].

ومن القائلين بهذا المذهب[٦] الجوهري(ت٣٩٣هـ)، وابن الجوزي(ت٥٩٧هـ)، وابن يعيش، وابن منظور، والثعالبي(ت٨٧٥هـ)، والخوارزمي ، والطاهر بن عاشور(ت١٣٩٣هـ).

ويبدو لي أن القول في هذا المذهب هو قريب من المذهب الثاني إلا أن الفعل هناك متحقق بعد عسر ومشقة وأصحاب هذا المذهب يرونه واقع من غير شدة ، ونسب الرضي

---

(١) ينظر : كاد واستعمالاتها ودلالاتها ،أحمد مطر العطية ، مجلة جامعة دمشق المجلد ٢٦ العدد الثالث والرابع ٢٠١٠

(٢) ينظر : الكناش ٢ : ٤٨

(٣) الكشاف ١: ١٥٢

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢ : ٩٣ ، شرح الرضي على الكافية ٤ : ٢٢٣

(٥) ينظر : شرح المفصل ٤ : ٣٨٤

(٦) ينظر على الترتيب: تاج اللغة وصحاح العربية ، تحـ : أحمد عبد الغفور عطار ٢ : ٥٣٢ (كود)، زاد المسير في علم التفسير تحـ: عبد الرزاق المهدي ١ : ٤١ ، شرح المفصل ٤ : ٣٨٤ ، لسان العرب ٣ : ٣٨٢ (كود) ، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحـ: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ٤ : ١٩٢ ، التخمير ٣ : ٣١٠ التحرير والتنوير ١ : ٥٥٩

للأخفش زيادتها(بأن لا دلالة لها ولاعمل فهي بذلك لا تدل على القرب)[١]، وكذلك نسب الزركشي للشريف الرضي زيادتها أيضًا[٢]، والحقيقة أن في ذلك نظرًا؛ لأن عند زيادة (كاد) في سياق الجملة يجب أن يكون لها أثر في تلك الجملة وأن أي زيادة في المبنى تصاحبها زيادة في المعنى وإلا لِمَ دخلت كاد في سياق الكلام في نحو:(لم يكد يقوم) إذا كانت تساوي(لم يقم). ويرى الباحث أن هذا الرأي جانب الصواب .

الرأي الرابع : يرى أصحابه أن النفي في كاد يتبع الزمن ، فإذا كان ماضيًا أثبت الفعل بعده[٣] وإذا كان مضارعًا نُفي الفعل بعده، فبقولنا:(ما كاد زيدٌ يقوم) معناه:(قام زيد)، وبقولنا:(لم يكد زيدٌ يقوم) معناه:(لم يقم)، ونسبه الزركشي إلى ابن أبي الربيع في شرح الجمل[٤]، واستمد أصحاب هذا الرأي من اعتمادهم على بعض الشواهد وهي الأُخر غير كافية ومنها قوله تعالى:((فَذَبَحُوها وَما كادُوا يَفْعَلُونَ))[البقرة/٧١]، فالمعنى فيها عدم الذبح وإنَّما نفي القرب منه .

أما الجندي فذهب مع أصحاب المذهب الأول والقائل: بأن إثبات كاد إثبات ونفيها نفي كغيرها من الأفعال ففي حديثه عن قوله تعالى:((إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا)) [النور/٤٠] ، قال:((قيل: ظاهر الآية يقتضي ثبوت الرؤية؛ لأنك إذا قلت:(كاد زيدٌ يرى عمرًا) فقد نفيت الرؤية، وإذا قلت:(ما كاد زيد يراه)، فقد أثبت الرؤية، غير أن حقيقة قولك: (كاد زيدٌ يفعل): (قَرُب فعل زيد)، أي: وُجِد قُرْبُه))[٥]، فأراد بـ(ظاهر الآية) أي: ما يراه أصحاب المذهب الثاني في أن إثباتها نفي ونفيها إثبات، أما عنده فكانت بمعنى : (ثبوت قرب فعل زيد) ، وأما في حال النفي نحو:(ما كاد زيدٌ يفعل) فالنفي لقرب الفعل ، وفي الآية الكريمة لم يقرب رؤياه وهو(أبلغ من نفي الرؤية نفسها) وإلى هذا أشار بقوله : ((وإذا قلت:(ما كاد زيد يفعل) فمعناه:(لم يقرب فعله من الوجود) ولذا قال:(أبلغ من نفي نفس

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤ : ٢٢٥

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٤ : ١٣٧ ، هو أبو الحسن محمد بن طاهر المعروف بالموسوي(ت٤٠٦هـ) صاحب ديوان الشعر، ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحـ: إحسان عباس ٤: ٤١٤

(٣) ينظر : التذييل ٤ : ٣٦٩ ، تعليق الفرائد ٣ : ٣١٢ ، الاتقان ٢ : ٢٥٥ ، اجتماع الجيوش الإسلامية ٢ : ٦١

(٤) ينظر : البرهان في علوم القرآن ٤ : ١٣٦

(٥) الإقليد ٣ : ١٥٩٢

الرؤية) إذ المقاربة وصف الشيء، ووصف الشيء على طرف من ذاته. وطرف الشيء حائل بين ذاته وغيره. فالمتوصل إلى الشيء يتوصل أولًا إلى طرفه ثم وسطه))[1]، وبعد ذلك نقل الجندي كلام عبد القاهر الجرجاني السابق حرفيًا وتوسع فيه، فلا داعي لإعادته مرة أخرى .

ويبدو لي أن المذهب الأول والذي ذهب إليه الجندي هو الأرجح وهو المختار؛ لأَنَّ معناها المقاربة فمعنى:(كَادَ يَفْعَلُ) (قَارَبَ الْفِعْلَ) ومعنى (مَا كَادَ يَفْعَلُ) (لَمْ يُقَارِبْهُ) فخبرها منفيٌّ دائمًا أَمَّا إذا كانت منفيَّةً فواضحٌ؛ لأَنَّه إذا انتفت مقاربة الفعل اقتضى عقلًا عدم حصوله ويدلُّ عليه قولهُ تعالى:((إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا)) [النور/٤٠]، ولهذا كان أبلغ من قوله لم يرها؛ لأَنَّ من لم يرَ قد يقَارب الرُّؤية وأمَّا إذا كانت المقَاربة منفِيةً فلأنَّ الإخبار بقرب الشَّيء يقتضي عُرفًا عدم حصوله وإلَّا لم يتَّجه الإخبار بقربه[3] .

---

(١) الإقليد ٣ : ١٥٩٢

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٤ : ١٣٦

أحكام حبذا :

حبَّذا لفظة مركبة من(حَبَّ) وهو فعل ماضٍ و(ذا) فاعله ومخصوصه وفيه أمران: الأول أن يكون مبتدأ والجملة السابقة له خبرًا، والآخر: أن يكون خبرًا لمبتدإٍ محذوف نحو: (حبذا زيدُ) فالتقدير فيه:(هو زيد) أي: الممدوح أو المذموم زيد[١]، وحبذا تفيد(المدح وتقريب الممدوح من القلب والنفس)[٢]، وفي ذلك قال ابن جني:((اعْلَم أَن حَبَّذا معناها المدح وتقريب المذكور بعدها من القلب))[٣]، وإن الأصل في حَبَّ هو (حَبَبَ) .

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول الأخطل[٤] : [الطويل]

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا وحُبَّ بِهَا مَقتُولَةٌ حِيْنَ تُقْتَلُ

أراد الشاعر المدح فقال:(حُبَّ) بعد أن نقلت إلى (حَبُبَ) ويرى الجندي أن ضمة الباء نقلت من (حَبُبَ) إلى الحاء وإسكنت الباء الأولى وإدغمت في الباء الثانية[٥] .

ومن الاستقراء تبين أن هناك آراء للنحويين في تصريف الفعل(حبذا) وهي ثلاثةٌ: الأول يرى أصحابه أن أصلها(حَبُبَ) بفتح الحاء وضم العين(الباء الأولى) وهو رأي الفراء والسيرافي وابن جني وابن بابشاذ وأبو البركات الأنباري والعكبري وابن مالك والسيوطي[٧]، قال ابن يعيش:((وقد ذهب الفراء إلى أنّ حَبَّ أصله حَبُبَ على وزن فَعُلَ مضمومَ العين كَكَرُمَ))[٦]، وقال ابن مالك:((وأصل حبَّ حَبُبَ وهو وزن يندر في المضاعف لاستثقال ضمة العين تماثلها اللام))[٨]، واستدلوا على ذلك من أوجه ، أحدهما: أن اسم الفاعل منه حبيب

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل ٣ : ١٧٠

(٢) ينظر : أسرار العربية ١ : ٩٨ ، شرح الأشموني ٢ : ٣٩٢ ، معاني النحو ٤ : ٣٠٦

(٣) اللمع ١ : ١٤٢

(٤) ينظر : ديوانه : ٢٢٤ ، إلا أنها وردت في الديوان(فأطيِبْ بها مقتولةً) فعلى رواية الديوان لا شاهد في البيت إلا أن الباحث تقصَّى عددًا من المصادر والمراجع ووجد أن الرواية (وحُبّ) فيعتقد بأنه خطأ مطبعي لا غير .

(٥) ينظر : الإقليد ٣ : ١٦١٢

(٦) شرح المفصل ٤ : ٤٠٦ ، وينظر : البديع ١ : ٤٩٤

(٧) ينظر: شرح أبيات سيبويه ١ : ٤١٢ ، اللمع ١ : ١٤٢، شرح المقدمة المحتسبة ٢ : ٣٨٤ ، أسرار العربية ١: ٩٨ ، اللباب ١ : ١٨٨ ، شرح التسهيل ٣ : ٢٣ ، همع الهوامع ٣ :٣٨

(٨) شرح التسهيل ٣ : ٢٣

، على وزن:(فَعِيْل) وأكثر مجيئه على(فَعُل) نحو: شَرُفَ فهو شريف، وظَرُفَ فهو ظريف، ولَطُفَ فهو لطيف، والآخر: قد حُكي عن بعض العرب أنه نقلت الضمة من الباء إلى الحاء كما في الشاهد السابق[١]، وأن (فَعُل) يكثر استعماله[٢] .

أما الرأي الثاني: فذهب أصحابه إلى أن أصلها(حَبَبَ) بفتحٍ، إلا أنه نُقِل إلى (فَعُل) فأصبح (حَبُبَ) ثم أدغم الحرفان المتماثلان بعد نقل ضمة الباء إلى الحاء، وأصحاب هذا الرأي ابن يعيش وابن عقيل[٣] .

أما الرأي الثالث: فمفاده أن أصلها(حَبِبَ) بكسر العين (الباء) وهو رأي الرضي إذ قال في ذلك :((أصل حَبَّ حَبِبَ بكسر العين، ثم نقل إلى فَعُل بضم العين للمدح والتعجب، ثم حذفت الضمة وأدغم، فصار حَبَّ بفتح الحاء))[٤] .

أما لغاتها فيرى النحويون أنها على لغتين: الأولى فتح الحاء والثانية ضمها[٥]، والفتح أصل شائع فيها في حالة إسنادها مع (ذا) لذلك جرت مجرى الأمثال في ثباتها وعدم تغيرها[٦] ، وتضم فائها إذا لم تتركب مع (ذا) .

أما حقيقة موقعها الإعرابي في الجملة فللنحويين فيها آراء، الأول: جملة فعلية من فعل وفاعله فـ(حبذا) فعل ماضٍ واسم الإشارة (ذا) فاعله وهو مذهب الخليل وسيبويه ومن تبعهم من النحويين إذ قال سيبويه:((وزعم الخليل رحمه الله أن حبّذا بمنزلة حبّ الشيء، ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو: لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابنَ عمَّ، فالعمُّ مجرورٌ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبذا ولا تقول حبّذهِ؛ لأنه صار مع حَبَّ على ما ذكرتُ لك، وصار المذكر هو اللازم، لأنه كالمثَل))[٧]، والذي عناه سيبويه هنا أن (حبذا) هي جملة فعلية كما

---

(١) ينظر : أسرار العربية ١ : ٩٨

(٢) ينظر : شرح المقدمة المحتسبة ٢ : ٣٨٤ ، جامع الدروس العربية ١ : ٧٧

(٣) ينظر : شرح المفصل ٤ : ٤٠٥ ، المساعد ٢ : ١٤٠

(٤) شرح شافية ابن الحاجب،الرضي الإستراباذي، تحـ: محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين ١ : ٧٧

(٥) ينظر : البديع في علم العربية ١ : ٤٩٤ ، شرح المفصل ٤ : ٤٠٤ ، اللمحة ١ : ٤١٦

(٦) ينظر : شرح المفصل ٤ : ٤٠٩

(٧) الكتاب ٢ : ١٨٠

(حبّ الشيء) جملة فعلية ولكن الفارق بينهما أنهما كالكلمة الواحدة متلازمان مع بعضهما ولأنهما كلمة واحدة استعملت للمذكر والمؤنث بذات اللفظة فهي كالأمثال مصونة لا يصيبها التغيير. وإلى مثل ذلك ذهب ابن جني بقوله:((وحقيقَة القول أَن الأَصل فيها حبب كـ(كرم) فأسكنت الباء وأدغمت في الثَّانية وذا مرفوع بفعله))[١]، وإلى ذات الشأن ذهب ابن بابشاذ بقوله:((ففاعلها (ذا) الذي هو اسم الإشارة، وقد جعل مع (حب) كالشيء الواحد))[٢]، ونهج هذا الرأي العديد من النحويين منهم: ابن درستويه وابن برهان وابن خروف وابن كيسان[٣]، وأبو علي الفارسي[٤] وأبو حيان[٥].

أما الرأي الثاني: فقال أصحابه بتركيبها مع (ذا) في أنها كلمة واحدة في موضع رفع إما على الابتداء أو أنها خبر[٦]، من جهة المغالبة على أن الاسم يغلب الفعل[٧] قال المبرد : ((وأما حبّذا فإنَّما كانت في الأَصل حبذا الشَّيء لأَن (ذا) اسم مبهم يقع على كل شيء فإنَّما هو حبّ هذا مثل قولك كَرُمَ هذا ثمَّ جعلت حب وذا اسما واحدًا فصار مبتدأ))[٨].

ويرى الباحث أن هذا الرأي قريب من الأول في أنها فعل وفاعله إلا أنهم غلَّبوا الاسمية على الفعلية، وجعلا اسمًا واحدًا يعرب مبتدأ نحو:(حبذا زيدٌ) كأنه قال:(المجتهد زيدٌ) وكذلك الحال في المثنى والجمع[٩]، ونص ابن عصفور على تركيبها[١٠]، وتوهم بعض النحويين في نسبة هذا الرأي إلى سيبويه؛ والسبب في ذلك تفسيرهم لقول سيبويه المذكور سابقًا في أنهما

---

(١) اللمع في العربية ١ : ١٤٢

(٢) شرح المقدمة المحتسبة ٢ : ٣٨٣

(٣) ينظر : شرح التصريح ٢ : ٨٩ ، شرح الأشموني ٢ : ٢٩٣

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل ٣ : ١٧٠

(٥) ينظر : منهج السالك : ٤٠٢

(٦) ينظر : الأصول في النحو ١ : ١١٥ ، شرح التسهيل ٣ : ٢٢

(٧) ينظر : شرح الأشموني ٢ : ٢٩٣

(٨) المقتضب ٢ : ١٤٥

(٩) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣ : ١٢ ، توضيح المقاصد ٢ : ٩٢٩ – ٩٣٠

(١٠) ينظر : المقرب ١ : ١٠٦

بمنزلة كلمة واحدة، والحقيقة أن ما قصده سيبويه بذلك(لا يجوز الفصل بينهما)[١] كما لايجوز الفصل بين كلمة (زيد)، وما يؤيد ذلك لا يمكن أن نقول:(حب اليوم ذا)[٢]، ودليلهم الآخر على أنها كلمة واحدة هو عدم مطابقتها لمابعدها قال المرادي:((إنما يُحتاج إلى الاعتذار عن عدم مطابقته على قول من جعل ذا فاعلا، وأما على التركيب فلا يحتاج إلى اعتذار))[٣]، نحو قول جعفر بن أبي طالب(ت٨هـ)(عليه السلام)[٤]:

يا حَبَّذا الجَنَّةُ واقْتِرابُها طَيِّبَةً وباردًا شَرابُها

وكذلك من أدلتهم على اسميتها أنهم وجدوا في الأسماء اسمين صارا اسمًا واحدًا فحمل (حبذا) عليه؛ لوجود النظير، والأمر الآخر إنْ جُعِلا شيئًا واحدًا فهنا الاسمية تسبق الفعلية فالاسم أقوى من الفعل لذلك غُلِّب عليه[٥]، ومنها أيضًا دخول حرف النداء عليه، فأدخلت (يا) على حبذا للدلالة على اسميتها[٦]، وقد رُدَّ هذا الكلام بأن النداء هنا لمجرد التنبيه[٧] كـ(ها، وألا الاستفتاحية) بدلالة قوله تعالى:((يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ)) [النساء/٧٣]، واعترض بعض النحويين على اسمية (حبذا) بأنه لا مطابقة بين (حبذا) المبتدأ وخبره[٨]، ولا دليل على خروج (حبذا) من الفعلية إلى الاسمية[٩]، ولو كانت اسمًا للزم تكرار(لا) معها في (لاحبذا) فلا يقال نحو:(لا حبذا زيد ولا عمرو) فهذه دخلت على معرفة وهي في الأصل تدخل على النكرة[١٠]، أما استدلالهم على اسميتها بالنداء فيرى الباحث أن حرف النداء دخل على فعل محذوف وهذا هو تقدير النحويين للاسم بعد حرف النداء أو أن حرف النداء هنا

---

(١) ينظر : همع الهوامع ٣ : ٤٠

(٢) ينظر : التذييل والتكميل ١٠ : ١٦٢ ، تمهيد القواعد ٥ : ٢٥٩٨ ، معاني النحو ٤ : ٣٠٧

(٣) توضيح المقاصد ٢ : ٩٣٠ ، شرح الاشموني ٢ : ٢٩٤

(٤) ينظر : الأعلام للزركلي ٢: ٢٥

(٥) ينظر علل النحو ١ : ٢٩٧ ، شرح المفصل ٤ : ٤٠٨ ، شرح الرضي على الكافية ٤ : ٢٥٦

(٦) ينظر : المقرب ١ : ١٠٦ – ١٠٧ ، شرح التسهيل ٣ : ٢٤

(٧) ينظر : شرح التسهيل ٣ : ٢٥ ، التذييل والتكميل ١٠ : ١٥٩ ، تمهيد القواعد ٥ : ٢٥٩١

(٨) ينظر : شرح التصريح ٢ : ٩٠

(٩) ينظر : المساعد ٢ : ١٤١

(١٠) ينظر : حاشية الصبان ٣ : ٥٧

للتنبيه. أما الرأي الثالث فمفاده أنَّ(حَبَّ وذا) مركبة كلها على الفعلية والاسم المخصوص بعدها فاعل ففي نحو:(حبذا زيدٌ) ارتفع زيد بحبذا وأن الأصل فيها (حب ذا الشيء) ولكثرة استعماله صار (حب وذا) كلمةً واحدًة وأن (ذا) أصبح من حروف المباني في الكلمة فهي كالدال في (زيد)[١]، وأن التركيب أذْهَبَ اسمية (ذا) وصار المخصوص فاعلًا لها ، والتزم بهذا الرأي[٢] الأخفش، والزبيدي، وخطاب(ت٤٥٠هـ)[٣]، ودريود (ت٣٢٤هـ)[٤]، والربعي(ت٤٢٠هـ)[٥]، ومن المحدثين أحمد عبد الستار الجواري الذي قال:((مُزِج الاسم بالفعل فأُخرِج من ذلك فعلًا كحبذا))[٦]، وسبب التزامهم بهذا الرأي أن الفعل يتقدم على الاسم ويعمل فيه الرفع وأن حبذا أزال اسمية (ذا) وأحرفه أكثر لذا كانت الغلبة له وكذلك لم يشترط فيه المطابقة مع ما بعده[٧] .

ومن المحدثين من ذهب إلى أن حبذا ليس فعلًا ولا اسمًا بل هي لفظة يراد بها المدح لشيء يستحسنونه[٨] .

أما الجندي فذهب إلى أن حبذا لها أحكام لفظية منها:((أن فاعله لفظة (ذا) بخلاف نعم وبئس ... ومنها أن المخصوص إذا لم يكن مفردًا مذكرًا كان غير مطابق للفاعل في اللفظ نحو: حبذا الزيدان))[٩]، ويتضح من كلام الجندي أن حبذا عنده فعل وفاعله لفظة (ذا) ،

---

(١) ينظر : الواضح ، للزبيدي ، تحـ : الأستاذ عبد الكريم خليفه : ١١٥

(٢) ينظر على الترتيب : شرح التصريح ٢ : ٨٩ ، الواضح : ١١٥ ، شرح التصريح ٢ : ٨٩ ، همع الهوامع ٣ : ٣٩ ، شرح الرضي على الكافية ٤ : ٢٥٦ ،

(٣) هو خطاب بن يُوسُف بن هِلَال الْقُرْطُبِيّ أَبُو بكر الماردي ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ،الفيروزآبادى ١ : ١٣١، بغية الوعاة للسيوطي، تحـ : محمد أبو الفضل إبراهيم، هدية العارفين ، البغدادي ، ١ : ٣٧٤

(٤) هو عبد الله بن سليمان بن المنذر بن عبد الله بن سالم المكفوف ينظر: طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي(ت٣٧٩هـ) ١ : ٢٩٨ ، بغية الوعاة ٢ : ٤٤

(٥)هو عليّ بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعِي أَبو الحسن الزُّهري، ينظر:بغية الوعاة٢ : ١٨١،هدية العارفين١ : ٦٨٦

(٦) نحو القرآن : ٩٥

(٧) ينظر : شرح المقدمة المحتسبة ٢ : ٣٨٤ ، شرح الرضي على الكافية ٤ : ٢٥٦ ، شرح التصريح ٢ : ٨٩ – ٩٠

(٨) ينظر : في النحو العربي نقد وبناء : د. فاضل السامرائي : ١٠٨

(٩) الإقليد ٣ : ١٦١٢

وأما من حيث المطابقة وعدمها فاشترط أن يكون المخصوص مفردًا مذكرًا كي يكون مطابقًا للفاعل، وما عداها لا يطابق . وأما في تصريفها فذهب الجندي مع أصحاب الرأي الأول في أن أصلها(حَبُبَ) بفتح الحاء وضم العين ، إذ قال:((الأصل: (حَبُبْتُ) بزنة كَرُمْتُ ، والدليل على هذه اللغة: قولهم (حبيب) ؛ لأن (فَعِيلًا) هو الغالب على باب (كَرُمَ) ثم أسكنت الباء الأولى وأدغمت في الثانية دون نقل ضمة الباء المسكنة إلى الحاء أو بنقلها ، قال المرزوقي:((لم يأتِ عن العرب (فَعُل) بضم العين مضاعفًا إلا أربعة أحرف: (حُبَّ؛ لأن أصله (حَبُبْتَ)، و(لَبُبْتَ) يا رجل، و(شَرُرْتَ) في الشر، و(دَمُمْتَ) دَمَامَةً))[1]، ثم أن حبذا التزم وجهًا واحدًا بفتح أوله، ولم يتغير بتغير المخصوص مذكر أو مؤنث أو مفرد أو مثنى أو جمع، ولم يوضع موضع (ذا) غيره، ولإبهامه ومشابهته اسم الجنس الصالح لكل فرد خُصَّ من بين الأسماء؛ ولأن المفرد المذكر هو الأصل والأخف والبقية فروعٌ عليه أُختير أولًا[2] .

أما في حقيقتها فذهب الجندي مع أصحاب الرأي الأول متمثلًا بالخليل وسيبويه إلى أنها فعل فاعله (ذا) إذ قال:((إن المغلَّب على (حبذا) الفعلية، بدليل أنه جُعِل اسم الإشارة هنا بمنزلة الضمير في:(نِعْمَ رجلًا) ووجه هذا القول أن صدر هذا التركيب:(فَعَلَ) فترجح جانبه))[3]، ولتأكيده فعليتها في نحو قولهم:(حبذا زيدٌ) ذهب إلى أن (زيدًا) يرتفع إما على أنه مبتدأ خبره (حبذا) أو بدل من اسم الإشارة (ذا) أو خبر لمبتدأ محذوف بتقدير: (هو زيدٌ) أو أن (حبذا) مبتدأ وزيد خبره أو أن (ذا) زائدة وزيد مرفوع بـ(حَبَّ) وهذا الرأي ضعيف[4].

أما الباحث فيذهب إلى أن الرأي الثاني في مسألة تصريفها هو الأرجح في أن أصلها (حَبَبَ)؛ لأنه فعل متعد إلى المفعول فإذا أريد به المدح نُقِل إلى (حَبُبَ)، أما (حَبُبَ)

---

(١) الإقليد ٣ : ١٦١٢

(٢) ينظر : المصدر نفسه ٣ : ١٦١٣ ، شرح المفصل ٤ : ٤٠٨

(٣) المصدر نفسه ٣ : ١٦١٤

(٤) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها

فإنه لازم [١]، وكذلك (حَبِبَ) فإنها لازمة أكثر من متعدية[٢]، وأن (حبيب) بمعنى(محبوب) فهما واحد كـ(جريح وقتيل)، فهو بمعنى (حبيب) إذا أريد به المدح، وهو متصرف من (حَبَّهُ يَحِبّه) وهذا لا يؤخذ به لشذوذه؛ لأن (فَعَلَ) في حال تضعيفه وتعديه المضارعُ منه (يفعُل) نحو:(رَدَّه يَرُدّه) وعندما نقل إلى(فَعُل) امتنع من التصرف؛ لمشابهته لما فيه المدح والمبالغة في أسلوب التعجب[٣] .

أما حقيقتها فأرى أن الرأي الأول القائل: إنَّ(حَبَّ) فعل و(ذا) فاعلها هو الرأي الراجح، فهي غير مركبة لا من جهة الاسمية ولا من الفعلية، فلا داعي لهذا التمحُّل بتحويل الصيغة من حال إلى حال، مع أن مجيء (حَبَّ) من دون (ذا) مفادها المدح نحو قول عبد الله بن رواحة[٤] : [الرجز]

بِاسْمِ الإلهِ وَبِهِ بَدِيْنَا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا

فَحَبَّذَا رَبًّا وَحَبَّ دِينَا

إذ عطف الشاعر(حَبَّ) على(حبذا) مع أن(ذا) محذوفة ولم يتغير المعنى[٥] استغناء بما دل عليه[٦]، أي أن سياق النص اكتفى بـ(حَبَّ) ولم يحتج إلى (ذا) .

---

(١) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ١ : ٧٤

(٢) ينظر : المصدر نفسه ١ : ٧٢

(٣) ينظر : شرح المفصل ٤ : ٤٠٦

(٤) ينظر : ديوانه : ١٤٢

(٥) ينظر : شرح التصريح ٢ : ٨٩

(٦) ينظر : همع الهوامع ٣ : ٤١

أحكام (ما أفْعَل) في التعجب:

التعجب:((هو انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه))[١]، أو هو استعظام زائد لوصف فاعل مخفي السبب وخروج المُتَعَجَب منه عن أقرانه أو قل نظيره[٢]، والتعجب نوعان: (قياسي وسماعي)، فالقياسي له صيغتان: إحداهما(ما أَفْعَلَه) والثانية (أَفْعِل به)، أمّا السّماعي فنحو قولهم:(لله دره فارسًا!).

ومحور مسألتنا هذه هو التعجب القياسي بصيغة(ما أَفْعَلَه)، وقد وضع النحويون شروطًا لفعل التعجب، وتعددت آراؤهم في (ما) التعجبية، واختلفوا في ماهية (أَفْعَلَ) بين الاسمية والفعلية .

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول الشاعر[٣] : [البسيط]

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شدَنَّ لنا من هَؤُلَيّائِكُنّ الضّالِ والسّمُرِ

فـ(أُمَيْلح) تصغير(أَمْلَح)، والتّصغير من خصائص الأسماء؛ ولهذا قال الكوفيّون: إنّ صيغة (أَفْعَل) في التّعجُّب اسم؛ بدليل مجيئها مصغّرة في هذا البيت، وهذا شاذٌ عند البصريين، وللجندي أيضًا اعتراض على قولهم هذا وسنبينه في محل كلامه لاحقًا .

واشترط النحويون للفعل الذي يبنى منه التعجب القياسي بصيغتيه شروطًا منها: أن يكون فعلًا فلا يبنى من الاسم، ثلاثيًا؛ فلا يبنى من الرباعي فصاعدًا مباشرة ، وأن يكون متصرفًا قبل التعجب؛ ففي دخوله يصبح جامدًا، تامًا؛ فالأفعال الناقصة لا يمكن التعجب بها مباشرة، مثبتًا؛ فلا يبنى من المنفي مباشرة، قابلًا للتفاوت أي:(الزيادة والنقصان والتفاضل)، مبنيًا للمعلوم؛ فالمبني للمجهول لا يمكن التعجب به مباشرة، أن لا يكون الوصف منه على وزن(أَفْعَل_فَعْلاء)؛ فلا يتعجب من الفعل الدال على لون أو عيب او حلية[٤].

---

(١) شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي(ت٩٧٢هـ) ، تحـ: د. المتولي رمضان أحمد الدميري : ١٩٢

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٢ : ٣٦ ، حاشية ابن حمدون على شرح المكودي ١ : ٣٩٨

(٣) ينظر: الإقليد ٣: ١٦٢١، والبيت مختلف في نسبته ويروى أنه لـ كامل المنتفقي في دمية القصر وعصرة أهل العصر، للباخرزي ١ : ٨٥ ،وللعرجي في المقاصد النحوية ٣ : ١٤٧٥ ، ولـ علي بن محمد المغربي في خزانة الادب ٩ : ٣٦٣ ، وبلانسبة في الإنصاف ١ : ١٢٧ ، شرح المفصل ٤ : ٤١٢ ، اللمحة ١ : ٥٠٦ ، همع الهوامع ٣ : ٤٦ .

(٤) ينظر : أوضح المسالك ٣ : ٢٣٥– ٢٣٧ ، شرح الأشموني ٢ : ٢٦٨– ٢٦٩ ، شرح التصريح ٢ : ٦٧ – ٧١

وصيغة (ما أَفْعَله) هي الصيغة الأساسية التي تذكر في كتب اللغة والنحو والبلاغة، وهي صيغة مركبة تركيبًا إسناديًا، إلا أن النحويين اختلفوا في توجيه مركبات هذه الصيغة وتباعدت آراؤهم، وكل أدلى بدلوه، وأولها (ما) فكانت على أوجه، فالأول: أنها نكرة بمعنى (شيء) محلها الابتداء؛ لأنها مجردة للإسناد، والجملة بعدها في موضع خبر. وهو رأي سيبويه إذ قال:((هذا باب ما يعمل عمل الفعل، ولم يَجْرِ مجرى الفعل ولم يتمكَّن تمكُّنَه، وذلك قولك:(ما أَحْسَنَ عبدَ الله). زعم الخليل أنه بمنزلة قولك:(شيء أحسنَ عبدَ اللهِ)، ودخله معنى التعجُّب وهذا تمثيل ولم يتكلَّم به))[١] وهو رأي البصريين[٢]، والوجه الثاني : وهو رأي الأخفش بأنها (معرفة ناقصة) اسم موصول بمعنى الذي، والجملة بعده صلة للموصول فلا موضع له[٣] ، الثالث : نكرة ناقصة، وما بعدها نعت في محل رفع؛ وبهذا فالخبر محذوف وجوبًا، أي: شيء عظيم[٤]، الرابع : أن تكون استفهامية دخلها معنى التعجب وهو رأي الفراء وابن درستويه والكوفيين[٥] .

أما(أَفْعَل) التعجب فهي الصيغة الأكثر جدلًا واختلافًا بين النحويين، فذهب البصريون والكسائي إلى أنها فعل، وذهب الكوفيون إلى أنها اسم[٦]؛ لجموده وعدم تصرفه، ولو كان فعلًا لتصرف، وهذا دليل غير كافٍ على اسميته فهو يشبه (ليس وعسى) في عدم التصرف مع فعليَّتيهما، أو أنه يُصغَّر والتصغير من علامات الأسماء مستشهدين بالشاهد الشعري أعلاه[٧]، والبصريون يرون غير ذلك، قال سيبويه في باب مايحقر لدنوه من الشيء وليس مثله:((وسألت الخليل عن قول العرب: ما أُمَيْلِحَهُ فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأنَّ الفعل لايحقَّر، وإنما تحقَّر الأسماء؛ لأنها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا

---

(١) الكتاب ١ : ٧٢ ، وينظر : الكافية في علم النحو ١ : ٤٩ ، اللمحة ١ : ٥٠٥ ، معاني النحو ٤ : ٢٧٩

(٢) ينظر: أسرار العربية ١ : ١٠١

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٣ : ٢٢٦ ، شرح التصريح ٢ : ٥٨

(٤) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها ، وينظر : شرح الأشموني ٢ : ٢٦٣ ، النحو الوافي ٣ : ٣٤٣

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٤ : ٢٠٦٥ ، التذييل والتكميل ١٠ : ١٨٠ ، تمهيد القواعد ٦ : ٢١١٤

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢ : ٣٨١ – ٣٨٢ ، الإنصاف ١ : ١٢٦ ، اللمحة ١ : ٥٠٦ ، أوضح المسالك ٣ : ٢٢٦ ، شرح المفصل ٤ : ٤١٢

(٧) ينظر : الإنصاف ١ : ١٢٨ ، التبيين على مذاهب النحويين ١ : ٢٩٠ ، إئتلاف النصرة : ١١٨ – ١١٩

توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة، ولكنهم حقروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذي تصفه بالملح، كأنَّك قلت: مليِّحٌ، شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئاً آخر))[١].

ويرى الشاطبي أنه أراد تصغير الموصوف بالملاحة الذي هو مصدر الفعل (مَلُحَ) ولما لم يكن للمصدر في التعجب استعمال والفعل يدل عليه أجازوا ذلك في الفعل وعُومِل معاملته[٢]، وعلل ابن السراج ذلك بتعليل آخر إذ قال:((إنَّ هذه الأفعال لما لزمت موضعًا واحدًا ولم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى (يَفْعُل) وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر))[٣].

أما أبو البركات الأنباري فقد رد على الكوفيين بأن التصغير في فعل التعجب ليس كالتصغير في الاسم؛ لأن التصغير في الأسماء يتناول الاسم في اللفظ والمعنى، والتصغير في فعل التعجب إنما يتناوله لفظًا لا معنًى، أو أن التصغير دخل عليه بالحمل على أفعل التفضيل؛ لاشتراكهما في التفضيل والمبالغة[٤]. ودليلهم الثالث: إنَّه تَصِحّ (عينه) نحو: (ما أَقْوَمَهُ، ولا أَبْيَعَهُ) كصحة (عَيْنِ) الاسم في قولهم:(هذا أَقْوَمُ منك، وأَبْيَعُ منك) ولو كان فعلًا لعُلّت (عَيْنُه) بالقلب إلى (الألف)، كقلبها في (قام وباع وأقام وأباع) في قولهم:(أَبَعْتُ الشيء) إذا عرضته للبيع. والدليل الرابع: إن في قولهم: (ما أَحْسَنَ زيدًا) ليس التقدير فيه:(شيء أحسن زيدًا) ولو كان على ما قالوا لكان في قولنا:(ما أعظم الله)(شيء أعظم الله) والله تبارك وتعالى بعظمته وعلوه لا يحتاج التعظيم بقول المخلوق فهو الخالق العظيم[٥]، أما استدلال البصريين لمذهبهم فقالوا: إنَّه إذا اتصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية التي هي من خصائص الأفعال نحو :(ما أحسنني عندك، وما أظرفني في عينك)، إلا ما كان شاذًا نحو: (قدني و قطني)[٦]. والدليل الثاني: إنه ينصب المعارف والنكرات وإذا كان

---

(١) الكتاب ٣ : ٤٧٧ – ٤٧٨

(٢) ينظر : المقاصد الشافية ٤ : ٤٤٢ ، خزانة الأدب ١ : ٩٤

(٣) الأصول في النحو ١ : ١٠٠

(٤) ينظر : الإنصاف ١ : ١٣٨ – ١٤٠

(٥) ينظر : المصدر نفسه ١ : ١٢٨

(٦) ينظر : شرح المفصل ٤ : ٤١٢ – ٤١٣

اسمًا لا ينصب إلا النكرات وعلى وجه الخصوص في التمييز نحو: (زيدٌ أكبر منك سنًّا)[١].

والدليل الثالث : حُرِّك آخرها بالفتح على أنه فعل ماضٍ ولو كان اسمًا لرفع على أنه خبر لـ(ما) الابتدائية[٢]، والحقيقة أن كل من الفريقين أورد أدلته وردَّ عليها الآخر، وما زاد هذا الخلاف المسألة إلا تعقيدًا وأذهب بداعة تركيب التعجب ومعناه لدى القارئ، وهناك رأي آخر يقول: إنها ليست فعلًا ولا اسمًا وإنما هي نوع من الصيغ جيء بها لبناء تركيب متكامل بدليل أنها إذا نزعت من أسلوب التعجب أصبحت فعلًا كبقية الأفعال من حيث الدلالة على الزمن والتصرف، إلا أنها في التعجب لزمت حالة واحدة دون دلالتها على الزمن والحدث[٣].

وجعلها الدكتور إبراهيم السامرائي تركيبًا من نوع خاص للإعراب عن التعجب؛ لأنها لا تقبل بعلامات الفعل ولابتعادها عن عناصر الفعل من حيث الزمن والحدث[٤].

ومنهم من ذهب إلى أنها ليست إلّا (أَفْعَل) تفضيل وأُدخِل في تركيب جديد لإفادة معنى جديد يمت إلى المعنى الأول بصلة وأطلق عليه(خالفة التعجب) ويسميها النحويون صيغة التعجب[٥]،

ويرى الباحث أن هذا الرأي ضيَّق تركيب صيغة(أَفْعَل) التعجب وحصرها بصيغة أخرى؛لأن (أَفْعَل) التفضيل صيغة يفاضل بها بين اثنين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر، أما التعجب هو زيادة لوصف شيء خرج عن نظائره أو قلَّ نظيره، فكيف يكون التفضيل بين شيئين هو تعجب بصيغة أخرى بين أحدها؟. ويرى المخزومي أن هذه الصيغة هي لبناء الأفعال وباستعمالها في هذا الأسلوب جمدت وابتعدت عن دلالتها على الفعلية[٦].

أما الجندي فذهب إلى أنه:((لا يتعجب من الشيء إلا إذا جاوز حد اشكاله وبلغ مرتبة فوق مراتبها وخفي على الخواطر سببه))[٧]، فما أراده الجندي أن الشيء المتعجب منه

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٤ : ٤١٣

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢ : ٣٩٨ ، الإنصاف ١ : ١٣٦ – ١٣٧

(٣) ينظر: أسلوب التعجب في الدرس النحوي القديم(بحث منشور)، د. باسم البديرات، د. حسين البطاينة : ٣٢

(٤) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، د.إبراهيم السامرائي : ٧٣

(٥) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د.تمام حسان : ١١٤

(٦) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٢١٥

(٧) الإقليد ٣ : ١٦١٩

يختلف عن أشباهه بتميزه وعلوه عنهم لأسباب يجهلها المُتَعَجِبُ، وكان رأيه بصريًا في مسألة نوع (ما) ، ففي قولهم:(ما أَكْرَمَ زيدًا) قال:((معناه شيء جعله كريمًا، فكأنك لما شاهدت فيه كرمًا متناهيًا قلت:(شيء جعله كريمًا) قاصدًا الإخبار بأنك شاهدت الكرم الكامل))[١]،أي أنها نكرة بمعنى شيء محلها الرفع على الابتداء، و(أكرم) هنا فعل وهو بذلك أفصح أيضًا عن مذهبه البصري إذ قال:((والصحيح ما ذهب إليه البصريون))[٢]، ثم استشهد بحجج البصريين السابقة منها: اتصاله بياء المتكلم ومجيء نون الوقاية معه، والأُخرى نصبه للمعارف والنكرات وفتح آخره، وذكر أن (أَفْعَلَ) عند الكوفيين اسم ذاكرًا استدلالهم بأنها: لا تقبل التصرف، ويترك الإعلال كتركه في(هذا أَقْوَمُ منك، وأَبْيَعُ منك)، ويدخله التصغير كما في:(ياماأُمَيْلَحَ) والتصغير من خصائص الاسم[٣]، وقد ردَّ الجندي كـ(ردَّ ابن الشجري والأنباري) على استدلالات مذهب الكوفيين ومنها: إن عدم التصرف لا ينفي الفعلية بدليل أن(عسى، وليس) لايقبلان التصرف ومع ذلك هما فعلان، وقد يترك الإعلال في الأفعال نحو:(اسْتَنْوَقَ الجملُ) وقوله تعالى:((اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنْسَاهُمْ))[المجادلة/١٩]، أما التصغير فهو لفظي، فالتصغير للمصدر لا للفعل؛ لأن الفعل إذا امتنع من التصرف لا يؤكد بذكر المصدر، فلما أُريد تصغير المصدر الذي لاعمل له في التعجب صغروا الفعل لإنابته عنه، وكذلك للزومه طريقة واحدة في مشابهة الأسماء فأخذ منها بعض الأحكام))[٤].

أما الباحث فيرى أن رأي سيبويه والبصريين والجندي أن (ما) في:(ما أَكْرَمَ زيدًا) بمعنى(شيء) ابتدائية والجملة (خبر)؛ لأننا نتعجب من شيء نجهل أسباب تميزه عن أقرانه ولذلك يوضع في حيز النكرة وهو ما ذهب إليه سيبويه، وأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه مميز واختصاصه خفي فاستحق الابتداء بنكرة يتلوها توضيح بصيغة (أَفْعَل) واقعة على المتعجب منه[٥]. وأما خلافهم في (أَفْعَل) فإن قول البصريين هو الأرجح؛ للحجج التي أوردوها في إثبات فعلية (أَفْعَل) التعجب وأنها أقرب من حجج الكوفيين في مذهبهم هذا.

---

(١) الإقليد ٣ : ١٦١٩

(٢) المصدر نفسه ٣ : ١٦٢١

(٣) المصدر نفسه ٣ : ١٦٢٠ – ١٦٢١

(٤) ينظر: المصدر نفسه ٣ : ١٦٢١

(٥) ينظر: شرح التصريح ٢ : ٥٩

الفصل الثالث

الشاهد الشعري النحوي في الحروف

حتى:

وهي حرف باتفاق جميع النحويين[١] وهي عند البصريين ثلاثة أقسام: حرف جر، وحرف عطف، وحرف ابتداء، وأضاف الكوفيون قسمًا رابعًا، وهي حرف نصب، ينصب الفعل المضارع ، وزادوا قسمًا خامسًا، على أنها بمعنى الفاء[٢] .

واستشهد الجندي على مجيء (حتى) حرف ابتداء بقول امرئ القيس[٣] : [الطويل]

سَرَيْتُ بهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهمْ وَحَتَّى الجِيَادُ ما يُقَدْنَ بِأرْسَانِ

جاءت (حتى) حرف ابتداء وما بعدها جملة أسمية، وعلَّق الجندي على هذا الشاهد بقوله:((فالجياد: مبتدأ، وما يقدن: خبره ، فلو كانت عاطفة لما دخل عليها في البيت واو العطف، إذ لا يقال:جاءني زيد وفعمرو))[٤]، وهنا ليست حرف جر ولا حرف عطف ؛لأن حرف العطف قد سبقها، ولذلك كانت على المعنى الثالث وهو الابتداء .

تأتي(حتى) لانتهاء الغاية في كل أقسامها والتي سنفصل القول في كل منها:

الأولى(حتى الجارة): ويرى البصريون أنّها حرف جرّ، والفعل بعدها منصوبٌ بتقدير (أَنْ)، والاسم بعدها مجرورٌ بها[٥]، واختلف الكوفيُّون فذهب الفرّاء إلى أنّها ناصبة بنفسها وليست الجارّة ، وعنده أنّ الجر بعدها إنّما هو لنيابَتِها مَناب(إلى)، وذهب الكسائيّ إلى أنّها ناصبة بنفسها أيضًا[٦]، وإذا جاء الجرّ في الاسم بعدَها فبإضْمارِ (إلى)؛ ويجوز عنده إظهارُها ، وذهب بعضُ الكوفيّين إلى أنّها ناصبة بنفسها كـ(أن) جارّةٌ بنفسها لشبهها بـ(إلى)[٧] .

---

(١) ينظر : شرح أبيات سيبويه ٢ : ٨٠ ، اللباب ٢ : ٤٥ ، شرح المفصل ٤ : ٤٦٥ ، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين الأربلي ، تحـ: الشيخ علي نائل، حسن الشيخ أبو زيد : ١٩٨

(٢) ينظر: حروف المعاني والصفات، الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، تحـ:علي توفيق الحمد ١ : ٦٤ ، معاني الحروف،الرماني تحـ: الشيخ عرفان الدمشقي : ١٦٣، منازل الحروف ، الرماني، تحـ: إبراهيم السامرائي١ : ٤٨ ، الجنى الداني١ : ٥٤٢

(٣) ينظر : الإقليد ٤: ١٦٨٥، ديوانه ١ : ١٦١ ، وروايته في الديوان : (مَطَوْتُ بهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهمْ)

(٤) الإقليد ٤ : ١٦٨٥

(٥) ينظر : اللباب ٢ :٤٥ ، الجنى الداني ١ : ٥٤٢ ، ارتشاف الضرب ٤ : ١٦٦٢، شرح (قواعد الإعراب لابن هشام) ، محمد القُوجَوي شيخ زاده (ت٩٥٠ هـ) تحـ: إسماعيل إسماعيل مروة ١ : ٩٩

(٦) ينظر : الإنصاف ٢ : ٥٩٧ ، التذييل والتكميل ١١ : ٢٤١ ، همع الهوامع ٢ : ٣٧٩ ، شرح قواعد الإعراب ١ : ٩٩

(٧) ينظر : توضيح المقاصد ٣ : ١٢٥٠ ، همع الهوامع ٢ : ٣٨٠ ، حاشية الصبان ٣ : ٤٣٦ ، المساعد ٣ : ٧٩

وأجازوا إظهارَ(أَنْ) بعدها توكيدًا نحو:(لأسيرنَّ حتى أنْ أصبحَ القادسية)[١] . أما معانيها فأولها: انتهاء الغاية[٢] قال سيبويه بعد أن تحدث عن (إلى) منتهى ابتداء الغاية:((وكذلك حتى... ولها في الفعل نحوٌ ليس لـ(إلى)، ويقول الرجل: إنما أنا إليك أي إنما أنت غايتي ولا تكون (حتى) ههنا))[٣]، ويكون ما بعدها غاية لما قبلها، قال المبرد:((تدخل الثاني فيما دخل فيه الأول في المعنى؛ لأنّ معناها إذا خفضت كمعناها إذا نسق بها))[٤]، ومجرورها إمّا اسم صريح نحو قوله تعالى:((سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ))[القدر/٥]، أو مصدر مؤول من(أنْ والفعل)[٥]نحو قوله تعالى:((حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آَمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ))[البقرة/٢١٤]، وزاد ابن مالك أن يكون مصدرًا مؤولًا من (أن والفعل الماضي)[٦] نحو قوله تعالى:((حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آَبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ))[الأعراف/٩٥] ، ونسب المرادي لأبي حيان أنه ردَّ ذلك على أنه توَهَم، إذ قال:((ووهم في هذا؛ لأن حتى ههنا ابتدائية، وأن غير مضمرة بعدها))[٧]، وذهب الأخفش وابن مالك إلى أن مجرورها(إذا الشرطية) نحو قوله تعالى:((حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا))،[الزمر/٧٣]، ولم يرتضِ الجمهور ذلك على أَن (إذا) لا تخرج عن الظَّرفية وأنها حرف ابتداء دخلت على الجملة[٨] ؛ ويشرط في مجرورها : أن يكون ظاهرًا لا مضمرًا، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين[٩] خلافًا للكوفيين فقد أجازوا جر الضمير بـ(حتى) مستشهدين[١٠] بقول الشاعر[١١] :[الوافر]

فَلَا واللهِ لَا يلْفَى أنَاسٌ فَتًى حتّاك يَا ابْنَ أبي زيادِ

---

(١) ينظر : أرتشاف الضرب ٤ : ١٦٦٢

(٢) ينظر: حروف المعاني والصفات١ : ٦٤ ، الجنى الداني١ : ٥٤٢ ،أوضح المسالك٣ : ٤٤ ، معاني النحو ٣ : ٣٧٥

(٣) الكتاب ٤ : ٢٣١، وينظر: مغني اللبيب ١: ١٦٦

(٤) المقتضب ٢ : ٣٨

(٥) ينظر : الجنى الداني ١ : ٥٤٢

(٦) ينظر : شرح التسهيل ٣ : ١٦٦

(٧) الجنى الداني ١ : ٥٤٣

(٨) ينظر : مغني اللبيب ١ : ١٢٩

(٩) ينظر : الجنى الداني ١ : ٥٤٣

(١٠)ينظر : شرح ابن عقيل ٣ : ١١

(١١)بحثت في أغلب كتب النحويين ولم أجد له قائلًا .

إذ جرَّت (حتى) الضمير المتصل الكاف في (حتاك)، وعدَّه البصريون شاذًا وضرورة .

والشرط الآخر في مجرورها: أن يكون آخر جزء، أو ملاقي آخر جزء فآخرَ جزء نحو: (أكلتُ السمكةَ حتى رأسها) وكونه ملاقيَ آخرَ جزءٍ نحو:(سرتُ النهار حتى الليل)[١]، وذهب ابن السراج مذهب سيبويه في أن مجرورها ظاهر[٢]، ويرى بأن القول ما قاله سيبويه[٣]، وذهب السيرافي إلى أنها لا تجر إلا الآخِر لا المتصل به[٤] وتوهم ابن مالك أن ما ذهب إليه الزمخشري ومن تبعه غير لازم[٥] مستدلًا بقول الشاعر[٦] : [الخفيف]

عيَّنتْ لَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى نِصْفِهَا رَاجِيًا فَعُدْتُ يَئُوسَا

ويرى أبو حيان أن ما استدل به ابن مالك لا حجة فيه وأن الذي نقله الزمخشري هو قول أصحابنا[٧] وقال ابن هشام:((وهذا ليس محل الاشتراط إذ لم يقل فما زلت في تلك اللَّيلة حتَّى نصفها وإن كان المعنى عليه ولكنه لم يُصَرح به))[٨]، وألجأ ابن عصفور المسألة إلى القرينة في ارتباط ما بعد (حتى) بما قبلها إذ قال:((إن كان جزءً منه، واقترنت بالكلام قرينة دالةً على أنه داخل في المعنى مع ما قبله، أو خارجًا عنه كان بحسب تلك القرينة نحو قولك :(صمتُ الأيامَ حتى يومِ الفطرِ)، وإن لم تقترن به قرينة، كان ما بعدها داخلًا في المعنى مع ما قبلها نحو قولك:(صمتُ الأيامَ حتى يومِ الخميسِ))[٩] .

المعنى الثاني: أن تكون بمعنى (كي) التعليلية[١٠]، نحو قوله تعالى:((وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ))[البقرة/٢١٧]. ويرى البعض أن(حتى، وكي) حرفان متركبان في اللغات القديمة أصلهما (عَكْدى) وبتطور الأصوات واختلافها أصابها التحول

---

(١) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب ١ : ٣٨٠ ، شرح المفصل ٤ : ٤٦٥ ، الجنى الداني ١ : ٥٤٤

(٢) ينظر : الكتاب ٤ : ٢٣١ ، شرح التسهيل ٣ : ١٨٦

(٣) ينظر: الأصول في النحو ١ : ٤٢٦

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤ : ٢٧٤ ، همع الهوامع ٢ : ٤٢٣

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣ : ١٦٨

(٦) لم أعثر على قائله وينظر: شرح التسهيل ٣: ١٦٨ ، مغني اللبيب ١: ١٦٧، همع الهوامع ٢: ٤٢٤

(٧) ينظر:ارتشاف الضرب ٤ : ١٧٥٥ ،التذييل والتكميل١١ : ٢٨٤ ،توضيح المقاصد١ : ٩٤ ، همع الهوامع ٢ : ٤٢٤

(٨) مغني اللبيب ١ : ١٦٧ ، وينظر: شرح التصريح ١ : ٦٥٦

(٩) المقرب ١ : ٢٧٢

(١٠) ينظر: اللمع في العربية ١ : ٧٩ ، الكناش ٢ : ١٤ ،الجنى الداني ١ : ٥٥٤ ، تمهيد القواعد ٨ : ٤٢٨٧

الصوتي؛ لأن صوت الدال والتاء متقاربان، وهما صوتان انفجاريان، فالأول مجهور مرقق والثاني مهموس مرقق ومخرجهما واحد[١]، وهناك تماثل بينهما فأصبحت الكلمة (عَكْتى)، والكاف صوت انفجاري مهموس مرقق، وهذا يقترب من التاء فكان بالإمكان قلب الكاف تاء ثم أدغمت التاءان وقلبت العين حاء؛ لأنهما من أحرف الحلق فأصبحت (حتى)[٢]، ويرى الباحث أن هذا تحليل تأصيلي لا دليل عليه من شاهد أو من قبول دلالي عقلي .

أما المعنى الثالث: فهو مذهب ابن مالك في أنها بمعنى(إلا) الاستثنائية[٣]، وبعدها فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا نحو قول المقنع الكندي[٤]: [الكامل]

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنْ الفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيْلُ

لقد أُدخِلت (حتى) الجارة على الفعل المضارع فنصب بعدها بـ أن مضمرة وإضمارها للوجوب وهي مرادفة هنا لـ(إلا أن) فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع، واستغربه المرادي[٥]، إلا أن ابن هشام أيَّدَ ما ذهب إليه ابن مالك بأنه ظاهر في الشاهد أعلاه والمراد معنى الغاية ؛ ((لأَن ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسببًا عنهُ))[٦] .

الثاني:(حتى العاطفة) وهي حرف عطف عند البصريين بمعنى(الواو) لمطلق الجمع،لا تفيد ترتيبًا ولا مهلة بل لمجرد التشريك في الحكم، بينما يرى الكوفيون أنها ليست من أحرف العطف وما بعدها يعرب بإضمار عامل[٧]، والعطف بها رواه سيبويه، ونسب ابن عقيل لأبي زيد العطف أيضًا، ونقل أبو حيان ردًا للأخفش[٨]، حملًا على (الواو) نحو:(جاءني القومُ حتى زيدٌ، ورأيتُ القومَ حتى زيدًا، ومررت بالقومِ حتى زيدٍ)؛ لأنها أشبهتها، ووجه الشبه أن أصل (حتى) أن تكون غايةً، وإذا كانت غايةً كان ما بعدها داخلاً في حكم ما قبلها[٩]،

---

(١) ينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، د. غانم قدوري الحمد : ٢٠٤

(٢) ينظر : المستشرقون والمناهج اللغوية ، د. اسماعيل أحمد عمايرة : ٧٥

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٤ : ٢٤ ، الجنى الداني ١ : ٥٥٤ ، همع الهوامع ٢ : ٣٨١

(٤) ينظر : شرح ديوان الحماسة، أبو علي الأصفهاني (ت: ٤٢١ هـ) ، تحـ: غريد الشيخ ١ : ١٢١٦

(٥) ينظر : الجنى الداني ١ : ٥٥٥

(٦) مغني اللبيب ١ : ١٦٩ – ١٧٠

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ : ١٩٧٨ ، الجنى الداني ١ : ٥٤٦ ، أوضح المسالك ٣ : ٣٢٨

(٨) ينظر على الترتيب : الكتاب ١ : ٩٦ ، المساعد ٢ : ٤٥٤ ، ارتشاف الضرب ٤ : ١٩٧٨

(٩) ينظر : أسرار العربية ١ : ١٩٧

وأشبهتها كذلك في الترتيب، فجاز أن يكون المعطوف بها مصاحبًا نحو:(قَدِمَ الحجاجُ حتَّى المشاةُ في ساعةِ كَذا)، وجاز أن يكون سابقًا نحو:(قَدِمُوا حتى المشاة متقدمين)[١]، خلافًا لمن ذهب إلى أنها تفيد الترتيب في الزمن؛ لأنها أصلها عندهم حرف جر للغاية، أي أن ما بعدها بعضًا للذي قبلها، إذ لو كان أصلها العطف لكان ما بعدها من غير نوع ما قبلها كما في الواو، فدَّل على أنها حرف جر ولكنها أشبهت الواو من جهة الغاية لا غير[٢]. وردَّه ابن مالك بقوله:((ومن زعم أنها تقتضي الترتيب في الزمان فقد ادعى ما لا دليل عليه، وفي الحديث: كل شيء بقضاء وقدر، حتى العجز والكيس))[٣]، وليس في القضاء ترتيب، وإنما الترتيب في ظهور المقضيات.

وأَجْمَع على أنها حرف عطف جمع من النحويين[٤]منهم: ابن السراج، والزجاجي، والفارسي، وابن جني، والهروي، وابن برهان، والزمخشري، وابن يعيش، وابن هشام[٥].

ولكي يثبت العطف بـ(حتى) لابد من توافر شروط منها :

١. أن يكون معطوفها بعضًا مما قبله أو كبعضه، فمن بعضه[٦] نحو: (قدم الحجاج حتى المشاة) وكبعضه:(قدم الصيادون حتى كلابهم) أو قد يكون مباينًا، فيقدر بالتأويل، كقول مروان بن سعيد المهلبيّ[٧]: [الكامل]

أُلْقَى الصَّحِيفةَ كَيْ يُخَفَّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حتّى نعله أَلْقَاهَا

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٣ : ٣٥٩

(٢) ينظر : شرح المفصل ٤ : ٤٦٨ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢ : ٢٠٧

(٣) شرح الكافية الشافية ٣ : ١٢١١– ١٢١٢ ، وينظر: الحديث في موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس(ت١٧٩هـ)، تصحيح وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي ٢: ٨٩٩، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، مسلم النيسابوري (ت٢٦١هـ) تحـ : محمد فؤاد عبد الباقي ٤ : ٢٠٥٤

(٤) ينظر على الترتيب : الأصول في النحو ١ : ٤٢٤ ، الجمل في النحو: ٦٧، الإيضاح العضدي ١ : ٢٧٥، اللمع ١ : ٧٦ ، التبصرة والتذكرة ١ : ١٣٦ ، الأزهية : ٢١٤ ، المفصل ١ : ٤٠٤ ، شرح المفصل ٤ : ٤٦٧

(٥) شرح قطر الندى ١ : ٣٠٣ – ٣٠٤

(٦) ينظر : شرح المفصل ٥ : ١٥ ، الجنى الداني ١ : ٥٤٧

(٧) يُنسب هذا البيت إلى مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة المهلبي، كان نحويًّا من أصحاب الخليل بن أحمد المتقدمين في النحو، ينظر: بغية الوعاة ٢ : ٢٨٤

فعطف بحتى النَّعلَ، وليست بعضًا لما قبلها، ولكنها بالتأويل بعض، لأن المعنى: ألقى ما يثقله حتى نعله[١].

٢. أن يكون المعطوف غاية للمعطوف عليه، بزيادة أو نقص، فالأول نحو:(مات الناسُ حتى الأنبياء) والثاني نحو:(زارك الناسُ حتى الحجامون)[٢].

٣. أن يكون المعطوف من جنس المعطوف عليه والذي أوجب ذلك أنها للغاية والدلالة على طرفي الشيء نحو:(ضربتُ أخوتَك حتى هندًا)؛ لأن اسم الأخوة قد اشتمل على هندٍ من جهة التغليب[٣] .

٤. أن يكون معطوفها اسمًا حملًا لها على الجارة؛ لأنها لا تجر إلا الاسم أو ما هو في تأويله[٤] .

٥. أن يكون المعطوف ظاهرًا ، فلا يجوز أن يعطف الضمير كـ(قام الناس حتى أنا)[٥].

الثالث:(حتى الابتدائية) وهي تدخل على الجملة الاسمية، ولا خلاف فيها؛ لأن الكلام يبتدأ بعدها وتقطع ما بعدها عما قبلها وتسمى(الاستئنافية)[٦]، ويرى سيبويه في قولهم:(سرت حتى أدخلُها) أن الفعل يرفع بعدها على أن ما بعدها مرتبط بما قبلها كاتصاله بالفاء في قولنا:(سرت فأدخلُها)، فالفاء والفعل بمنزلة(هو يدخل،هو يضرب)، فإذا قالت:(حتى أدخلها) فهو أشبه بقوله:(سرت فإذا أنا في حال دخول)، فأشبهة حتى (إذا) وغيرها من حروف الابتداء، أو يكون السير قد كان في زمنٍ مضى والدخول في الحاضر نحو:(لقد سرت حتى أدخلها ما أمنع)، ومثَّل له أيضًا بـ(لقد رأى مني عامًا أول شيئا حتى لا أستطيع أن أكلمه العام بشيء)، وهي كالرفع في الاسم هنا ومنه قول الفرزدق[٧]: [الطويل]

فَيَا عَجَبًا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٣ : ٣٥٨

(٢) ينظر : شرح قواعد الإعراب ١ : ١٠١

(٣) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٢ : ٨٤٢

(٤) ينظر : أوضح المسالك ٣ : ٣٢٨

(٥) ينظر : المصدر نفسه ٣ : ٣٢٩

(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤ : ٦٠

(٧) ينظر : ديوانه : ٣٦١

فجاءت هنا بمعنى(إذًا)، وهي أيضًا كحرف من حروف الابتداء، ومثله:(حتى إنه ليفعل ذاك) كما تقول: فإذا إنه يفعل ذاك[١].

قال ابن عصفور هي:((حرف ابتداء، فتقع بعدها الجمل المستأنفة وذلك نحو قولك: قام القوم حتى زيدٌ قائمٌ))[٢]، وهي حرف غير عامل قال ابن يعيش:((وقع بعدها المبتدأ والخبر، ولم تعمل فيما بعدها))[٣]، ويرى ابن معط أنها:((تكون غاية لا عمل لها فتستأنف ما بعدها كسائر حروف الابتداء))[٤]، وقال المالقي:((هي حرف ابتداء تليها الجملة الاسمية والفعلية من غير عمل))[٥]وليس بالضرورة أن يليها مبتدأ وخبر بل أن تكون صالحة لذلك فمن وقوع المبتدأ والخبر بعدها[٦] قول جرير[٧] : [الطويل]

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدَجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دَجْلَةَ أَشْكَلُ

وتدخل(حتى) على الجمل منها:(الاسمية والفعلية)[٨]، فمثال الاسمية ما قاله ابن عصفور السابق وما قاله جرير، وذهب الرضي[٩] إلى أنه يجب أن يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المتقدم لـ(حتى) نحو:(ركب القومُ حتى الأميرُ راكبٌ) أي أن خبر المبتدأ والفعل المتقدم من المادة نفسها ودالًا عليه، أما الفعلية فهي على نوعين، الأول: فعلها ماضٍ نحو قوله تعالى:((ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آَبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ))[الأعراف/٩٥]، والثاني: فعلها مضارع[١٠] نحو قوله تعالى:((وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آَمَنُوا مَعَهُ))[البقرة/٢١٤] . والمصدرة بشرط[١١] نحو :((وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى

---

(١) ينظر : الكتاب ٣ : ١٨ – ١٩

(٢) شرح جمل الزجاجي ١ : ٥٤٠

(٣) شرح المفصل ٤ : ٤٦٩ – ٤٧٠

(٤) الفصول الخمسون، ابن معط ، تحـ : محمود محمد الطناحي : ٢١٦

(٥) رصف المباني: ٢٥٧

(٦) ينظر : الجنى الداني ١ : ٥٥٢

(٧) ينظر: ديوانه : ١٤٣

(٨) ينظر : الجنى الداني ١ : ٥٥٢

(٩) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤ : ٢٧٨

(١٠)ينظر : همع الهوامع ٢ : ٤٢٧

(١١)ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها

إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ))[النساء/٦] خلافًا لابن مالك[١]. وللمرفوع بعد(حتى) شروط، الأول: أن يكون حالًا أو مؤولًا به نحو:(سألت عنك حتى لا أحتاجُ السؤال) وقوله تعالى:((وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آَمَنُوا مَعَهُ))[البقرة/٢١٤] ، والثاني: أن يكون مسببًا عَمَّا قبلها فلا يجوز أن نقول:(سرت حتى تطلع الشَّمس)؛ فلأن طلوع الشَّمس لا يتسبب عن السّير، ولا (ما سرت حتى أدخلها)؛ فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السّير و(هل سرت حتى تدخلها)؛ فلأن السَّبب لم يتحقق وجوده[٢]، والثالث:أَن يكون ما قبلها تامًا، ولهذا امْتنع الرّفْع في نحو:(سيري حَتَّى أدخلها) وفي نحو:(كانَ سيري حَتَّى أدخلها) إذا حملت كان على النُّقصان دون التَّمام[٣].

وهناك نوع آخر سمي بـ(حتى الشرطية)[٤] قال به أول مرة أستاذي الدكتور علي عبد الفتاح محيي الحاج فرهود، وهو الوارد في تركيب مختص قائم على التعليق الشرطي وذلك بارتباط حتى بالأسلوب الشرطي وعلاقتها بالجملة الشرطية المعروفة، وهو أسلوب تكاملي يقوم على ترتيب نظمي يباين الترتيب الشرطي الاعتيادي، وأجزاء نظمه تتكون من:

(النفي+ الجواب+ حتى+الشرط)، وفيها أن الجواب متقدم على (حتى وشرطها)، نحو قوله تعالى:((لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ)) [البقرة/٥٥]، (فلن نؤمن لك) جواب الشرط، (حتى نرى الله جهرة) هو الشرط المسبوق بـ(حتى الغائية)، أي:(نؤمن لك إنْ نرى الله جهرة) ، أي: تعلق إيمانهم على رؤية ربهم.

والآخر(الطلب+الجواب+حتى+الشرط) نحو قوله تعالى:((وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ))[البقرة/١٨٧]، فالترابط الشرطي وارد في الجواب المتقدم بفعل الأمر(كلوا واشربوا) على الشرط (يتبين لكم الخيط) المتصدر بـ(حتى) أي:(إنْ تبينَ لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود فلا تأكلوا ولا تشربوا) .

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ١ : ١٧٤ ، همع الهوامع ٢ : ٤٢٧

(٢) ينظر: الجنى الداني ١ : ٥٥٦ ، توضيح المقاصد ٣ : ١٢٥١

(٣) ينظر: شرح قطر الندى ١ : ٦٨

(٤) ينظر: التعليق الشرطي بالنفي وحتى وبالطلب وحتى في النص القرآني (دراسة تحليلية) (بحث منشور)، مجلة جامعة بابل _ العلوم الإنسانية – المجلد ٢٤ – العدد ١: ٢٠١٦ الصفحة : ٢١

إن وجوب تقديم الجواب على الشرط في هذا التركيب ينتج عنه استقامة المعنى بهذا الترتيب فبقولنا:(لن أتكلم حتى ينهي صديقي حديثه) فالتعليق الشرطي فيه يكون (أتكلم إنْ يُنْه صديقي حديثه) ودلالة حتى قائمة على ربط ما بعدها بما قبلها.

أما الجندي فكان رأيه في هذه المسألة كرأي البصريين في أنها على ثلاثة أنواع وهي : (حرف جر، وحرف عطف، وحرف ابتداء)، فـ(حتى الجارة) خصها بالاسم إذ قال: ((حتى على وجوه أحدها: أن يكون حرف جر فيختص بالاسم لاختصاص الجر به وهي كـ(إلى) لانتهاء الغاية، أي معنى الانتهاء يجمعهما))[١] إلا أن هناك فوارق بين(حتى الجارة وإلى) ومنها، الوجه الأول: أن المجرور بعدها يجب أن يكون شيئًا ينتهي به ما ذكر قبلها نحو :(أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها) و(نمت البارحة حتى الصباح) فالمذكور هو البارحة ينتهي عند الصباح؛ لأنه من أجزاء اليوم لا من أجزاء الليلة وليس ذلك شرطًا في(إلى)، والوجه الثاني: أن مجرورها يجب أن يكون داخلًا في حكم ما قبلها، الثالث: لا يجوز دخول (حتى) على مضمر خلافًا لـ(إلى) فيجوز دخولها على المضمر والمظهر[٢] .

أما(حتى العاطفة) فأجراها الجندي مجرى (حتى الجارة) إذ قال:((جارية مجرى الجارة في تضمنها معنى الغاية، تقول:(ضربتُ القومَ حتى زيدًا)و(مررتُ بالقومِ حتى زيدٍ) و(جاءني القوم حتى زيدٌ) والدليل على تضمنها معنى الغاية في هذا الوجه: أنك لو جررتَ كان المعنى صحيحًا وإنما يتغير بالعطف الحكم وهو أنها تتبع الثاني الأول كالواو العاطفة))[٣]، وتجيء العاطفة إما للتعظيم، نحو:(مات الناس حتى الأنبياء)، أوللتحقير، نحو:(قدم الحجاج حتى المشاة)، ويجب أن يكون ما بعده مجانسًا لما قبلها كما مُثِّل .

أما(حتى الابتدائية) فقال الجندي فيها:((أنها تجيء حرفًا يُبْتَدَأُ ما بعده... وأنَّ الجمل المستقلة تقع بعدها وليس يعني المبتدأ والخبر على الخصوصية))[٤]، وفي مسألة (السمكة)

---

(١) الإقليد ٤ : ١٦٨١

(٢) ينظر : المصدر نفسه ٤ : ١٦٨٢ – ١٦٨٣

(٣) المصدر نفسه ٤ : ١٦٨٣ – ١٦٨٤

(٤) المصدر نفسه ٤ : ١٦٨٥

أجاز الجندي الجر فيها(حتى رأسِها)، والنصب (حتى رأسَها) والرفع(حتى رأسُها) على تقدير :(رأسُها مأكولٌ)، فالرأس مبتدأ ومأكول خبره ، ورجحه الجندي؛ لقوة الدلالة على خصوصية الخبر المحذوف[١] .

أما الباحث فيرى أن حتى الجارة هو الرأي الراجح؛ لأنها جرَّت الاسم من جهة ومن جهة أخرى دخلت على فعل مضارع منصوب مقدر بمصدر مؤول ، وكما هو معروف أن المصدر المؤول يقدر بالاسمية، وكذلك الحال في العاطفة فكان رأي البصريين هو الراجح؛ لمشابهتها بالواو من حيث جمع ما بعدها مع ما قبلها في حكم واحد، وما بعدها مصاحبًا لما قبلها ترتيبًا، أما الابتدائية فلا خلاف فيها وأنها لاعمل لها.

---

(١) ينظر : الإقليد ٤ : ١٦٨٦

الباء:

من المعلوم أن الحرف لا يدل على معنى بنفسه، إلا أن النحويين اصطلحوا على مجموعة من الحروف بـ(حروف المعاني)، وإن هذه الحروف لا تمتلك دلالة معجمية بصورتها المفردة بل تكتسب معناها ودلالتها من اتساقها مع غيرها من سياقات معينة، وتختلف دلالة الحرف نفسه من سياق إلى آخر تبعًا للمعاني الوظيفية التي يكتسبها من انضمامه لأجزاء التركيب(١) .

ومن حروف المعاني (الباء)، وهي حرف مختص بالاسم، ملازم لعمل الجر وتكون على ضربين الأول: غير زائدة (أصلية) والآخر: زائدة .

واستشهد الجندي على الزائدة مع المفعول به بقول قتّال الكلابي(٢): [البسيط]

هُنَّ الحَرَائِرُ لَا رَبّاتُ أحْمِرَةٍ سُودُ المَحَاجِرِ لا يَقْرَأنَ بالسُّوَرِ

لقد أدخل الشاعر الباء الزائدة على المفعول به وتقدير الكلام:(لا يَقْرَأنَ السُّوَرِ) واستشهد على دخول الزائدة على الفاعل بقول امرئ القيس(٣):[الطويل]

أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوادِثُ جَمَّةٌ بِأنَّ امرأَ القَيْسِ بِن تَمْلِكَ بَيْقَرا

قال الجندي في تقدير هذا الشاهد:((أي: ألا هل أتاها بيقرته، أي(أن مع اسمها وخبرها) : في تقدير مصدر مضاف و(بيقرته) كما ترى فاعل (أتى) فتكون الباء في (بأن) مزيدة في المرفوع))(٤)، وغير ذلك بيَّن النحويون مواضعًا أُخر على زيادة الباء سنتناولها لاحقًا .

فالباء الاصلية أو كما سمَّاها علماء النحو(غير الزائدة) ترد على معانٍ عدَّة، أولها: الإلصاق(٥) وهو المعنى الأبرز والأكثر تداولًا في كتب النحويين، وهو أصل معناها عند سيبويه إذ قال:((وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيدٍ، ودخلت

---

(١) ينظر: حرف الجر الباء بين السياقات القرآنية والدلالة المعجمية(بحث منشور) ، د. ربيعة عبد السلام محمد هندر ، مجلة كلية اللغات جامعة طرابلس العدد(١٧) مارس ٢٠١٨ : ٧٣

(٢) ينظر: الإقليد ٤: ١٦٩٠، وديوانه: ٥٣ ، ووجدته في ديوان عبيد بن الحصين الملقب بـ(الراعي النميري) تحـ: راينهرت فايبرت: ١٢٢

(٣) بحثت في ديوانه ولم أجده، وينظر: الخصائص ١ : ٣٣٦، فقه اللغة وسر العربية ١ : ٢٧٧، شرح المفصل ٤: ٤٧٦

(٤) الإقليد ٤ : ١٦٩١

(٥) ينظر: المقتضب ١: ٣٩ ، الأصول في النحو ١: ٤١٢ ، سر صناعة الإعراب ١ : ١٣٤ ، أسرار العربية ١ : ١٩٥

به، وضربته بالسوط: ألزقت ضربك إياه بالسوط، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله))[١]، والإلصاق نوعين:(حقيقي ومجازي)، فالحقيقي نحو:(أَمْسَكتُ بزيد) إذا قبضت على شيء من جسمه كـ(يده أو كتفه)، والمجازي نحو:(مَرَرْت بزيد) أَي:(ألصقت مروري بمَكَان يقرب من زيد)[٢]، والمعنى الثاني: التعدية وتسمى (باء النَّقْل) أَيضا وتكون كالهمزة في قولنا:(أذهبتُ زيدًا) في تحويل الفاعِل مفعولًا ويتعدى فيها الفعل اللازم[٣] نحو:(ذهبتُ بزيد) ومنه قوله تعالى:((ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ))[البقرة/١٧]، وقد وردتْ مع الفعل المتعدي[٤] نحو:(صككتُ الحجرَ بالحجرِ)، ثالثها: الاستعانة[٥] وهي الداخلة على آلة الفعل نحو:(كتبتُ بالقلم) ومنه قوله تعالى:((وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ))[البقرة/٤٥]، ويرى جماعة من النحويين أن السببية فرع على الاستعانة ولم يرتضِ ابن مالك ذلك[٦]، رابعها: السببية (التعليل)[٧] وهي التي تصلح في موضعها اللام نحو قوله تعالى:((إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ))[البقرة/٥٤]، خامسها: المصاحبة[٨] وهي مصاحبة شيء لآخر وهي بمعنى المعية نحو:(جاء الرجلُ بزوجه) أي مصاحبًا زوجه، ولها عاملان، الأول: أن يحسن في موضعها (مع)، والآخر: أن يغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو قوله تعالى:(قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ)[النساء/١٧٠]، أي: مع الحق أو محقًا.

سادسها: الظرفية[٩] ومن علامتها أن يحسن في موضعها (في) نحو قوله تعالى: ((وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ))[الصافات/١٣٧-١٣٨]، سابعها: البدَلُ[١٠]، وهي التي تدلَّ على اختيار أحدِ الشيئينِ على الآخرِ، نحو قوله تعالى:

---

(١) الكتاب ٤ : ٢١٧

(٢) ينظر: مغني اللبيب ١ : ١٣٧

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٢ : ٧٥٦ ، أوضح المسالك ٣ : ٣١ ، شرح الأشموني ٢ : ٨٩

(٤) ينظر: الجنى الداني ١ : ٣٧

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٣ : ٣١ ، شرح التصريح ١ : ٦٤٦ ، جامع الدروس العربية ٣ : ١٦٩

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣ : ١٥٠ ، المساعد ٢ : ٢٦٢

(٧) ينظر: الجنى الداني ١ : ٣٩

(٨) ينظر: أوضح المسالك ٣ : ٣٢

(٩) ينظر: شرح ابن الناظم ١ : ٢٦٢ ، شرح التسهيل ٣ : ١٥١، الجنى الداني ١ : ٤٠ ، شرح ابن عقيل ٣ : ٢١

(١٠) ينظر: جامع الدروس العربية ٣ : ١٧٠

((أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ))[البقرة/٦١] أي بدلًا منه ونحو قول الشاعر[١]:[البسيط]

فَلَيْتَ لِي بِهِمِ قَوْمًا إذا رَكِبُوا شَنُّوا الإغارةَ فُرْسانًا ورُكْبانا

ثامنها: المقابلة(التعويض)[٢] وهي الداخلة على الأثمان والأعواض نحو:(اشتريت القلم بدينار)، تاسعها: المجاوزة[٣]وهي التي بمعنى(عن) وتكثر بعد السؤال نحو قوله تعالى: ((سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ))[المعارج/١]،أي:عن عذاب، وبعد غيره نحو قوله تعالى:((وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ))[الفرقان/٢٥]، أي: عن الغمام، والله أعلم .

العاشر: الاستعلاء[٤] أي أن الباء تكون بمعنى (على) نحو قوله تعالى:((وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ))[آل عمران/٧٥]، أي: على قنطار، الحادي عشر: التبعيض[٥] وهي التي تدل على البعض لا على الكل وقد تدل على معنى(من) نحو قوله تعالى:((عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ))[الإنسان/٦]، أي: منها، وفي الباء التبعيضية خلاف طويل، فيرى الكوفيون[٦] ومن تبعهم إلى أنها للتبعيض مستدلين بقوله تعالى:((وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ))[المائدة/٦]، بينما يرى البصريون[٧] ومن تبعهم[٨] أنها ليست للتبعيض، الثاني عشر: القسم[٩] نحو:(بالله لأفعلَنَّ) وهي أصل حروف القسم[١٠]؛ لأن الفعل معها لا يحذف بل يجب إظهاره وتدخل على المضمر نحو:(بك لأفعلَنَّ) وتستعمل في الطلب وغيره[١١]، قال

---

(١) البيت لقريظ بن أنيف العنبري في لسان العرب ١ : ٤٢٩ والمقاصد النحوية ٣ : ١٠٥٨ ، خزانة الأدب ٦ : ٢٥٣ ، وللحماسي في الجنى الداني ١ : ٤٠ ، مغني اللبيب ١ : ١٤١ ، همع الهوامع ٢ : ٤١٨

(٢) ينظر: الجنى الداني ١ : ٤١ ، أوضح المسالك ٣ : ٣١ ، حاشية الصبان ٢ : ٢٣٠

(٣) ينظر: الجنى الداني ١ : ٤١ ، مغني اللبيب ١ : ١٤١ ، شرح الأشموني ٢ : ٨٩

(٤) شرح التصريح ١ : ٦٤٨ ، همع الهوامع ٢ : ٤٢٠ ، جامع الدروس العربية ٣ : ١٧١

(٥) ينظر: الجنى الداني ١ : ٤٣ ، أوضح المسالك ٣ : ٣٢

(٦) ينظر: المساعد ٢ : ٢٦٤

(٧) ينظر: إئتلاف النصرة : ١٦٠

(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١ : ٤٢٢ ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) تحـ: الدكتور أحمد محمد الخراط ٤ : ٢٠٩

(٩) ينظر: الإيضاح العضدي ١ : ٢٦٣ ، ، شرح جمل الزجاج، ابن عصفور ١ : ٥١٢

(١٠) ينظر: أسرار العربية ١ : ٢٠٣

(١١)ينظر: الجنى الداني ١ : ٤٥

سيبويه:((للقسم والمقسم به أدواتٌ في حروف الجر، وأكثرها الواو، ثمَّ الباء، يدخلان على كلِّ محلوف به))[١]، وقد يسبقها فعل القسم لغرض التوكيد نحو:(أَقسمُ بِاللهِ رَبِّ العالمينَ)

الثالث عشر: الانتهاء[٢]، أي مكان (إلى) لانتهاء الغاية نحو قوله تعالى:((وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ))[يوسف/١٠٠]، أي: إليَّ، الرابع عشر: التأكيد[٣] ويكون في الباء الزائدة، قال سيبويه:((وقد تكون باء الإضافة بمنزلتها في التوكيد، وذلك قولك: ما زيد بمنطلقٍ، ولست بذاهبٍ، أراد أن يكون مؤكدًا حيث نفي الانطلاق والذهاب وكذلك: كفى بالشيب لو ألقى الباء استقام الكلام))[٤].

أما الزائدة فلها مواضع: أولها مع الفاعل لزومًا في صيغة التعجب (أَفْعِل به)[٥] نحو قوله تعالى:((أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا))[مريم/٣٨]، ومع فاعل (كفى) وتكون غالبة نحو قوله تعالى:((وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا))[الفتح/٢٨]، هذا إذا كانت غير متعدية بمعنى(اكتفى).

أما إذا كانت متعدية لمفعولين فلا دخول للفاء في فاعلها[٦] نحو قوله تعالى :((وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ))[الأحزاب/٢٥]، ويرى الباحث أن الباء هنا ملصقة بالاسم وكأنها جزء منه أي أن الكفاية بالله ، وثانيها: الداخلة على المبتدأ[٧](حسب) نحو:(بحسبك أن تقومَ) أي: حسبك، وثالثها: الداخلة على خبر(ما) النافية[٨] نحو قوله تعالى:((وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ))[فصلت/٤٦]، رابعها: الداخلة على خبر ليس[٩] نحو قوله تعالى:((أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ))[الزمر/٣٦]، خامسها: المزيدة مع المفعول[١٠] نحو قوله تعالى:((وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ))[البقرة/١٩٥]، سادسها: الداخلة على الحال المنفي عاملها[١١] نحو

---

(١) الكتاب ٣ : ٤٩٦

(٢) ينظر: النحو الوافي ٢ : ٤٩٣

(٣) ينظر: مغني اللبيب ١ : ١٤٤ ، رصف المباني : ٢٢٥

(٤) الكتاب ٤ : ٢٢٥

(٥) ينظر: مغني اللبيب ١ : ١٤٤

(٦) ينظر: رصف المباني : ٢٢٦

(٧) المصدر نفسه : ٢٢٥

(٨) ينظر : الجنى الداني ١ : ٥٣ – ٥٤ ، شرح ابن عقيل ١ : ٣٠٩ ، جامع الدروس العربية ٣ : ٢٠٠

(٩) ينظر: شرح التسهيل ١ : ٣٨٢ ، شرح المفصل ٢ : ١١٨ ، أوضح المسالك ١ : ٢٨١ ، شرح الأشموني ١ : ٢٥٩

(١٠)ينظر: الخصائص ٢ : ٢٨٤ ، شرح التصريح ١ : ٦٤٨ ، النحو الوافي ٢ : ٤٩٣

(١١)ينظر: ارتشاف الضرب ٣ : ١٢١٩ ، الجنى الداني ١ : ٥٥ ، همع الهوامع ١ : ٤٦٦

قول الشاعر[١]:[الوافر]

فَمَا رَجَعَتْ بخائبةٍ رِكابٌ حَكِيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنتَهاها

سابعها: المزيدة في باب التوكيد مع النفس والعين[٢] يقال: (جاء زيدٌ بنفسه وبعينه) والأصل: جاء زيد نفسه وعينه، ثامنها: الداخلة على خبر الفعل الناسخ المنفي[٣] كقول الشنفري[٤]: [الطويل]

وإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزّادِ لَمْ أَكُنْ بأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

أما الجندي فذهب مع رأي سيبويه والزمخشري بأن (الباء) غير الزائدة (الأصلية) هي (باء) الإلصاق وقد تدخلها المعاني المذكورة سابقًا مستدلًا بقول سيبويه السابق[٥] إذ قال:((قال سيبويه: باء الجر معناها الإلزاق والاختلاط، أي: شدة وصول الثاني بالأول في نهاية القرب))[٦]، ففي معنى الاستعانة قال:((يدخل الباء التي هي للإلصاق معنى الاستعانة نحو:(كتبتُ بالقلم) أي ألصقت الكتابة بالقلم على وجه الاستعانة... وقولهم:(بتوفيق الله حَجَجْتُ إذ توفيق الله جُعِل موصلًا للحج))[٧]، ومثله الحال إذا كان الإلصاق يحمل معنى المصاحبة إذ قال فيه:((ويدخل الباء معنى المصاحبة ألا تراك تقول:(خرج بعشيرته) المعنى: خرج ملتبسًا بعشيرته))[٨] .

أما إذا كانت زائدة فذهب إلى قياس ذلك، بقوله:((القياس أن تكون مزيدة في المنصوب؛ لأن حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية إلا أنها وضعت لإيقاع معاني الأفعال على الأسماء))[٩]، فلأنها وضعت لمعنى المفعولية ناسبت زيادتها في المنصوب

---

(١) البيت بلا نسبة في الجنى الداني١: ٥٥ ، مغني اللبيب ١ : ١٤٩،همع الهوامع ١ : ٤٦٦ ، معاني النحو ١ : ٢٦١

(٢) ينظر: الجنى الداني ١ : ٥٥ ، مغني اللبيب ١ : ١٥٠

(٣) ينظر: الجنى الداني ١ : ٥٤ ، أوضح المسالك ١ : ٢٨٢

(٤) ينظر: ديوانه ، جمعه وحققه وشرحه، د.أميل بديع يعقوب : ٥٩

(٥) ينظر: الصفحة رقم (٢١٧– ٢١٨) من هذه المسألة

(٦) الإقليد ٤ : ١٦٨٨

(٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٨) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٩) المصدر نفسه ٤ : ١٦٨٩

ولجعلك حال الزيادة تابعة لحالة الأصالة[1]. أما في حال الرفع فكما ذكرت سابقًا في الحديث عن الشاهد (ألا هل أتاها والحوادِثُ جَمَّة ...) بأن الباء دخلت على الفاعل زيادة لتوكيد الكلام وتقويته.

ويذهب الباحث إلى أن (الباء) غير الزائدة هي (باء) الإلصاق نفسها، وما اعتراها من معاني فهي داخلة عليها لتأكيد وتقوية ارتباطها بالسياق؛ لأن جملة السياق مختلفة من حال إلى حال؛ لذلك ناسب كل معنى منها سياقه، وأما الزائدة فجاءت تقوية للكلام أيضًا بدلالة حذفها ولا تأثير لها فيه .

---

(١) ينظر: الإقليد ٤ : ١٦٨٩

رُبَّ :

(رُبَّ) من حروف الجر التي تختص بالاسم النكرة، وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصلًا إياه إلى الاسم المجرور بعده كما في الحروف الأخرى مثل(مررتُ برجلٍ، وذهبتُ إلى غلامٍ لك)[١]، إلا أن هناك خلافًا في معناها وخلافًا في ماهيتها.

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول الأعشى[٢] : [الخفيف]

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِك اليَوْ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَر أَقْتَالِ

والشائع أن رُبَّ إذا كانت(حرف جر) جُرَّ ما بعدها، ويقع بعد مجرورها صفة، وفي الشاهد أعلاه وقع صِفَةُ مجرورِ(رُبَّ) جملة فعلية سواء كانت مذكورة أم مقدرة وقد اجتمعتا في البيت، فالأول: جملة(هرقته) صفة لرفد والثاني: حذف صفة أسرى وتقديره: (حصلت لي)؛ لأن أسرى مجرور برُبَّ بطريق التبعية، وفيها قال الجندي:((وقوله: (أسرى) معطوف على رفد، فكأنه قال: رُبَّ أسرى وقد علمت أن ما تدخل عليه رُبَّ من المجرور المظهر لابد له من صفة ، فيجب أن يكون حرف الجر الذي هو من معشر متعلقًا بمحذوف يكون صفة لـ(أسرى) حتى كأنه قال: وأسرى كائنين من معشر))[٣] .

وفي ماهيتها اختلف النحويون، فهي حرف جر عند البصريين والكسائي[٤]، وزعم سيبويه أنها كذلك بقوله:((واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبَّ؛ لأن المعنى واحدٌ، إلا أن كم اسمٌ ورُبّ غير اسم، بمنزلة مِنْ، والدليل عليه أن العرب تقول: كم رجلٍ أفضلُ منك))[٥]، وقال بها أبو العباس المبرد:((فأَما(كم) التى تقع خبرًا فمعناها: معنى (رب) إلَّا أَنها اسم، و(رب) حرف وذلك قولك: كم رجل قد رأَيته أفضل من زيد))[٦]، والدليل على حرفيتها أنها تساوي الحرف في الدلالة على معنى غير مفهوم بلفظها، وتختلف عن

---

(١) ينظر : الأصول في النحو ١ : ٤١٦

(٢) ينظر: الإقليد ٤ : ١٦٩٥، ديوانه : ١٣

(٣) الإقليد ٤ : ١٦٩٦

(٤) ينظر: الأصول في النحو ١ : ٤١٦ ، أمالي السهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (ت ٥٨١ هـ) ، تحـ: محمد إبراهيم البنا : ٧١ ،شرح المفصل ٤ : ٤٨١ ، تذكرة النحاة ،أبو حيان الأندلسي،تحـ: د.عفيف عبد الرحمن: ٥

(٥) الكتاب ٢ : ١٦١ ، وينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ١ : ٣١٣

(٦) المقتضب ٣ : ٥٧

أسماء الاستفهام والشرط؛ لأنها تدل على معنى في مسمى مفهوم جنسه بلفظها[١].والدليل الآخر: أنّها تُوصِل معنى الفعل إلى ما بعدها كحروف الجرّ، نحو:(رُبَّ رجل عالم أدركتُ)، فـ(رُبَّ) قامت بتوصيل معنى الإدراك إلى الرجل، كما أوصلت (الباء) الزائدة معنى المرور إلى (زيد) في نحو:(مررت بزيد)[٢]، واستدلوا على حرفيتها بأنهم لم يفصلوا بينها وبين المجرور كما فصلوا بين كم وبين ما تعمل فيه[٣]، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنها اسم[٤] ووافقهم ابن الطراوة[٥]؛ لأنها نقيضة (كم)، ولا يظهر الفعل معها[٦]؛لأنهم حكموا على موضعها بالإعراب[٧] وأنه أُخْبِر عنها واستشهدوا بالبيت[٨] : [الكامل]

إنْ يَقْتُلُوكَ فإنّ قَتْلَكَ لَم يَكُنْ عارًا عَلَيْك ورُبَّ قَتْلٍ عارُ

وورد برواية أخرى وقيل أنها الأشهر:(وبعض قتل عار) وبصحة هذه الرواية يكون (عار) خبرَ مبتدإٍ محذوف، أي:(هو عار)، أو تكون خبرًا عن مجرور (رُبَّ)، لأنه في موضع رفع بالابتداء، ودخل عليه حرف جر، واستدلوا على حرفيتها ببنائها، ولو كانت اسمًا لكان حقها الإعراب[٩]. واختار الرضي مذهب الكوفيين إذ قال:((ويقوى عندي مذهب الكوفيين أعني كونها اسمًا، فرُبَّ مضاف إلى نكرة ، فمعنى رُبَّ رجل في أصل الوضع قليل من هذا الجنس، كما أن معنى (كم رجل) كثيرٌ من هذا الجنس))[١٠].

أما اختلافهم في معنى رُبَّ فذهب جماعة إلى أنها للتقليل واستدلوا على ذلك بقول

---

(١) ينظر : الجنى الداني ١ : ٤٣٨

(٢) ينظر : شرح المفصل ٤ : ٤٨٢

(٣) ينظر : التذييل والتكميل ١١ : ٢٨٠ ، همع الهوامع ٢ : ٤٣١

(٤) ينظر : الإنصاف ٢ : ٨٣٢ ، شرح التسهيل ٣ : ١٧٤ ، مغني اللبيب ١ : ١٧٩ ، تمهيد القواعد ٦ : ٣٠١٩

(٥) ينظر : الجنى الداني ١ : ٤٣٩ ، ابن الطراوة النحوي (رسالة ماجستير منشورة) ، عياد عبد عيد الثبيتي : ١٤٥ ، أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو (ت ٥٢٨هـ) ، د. محمد إبراهيم البنا : ٨٣

(٦) ينظر : جواهر الأدب : ١٨٣

(٧) ينظر : التذييل والتكميل ١١ : ٢٨٧ ، الجنى الداني ١ : ٤٣٩

(٨) ديوان ثابت بن قطنة(ت١١٠هـ) ، تحـ: ماجد أحمد السامرائي : ٤٩ ، معاني النحو ٤: ٦٨ ، شرح أبيات مغني اللبيب ١ : ١٢٦، وبلا نسبة في المقتضب٣ : ٦٦، شرح التسهيل ٣ : ١٧٥، الجنى الداني ١ : ٤٣٩، همع الهوامع٢ : ٤٣٠

(٩) ينظر: الجنى الداني ١ : ٤٣٩ ، مغني اللبيب ١ : ١٧٩ ، المساعد ٢ : ٢٨٤ ، شرح التصريح ٢ : ١١٥

(١٠) شرح الرضي على الكافية ٤ : ٢٩٠

الشاعر[١] : [الطويل]

أَلَا رُبَّ مَوْلودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلْدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوانِ

يعني بالمولود الذي ليس له أب:عيسى بن مريم (عليه السلام)، وبـ(ذي) ولد لم يلده أبوان: آدم (عليه السلام)، وهذا الرأي عليه أكثر النحويين[٢]، وقيل: هي للتكثير دائمًا وهو مذهب ابن درستويه وجماعة[٣]، ومنهم من ذهب إلى أنها للتقليل والتكثير معًا[٤] والقرينةُ هي التي تُعيّنُ المرادَ[٥] وهو مذهب الفارسي، وقيل: أنها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليل بها نادر وهذا مذهب ابن مالك ونسبه إلى سيبويه وكذا قال ابن خروف بنسبته؛ لأن سيبويه ساوى بين رُبَّ وكم الخبرية بالمعنى وبما أن (كم) الخبرية للتكثير فكذلك (رُبَّ)، واختاره (ابن هشام) في أن نظيرها في التكثير (كم) وفي التقليل (قد)[٦] نحو قوله تعالى:((رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ))[الحجر/٢]، وفي الحديث:((يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يوم القيامة))[٧] فوجه الدلالة من الآية الكريمة ومن الحديث أن (رُبَّ) فيهما للتكثير وليست للتقليل؛ لأن كلًّا منهما مسوق للتخويف، ولا يناسب التخويف أن يكون القليل، هو ودادتهم أن يكونوا مسلمين، ولا أن يكون القليل هو أن يعرى في الآخرة من كان كاسيًا في الدنيا ، ويرى الرضي الاستراباذي أنها وضعت للتقليل في الأصل وانتقلت إلى التكثير وكثر استعمالها للدلالة على المعنى الثاني[٨] وقيل : أنها أكثر ما تكون للتقليل غالبًا والتكثير نادرًا وهذا مذهب السيوطي[٩]،

---

(١) البيت لرجل من أزْد السَّراة في الكتاب ٢ : ٢٦٦ ، الأصول في النحو ١ : ٣٦٤ ، شرح التصريح ١: ٦٥٨ ، أو لعمرو الجنبي في خزانة الأدب ٢: ٣٨٢ ، وشرح شواهد المغني، السيوطي، تعليق: أحمد ظافر كوجان ١ : ٣٩٩ ، والمقاصد النحوية ٣ : ١٢٨٣ ، وبلا نسبة في اللباب ٢ : ٤٠٠ ، الجنى الداني ١ : ٤٤١

(٢) ينظر : الجنى الداني ١ : ٤٣٩ ، توضيح المقاصد ٢: ٧٤٢ ، المساعد ٢ : ٢٨٥ همع الهوامع ٢ : ٤٣١

(٣) ينظر : الجنى الداني ١ : ٤٤٠ ، مغني اللبيب ١ : ١٨٠ ، شرح التصريح ١ : ٦٥٧ ، معاني النحو ٣ : ٣٧

(٤) ينظر : الجنى الداني ١ : ٤٤٠ ، المساعد ٢ :٢٨٥ ، تمهيد القواعد ٦ : ٣٠٣٠

(٥) ينظر : جامع الدروس العربية ٣ : ١٨٨

(٦) ينظر : شرح التسهيل ٣ : ١٧٨ ، مغني اللبيب ١ : ١٨٠

(٧) موطأ الإمام مالك ٢ : ٩١٣

(٨) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤ : ٢٨٧

(٩) ينظر : همع الهوامع ٢ : ٤٣١

وقيل: إنها حرف إثبات[١] والتقليل والتكثير مستفيد من السياق، أو إنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار[٢]، وتختص (رُبَّ) بوجوه تفارقها عن سائر حروف الجر الأخرى وهي :

١. إذا دخلت على ظاهر فلا يكون بعدها إلا نكرة[٣] نحو:(رُبَّ رجلٍ لقيتُ)، فلا تدخل على معرفة لامتناع قبول المعرفة للتقليل، فلا يصح أن تقول:(رُبَّ زيد لقيته) ، ويصح أن تقول:(رُبَّ رجل وأخيه منطلقان) ولا يصح أن تقول:(رُبَّ زيد وأخيه منطلقين) فصح الأول ؛ لأنه بمعنى وأخ له[٤] .

٢. إذا دخلت على ضمير فلا يكون إلا مفسرًا بنكرة منصوبة نحو:(رُبَّه رجلًا أكرمت) وهذا الضمير نكرة أبدًا بدليل تفسيره بالنكرة وهذا يلزم الإفراد والتذكير استغناء بتثنية تمييزه وجمعه وتأنيثه نحو:(رُبَّه رجلين ورُبَّه رجالًا ورُبَّة امرأة) ، وحكى الكوفيون تثنية هذا الضمير وجمعه وتأنيثه فيطابق التمييز نحو:(رُبَّهما رجلين ورُبَّهم رجال ورُبَّها امرأة) وحكي ذلك نقلًا عن العرب[٥]، ولم يرتضِه ابن عصفور إذ قال:((وذلك لا يجوز عندنا لأَن العرب استغنت بتثنية التَّمييز وجمعه عنه))[٦] .

٣. (رُبَّ) لها صدر الكلام[٧] يلزمها التصدير فلا تتعلق بمتأخر عنها كقولك:(رُبَّ رجل عالم لقيته) فموضع المجرور بها النصب كما يكون موضع المجرور في قولك:(بزيدٍ مررت) وإنما وجب ذلك؛ لأنها بمنزلة ما النافية وإنْ الزائدة وهمزة الاستفهام[٨]، وكذا الحال حملًا لها على كم الخبرية في التكثير ولأن الخبرية لها الصدر وأنها أشبهت الاستفهامية في اللفظ، وحملت (رُبَّ) عليها والعرب تحمل الشيء على النقيض[٩]. فالخبرية نحو:(كم رجلٍ ضربت)

---

(١) ينظر : اللمحة ١ : ٢٥٥ ، الجنى الداني ١: ٤٤٠ ، التذييل والتكميل ١١ : ٢٨٠ ، همع الهوامع ٢ : ٤٣١

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ : ١٧٣٧ ، الجنى الداني ١ : ٤٤٠ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٣ : ١٦١

(٣) ينظر : الكتاب ١ : ٤٢٧ ، الأصول في النحو ١ : ٤١٦ ، أسرار العربية ١ : ١٩٥ ، شرح المفصل ٤ : ٤٨١

(٤) ينظر : رصف المباني : ٢٦٨

(٥) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها ، جواهر الأدب : ١٨٤

(٦) همع الهوامع ٢ : ٤٣٥

(٧) ينظر: شرح مُلْحة الإعراب ، أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري (ت ٥١٦ هـ) ، تحـ: د. فائز فارس : ٦٥

(٨) ينظر : جواهر الأدب : ١٨٤

(٩) ينظر : رصف المباني: ٢٦٨

والاستفهامية نحو:(كم رجلًا ضربت)، وكما حملت (لا) النافية للجنس في نصب مابعدها على إنَّ التوكيدية في نصب ما بعدها أيضًا[١] .

٤. (رُبَّ) تأتي لما مضى وللحال ولا تأتي للاستقبال[٢] : ذهب أكثر النحويين إلى ان (رُبَّ) لا يكون فعلها إلا ماضيًا ؛ لأن الحكم بالتقليل لا يتصور بشيء متحقق ثابت يأتي فلذلك لا يأتي فعلها إلا ماضيًا، وأما قوله تعالى:((رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ))[الحجر/٢]، فالفعل المضارع (يَوَدُّ) يؤول بماضٍ؛ لأن ذلك متحقق الوقوع ونزل منزلة الماضي لقيام النعت مقامه، إلا أن ابن مالك[٣] جوز مجيئه للماضي وللحال وللمستقبل واستدل بقول جحدر بن مالك اللص[٤]: [الوافر]

فإنْ أَهْلكْ فَرُبَّ فَتَى سَيبكي عليَّ مُخَضَّبٍ رَخْصِ البَنانِ

٥. جواز حذف الفعل بعده لدلالة سياق الحال عليه؛ لأنها جاءت جوابًا لكلام سابق لها أو في تقدير هذا الكلام فبقولنا :(رُبَّ رجلٍ) التقدير :(رُبَّ رجلٍ قامَ)[٥] .

٦. يجوز حذفها لدلالة المعمول عليها؛ لأنه لازم للخفض والتنكير عليها[٦] كقول جميل بن معمر[٧]: [الخفيف]

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ

ومنهم من يرى أن الواو أو الفاء عوض عن حذفها ، وقد رُدَّ هذا ؛ لأنهما أحرف عطف وهي لا تعمل إلا إذا اختصت وأحرف العطف غير مختصة بدليل ظهورها مع (رُبَّ)، وجاء الجر بإضمار رُبَّ من غير عوض[٨] ، والدليل آخر أنها تضمر بعد (بل)

---

(١) ينظر : رصف المباني : ٢٦٨

(٢) ينظر : الجنى الداني ١ : ٤٥١ ، مغني اللبيب ١ : ١٨٣ ، التذييل والتكميل ١١ : ٢٩٣

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣ : ١٧٩ ، المساعد ٢ : ٢٨٧ ، تمهيد القواعد ١ : ٢١٠ ، خزانة الأدب ١١ : ٢١٠

(٤) ينظر : أمالي القالي ١ : ٢٨٢ ، الجنى الداني ١ : ٤٥٢

(٥) ينظر : رصف المباني : ٢٧٠

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٢٦٩ ،

(٧) ينظر : ديوانه : ٥٢ والمشهور بـ(جميل بثينة)

(٨) ينظر : الإنصاف ١ : ٣٧٨

نحو قول سؤر الذئب[١] : [الرجز]

بل جَوْزِ تَيْهاءَ بظَهْر الجحفَتْ

٧. تلحقها(ما) فتكفها عن العمل[٢] وتهيئها للدخول على الجملتين الاسمية والفعلية وهذا مذهب سيبويه[٣] وابن هشام [٤] ومنه قول أبي داؤد الأيادي[٥] : [الخفيف]

ربَّما الجاملُ المؤبَّلُ فيهمْ وعناجيجُ بينهنَّ المهارُ

إذ وقع المبتدأ والخبر بعد رب وكُفّت بـ(ما)، فالجامل مبتدأ، والمؤبّل نعته وفيهم الخبر[٦]، والأمر الأخر أنها توَّطئها للدخول على الفعل نحو قولنا:(رُبَّما يقوم زيد) فالمضارع هنا يكون بمعنى الماضي بتقدير :(رُبَّما قام زيد)[٧]، أو يكون دخول (ما) كخروجها على أنها زائدة[٨] كقول عدِي بن رعّلاء الغَسّاني[٩] : [الخفيف]

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيْلٍ دُوْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاَءِ

بجر ضربة وطعنة .

أما الجندي فلم يَبْعُد رأيه عن رأي البصريين وسيبويه فذهب إلى أنها حرف جر وحملها على نقيضتها (كم) إذ قال:((أصل رُبَّ أن تكون مناقضة لـ(كم) الخبرية فكم للتكثير ورُبَّ للتقليل تقول:(رُبَّ رجلٍ يفهم) وأنت تقصد أن تقلل ذلك ثم غلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة كقولهم: رُبَّ بلدٍ قطعت))[١٠]، ويرى الجندي أن التشبيه هنا كما جاء الاستفهام

---

(١) ينظر : ينظر : حاشية الخصائص ١ : ٣٠٥ ، حاشية سر صناعة الإعراب ١ : ١٧١ ، حاشية الإنصاف ١ : ٣٧٩ ، حاشية شرح المفصل ٢ : ١٢٥ ، لسان العرب ٩ : ٣٩ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣ : ١٨٩

(٢) ينظر : رصف المباني : ٢٧٠

(٣) ينظر : الكتاب ٣ : ١١٥ : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣ : ٣٢٥

(٤) ينظر : مغني اللبيب ١ : ١٨٢

(٥) ينظر : المفصل ١ : ٣٨٣ ، أمالي ابن الشجري ٢ : ٥٦٥ ، شرح التسهيل ٣ : ١٧٢ ، خزانة الأدب ٩ : ٥٨٨

(٦) ينظر : شرح المفصل ٤ : ٤٨٦

(٧) ينظر : رصف المباني : ٢٧١

(٨) ينظر : شرح المفصل ٤ : ٤٨٧ ، الجنى الداني ١ : ٤٣٧

(٩) هو عدي بن الرعلاء شَاعِر جاهلي. والرعلاء اسْم أمه اشْتهر بهَا، وينظر: خزانة الادب ٩ : ٥٨٦، و ينظر : الأصمعيات ، الأصمعي (ت ٢١٦هـ) ، تحـ: احمد محمد شاكر ، عبد السلام محمد هارون ١ : ١٥٢

(١٠) الإقليد ٤ : ١٦٩٣

على وجه التقرير ومثّل له بقول جرير[١] : [الوافر]

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ

فالهمزة استفهامية وغلب عليها التقرير(التيقن والاطمئنان) وهو بخلاف الشك[٢] .

أما في خصائص (رُبَّ) فذكر الجندي الوجوهَ نفسها التي ذكرها مَنْ سبقه ومن عاصره من حيث دخولها على النكرة، أو أن مجرورها المظهر يلزم أن يكون موصوفًا بنكرة منصوبة، وتختص بصدر الكلام، ويجيء فعلها محذوفًا وعزاه الجندي؛ لدلالة الحال عليه والعلم به كحذفه في (بسم الله) بتقدير:(بسم الله أبتدئ)، ويرى الجندي أن سبب ذلك؛ هو وقوعها جوابًا لذلك كان فعلها معلومًا[٣]، ويجب أن يكون هذا الفعل ماضيًا؛ لدلالة القلة عليه ، وفي دخولها على (ما) وكفّها لها ساغ دخولها على الفعل ؛ لأنها لما ناسبت (قد) في القلة ساغ هذا الدخول وهنا تغيرت الأشياء عن أصولها، وامتنع الدخول قبل الكف لاختصاصها بجر الأسماء، ولما كفَّت بـ(ما) عزلت عن العمل واختصت بالاسم، واستدل الجندي على كلامه أعلاه بقول أبي داؤد الأيادي المذكور سابقًا[٤] .

أما الباحث فيرى أن ما ذهب إليه البصريون وسيبويه والجندي أيضًا هو الراجح والصائب على أن (رُبَّ) حرف جر ؛ لأنها لا تقبل علامات الأسماء والأفعال وأنها لا تدل على نفسها بلفظها فقط ، وأنها توصل معنى الفعل إلى ما يليه وهذا هو عمل حروف الجر ، وأنها مبنية ولو كانت اسمًا لكان حقها الإعراب، وأنها أبدًا تجر ما بعدها وهذه الصفة محصورة بحرف الجر أيضًا ، وكذلك حملها على نقيضتها (كم) الخبرية للتكثير وهي للتقليل كان دليلًا على حرفيتها ، وأن أغلب خصائص (رُبَّ) المذكورة سابقًا تدل دلالة واضحة على أنها حرف جر .

---

(١) ينظر : ديوانه ١ : ٨٥

(٢) ينظر : الإقليد ٤ : ١٦٩٣

(٣) ينظر: المصدر نفسه ٤ : ١٦٩٣ – ١٦٩٤ – ١٦٩٥

(٤) ينظر : المصدر نفسه ٤ : ١٦٩٦ – ١٦٩٧

الكاف :

(الكاف) في الكلام على موضعين: (مفردة ومركبة) ، فالمفردة حرف جر عامل وحرف خطاب غير عامل[١]، والجارة العاملة إما أن تكون زائدة، وإما أن تكون غير زائدة تفيد التشبيه، وهذه الأخيرة قيل: أنها تكون حرفًا وقيل: أنها تكون اسمًا وقيل: إنها حرف واسم .

واستشهد الجندي على مجيء الكاف اسمًا في هذه المسألة، بقول العجاج[٢] : [الرجز]

بِيضٌ ثَلَاثٌ كَنِعَاجٍ جُمٍّ يَضحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ المنهَمّ

إذ وقعت (الكاف) اسمًا بمعنى مثل؛ لدخول حرف الجر(عن) عليها؛ فالمعنى:(يضحكن عن أسنانٍ بيضاءَ مثل البردِ الذَّائب)، قال الجندي:((يصف الأسنان، أي:عن مثل البرد الذائب))[٣].

وكما أشرتُ إلى أن النحويين اختلفوا في (الكاف) غير الزائدة في (حرفيتها واسميتها) ، فذهب قسم منهم إلى أنها على ثلاثة أحوال:

الأول:(حرف) مستدلين على ذلك بأنها حرفٌ واحد صدر ولا تتصف الأسماء بذلك ، وتأتي زائدة ولا تزاد إلا الحروف[٤] نحو قوله تعالى:((لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ))[الشورى/١١]، وإذا وقعت أول كافين فالأولى حرف، والثاني:(اسم) نحو قول خطام المجاشعي[٥]: [الرجز]

وصاليات ككَما يُؤَثْفَيْنْ

والثالث: لا تقع موقع الأسماء وذلك كوقوعها مع مجرورها صلة من غير قبح نحو :(مررتُ بالذي كزيدٍ) ولو كان اسمًا لقبح ذلك؛ لاستلزامه حذف صدر الصلة من غير طول[٦] ويرى ابن مالك حرفيتها في حال وقوعها صلة[٧]، أما الذين ذهبوا إلى اسميتها

---

(١) ينظر: رصف المباني : ٢٧٢

(٢) ينظر : الإقليد ٤ : ١٧٠٣، ديوانه ، تحـ: د. عبد الحفيظ السلطي ٢ : ٣٢٨ ، والمقاصد النحوية ٣ : ١٢٣٥ ، شرح التصريح ١ : ٦٥٩ ، بلا نسبة في أسرار العربية ١ : ١٩٢ ، شرح المفصل ٤ : ٥٠٥ ، شرح ابن الناظم ١ : ٢٦٦

(٣) الإقليد ٤ : ١٧٠٤

(٤) ينظر : الجنى الداني ١ : ٧٨ ، المساعد ٢ : ٢٧٥

(٥) ينظر : الكتاب ١ : ٣٢ ، شرح أبيات سيبويه ١ : ٩٦ ، سر صناعة الإعراب ١ : ٢٩١ ، لسان العرب ١٤ : ١١٤ ، الجنى الداني ١ : ٧٩ ، المقاصد الشافية ٣ : ٦٦٣ ، المقاصد النحوية ٤ : ٢١٢٩ ، خزانة الأدب ٢ : ٣١٣

(٦) ينظر : الجنى الداني ١ : ٧٨

(٧) ينظر : شرح التسهيل ٣ : ١٦٩ ، شرح الرضي على الكافية ٤ : ٣٢٣

فاستدلوا على ذلك بأنها بمعنى (مثل أو شبه)[١]، واتفقوا على اسميتها مبدئيًا ولكنهم اختلفوا في تفصيل ذلك فانقسموا على قسمين، القسم الأول : يرى أنها تكون اسمًا في ضرورة الشعر وهو مذهب سيبويه وأشار لذلك بقوله:((إلاّ أنَّ ناسا من العرب إذا اضطُرُّوا فى الشعر جعلوها بمنزلة مِثْلٍ قال الراجز: وهو حُمَيْدٌ الأَرقطُ : فصُيَّرُوا مِثلَ كَعَصْفٍ مَأْكولْ))[٢]، ووافقه[٣] المبرد، وابن السراج، والأعلم الشمنتري، وابن عصفور، وابن أبي الربيع، والمرادي وابن هشام، وابن عقيل .

والقسم الثاني: مجيؤها اسمًا في اختيار الكلام وهذا مذهب الأخفش[٤] ووافقه[٥] أبو علي الفارسي، وابن جني، والصيمري، والزمخشري، والجزولي، وابن يعيش، وابن مالك، وابن الفرخان، فما كان معناه اسمًا فهو اسم[٦]، ويرى ابن مضاء مجيئها اسمًا أبدًا[٧].

وهناك مواضع يتعين فيها اسمية الكاف أولها: وقوع (الكاف) مجرورة بحرف جر[٨] نحو قول الشاعر[٩] : [الطويل]

بَكَا للقوَّةِ الشَّغْواءِ جُلْتُ فَلَمْ أَكنْ لأولعَ إِلّا بِالْكَميِّ المُقَنَّعِ

ثانيها: أن يضاف إليه[١٠] كقول الشاعر[١١]: [الخفيف]

---

(١) ينظر : المقتضب ٤ : ١٤٠ ، مغني اللبيب ١ : ٢٣٨

(٢) الكتاب ١ : ٤٠٨

(٣) ينظر على الترتيب: المقتضب ٤ : ١٤٠، الأصول ١ : ٤٣٨، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢ : ١٦، شرح جمل الزجاجي ١ : ٥٣٦، البسيط ٢ : ٨٥٠ ، الجنى الداني ١ : ٧٨، أوضح المسالك ٣ : ٤٩، المساعد ٢ : ٢٧٧

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤ : ٣٢٤

(٥) ينظر : الإيضاح العضدي ١ : ٢٦٠ ، سر صناعة الإعراب ١ : ٢٩١ ، التبصرة والتذكرة ١ : ٢٨٣، المفصل ١ : ٣٨٣ ، المقدمة الجزولية، الجزولي(ت٦٠٧هـ)، تحـ: د. شعبان عبد الوهاب محمد١ : ١٢٣ ، شرح المفصل ٤ : ٥٠٢ ، شرح التسهيل ٣ : ١٦٩ ، المستوفى في النحو ، تحـ: د. محمد بدوي المختون ١ : ٣٦٠

(٦) ينظر : رصف المباني : ٢٧٢

(٧) ينظر : التذييل والتكميل ١١ : ٢٦٢ ، الجنى الداني ١ : ٧٩ ، المساعد ٢ : ٢٧٧ ، همع الهوامع ٢ : ٤٥١

(٨) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ : ٢٩٦ ، الجنى الداني ١ : ٨٢

(٩) البيت مجهول القائل وينظر : شرح التسهيل ٣ : ١٧٠ ، شرح ابن الناظم ١ : ٢٦٦ ، الجنى الداني ١ : ٨٢

(١٠) ينظر : شرح التسهيل ٣ : ١٧٠ ، الجنى الداني ١ : ٨٢ ، همع الهوامع ٢ : ٤٤٩

(١١) البيت مجهول القائل وينظر : المساعد ٢ : ٢٧٧ ، المقاصد الشافية ٣ : ٦٦٦ ، خزانة الأدب ١٠ : ٢٦٨

تَيْمُ الْقَلْبِ حُبُّ كالبدرِ لا بَلْ فَاقَ حُسْنًا مِنْ تَيْمِ القلبِ حبًا

وثالثها: أن يقع فاعلًا[١] كقول الأعشى[٢] : [البسيط]

هَلْ تَنْتَهَونَ وَلَا يَنْهَى ذُوِي شَطَط كَالطَعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفَتْلُ

ورابعها: أن تقع مبتدأ[٣] كقوله[٤]: [الخفيف]

أبدًا كَالفِرَاء فَوقَ ذُرَاهَا حينَ يَطْوِي المَسَامِعَ الصَّرَّارُ

وخامسها: أن تقع اسم كان[٥] كقول جميل بثينة[٦] : [الكامل]

لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقدرِ قلامةٍ حبًا لِغَيْرِك مَاْ أَتَتْكَ رَسَائِلِي

سادسها: أن تقع مفعولًا[٧] كقول النابغة الذبياني[٨]: [البسيط]

لَا يَبْرَمُون إِذا مَا الأُفْقُ جلَّله صِرُّ الشِّتَاءِ مِنَ الأَمْحال كالأَدَمِ

ويرى أبو علي الفارسي أن هذه الشواهد يمكن تأويلها على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه(الجار والمجرور)[٩]، وردَّ السخاوي(ت٦٤٣هـ) ذلك بأن الصفة يجب أن تكون اسمًا كالموصوف[١٠].

و(الكاف) من الحروف التي تجر الظاهر والضمير ولا خلاف في جرها للظاهر، ولكن الخلاف جاء في جرها للضمير المتصل، إلا المبرد[١١] فقد أجاز ذلك .

واستشهد الجندي على هذه الجزئية بقول العجاج[١٢] : [الرجز] :

---

(١) ينظر : المقتضب ٤ : ١٤١ ، الإيضاح العضدي ١ : ٢٦٠ ، أسرار العربية ١ : ١٩٢ ، اللباب ١ : ٣٦١

(٢) ينظر : ديوانه : ٦٣

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم١ : ٢٦٥ ،الجنى الداني١ : ٨٣ ،المقاصد النحوية ٣ : ١٢٣٤، تحرير الخصاصة ٢ : ٣٧٠

(٤) البيت مجهول القائل، وينظر: شرح الكافية الشافية ٢ : ٨١٣، الجنى الداني ١: ٨٣ ، المقاصد النحوية ٣: ١٢٢٣

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٣ : ١٧١ ، الجنى الداني ١ : ٨٣ ، تمهيد القواعد ٦ : ٣٠٠١ ، همع الهوامع ٢ : ٤٥٠

(٦) ينظر : ديوانه : ٥٤

(٧) ينظر : التذييل والتكميل ١١ : ٢٦٤ ، الجنى الداني ١ : ٨٣ ، تمهيد القواعد ٦ : ٣٠١٠

(٨) ينظر : ديوانه ، تحـ: د. علي الهروط : ٥٧

(٩) ينظر : المسائل العضديات ، أبو علي الفارسي ، تحـ: د. علي جابر المنصوري : ٢٢٠

(١٠) ينظر : المفضل في شرح المفصل، علم الدين علي بن محمد السخاوي، تحـ: د. يوسف الحشكي: ١٢٨

(١١) ينظر : شرح كتاب سيبوية للسيرافي ٣ : ١٤٩ ، شرح الرضي على الكافية ٤ : ٣٢٦

(١٢) ينظر : ديوانه ٢: ٢٦٩ ، الكتاب ٢ : ٣٨٤ ، أوضح المسالك ٣ : ١٤ ، الإقليد ٤ : ١٧٠٤

خّلى الذُّناباتِ شمالًا كَثَبَا وأُمَّ أو عالٍ كَهَا أو أَقْرَبَا

أدخل الشاعر (الكاف) على الضمير وعده النحويون ضرورة شعرية[١] محمولة على (مثل)؛ لأنها في معناها، قال سيبويه:((إن الشعراء إذا اضطُروا أضمروا في الكاف، فيجرُونها على القياس ... شبهوه بقوله له ولهن))[٢]، ولم يرتضِ ابن السراج ذلك في الكلام إلا أن يضطر الشاعر له:((لأن الكاف تكون اسمًا وتكون حرفًا فلا تضيفها إلى المضمر مع قلة تمكنها وضعف المضمر إلا أن يضطر شاعر))[٣]، وعد ابن مالك ذلك تارة ضرورة وتارة قليلًا[٤] ويرى أنه استغني في التشبيه بـ(مثل) عن (الكاف)[٥]، فلمخالفة الأصل وجب الدخول على الضمير المتصل واعتل بعلة أخرى وهي خفة (الكاف)، ونتيجة لهذا قد خولف بهذا الأصل أيضًا فأدخلت على ضمير الرفع وضمير النصب المنفصلين، فقالوا: (أنا كأنت)، و(أنت كأَنا)، و(أنا كإياك)[٦] .

وأجمع النحويون على أن (الكاف) لها معانٍ تتلخص في ما يأتي :

١. التشبيه: وهو المعنى الأصلي فيها نحو:(أنتَ كالأسد) ، قال سيبويه:((وكاف الجر التي تجيء للتشبيه، وذلك قولك: أنت كزيدٍ))[٧]، وقد تكون بمعنى التعجب نحو قولهم : ((ما رأيتُ كاليوم ولا جِلْدَ مخبأة))[٨]

٢. التعليل: قال به بعض النحويين ونفاه بعضهم الآخر، قال ابن هشام في المغني:((أثبت ذلك قوم ونفاه الأكثرون وقيد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفة بما كحكاية سيبويه كما أَنه لا يعلم فتجاوز الله عنه))[٩] ويرى ابن هشام أن الحق جواز التعليل في التجرد

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ٣ : ١٤ ، شرح الأشموني ٢ : ٦٧

(٢) الكتاب ٢ : ٣٨٤ – ٣٨٥

(٣) الأصول في النحو ١ : ٤٣٩

(٤) ينظر : توضيح المقاصد ٢ : ٧٤٤

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ : ٧٩٣

(٦) ينظر : شرح التسهيل ٣ : ١٦٩

(٧) الكتاب ٤ : ٢١٧

(٨) الصاحبي في فقه اللغة العربية ، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) الناشر: محمد علي بيضون ١ : ٧٣

(٩) مغني اللبيب ١ : ٢٣٤

من (ما) نحو قوله تعالى:((وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ)) [القصص/٨٢]، والتقدير:(أعجب لعدم فلاحهم)، والله أعلم، والمقترنة بـ(ما) الزَّائدة كما في مثال سيبويه وبـ(ما) المصدرية نحو قوله تعالى:((كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا))[البقرة/١٥١] بتقدير:(لأجل إرسالنا فيكم)[١].

٣. الاستعلاء: وذكره الأَخفش والكوفيون نحو:(كَيفَ أَصبَحت؟) فقال:(كخير)، أَي:(على خير)، وقيل هي (باء) وليس(كاف)، وقيل هي محذوفة المضاف أَي: كصاحب خير[٢].

٤. المبادرة : وهي في حال اتصالها بـ(ما) نحو :(سلِّم كما تدخلُ) و(صلِّ كما يدخل الوقت) ، ونسبه ابن هشام إلى ابن الخباز وأبي سعيد السيرافي[٣] .

٥. التوكيد: وهي حرف جر زائد[٤] نحو قوله تعالى:((لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ))[الشورى/١١]، وقيل: أن (الكاف) ليست زائدة، وقيل: أن الزائد(مثل) كما في قوله تعالى:((آَمَنُوا بِمِثْلِ مَاآَمَنْتُمْ بِهِ))[البقرة/١٣٧]؛ كي تفصل الكاف عن الضمير[٥]، ويرى الرضي زيادة الحرف[٦].

أما رأي المحدثين في اسمية (الكاف) وحرفيتها، فقد ذكر الأستاذ عباس حسن أن خروجها عن الحرفية لسبب يوجب ذلك، فتكون اسمًا مبنيًا بمعنى(مثل)[٧]، وأورد الدكتور محمد خير الحلواني (الكاف) في حروف الجر وألجأ اسميتها إلى الضرورة إذ قال:((ووقعت الكاف زائدة أيضًا في بعض الأشعار ضرورة))[٨]، وأشار الدكتور فاضل السامرائي إلى استعمالها اسمًا وذهب إلى أنها ليست بمعنى (مثل) تمامًا، وإنما هي أقل منها درجة في

---

(١) ينظر : مغني اللبيب ١ : ٢٣٤

(٢) ينظر : المصدر نفسه ١ : ٢٣٥

(٣) ينظر : المصدر نفسه ١ : ٢٣٧

(٤) ينظر : جامع الدروس العربية ٣ : ١٨١

(٥) ينظر : مغني اللبيب ١ : ٢٣٨

(٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤ : ٣٢٥

(٧) ينظر : النحو الوافي ٢ : ٥١٦

(٨) النحو الميسر : ٥٩٢ – ٥٩٣

التشبيه، فقولهم: (يضحكن عن مثل البرد) أقرب إلى المشبه به من الكاف[١] .

أما الجندي فيرى أن التشبيه هو:((عقد القلب على أن أحد الشيئين سد مسد الآخر في معنى من المعاني))[٢]، ويرى الباحث أن الجندي يذهب إلى حرفيتها، أما في اسميتها فذهب مع أصحاب الرأي الثاني في مجيئها اسمًا في الاختيار، فعن مجيئها اسمًا تكلمتُ ابتداءً بوقوع الكاف اسم بمعنى(مثل) بدلالة دخول حرف الجر عليه، وفي قولهم المذكور سابقًا:(الذي كزيدٍ أخوك) يرى الجندي أنه بتقدير:((هذا النظير؛ لأنه لا يمكن أن يكون الكاف هنا إلا حرفًا))[٣]، ولو حُمِلت على الاسمية لأصبحت مضافة إلى(زيد) وهما كلمة واحدة، والاسم الموصول(الذي) لابد له من صلة وبما أن(كزيدٍ) ليست جملة لذلك لم يستقم الكلام باسميتها.

أما إذا كان(الكاف) حرفًا فكما قلت سابقًا قد يقع مفعولًا به، قال الجندي:((فالحرف يقتضي فعلًا والفعل فاعلًا وهو ضميره المستكن الراجع إلى الموصول على نحو: (الذي حصلَ نحو زيد) يتلئب الأمر ويستقيم ؛ لأن الفعل مع الفاعل جملة))[٤] .

أما في مسألة دخولها على الاسم الظاهر والضمير فذكر الضمير المتصل إذ قال:((لا يدخلون كاف التشبيه على المضمر؛ لأنهم استغنوا عن ذلك بإدخال (مثل) ... وقيل : لم تدخل على المضمر؛ لكراهيتهم دخولها عليه؛ لأدائه إلى مثل قولهم (ككل) ولا يخفى على أحد قبحه؛ لأنها باب واحد))[٥].

أما الباحث فيرى أنها حرف؛ بدلالة زيادتها، ويمكن حذفها، وإنها حرف واحد، وتكون صلة مع مجرورها ؛ أما اسميتها فلم تثبت في الاختيار وعلى هذا ينبغي حصر ذلك في ضرورة الشعر فقط ؛ لأنها لغة الشعراء فيتصرفون بها كما تصرفوا في الممنوع من الصرف؛ لأنها جرت على ألسنتهم في الكلام[١].

---

(١) ينظر : معاني النحو ٣ : ٦٤

(٢) الإقليد ٤ : ١٧٠٣

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٥) المصدر نفسه ٤ : ١٧٠٤

(٦) ينظر : شرح التصريح ٢ : ٣٥٢

ويرى الباحث كذلك أن الكاف تجر الاسم الظاهر والضمير المنفصل المرفوع والمنصوب. أما جرّها للمتصل فيعد من باب الضرورات التي يلجأ إليها الشعراء من أجل الحفاظ على استقامة الوزن الشعري والانسجام الموسيقي للقصيدة ، وكذلك لئلا يدخل حرف على حرف .

وجوب فتح همزة (إنَّ)، وكسرها، وجواز الأمرين :

(إنَّ، وأنَّ) من الحروف الناسخة للابتداء التي تدخل على الجملة الاسمية (جملة المبتدأ والخبر) وتغير حالها الإعرابي فتنصب الاسم (المبتدأ) وترفع الخبر، خلافًا للكوفيين بأنها لا عمل لها في الخبر وأنه باقٍ على رفعه[١]، وعملها بالعكس من عمل كان وأخواتها، وسياق الجملة يستفيد منها توكيدًا ومضمونًا وتقوية للمعنى المراد نحو: (إنَّ زيدًا قائمٌ) ، (علمتُ أنَّ زيدًا قائمٌ) .

ولهمزتها ثلاثة أحوال: وجوب الكسر، وجوب الفتح، جواز الأمرين[٢]، فكل موضع يحتاج فيه ما قبل (إنَّ) إلى مصدر(مفرد) ولم يكن جملة فمعه تفتح الهمزة، وكل موضع يحتاج فيه ما قبل (إنَّ) إلى جملة تُكسر معه همزتها، أما إذا صحَّ فيه الوجهان فيجوز فتح الهمزة ويجوز كسرها .

استشهد الجندي على جواز الأمرين في هذه المسألة بقول الشاعر[٣]: [الطويل]

وَكُنْتُ أَرَى زيدًا كَمَا قِيْلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

جاءت أن بعد إذا الفجائية، وفي هذا الموضع يجوز فتح وكسر همزتها، فالكسر على تأويل نية الابتداء بعد (إذا) من المبتدأ والخبر والتقدير:(هو عبد القفا)، والفتح على تأويل المصدر (المبتدأ) والإخبار عنه بـ(إذا) والتقدير: فإذا العبودية، أو الخبر محذوف، أي: فإذا العبودية شأنه[٤]، والحال الأول من أحوالها هو وجوب الكسر وله مواضع[٥] وهي: أن تقع في الابتداء[٦] إما حقيقة نحو قوله تعالى:((إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا))[يوسف/٢]، أو حكمًا كالواقعة بعد ألا الاستفتاحية نحو قوله تعالى:((أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)) [يونس/٦٢] ، وكذلك إذا جاءت بعد (حيث، إذ)، نحو: (جلست حيث إنَّ زيدًا جالس) ،

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٣ : ١٢٣٧ ، المساعد ١ : ٢٤٨ ، شرح شذور الذهب للجوجري ١: ٣٨١

(٢) ينظر : الجنى الداني ١ : ٤٠٤

(٣) ينظر: الإقليد ٤: ١٧١٩ ، والبيت مجهول القائل وينظر : الكتاب ٣ : ١٤٤ ، المقتضب ٢ : ٣٥١ ، الأصول ١ : ٢٦٥ ، الخصائص ٢: ٤٠١

(٤) ينظر : شرح المفصل ٤ : ٥٣٠ ، حاشية الإقليد ٤ : ١٧١٩ ، الجنى الداني ١ : ٤١١

(٥) ينظر : أوضح المسالك ١ : ٣٢٠ ، شرح ابن عقيل ١ : ٣٥٣

(٦) ينظر : اوضح المسالك ١ : ٣٢١ ، توضيح المقاصد ١ : ٥٢٤ ، شرح الأشموني ١ : ٢٩٩

(جئتك إذْ إنَّ زيدًا أمير)[١]؛ لأنهما لا يضافان إلا إلى جملة، فلو فتحنا الهمزة لأضفناهما إلى المفرد ، ويرى المحقق الأستاذ (محمد محي الدين عبد الحميد) أن لا خلاف في ذلك[٢].

أما(حيث) فأجاز بعض النحويين إضافتها للمفرد والأصل أن تضاف إلى الجملة[٣]، وإذا وقعت بعد اسم الموصول صدر الصلة نحو قوله تعالى:((مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ))[القصص/٧٦]، أما التي تقع حشوًا في جملة الصلة فتفتح همزتها نحو: (جاء الذي عندي أنَّه فاضل)[٤]، وإذا جاءت جوابًا لقسم ذكر فعله نحو قوله تعالى: ((وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا))[الزخرف/٢-٣] أم لم يذكر نحو:(أقسمت إنَّ زيدًا لقائم)؛ لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة[٥]، أو قد تكون محكية بالقول[٦] نحو قوله تعالى:((قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ))[مريم/٣٠] .

وأن تقع في أول الجملة الحالية[٧] مسبوقة بالواو نحو قوله تعالى:((كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ))[الأنفال/٥]، أو غير مسبوقة[٨] نحو:(جاء زيدٌ إنه مسرورٌ)، أو صفةً[٩] نحو: (مررتُ برجلٍ إنهُ فاضلٌ)، وإذا جاءت بعد عامل علق باللام[١٠](فعل من أفعال القلوب) نحو قوله تعالى:((وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ))[المنافقون/١]، أو خبرًا عن اسم ذات[١١] نحو:(زيد إنه فاضل) ومنه قوله تعالى:((إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُم))[الحج/١٧]، أو وقعت بعد كَلّا، نحو قوله تعالى:((كَلّا إنَّهم عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِئِذٍ لمحجُوبُونَ))[المطففين/١٥]، فلا يجوز أن تقع مفتوحة؛ لأنّ ما بعد كلّا كلامٌ

---

(١) ينظر : أوضح المسالك ١ : ٣٢١ ، شرح الأشموني ١ : ٣٠٠

(٢) ينظر : عدة السالك إلى توضيح أوضح المسالك ، محمد محي الدين عبد الحميد ١ : ٣٣٥

(٣) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٤) ينظر : أوضح المسالك ١ : ٣٢٢ ، الجنى الداني ١ : ٤٠٥ ، شرح ابن عقيل ١ : ٣٥٣

(٥) ينظر : شرح شذور الذهب ١ : ٢٦٧ ، شرح التصريح ١ : ٣٠١

(٦) ينظر : ارشاد السالك ١ : ٢٣٥ ، همع الهوامع ١ : ٤٩٨ ، النحو الوافي ١ : ٦٥٠

(٧) ينظر : شرح ابن الناظم ١ : ١١٨ ، الجنى الداني ١ : ٤٠٦

(٨) ينظر : توضيح المقاصد ١ : ٥٢٦ ، التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل ، محمد عبد العزيز النجار ١ : ٢٧٨

(٩) ينظر : أوضح المسالك ١ : ٣٢٣

(١٠) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها ، إرشاد السالك ١ : ٢٣٥ ، شرح ابن عقيل ١ : ٣٥٤

(١١) ينظر : المقاصد الشافية ٢ : ٣٢٦ ، شرح الأشموني ١ : ٣٠٠

مرفوع(مبتدأ)، ويجوز أن تقع بعد حتى الابتدائية، نحو: (قام القومُ حتى إنّ زيدًا قائم)لا يجوزُ أن تفتح في هذا الموضع لامتناع التأَوُّيل بمصدريتها[١]، أما إذا صحَّ تقدير إنَّ مع اسمها وخبرها بمصدر فيوجب فتح همزتها، ولهذا الوجوب مواضع كالآتي: أن تكون فاعلًا نحو قوله تعالى:((أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ))[العنكبوت/٥١]، جاءت (أنَّ) مفتوحة الهمزة ؛ لأنها تؤول مع ما بعدها بمصدر، في محل رفع فاعل؛ للفعل (يكف) المجزوم بـ(لم)، والتقدير:(أو لم يكفهم إنزالنا؟)[٢]، أو مفعولة غير محكية[٣]، نحو قوله تعالى: ((وَلا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم))[الأنعام/٨١]، أو نائبة عن الفاعل[٤]، نحو قوله تعالى:((قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ)) [الجن/١]، أو تقع مبتدأ[٥] نحو قوله تعالى:((وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ))[فصلت/٣٩]، أو خبرًا عن اسم معنى غير قولٍ ولا صادقٍ عليه خبرها[٦]، نحو: (اعتقادي أَنَّه فاضلٌ)، بخلاف:(قولي إِنَّه فاضلٌ)، و(اعتقاد زيد إِنَّه حقٌ)، أو مجرور بالحرف[٧]، نحو قوله تعالى:((ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَق))[الحج/٦] أو مجرورة بالإضافة[٨] نحو قوله تعالى:((إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ)) [الذاريات/٢٣]، أو معطوفة على شيء من ذلك نحو قوله تعالى:((اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُم وَأَنِّي فَضَّلْتُكُم))[البقرة/٤٠]، أو مبدلة من شيء من ذلك[٩] نحو قوله تعالى:((وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُم))[الأنفال/٧] ، وتفتح بعد (لولا)؛ لأن بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ لا يكون إلا مفردًا نحو:(لولا أنَّ زيدًا منطلق لكان كذا) بتقدير:(لولا انطلاق زيد موجود لكان كذا)[١٠] ،

---

(١) ينظر : المقاصد الشافية ٢ : ٣٢٧ ، شرح التصريح ١ : ٣٠٢

(٢) ينظر : أوضح المسالك ١ : ٣٢٤ ، شرح شذور الذهب للجوجري ١ : ٣٩٢

(٣) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٤) ينظر : شرح شذور الذهب لابن هشام ١ : ٢٦٨ ، شرح التصريح ١ : ٣٠٣

(٥) ينظر : أوضح المسالك ١ : ٣٢٥ ، شرح الأشموني ١ : ٢٩٩ ، ضياء السالك ١ : ٣٠٥

(٦) ينظر : أوضح المسالك ١ : ٣٢٥ ، تمهيد القواعد ٣ : ١٣٢٨ ، شرح شذور الذهب للجوجري ١ : ٣٩٢

(٧) ينظر : أوضح المسالك ١ : ٣٢٥ ، شرح الأشموني ١ : ٢٩٩

(٨) ينظر : الجنى الداني ١ : ٤٠٩ ، شرح التصريح ١ : ٣٠٤

(٩) ينظر: شرح التسهيل ٢ : ٢١ ، شرح الأشموني ١ : ٢٩٩ ، ضياء السالك ١ : ٣٠٦

(١٠) ينظر: العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني، شرح الشيخ خالد الأزهري، تحـ: د. البدراوي زهران : ١٦١

ومنه قوله تعالى:((فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ))[الصافات/١٣٤]،أي: لولا كونه من المسبحين، وأن تقع بعد (لو)؛ لأن المصدر عند الكوفيين فاعل لفعل محذوف نحو قوله تعالى:((وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ))[الحجرات/٥] والتقدير:(لو ثبتَ صبرُهم) وعلى رأي سيبويه أن المصدر مبتدأ محذوف الخبر[١]، وتفتح في حال وقوعها مع اسمها وخبرها موضع اسم للفعل الناقص نحو قوله تعالى:((فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا))[الحشر/١٧] ، وكذلك إذا وقعت بعد (ما) وفي معنى سياقها الوقت نحو:(لا أكلمُك ما أَن في السماءِ نجمًا)[٢]، ويجوز أن تفتح في حال وقوعها اسم إن مفصولة بالخبر نحو:(إنَّ عندي أنَّك فاضل)، وكذلك حال أخواتها، إلا أنه اختُلِف في هذا، وأجاز الفراء، وابن هشام، دخول إنَّ المكسورة على أن المفتوحة نحو: (إنَّ أنَّك قائم يعجبني) ويمتنع ذلك عند سيبويه[٣] ، أن تقع بعد (حتى) العاطفة أو الجارة[٤] نحو:(قد عرفتُ أمورَك حتى أَنَّك صالحٌ) أي: (صلحك)، وإذا وقعت بعد(أمَّا) المخففة وكانت بمعنى(حقًا) نحو:(أمَّا أَنَّك ذاهبٌ)، كما تقول: (حقًا أنك ذاهبٌ) أي: على معنى في حق ذهابك[٥]، أو بعد فعل من أفعال القلوب لم يعلق باللام نحو:(ظننتُ أَنَّك منطلقٌ)؛ لأنها في موضع المفعول، قال سيبويه:((فأمَّا ظننت أنّه منطلقٌ فاستُغْني بخبر أنَّ))[٦]، ويرى الأخفشَ أَنَّ (أنَّ) واسمها وخبرها مفعول أوَّل، والمفعول الثاني محذوفٌ، فبقولنا(ظننتُ أَنَّك قائمٌ)، تقديره:(ظننتُ انطلاقَك كائنًا أو حاضرًا)[٧] .

أما الحال الثالث فهو جواز فتحها وكسرها في كل موضع يجوز تأويلها بمصدر وعدم تأويلها ومنها: أن تقع بعد فاء الجزاء[٨] نحو قوله تعالى:((مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ))[الأنعام/٥٤] ، فالكسر على معنى(فهو غفور رحيم)

---

(١) ينظر : العوامل المائة : ١٦١ ، شرح التصريح ١ : ٣٠٣

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٥ : ٦٥ ، الجنى الداني ١ : ٤١٠ ، همع الهوامع ١ : ٤٩٩

(٣) ينظر : الجنى الداني ١ : ٤٠٨ – ٤٠٩

(٤) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب ١ : ٣٩١ ، شرح المفصل ٤ : ٥٣١ ، شرح ابن الناظم ١ : ١٢١

(٥) ينظر : شرح ابن الناظم ١ : ١٢١ ، تعليق الفرائد ٤ : ٤١

(٦) الكتاب ١ : ١٢٥

(٧) ينظر: شرح المفصل ٤ : ٥٢٩

(٨) ينظر : أوضح المسالك ١ : ٣٢٦ ، شرح التصريح ١ : ٣٠٤ ، جامع الدروس العربية ٢ : ٣١٩

والفتح على معنى:(فالغفران والرحمة): أي حاصلان، أو فالحاصل الغفران والرحمة كما قال الله تعالى:((وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَؤُوسٌ))[فصلت/٤٩] أي:(فهو يؤوس)، وأن تقع بعد (إذا) الفجائية[١] كما مثل في الشاهد أعلاه بجواز الوجهين، وكقولنا: (خرجتُ فإذا إنَّ سعيدًا واقفٌ) فالكسر هو الأصل، وهو على معنى (فإذا سعيدٌ واقفٌ)، والفتح على تأويل ما بعدها بمصدر مبتدأ محذوف الخبر، والتأويل (فإذا وقوفه حاصلٌ)[٢]، أن تقع في موضع التعليل[٣] نحو قوله تعالى:((إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ))[الطور/٢٨]. قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة، والباقون بالكسر[٤] على أَنَّه تعليل مستأنف[٥]، ومثله:((صَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ))[التوبة/١٠٣]، أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها[٦]، كقول رؤبة[٧]: [الرجز] :

أوتَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

فالكسر على الجواب، والبصريون يوجبونه، والفتح عند الكسائي والبغداديين[٨] بتقدير (على)، ولو أضمر الفعل أو ذكرت اللام تعين الكسر إجماعًا، نحو: (والله إن زيدًا قائم) و(حلفت إنَّ زيدًا لقائم)، وأشار ابن خروف بأنه لم يسمع فتحها بعد اليمين[٩]، وأوجب الفراء الفتح[١٠]، ويرى السيوطي أن سبب الخلاف هو:((أَن جملتي القسم والمقسم عليه هل إحداهما معمولة للأُخرى، فيكون المقسم عليه مفعولًا لفعل القسم أَوْ لا، وفي ذلك خلاف فمن قال: نعم، فتح؛ لأَن ذلك حكم إن إذا وقعت مفعولًا، ومن قال: لا، وإنَّما هي تأكيد للمقسم

---

(١) ينظر : شرح ابن الناظم ١ : ١١٩ ، الجنى الداني ١ : ٤١١ ، النحو الوافي ١ : ٦٥٣

(٢) ينظر : جامع الدروس العربية ٢ : ٣١٩

(٣) ينظر: أوضح المسالك ١ : ٣٢٩

(٤) ينظر :النشر في القراءات العشر شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣ هـ) تحـ :علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠هـ) ٢ : ٣٨٧

(٥) ينظر : ينظر: شرح التصريح ١ : ٣٠٥، النشر في القراءات العشر ٢ : ٣٨٧

(٦) ينظر: أوضح المسالك ١ : ٣٣٠ ، شرح ابن عقيل ١ : ٣٥٨ ، إرشاد السالك ١ : ٢٣٨

(٧) ينظر : زيادات ديوانه : ١٩٠

(٨) ينظر : التذييل والتكميل ٥ : ٦٩ – ٧٠

(٩) ينظر : الجمل في النحو للزجاجي ١ : ٥٨ ، الجنى الداني ١ : ٤١٣ ، شرح التصريح ١ : ٣٠٦

(١٠) ينظر : همع الهوامع ١ : ٤٩٩

عليه لا عاملة فيه كسر، ومن جوز الأَمرين أجاز الوجهين))[١]، أن تقع خبرًا عن قول ومخبرًا عنها بقول والقائل واحد[٢]، نحو:(قولي إِنِّي أَحْمد الله)، ولو انتفى القول فتحت نحو: (عملي أَنَّي أحمد الله)، ولو انتفى القول الثاني أو اختلف القائل كسرت نحو:(قولي إِنَّي مؤمنٌ) و(قولي إِنَّ زيدًا يحمد الله)، قال سيبويه:((تقول: أول ما أقول أني أحمد اللَّه، كأنك قلت: أول ما أقول الحمد للَّه، وأن في موضعه. وإن أردت الحكاية قلت: أول ما أقول إني أحمد الله))[٣]، ويرى سيبويه المسألة بالوجهين، فالفتح على تقدير مصدر أي :(أول ما أقول حمد لله) فأول مبتدأ و أني أحمد الله خبر و(ما مصدرية)، والكسر على أن جملة (إِنَّي أحمد الله) خبر عن (أول قولي المبتدأ)[٤] أو خبر عن قول مضمر وتقديره: (أول ما أقول قولي: إِنَّي أحمد الله) وهذا الأخير رأي عضد الدولة في سؤاله لأبي علي الفارسي أو تكون جملة (إِنَّي أحمد الله) معمولًا لقولي أو معمول لـ(أول ما أقول) والخبر محذوف[٥] وهو رأي أبي علي الفارسي؛ قال ابن هشام في المغني:((زعم أَنَّها في موضع نصب))[٦]، أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه[٧]، نحو قوله تعالى:((إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلا تَعْرَى وَأَنَّكَ لا تَظْمَأُ فِيهَا وَلا تَضْحَى))[طه/١١٨]، قرأ نافع وأبو بكر[٨] بالكسر: إما على الاستئناف[٩]، أو بالعطف على جملة إن الأولى، والباقون بالفتح بالعطف على :(إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ)، أن تقع بعد حتى فمع الابتدائية تكسر نحو:(مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه)، ومع الجارة والعاطفة تفتح[١٠] نحو:(عرفت أمورك حتى أنك فاضل)، أن تقع بعد أما[١١] نحو:(أما إنك فاضل)

---

(١) همع الهوامع ١ : ٤٩٩

(٢) ينظر: أوضح المسالك ١ : ٣٣١ ، شرح ابن الناظم ١ : ١٢١ ، همع الهوامع ١ : ٥٠١

(٣) الكتاب ٣ : ١٤٣

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ٣ : ١٢٥٨

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٦) ١ : ٥٤١

(٧) ينظر : أوضح المسالك ١ : ٣٣٢

(٨) ينظر : السبعة في القراءات١ : ٤٢٤

(٩) ينظر : المقتضب ٢ : ٣٤٣

(١٠) ينظر : شرح ابن الناظم ١ : ١٢١ ، شرح التصريح ١ : ٣٠٨ ، النحو الوافي ١ : ٦٥٧

(١١) ينظر : أوضح المسالك ١ : ٣٣٢ ، شرح الأشموني ١ : ٣٠٤ ، شرح التصريح ١ :٣٠٨

فالكسر على أنها حرف استفتاح بمنزلة (ألا)، والفتح على أنها بمعنى (أحقًا)، وقد تقع بعد(لاجرم) ويغلب عليها الفتح[١]، نحو قوله تعالى:((لا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ))[النحل/٢٣]، وقوله تعالى:((لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ))[النحل/٦٢]، فالفتح عند سيبويه على أن (جرم) فعل ماضٍ، وأن وصِلَتها فاعل أي:(وجب أن الله يعلم)، و(لا) صلة إذ قال:((إنَّ جرم عملت فيها لأنَّها فعلٌ، ومعناها: لقد حقَّ أن لهم النار، ولقد استحق أن لهم النار))[٢] وإلى ذلك ذهب ابن السراج[٣] فهي عندهم مفتوحة الهمزة دائمًا، وعند الفراء أن (لاجرم) بمنزلة لا رجل، ومعناهما لابد[٤]، ومن بعدهما مقدرة، والكسر على ما حكاه الفراء أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول: (لا جرم لآتينك)[٥] .

أما صاحب الإقليد فلم يشِر إلى كل تلك المواضع المذكورة سابقًا، وكان كلامه أقرب إلى وضع علل لها، ويرى الباحث أنه اكتفى بما أورده الزمخشري في مفصله ورأى أنه واضح ولا يحتاج إلى تعليق إلا ما ندر، وهو ديدن الجندي في معالجته لأغلب المسائل، ومن تلك المواضع قوله عن كسر الهمزة في الابتداء الذي أوجب ذلك:((الأصل المقرر لما ابتدئ به وما بعده ساكن ككسر الهمزة في اضرب وامنع وانطلق ونحوها، فإذا دخل عليها ما يغيرها مع ما في حيزها عن سننها الأصلي فتحت إيذانًا بأنها انقلبت عن حال تمام الكلام إلى حال الإفراد))[٦]، واعتل سيبويه بعلة أخرى فيرى أنما كُرِه الابتداء لكيلا تشبه الأسماء التي تعمل فيها إنَّ، ولكيلا تشبه أن الخفيفة؛ لأنَّ (أن) وفعلها بمنزلة مصدر فعله الذي ينصبه، وهذه المصادر تعمل في المكسورة والمفتوحة[٧].

---

(١) ينظر : أوضح المسالك ١ : ٣٣٣

(٢) الكتاب ٣ : ١٣٨

(٣) ينظر: الأصول في النحو ١ : ٢٧٩

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢ : ٨ ، حروف المعاني والصفات ١ : ٧٢ ، أوضح المسالك ١ : ٣٣٣

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢ : ٨ ، الجنى الداني ١ : ٤١٥ ، شرح الأشموني ١ : ٣٠٥

(٦) الإقليد ٤ : ١٧١٥

(٧) ينظر : الكتاب ٣ : ١٢٤

وعلل الجندي عدم تصدرها في حال الفتح ؛ بامتناع الجمع بين حرفي التأكيد لفظًا ومعنى في نحو:(إنَّ أَنَّ زيدًا منطلق)، وإنْ كانوا لا يمنعون الجمع بينهما لفظًا في نحو:(لأنَّ زيدًا منطلق)[1]، ثم أشار إلى أنها مكسورة بعد الموصول مستشهدًا بقوله تعالى:((مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ))[القصص/٧٦] ، وأشار كذلك إلى مواضع فتحها السابقة (مكان الفاعل، وجرها بالحرف، وما بعد لولا، ما بعد لو، وما بعد أفعال القلوب نحو قولهم:(ظننتُ أنَّك ذاهب) الذي علله بأن أحد مفعوليه(حاصلًا) المتروك استعماله؛ لطول الكلام ودلالة كلمة التأكيد على حذفه)[2].

وفي وقوعها خبرًا عن قول نحو قولهم:(أول ما أقول أَنَّي أحمد الله) يرى الجندي أنها تجمع الأمرين (الفتح والكسر) إذ قال في ذلك:((كسر الهمزة وفتحها لا يجتمعان إلا عند اختلاف التأويل، فإذا قلت: أول ما أقول : أني أحمد الله بالكسر، فالتأويل: أول ما أقول إنَّي أحمد الله ثابت أو موجود ...وإذا فتحت الهمزة فالتأويل:(أول الشيء الذي أقوله: الحمد لله)... فعلى التأويل الأول خبر المبتدأ محذوف))[3]، فـ(ما) مصدرية في التأويل الأول وموصولية في التأويل الثاني.

فرأي الجندي في تأويل الكسر هو رأي أبي علي الفارسي ورأي الزمخشري أيضًا، بأن الجملة في محل نصب ولهذا بقي المبتدأ من دون خبر لذلك قدر له الخبر المذكور، وردَّ ابن الناظم ذلك بقوله:((وليس بِمُرْضٍ؛ لاستلزامه ما لا سبيل إلى جوازه، وهو: إما الإخبار بما لا فائدة فيه، وإما كون أول صلة دخوله في الكلام كخروجه؛ لأن الذي هو أول قولي: إني أحمد الله حقيقة هو الهمزة من إني، فإن لم يكن أول صلة لزم الإخبار عن الهمزة من أني بأنها ثابتة، ولا فائدة فيه، وإن كان صلة لزم زيادة الاسم، وكلا الأمرين غير جائز))[4]

---

(١) ينظر: الإقليد ٤ : ١٧١٦ ، المقتضب ٢ : ٣٤٣ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣ : ٣٣٥، شرح المفصل ٥: ١٤٦

(٢) ينظر : الإقليد ٤ : ١٧١٧

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٤) شرح ابن الناظم ١ : ١٢١

وبمثله ردَّ ابن هشام[١]، ونقل رأي عضد الدولة وحواره مع أبي علي الفارسي ولم يُبْدِ أي رأي فيه[٢] .

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه القدماء والمتأخرون ومنهم الجندي، أنهم متفقون على مواضع كسر همزة إن وفتحها وكذلك في جواز الامرين إلا في حالة واحدة وهي وقوعها بعد فعل القسم ولا (لام) بعدها، ويرى الباحث أن رأي البصريين فيها هو الأرجح ؛ لأن الجملة هي جواب القسم وأن جواب هذا القسم لا يكون إلا جملة[٣] .

---

(١) مغني اللبيب ١ : ٥٤١

(٢) ينظر : الإقليد ٤ : ١٧١٨

(٣) ينظر : توضيح المقاصد ١ : ٥٢٨ ، شرح الأشموني ١ : ٣٠٣

(إنَّ) المشددة المكسورة (تخفيفها، إهمالها، إعمالها) :

تكرار الكلمات نفسها وبمعناها في الكلام ثقيلة، وهذا يقودنا إلى البحث عن أسلوب كالتخفيف للتخلص من هذا الثقل، والتخفيف من أساليب اللغة العربية استعمله العربي؛ لأنه يميل إلى السهولة واليُسْر في النطق، إذ بالتخفيف يجد اللسان حرية أكثر وراحة أوفر ومساحة أوسع ومجهودًا أقل وهذا هو الغرض المنشود.

و(إنَّ) المكسورة الهمزة تخفف لزوال ثقلها فيزاد إهمالها؛ لإزالة اختصاصها بالأسماء[١]، فتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية[٢]ويجوز فيها الإعمال والأهمال[٣] على رأي البصريين ، إلا أن الكوفيين لا يرون تخفيفها .

واستشهد الجندي على امتناع الكوفيين تخفيفها ومجيئها داخلة على الفعل غير الناسخ بقول الشاعر[٤]: [الكامل]

باللهِ رَبِّكَ إنْ قَتَلْت لمُسْلِمَا كُتِبَتْ عليك عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

فالفعل (قتل) ليس من الأفعال الناسخة لذلك عدَّه البصريون شاذًا، والكوفيون يرون أن (إنْ) هنا نافية مهلة لا توكيد فيها فهي حرف ثنائي التركيب لا غير، ويرى الجندي أن ذلك مخالف للقياس؛ لأنها يجب أن تدخل على ما هو مختص بالدخول على المبتدأ والخبر، وخالفت هنا القياس واستعمال الفصحاء ، فالقياس ما ذكر آنفًا ومخالفة استعمال الفصحاء على أنه لا يوجد في كلام الله تعالى ولا في الكلام الفصيح، وأما شاهدهم هذا فيرى الجندي أنهم رووه وهذا نادر أو على تقدير ضمير أو على تنزيل الجملة الفعلية منزلة الاسمية[٥]، وعند تخفيف (إنَّ) وإهمالها تصبح حرفًا من حروف الابتداء وشُبِّهت بـ(إنْ) الداخلة عليها (ما) الكافة وهذا مايراه سيبويه، بقوله:((وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا،

---

(١) ينظر : أوضح المسالك ١ : ٣٥٢ ، ضياء السالك ١ : ٣٢٦

(٢) ينظر : مغني اللبيب ١ : ٣٦ ،

(٣) ينظر : شرح المفصل ٤ : ٥٤٧ ، معاني النحو ١ : ٣٤٣

(٤) ينظر: الإقليد ٤: ١٧٣٤، ولعاتكة بنت زيد العدوية، ينظر: شرح كتاب سيبويه ٥ : ١١٠ ، الإنصاف ٢ : ٦٤١ ، البديع ١ : ٥٧٧ ، توضيح المقاصد ١: ٥٣٨، معاني النحو ١ : ٣٤٣ ورواية صدره في كتب النحويين:(شلَّت يميْنُك)

(٥) ينظر : الإقليد ٤ : ١٧٣٣ – ١٧٣٤ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢ : ١٩٠

كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها ما))[١]، ويرى ابن السراج شيئًا آخر إذ قال:((لما خففت زال الوزن والشبه))[٢]، أي فقدت الشبه بالفعل وبوزنه الثلاثي؛ لأن أقل الأفعال هو الثلاثي. ويرى الشاطبي أن وجه أهمالها هو:((إنما عملت مع اعتبار الشبه اللفظي إما مستقلًا وإما جزءَ عِلّةٍ، فإذا فقد الشبهُ اقتضى القياسُ فَقْدَ الحكم المبنى عليه، وهو الإعمال فأهملت))[٣]، وجواز الإعمال والإهمال مذهب البصريين محتجين بقوله تعالى: ((وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ))[هود/١١١] بقراءة من قرأ بتخفيف (إنَّ)[٤]، ويرى الكوفيون أنها لا تعمل النصبَ في الاسم؛ لأنها أشبهت الماضي لفظًا وفتحًا وأنها من عوامل الأفعال[٥]، وأنَّهم لا يجيزون تخفيف الثقيلة أصلًا، وإنَّ التي يراها النحويون البصريون مخففة من الثقيلة يراها الكوفيون نافيةً[٦].

وبدخولها على الجملة الاسمية _كما أشرت_ أنها تهمل وتعمل، وبعد إهمالها تلتزم باللام لكيلا تلتبس بأن النافية نحو:(إنْ زيدٌ لقائم) فلولا دخول اللام على (قائم) لتوهم بأنها إنْ النافية أي بتقدير:(ما زيدٌ قائمٌ) والحقيقة أن الغرض هو القيام لا نفيه، قال سيبويه:((واعلم أنهم يقولون: إن زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك، لما خففها جعلها بمنزلة لكنْ حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بإن التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها))[٧]، فيرى سيبويه أنَّ (إنَّ) المكسورة الهمزة المشددة لو خففت ارتفع ما بعدها بالابتداء نحو:(إنْ زيدٌ) فتلتبس بـ(إنْ) النافية التي بمعنى (ما) نحو : إنْ زيدٌ قائمٌ، أي : ما زيدٌ قائمٌ، فألزموا اللام خبر(إنْ) المخففة المكسورة الهمزة فارقةً بينها وبين (إنْ) النافية[٨]، إذ جيء بها في خبرِ (إنْ) ليفرق بها بين

---

(١) الكتاب ٢ : ١٤٠ ، وينظر: شرح المفصل ٤ : ٥٤٨

(٢) الأصول في النحو ١ : ٢٣٥

(٣) المقاصد الشافية ٢ : ٣٨٧ ، وينظر: الغرة في شرح اللمع ١ : ٩٢

(٤) قراءة التخفيف هي قراءة ابن كثيرٍ ونافع وأبي بكرٍ، ينظر: السبعة في القراءات : ٣٣٩، والنشر في القراءات العشر ٢: ٢٩٠– ٢٩١، والبحر المحيط التفسير، أبو حيان الأندلسي ، تحـ: صدقي محمد جميل، ٦: ٢١٦

(٥) ينظر : الإنصاف ١ : ١٩٥ ، مغني اللبيب ١ : ٣٦ ، شرح الدماميني على مغني اللبيب ، الدماميني(ت٨٢٨هـ) ، صححه وعلق عليه : أحمد عزو عناية ١ : ١٠٠

(٦) ينظر : الإنصاف ١ : ١٩٥ ، شرح الدماميني ١ : ١٠٠

(٧) الكتاب ٢ : ١٣٩

(٨) ينظر : العلل النحوية في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير)، أسعد خلف العوادي : ١٠٦

المخففة من الثقيلة وبين النافية، أو بين حال الإيجاب وحال النفي. وإلى ذلك ذهب الأخفشُ في حديثه عن (إنِ) المخففة من الثقيلة إذ يقول:((ولا تكون إلا وفي خبرها اللام، يقولون: إنْ زَيدٌ لَمنطلِقٌ، ولا يقولونه بغير لام مخافة أنْ تلتبس بالتي معناها ما))[١]، وسار المبرد بالاتجاه نفسه إذ قال:((وتكون مخفَّفة من الثَّقيلة فإذا كانت كذلك لزمتها اللَّام في خبرها لئلاّ تلتبس بالنافية وذلك قولك إنْ زيدٌ لمُنطلقٌ وقال الله عزَّ وجلَّ:((إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ))[الطارق/٤]))[٢]، ويرى ابن السراج أن هذه اللام هي عوض من (النون) المحذوفة منها تخفيفًا إذ:((لا بدّ من اللام إذا خففت كأنهم جعلوها عوضًا ولئلا تلتبس بالنفي))[٣].

فمنطق التفريق بينها وبين النافية كان السائد لدى النحويين بعد سيبويه، وإلى ذلك ذهب : الزجاجي، والفارسيُّ، وابن جني[٤]، وتابعهم الكثير من النحويين المتأخرين[٥] وكذلك أبرز معاصري الجندي ومنهم[٦]: ابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن هشام، والرضي، والأزهري. وقد أثارت هذه اللام خلافًا بين النحويين فهي عند البصريين لام الابتداء[٧]؛ لأن (إنَّ) المكسورة الهمزة المشددة لو خففت وابطل عملها إرتفع ما بعدها بالابتداء، وونسب المرادي للكسائي أنها لام مؤكدة للخبر[٨]، وعند الكوفيين بمعنى (إلا) بدليل مجيئها بكثرة في

---

(١) معاني القرآن ١ : ١٢٠

(٢) المقتضب ١ : ٥٠

(٣) الأصول في النحو ١ : ٢٢٩ ، وينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبويِّ ،أبو البقاء العكبري ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي : ٨٠

(٤) ينظر على الترتيب : حروف المعاني والصفات : ٤٣، واللامات : ١١٤، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي، قرأه وعلق عليه : د. يحيى مراد : ٥٤ ، وسرُّ صناعة الإعراب ٢ : ٥٤

(٥) ينظر: : المقتصد : ١ : ٤٩٠ ، وشرح عيون الإعراب ، أبي الحسن علي بن فضال المجاشعي(ت٤٧٩ هـ) ، تحـ: د. حنا جميل حداد : ١١٤ ، كتاب البيان في شرح اللمع، إملاء عمر بن إبراهيم الكوفي(ت ٥٣٩هـ)(رسالة ماجستير) ، تحقيق: علاء الدين حموية: ١٥٧ ، والغرة في شرح اللمع ١: ٩٤ ، والتخمير ٤: ٥٨، والكنَّاش٢: ٩٧، قراضة الذهب : ٢٣٨

(٦) ينظر على الترتيب: شرح المفصل ٤ : ٥٤٨ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢ : ١٩١ ، المقرب ١ : ١٧٢ ، أوضح المسالك ١ : ٣٥٢ ، شرح الرضي على الكافية ٤ : ٣٦٦ ، شرح التصريح ١ : ٣٢٦

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٣ : ١٢٦٢ ، الجنى الداني ١ : ١٢٨ ، الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، تقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي ، تحـ: أ. د. محسن بن سالم العمري ١ : ٥٨ ، همع الهوامع ١ : ٥٠٧

(٨) ينظر : الجنى الداني ١ : ١٣٠

القرآن الكريم[١]، ورأيهم هذا ردَّه البصريون؛ لأن لو قلنا:(جاءني القوم لَزَيْدًا) هذا ممتنع، في حين ذهب الفراء[٢] إلى ((أنها للفرق بين الكلام الذي يكون جوابًا لكلام مضى على الجحد نحو:(ما زيد قائم) فتقول:(إنَّ زيدًا لقائم) وبين ما لا يكون جوابًا، بل مستأنف أخبار))[٣].

وذهب معاذ بن مسلم الهراء (ت١٦٧هـ) وثعلب[٤] إلى أن (اللام) مشابهة للباء التي في خبر (ما) نحو:(وإن زيدًا لمنطلق) جواب(ما زيد بمنطلق)[٥]، وذهب ابن هشام إلى أنها لام واقعة في جواب قسم محذوف[٦]، وزعم أَبو علي الفارسي وابن جني أَنَّها لام غير لام الابتداء وإنما هي للفرق وحجَّة أبي علي دخولها على الماضي المتصرف نحو: (إن زيد لقام) وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو قوله تعالى:((وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ))[الأعراف/١٠٢] وكلاهما لا يجوز مع المُشدّدَة[٧]، والحقيقة فيها أنَّ العربَ زحلقوا اللام الداخلة في أول الكلام إلى خبرها؛ لئلا يجمعوا بين تأكيدين فإذا قلت: لزيدٌ أخوك فإن أدخلت إنَّ، أخرت اللام إلى الخبر؛ لأنَّها للتأكيد وأنَّ للتأكيد، فكرهوا توالي حرفين لمعنى واحد وأزالوها إلى الخبر، والدّليل على ذلك أنَّك تقول: (إنَّ زيداً لمنطلق) ، والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد إلا في ضرورة وإذا أرادوا ذلك فصلوا بينهما[٨] .

أما في حال دخولها على الجملة الفعلية فإن الفعل الواقع بعد (إن) المكسورة الهمزة المخففة يجب أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر(النواسخ) على رأي البصريين[٩] نحو قوله تعالى:((وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً))[البقرة/١٤٣]، و((وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ))[الشعراء/١٨٦] وتابعهم ابن الحاجب في الكافية بقوله:((وتخفّف المكسورة فيلزمها اللاّم، ويجوز إلغاؤها، ويجوز دخولها على فعل من أفعال المبتدأ، خلافا للكوفيّين في

---

(١) ينظر : الإنصاف ٢ : ٦٤٠ ،

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢: ٣٠

(٣) ارتشاف الضرب ٣ : ١٢٦٢

(٤) الأول كان يبيع الثياب الهرويّة ؛ نحوى كوفىّ، والآخر صاحب مجالس ثعلب المشهورة .

(٥) ينظر : المصدر السابق نفسه والصفحة نفسها

(٦) مغني اللبيب ١ : ٣٠٥ ، ارتشاف الضرب ٣ : ١٢٦٢

(٧) ينظر : مغني اللبيب ١ : ٣٠٦

(٨) ينظر : الأصول في النحو ١ : ٢٤١

(٩) ينظر : المفصل ١ : ٣٩٥ ، الجنى الداني ١ : ٢٠٨

التّعميم))[١]، ويرى ابن مالك أنه يجب أن يكون ماضيًا إذ يقول:((إذا أوْلت العرب إنْ المخففة فعلًا لم يكن في الغالب إلا فعلًا ماضيًا من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر))[٢]، ولم يؤيده أحد في ذلك بل أجازوا الماضي والمضارع[٣] ويرى ابن هشام كثرة مجيئه مضارعًا[٤] نحو قوله تعالى:((وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ))[القلم/٥١]، وقوله تعالى:((وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ))[الشعراء/١٨٦]، ويقل أن يليها غير الناسخ كالشاهد في أول المسألة وندر إيلاؤها غير النَّاسخ في قراءة ابن مسعود[٥]:((إِنْ لَبِثْتُمْ لَقَلِيلًا)) [الإسراء/٥٢]، وجوز غير ذلك الكوفيون؛ لأنها مبنيةٌ على أنها في مذهبهم نافية[٦]، والأخفش أجاز(إن قام لأنا) و(وإن قعد لأَنْت)[٧]، وكان ذلك عوضًا عما فقدته من اختصاصها بالمبتدأ والخبر في حال كونها مشددة .

ويرى قسم من النحويين إعمالها وذلك حملًا لها على التثقيل[٨] نحو :(إنْ زيدًا قائم) و(إنْ أخاك خارج) على تقدير أن تكون (إنْ) هي (إنَّ) المكسورة المشددة وفي هذه الحالة لا تحتاج إلى اللام إلا أن تدخل عليها زيادة في التوكيد، نحو:(إنْ زيدًا لقائم) ومنه أيضًا قول الشاعر[٩] : [الكامل]

كليبُ إنِ الناسَ الذينَ عَهدتَهُمْ بِجُمْهُورِ حُزْوَى فالرياضِ لذي النَّخْلِ

فنصب الناس على نية تثقيلها إذ التقدير فيها:(إنَّ الناسَ)، وقد نقل سيبويه عمن يثق به إعمالها عند بعض العرب فيقولون:(إن عمرًا لمنطلق)، وأهل المدينة يقرؤون:((وَإِن كُلّاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ))[هود/١١١] يخففون وينصبون[١٠]، وأوضح سيبويه سبب ذلك:

---

(١) ١ : ٥٣ ، وينظر : رصف المباني : ١٩١

(٢) شرح التسهيل ٢ : ٣٦

(٣) ينظر : التذييل والتكميل ٥ : ١٤١

(٤) ينظر : أوضح المسالك ١ : ٣٥٣ ، شرح شذور الذهب للجوجري ٢ : ٥١١

(٥) ينظر : معاني القرآن للأخفش٢ : ٤٥٥ ، شرح التسهيل٢ : ٣٧، شرح التصريح ١ : ٣٢٨ ،همع الهوامع ١ : ٥١٣

(٦) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي ، تحـ: د. عبد العال سالم مكرم ٣ : ٣٤٣

(٧) ينظر : أوضح المسالك ١ : ٣٥٦ ، شرح ابن عقيل ١ : ٣٨٢

(٨) ينظر : الأزهية : ٤٧

(٩) البيت بلا نسبة في الأزهية : ٤٨ ، أمالي ابن الشجري ٣ : ١٤٦

(١٠) ينظر: الكتاب ٢ : ١٤٠

((لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حُذف من نفسه شيء لم يغيَّر عملُه كما لم يغيَّر عملُ لم يكُ ولم أُبَل حين حُذف))[١]، وذلك يعني أن(إنْ) إنما نصبت لشبهها بالفعل لفظًا ومعنىً، فإذا خففت صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه، وذلك لا يبطل عمله؛ لأن عمل الفعل واحد محذوفًا أو تامًا كقولك: (لم يكُ زيدٌ منطلقًا)، و(عِ كلَاما) وما أشبه ذلك[٢]، وهي كذلك عند الأخفش إنها المخففة من الثقيلة، وهي عاملة عملها، ذكر ذلك في حديثه عن قوله تعالى:((وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُواْ الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ))[القلم/٥١]، إذ قال:((وهذه (إِنْ) التي تكون للإيجاب وهي في معنى الثقيلة إلا أنها ليست بثقيلة؛ لأنك إذا قلت:(إِنْ كانَ عبدُ اللهِ لَظَرِيفًا) فمعناه (إِنْ عبدُ اللهِ لَظَرِيفٌ قبلَ اليَوْم) فإِنْ تدخل في هذا المعنى وهي خفيفة))[٣] وإلى ذلك ذهب المبرِّد وابن السراج، وأبو القاسم الزجاجي، وابن الوراق[٤] .

وتابع الجندي جمهور البصريين في مسألة تخفيفها (إعمالها وإهمالها) في الجملة الاسمية، ففي الإهمال يرى الجندي أنَّ:((في التخفيف يبقى كل واحد منهما على حرفين فيزول وزن الفعل إذ لا فعل على حرفين، والعمل بالمشابهة، فيزول العمل لزوال المشابهة، والوجه الثاني: أنَّ بالتخفيف ظهور مخالفة أخرى وهي سكون الآخر، وأواخر الماضي مفتوحة))[٥]، فعلل الجندي بهذه العلل التي سبقه إليها جُل علماء النحو القدماء وحتى المتأخرين من معاصريه بأن التخفيف يؤدي إلى نقصان في تركيب اللفظة لتكون على حرفين، وهذا نقصان أيضًا في وزن المشابه لها وهو الفعل فيبطل العمل، وبالتخفيف تكون حركة النون ساكنة والفعل الماضي مفتوحًا وهذا لا يوافق هذا، والحقيقة أنه لم يضف شيئًا مختلفًا عن علل البصريين.

ويرى الباحث أن هذا يعود إلى قناعة الجندي التامة بما عرضه البصريون من تعليلات،

---

(١) الكتاب ٢ : ١٤٠

(٢) ينظر : المقتضب ١ : ٥٠ ، الإنصاف ١ : ٢٠٨

(٣) معاني القرآن ٢ : ٥٤٧

(٤) ينظر على الترتيب : المقتضب ١: ٥٠ ، ٢ : ٣٦٤ ، الأصول في النحو ١ : ٢٣٥ ، اللامات ١ : ١١٦ – ١١٧ ، علل النحو ١ : ٤٤٧

(٥) الإقليد ٤ : ١٧٣٢

وهذا ليس مأخذًا عليه؛ لأن كثيرًا من النحويين كما أشرت ارتضوها.

وأما في الإعمال فإن الحال لم يتغير كثيرًا وعلل سببه بقوله:((وجه ذلك الإعمال: التشبيه بالأفعال المحذوفة الأواخر نحو:(لم يكُ) فالنون منه محذوفة، ومثله (عِ) الكلام، و(شِ) الثوب))[١]، ويرى الجندي أن بعض الأفعال لم تتأثر وإن أُحدِث تغيير في بنيتها فتؤدي عملها تامة أو ناقصة وهذا عين ما ذهب إليه سيبويه في رأيه السابق .

وفي مسألة عملها في المعنى وحملها على التثقيل فلم يتطرق لها، ولو عملنا مقارنة بينها وبين المفتوحة من حيث الأكثر عملًا لوجدنا أنَّ (إنَّ) المكسورة الهمزة أكثر إعمالًا، ويعزو الجندي سبب ذلك:((لما بها من القوة، بدليل أنها مستقلة بالفائدة بخلاف المفتوحة فهي ضعيفة؛ بدليل انقلاب الاسم والخبر معها إلى حكم المفرد))[٢]، فعمل المكسورة هو ذاته النصب والرفع ولا تغيير يطرأ على معموليها على خلاف المفتوحة فأنها تقلب في أغلب الأحيان مع ما بعدها مصدرًا مؤولًا يعرب حسب موقعه من السياق .

أما في مسألة دخولها على الجملة الفعلية والفعل الواقع بعدها فقد التزم الجندي رأي البصريين بأنه يجب أن يكون الفعل الواقع بعدها من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر؛ لأن (إنَّ) المكسورة في الأصل داخلة على المبتدأ والخبر، فلما خففت لزم أن تدخل على ما هو مختص بالدخول على المبتدأ والخبر[٣]، وعلل الجندي هذا التخصص بسببين في قوله: ((لئلا يلزم العدول عن أصل (إنَّ) من كل وجه؛ ولأن المكسورة تناسب باب علمتُ، إذ التحقيق مناسب للعلم، فناسب أن يختص بالدخول على الأفعال الداخلة على المبتدأ))[٤] أما الكوفيون فلم يجوزوا ذلك.

ويرى الجندي أن حجتهم في ذلك:((أنَّ(إنَّ) للإثبات والأفعال كلها للإثبات، فلزم أن يسوغ دخولها على الأفعال كلها وتشيع، لتحقق المناسبة بينها وبينهن))[٥]، ورده الجندي كما أشرت في الحديث عن الشاهد السابق:(باللهِ رَبِّكَ ...) .

---

(١) الإقليد ٤ : ١٧٣٢

(٢) المصدر نفسه ٤ : ١٧٣٣

(٣) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٤) المصدر نفسه ٤ : ١٧٣٣

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها

وفي الإهمال كما قلنا سابقًا بأنها تلزم اللام، فقد تابع الجندي البصريين في أن مجيئها للتفريق والفصل بينها وبين (إنْ) النافية، وإن اتصالها بالخبر لرفع الإلباس ففي قولهم:(أما إنْ جزاك الله خيرًا) فلا لام هنا والتقدير:(أما إنَّه)؛ لأن لا إلباس هنا؛ ولأنه دعاء والدعاء يقع بصيغة الأمر ولا يدخل عليها حرف نفي[1] .

أما الباحث_كما سبق_ فيجد أن ما ذهب إليه البصريون هو الرأي الأرجح والصائب، فبالإهمال أنها تخفف؛ للتشابه بينها وبين الفعل الماضي، ومن حيث التركيب والحركة الإعرابية، وبتخفيفها فإن اللام الداخلة على الخبر هي لام واقعة على المبتدأ وزحلفت لئلا يجمعوا تأكيدين؛ لأن اجتماع حرفين مؤكدين في نفس الموضع ممتنع إلا في حال الضرورة ولا ضرورة هنا، ولكي يكون هناك تناسب في السياق وعدم الابتعاد به عن دخولها على المرفوعات وتناسبها معه، دخلت على الأفعال التي ناسبت الدخول على جملة المبتدأ والخبر ولذلك لم تخرج عن الجو العام لها، فهذا رأي البصريين ورأي الباحث كذلك .

وفي إعمالها أرى أنها أُعمِلت حملًا لها على معنى التثقيل، فباللفظ صورتها مخففة وبعملها مشددة مكسورة ؛ وأنها بمنزلة الفعل المجزوم آخره الذي لم يتغير من أدائه شيء .

---

(١) الإقليد ٤ : ١٧٣٤ – ١٧٣٥

أحرف التنبيه (ها، ألا، أمَا) :

حرف التنبيه: إعلامٌ ما في ضمير المتكلم للمخاطب، أو ما يفهم من مجمل بإدنى تأمل، إعلامًا بما في ضمير المتكلم للمخاطب[١]. وللتنبيه أحرفٌ منها:(ها، ألا، أمَا) وتدخل معه بعض الأساليب ومنها:(النداء والتحذير والاغراء)، فهو إعلام المخاطَب واستدعاء ذهنه إلى ما سيلقى عليه من كلام بالنظر لأهمية هذا الكلام وخطورته للفطنة إليه والوقوف عنده، وهذه الحروف جيء بها لتنبيه المخاطب على ما تُحدِّثه به[٢] فتدخل على الجمل، فأولها (ها) تدخل على المفردات وعلى الجمل[٣] .

واستشهد الجندي على هذه الحروف بثلاثة شواهد، أوضح في كل منها علاقتها بما بعدها من كلام، مفردًا كان أم جملة، فـ(ها) التنبيه تدخل على الأسماء المبهمة(أسماء الإشارة) والضمائر المنفصلة[٤]ولا تفصل عنها إلا قليلًا نحو قول النابغة الذبياني[٥]: [البسيط]

هَا إِنَّ تا عِذْرَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعَت فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاه فِي البَلَدِ

إذ فُصِل بين(ها) التي للتنبيه وبين اسم الإشارة (تا) بفاصل هو (إن) المؤكدة، والفصل بغير ضمير المشار إليه قليل[٦].

فـ(ها) هي عبارة عن حرفين (الهاء والألف)، وألفها قد تسقط لكثرة الاستعمال نحو:(هذا وهذه)؛ لأنها أصبحت بمنزلة جزء الكلمة، ولو اتصلت بكاف الخطاب ردت الألف إليها نحو:(هاذاك وهاذانك)[٧]، إلا أن ابن هشام يرى أن مجيئها مع اسم الإشارة لمجرد التنبيه بدليل انفصاله عنها في (ذا) و(ذلك)[٨]، ولو فصلت عنها بقيت على معنى التنبيه وهذا دليل

---

(١) ينظر: التعريفات : ٦٠ ، الكليات ١ : ٢٨٨ ، دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت: ق ١٢هـ) ،عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص ١ : ٢٣٩

(٢) ينظر : شرح المفصل ٥ : ٤٢

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢ : ٢٢٠

(٤) ينظر : الإقليد ٤ : ١٧٧٩

(٥) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها ، وديوانه : ١٤

(٦) ينظر : تمهيد القواعد ٢ : ٨٠٥ ، شرح الأشموني ١ : ١٢٤

(٧) ينظر : شرح المفصل ٢ : ٣٦٧

(٨) ينظر: شرح شذور الذهب ١ : ١٨٢

على أنها لا تتركب مع اسم الإشارة تركب الكلمة الواحدة ، ومهما يكن من شيء فـ(ها) كلمة مفردة، وعند اقترانها باسم الإشارة تكون زائدة على أصل الاسم، ولذلك استعملت بالمفرد نحو قول الشاعر[١]:

وَقَفْنا فَقُلْنا ها السَّلامُ عَلَيْكُمُ فَأَنْكَرها ضَيْقُ المَجَمِّ غَيُورُ

فإذا دخلت على المفردات _كما ذكرت سابقًا_ كالأسماء المبهمة ومنها اسم الإشارة، فسبب اقتران (ها) التنبيه باسم الإشارة أنَّ المخاطب يحتاج إلى تنبيه على الاسم الذي يشار به إليه، وهذا يحتاج أيضًا إلى قرائن؛ لأن للإشارة قرائن حال يحتاجها المتكلم، وكأنه آمر له بالالتفات إلى المشار إليه أو منبه[٢]، فإذا أُريد التعظيمَ والمبالغةَ في توصيل القصد من الكلام، جُمِع بين التنبيه والإشارة، وقيل: (هذَا، وهذِهِ، وهاتِهِ، وهاتَا، وهاتِي)[٣]، ولا تجتمع مع اسم الإشارة المقترن باللام فلا يقال:(هذا لك)؛ لأن اللام لتأكيد الإشارة[٤]، إذ أشار(ابن مالك) إلى أنها لا تلحق اسم الإشارة المقرون بـ(اللام) فلا يقال (هذالك)؛ كراهة كثرة الزوائد وهي:(ها واللام والكاف)[٥]، وكان أبو حيان أكثر وضوحًا في تفسيره لهذا الارتباط إذ قال: ((فإن كان اسم الإشارة باللام أو بما يقوم مقامها مما يستعمل في الرتبة البعدي فلا تدخل عليه هاء التنبيه... وأن هاء التنبيه لا تكون فيما استعمل في الرتبة البعدي، وتجامع ما كان للرتبة القربى والرتبة الوسطى))[٦] .

أما إذا دخلت على الجمل فيرى قسمٌ من النحويين أنَّ بهذه الجمل قد فصل بين (ها) و(ذا) والفصل قد يكون بالضمير غالبًا أو بالقسم أو بغيرهما[٧]، فبالضمير نحو:(ها أنا ذا) ، وقوله تعالى:((هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ))[آل عمران/٦٦]، فمن فصلها بالضمير ما جاء بقول سيبويه في أنها تدخل على الضمير كدخولها على اسم الإشارة :((وقد تكون ها في(ها أنت

---

(١) البيت بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢ : ٢٦ ، ولسان العرب ١٥ : ٤٨٠ ، تاج العروس ٣١ : ٤٢٣

(٢) ينظر : نتائج الفكر ١ : ١٧٨

(٣) ينظر : شرح المفصل ٢ : ٣٣٦

(٤) ينظر : اللامات ١ : ١٣١

(٥) ينظر : شرح التسهيل ١ : ٢٤٤ ، توضيح المقاصد ١ : ٤١٢

(٦) ارتشاف الضرب ٢ : ٩٧٦

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤ : ٤٢٢

ذا)غير مقدمة، ولكنها تكون للتنبيه بمنزلتها في هذا، يدلك على هذا قوله عز وجل:((هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ))[آل عمران/٦٦]، فلو كانت (ها) ههنا هي التي تكون أولًا إذا قلت هؤلاء، لم تُعَد (ها)ههنا بعد أنتم))[١]، بدليل أنها تدخل على غير الضمير والقسم مع اسم الإشارة أو بدونه وكما مثِّل في الشاهد الثاني:(..ها السَّلامُ عَلَيْكُمُ..)، ويرى الخليل أنها هي نفسها التي مع (ذا) في هذا، فبقولهم:(هذا أنت)، جعلوا (أنت) بين ها وذا؛ وأرادوا أن يقولوا:(أنا هذا وهذا أنا)، فقدموا (ها) وصارت (أنا) بينهما[٢]، ومن الفصل بالقسم قول زهير[٣]: [البسيط]

تَعَلَّمْنْ هَا لعُمرُ اللهِ ذَا قَسَمًا فاقَدِرْ بذَرْعِكَ وانظُرْ أينَ تَنْسَلِكُ

وقد تدخل مباشرة على لفظ الجلالة نحو:(ها الله لأفعلنَّ) وعند دخولها على القسم ففي ألفها أوجه منها: اثبات ألف (ها) وحذف همزة الوصل من لفظ الجلالة (الله)، أي: هالله، أو حذف ألف (ها) لالتقاء الساكنين كما في(ذا الله ومالله)، أي: هلله، أو إثبات ألف (ها) وقطع همزة لفظ الجلالة (الله)، أي: هاألله، أو حذف همزة الوصل وقلب ألف (ها) همزة وفتحها، أي: هَأَ لله[٤] وأوضح ذلك سيبويه بقوله:((قولك: إي هالله ذا، نثبت ألف لأنَّ الذي بعدها مدغم ومن العرب من يقول: إي هلله ذا، فيحذف الألف التي بعد الهاء ولا يكون في المقسم ههنا إلا الجر؛ لأنَّ قولهم: ها صار عوضًا من اللفظ بالواو، فحذفت تخفيفًا على اللسان ألا ترى أنَّ الواو لا تظهر ههنا كما تظهر في قولك: والله))[٥]، وكذلك قد تستعمل مفردة، فيقال ها بمعنى: تنبه[٦]، وقد تتصل بـ(أي) فيقال:(يا أيها الرجل) ومنه قوله تعالى:((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ)) [آل عمران/١٠٢]، وأن (الهاء) جاءت عوضًا عما تضاف أي إليه؛ لأن أي تكون مضافة فكانت (ها) صلة لها ولذا قال المعربون عنها أنها: صلة تنبيه[٧].

---

(١) الكتاب ٢ : ٣٥٤ – ٣٥٥

(٢) ينظر : المصدر نفسه ٢ : ٣٥٤

(٣) ينظر : ديوانه : ٨١

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٣ : ١٩٩

(٥) الكتاب ٣ : ٤٩٩

(٦) ينظر: الجنى الداني ١ : ٣٥٠

(٧) ينظر: المصدر نفسه ١ : ٣٤٧ ، مغني اللبيب ١ : ٤٥٦

أما الحرف الثاني (أَلا) فاستشهد الجندي على هذا الحرف بقول الشماخ[١]:[الطويل]

ألاَ يَا أَصْبَحَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ وقَبْلَ مَنَايَا قد حَضَرْنَ وآجَالِ

جاءت (أَلا) حرف استفتاح وتنبيه وقد نُبِّه المنادى المحذوف الذي قدَّره الجندي بقوله: ((التقدير يا خليليَّ أصبحاني فحذف المنادى... أي يا خليلي أسقياني الخمر صبوحًا))[٢] وفي تركيبها هي مفتوحة مخففة[٣] وهي من حروف المعاني التي يبتدأ بها الكلام لذلك قيل عنه أنه حرف استفتاح من حيث المكانه والتركيب، أما من حيث الوظيفة والعمل فهي حرف تنبيه تُجتَلب لتنبيه المخاطَب حول أمر ما[٤]، وتأتي غالبًا لتوكيد وتحقيق ما بعدها فتدخل على الجملتين[٥]الاسمية نحو:((أَلا إِنَّهُم هم السُّفَهَاء))[البقرة/١٣]، والفعلية نحو قوله تعالى:((أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ))[هود/٨].

وتختص كسائر الحروف بخصائص منها: تصدرها للكلام[٦] وكما مثل، وتكسر همزة إن بعدها[٧] نحو قوله تعالى:((أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ))[يونس/٦٢]، وتدخل على كلام مكتف بنفسه[٨] فلا تدخل على ما كان ناقصًا نحو قوله تعالى:((أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ))[البقرة/١٢]، وتدخل على جميع أنواع الجمل[٩] وعلامتها أن يصح الكلام بدونها[١٠]، وتتماز بكثرة دخولها على الجمل المصدرة بما يتلقى به القسم وهذا ما يراه الزمخشري في كشافه[١١]، أما في تركيب أجزائها(وحداتها) فاختُلِف في ذلك بين من يرى تركيبها من همزة الاستفهام و(لا) النافية[١٢]، ومنهم ابن فارس إذ قال:((إن

---

(١) ينظر: ديوانه ، تحقيق وشرح : صلاح الدين الهادي : ٤٥٦

(٢) الإقليد ٤ : ١٧٨٠

(٣) ينظر : حروف المعاني والصفات : ١١

(٤) ينظر : الخصائص ٢ : ١٩٧ ، مغني اللبيب ١ : ٩٦

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤ : ٤٢١ ، رصف المباني : ١٦٥

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤ : ٤٢١

(٧) ينظر: الجنى الداني ١ : ٣٨١ ، مغني اللبيب ١ : ٧٨ ، النحو الوافي ١ : ٦٤٩

(٨) ينظر : الأزهية في علم الحروف : ١٦٥

(٩) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤ : ٤٢١

(١٠) ينظر : الجنى الداني ١ : ٣٨١

(١١) ١ : ٦٢

(١٢) شرح المفصل٥ : ٤٣ ، الجنى الداني ١ : ٣٨١

(الهمزة) للتنبيه و(لا) نفي لدعوى في قوله جلّ ثناؤه ((إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ))[البقرة/١٢]، فالهمزة تنبيهٌ لمخاطب ولا نفي للإصلاح عنهم))[١] وهو رأي الزمخشري أيضًا وابن هشام والسيوطي[٢]، وأن همزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق. ويرى القسم الآخر أنها بسيطة وأنها حرف واحد للتنبيه، قال ابن مالك:((وأما ألا المستفتح بها فغير مركبة ولا مختصة))[٣]. وردَّ أبو حيان دعوى من قال بتركيبها إذ قال: ((والَّذي نختاره أَنَّ أَلا التَّنبيهيةَ حرفٌ بسيطٌ، لأَنَّ دعوى التَّركيب على خلاف الأَصلِ، ولأَنَّ ما زعموا مِنْ أَنَّ همزة الاستفهام دخلت على لا النَّافية دلالةً على تحقق ما بعدها، إلى آخره خطأٌ؛ لأَنَّ مواقع أَلا تدل على أَنَّ لا ليست للنفي، فيتم ما ادَّعوه، أَلا ترى أَنَّك تقول: أَلا إِنَّ زيدًا منطلقٌ، ليس أَصله لا أَنَّ زيدًا منطلقٌ، إِذْ ليس من تراكيب العرب بخلاف ما نُظِرَ به من قوله تعالى:((أَلَيْسَ ذلِكَ بِقادِرٍ))[القيامة/٤٠] ، لصحَّة تركيب، ليس زيدٌ بقادرٍ، ولوجودها قبل رُبَّ وقبل ليتَ وقبل النِّداء وغيرها ممَّا لا يعقل فيه أَنَّ لا نافية، فتكون الهمزة للاستفهام دخلت على لا النَّافية فأَفادت التَّحقيق))[٤]، وتأتي(ألا) في مواضع أُخرى في غير التنبيه وما يهمنا هنا هو التنبيه فقط .

أمّا الحرف االثالث فهو(أَمَا) واستشهد الجندي عليه بقول أبي صخر الهذلي[٥]:[الطويل]

أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وأَضْحَكَ وَالَّذِي أَماتَ وأَحيا وَالَّذِي أَمْرُه الأَمْرُ

واستشهد بشاهد آخر وهو لحاتم الطائي[٦] :[الطويل]

أما وَالَّذِي لَا يعلم الْغَيْب غَيره ويحيي الْعِظَام الْبيض وَهِي رَمِيم

ففي الشاهد الأول دخلت(أَمَا) على (واو القسم) لينبه الشاعر المخاطب على الاستماع لقسمه، وفي الشاهد الثاني استعلمت (أَمَا) من مقدمات القسم[٧]، بفتح الهمزة وتخفيف الميم،

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة ١ : ٩٣

(٢) ينظر على الترتيب : الكشاف ١ : ٦٢ ، مغني اللبيب ١ : ٩٦ ، الاتقان في علوم القرآن ٢ : ١٨٨

(٣) شرح الكافية الشافية ٣ : ١٦٥٥

(٤) البحر المحيط ١ : ١٠٠ – ١٠١ ، وينظر: الجنى الداني ١ : ٣٨١ – ٣٨٢

(٥) ينظر: شرح أشعار الهذليين ، أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحـ: عبد الستار أحمد فرَّاج : ٩٥٧

(٦) ينظر: ديوانه ، شرح أحمد رشاد : ٤٧

(٧) ينظر: الإقليد ٤ : ١٧٨١

حرف تنبيه واستفتاح[١] والاستفتاح لموقعها في التركيب لا لذاته فهو لتهيئة المخاطب ولفت انتباهه ويتحقق الكلام بعدها، وتفرَّق عن (أَلا) أنها للحال وتلك للاستقبال نحو:(أمَا إنَّ زيدًا عاقلٌ)، المراد أن يكون عاقلًا وضعًا على الحقيقة لا على المجاز[٢]، وتختص بخصائص كأختها (ألا) من حيث صدارتها للكلام[٣] ووقوع همزة (إنَّ) مكسورة بعدها[٤]، وتدخل على الجمل بأنواعها[٥] وتقع قبل القسم أي أنها من مقدمات اليمين[٦].

وأما تأصيلها فاختلفوا فيه كما اختلفوا في (ألا)، فيرى قسم منهم أنها بسيطة[٧] أي أنها حرف واحد للتنبيه، ويرى القسم الأخر أنها مركبة من الهمزة وحرف النفي[٨]، وقد تبدل همزة (أما) هاءً أو عينًا فيقال:(هما والله وعما والله لقد كان كذا)[٩]، وقد تحذف ألفها في الأحوال الثلاث،وهي إقرار الهمزة، وإبدالها هاء، وإبدالها عينًا،فيقال:(أَمَ والله،وهَمَ والله، وعَمَ والله)[١٠].

أما الجندي فيرى أن أحرف التنبيه ثلاثة منها:(ها) إذ قال فيها:((معنى ها: تنبيه المخاطب على مابعدها من الأسماء المبهمة لتصير عنده بمنزلة الأسماء المظهرة كزيد، فيكون السامع أفهم، ولذا ما دخلت إلا على الأسماء المبهمة والمضمرة المنفصلة في الأكثر، فالمبهمة:(هذا وهذان ونحوهما) والمضمرة :(هَا أنا ذا وها نحن أولاءِ وما أشبههما))[١١]، فوظيفتها التنبيه عنده لأمر قد يحصل بعده ويجب أن ينتبه إليه المخاطب وبها يكون المبهم معرَّفًا كالمظهر. وفي مسألة تركيبها يرى الجندي أنها عبارة عن حرف واحد هو (الهاء) مفتوحة إذ قال:((قال ابن درستويه في (ها): إنما هي الهاء وحدها مفتوحة، فأرادوا تبيينها؛

---

(١) ينظر : همع الهوامع ٢ : ٥٨٩ ، جامع الدروس العربية ٢ : ٣١٤

(٢) ينظر: شرح المفصل ٥ : ٤٤

(٣) ينظر: جامع الدروس العربية ٣ : ٢٦٠

(٤) ينظر: رصف المباني : ١٨١

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤ : ٤٢١

(٦) ينظر: مغني اللبيب ١ : ٩٦

(٧) ينظر: الجنى الداني ١ : ٣٩١

(٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤ : ٤٢١ ، رصف المباني : ١٨١

(٩) ينظر: الجنى الداني ١ : ٣٩٠ ، تمهيد القواعد ٩ : ٤٤٩٥، المقاصد الشافية ٩ : ٩

(١٠) ينظر : البديع في علم العربية ٢ : ٤٣٥

(١١) الإقليد ٤ : ١٧٧٨

لأن الهاء خفية، والفتحة خفية، فمدّوا الفتحة فتولد منها الألف وصارت كلمة يمكن أن يبتدأ بها ويوقف عليها))[١]، ويبدو أن الجندي نظر إلى تركيبها نظرة صوتية؛ لأن الهاء حرف خفي مهموس[٢] لذا لايمكن أن ينبه به المخاطب ولذلك احتيج إلى إظهاره فمدت الفتحة وأشبعت فتولدت منها الألف المجهورة[٣] فبالجهر يتنبه المخاطَب، ويرى أيضًا أن دخولها على أسماء الإشارة أكثر من الضمائر:((لأن (ذا) مبهم يصلح لكل حاضر، فقرن كلمة التنبيه به؛ لتحريك النفس على طلبه بعينه، وليس كذلك(أنت)؛ لأنه لا يصلح لكل حاضر))[٤].

أما حرف التنبيه الثاني (أَلا) فرأي الجندي كمن سبقه بأنها للتنبيه والتحقيق إذ قال فيها:((فمعناها التنبيه والتحقيق، ويقع بعدها جملة مستأنفة؛ لأنها لاستفتاح الكلام وتنبيه المخاطب عليه بها))[٥]، فالجملة جاءت بعد تنبيه المخاطب بأن هناك كلام مهم يجب التنبه له. ومن حيث التركيب يرى الجندي أن أصلها:((لا دخلت عليها همزة الاستفهام وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أخرجته إلى معنى التحقيق كقوله تعالى:((أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ))[الأعراف/١٧٢]))[٦]؛ ولأنها وقعت للتحقيق فمن خصائصها وكما ذكرت سابقًا بأن الجملة بعدها مصدرة بما يتلقى به القسم[٧].

وأمَّا(أَمَا) فيرى الجندي أنها بمعنى أختها(ألا)، وتكون في بعض الأحيان محذوفة الألف، ويعلل سبب ذلك بقوله:((يحذفون ألفها للتخفيف والاعتماد على القسم بعده ؛ لأن القسم يعرفها))[٨]، وفي مسألة تبديل همزتها هاء أو عين ، فقد أحال الجندي سبب ذلك إلى ثقل

---

(١) الإقليد ٤ : ١٧٧٨

(٢) ينظر : الكتاب ٤ : ٤٣٤

(٣) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٤) الإقليد ٤ : ١٧٨٠

(٥) المصدر نفسه ٤ : ١٧٧٨

(٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٧) ينظر: المصدر نفسه ٤ : ١٧٧٩

(٨) المصدر نفسه ٤ : ١٧٨١

النطق إذ قال:((كأنهم يستكرهون الهمزة ؛ لأنها من أقصى المخارج وهو الحلق فيبدلون منها (هاء) مرة ؛ لأنها جارتها، و(عينًا) أخرى ؛ لأنها من أخواتها وهي الحروف الحلقية))[1] .

يبدو لي أن المسألة الأبرز في أحرف التنبيه هي مسألة تركيبها وأن رأي الجندي هو الراجح والأقرب للصواب، فـ(ها) هي عبارة عن حرف الهاء المفتوح مدت فتحته فتولد منها الألف، و(ألا) هي مركبة من همزة الاستفهام و(لا) النافية؛ لأن الهمزة بدخولها على النفي تحيله إلى معنى التحقيق، فكما أشرت سابقًا أن (ألا) حرف تنبيه وتحقيق .

أما مسألة حذف ألف (أما) فيرى الباحث أنها لغة من لغات العرب بدليل أنها وردت في كلامهم ولم ترد في القرآن الكريم؛ وإن العرب يميلون إلى التخفيف بحذف ما يفهم من سياق النص في حال التكرار أو في حال الاكتفاء بما يحمله النص من قوة بلاغية تكفي بفهمه من دون الحاجة إلى تكرار العبارات التي تذهب روح النص وتضعفه .

ولاستثقالهم ذلك أبدلوا الهمزة من (أما) هاء أو عين لأنهما قريبان من مخرج الهمزة للتخلص من هذا الثقل .

---

(١) الإقليد ٤ : ١٧٨٢

قَدْ :

حرف مشترك بين الاسمية والحرفية، فالاسمية على نوعين: إما أن يكون بمعنى (حَسْبُ) مضافًا لها ياء المتكلم بلا نون الوقاية نحو:(قدي)، وهو رأي الكوفيين، أو تلحقه نون الوقاية نحو:(قدني) ويجوز حذفها وهو رأي البصريين[١]، والنوع الثاني: أن تكون اسم فعل بمعنى (يكفي) نحو:(قدني) والياء في محل نصب[٢]، فاستعمالها كاستعمال أسماء الأفعال، ويتم الكلام بها مع الفاعل، وتنصب المفعول مؤخرًا كقولك: (قَدْ زيدًا درهمان، والدّرهمان قَدْ زيدًا)[٣]، وأما الحرفية فحرف اختصَّ بالفعل، دخل على الماضي في حال تصرفه، وعلى المضارع شريطة تجرده من الناصب والجازم وحرف التنفيس[٤]، ولا يدخل على الفعل الجامد ك(عسى، ليس) ولا على (نِعْمَ وَبئسَ) ولا المنفي[٥]، وقد عد النحويون هذا الحرف أحد أجزاء الفعل[٦]، فلا يذكر بعده إلا الفعل مظهرًا[٧] وتأتي للتقريب والتقليل والتحقيق والتوقع والتكثير.

واستشهد الجندي على مجيء قد للتقليل مع المضارع بقول عبيد بن الأبرص (ت ٥٥٤ م)[٨]: [البسيط]

قد أتْرُك القِرْنَ مُصْفَرًّا أنامِلُه كأن أثوابَه سُجَّت بفِرْصادِ

جاءت (قد) مع المضارع للتقليل، والأجود أن تكون للتكثير في موضع التمدّح والافتخار، قال الجندي:((فإنه تَمَدَّح بقتله قِرنه وتركه إياه مصفرَّ الأنامل، والإنسان إنَّما يتمدح بما يكثر لا بما يقل وينزر))[٩]، وأن(قد) حرف يفيد توكيد مضمون الجملة الفعلية التي تليه وكما أشرت بأن النحويين ذكروا لهذا الحرف معاني عديدة، أولها : التحقيق إذا دخلت على الفعل

---

(١) ينظر: الجنى الداني ١ : ٢٥٣ ، مغني اللبيب ١ : ٢٢٦ ، شرح قواعد الإعراب ١ : ١٤٢

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤ : ١٠٦ ، شرح قواعد الإعراب ١ : ١٤٢

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٤ : ١٠٧ ، تمهيد القواعد ٩ : ٤٤٦٤

(٤) ينظر: الجنى الداني ١ : ٢٥٤ ، مغني اللبيب ١ : ٢٢٧

(٥) ينظر: همع الهوامع ٢ : ٥٩٥

(٦) ينظر: معاني الحروف : ٩٥

(٧) ينظر: الكتاب ١ : ٩٨

(٨) ينظر: الإقليد ٤ : ١٨١٢، وديوانه ، شرح : أشرف أحمد عدرة : ٥٦

(٩) الإقليد ٤ : ١٨١٢

الماضي أو المضارع[١]، لتقرير معناه وتقويته ونفي أي شك عنه، فمن الماضي قوله تعالى:((قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا))[المجادلة/١]، ومن المضارع ما جاء في قوله تعالى:((قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا))[البقرة/١٤٤]، والذي يحدد معنى هذا وغيره من المعاني هو السياق، ثانيها: التقريب[٢]، فهي تقرب الماضي من الحال[٣]، أي أن هناك قضية تلازم بين الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي والواقعة حالًا و(قد) ظاهرة أو مقدرة[٤]، وهذا ما يراه البصريون إلا الأخفش وما يراه الفراء من الكوفيين أيضًا[٥]، أما الكوفيون فيرون أنه لا حاجة إلى تقدير(قد) في حال عدم ورودها في الكلام[٦]، فمن تقريب الماضي من الحال قول المؤذن:(قد قامت الصلاة) أي قد حان وقتها في هذا الوقت[٧]، ثالثها: التوقع، مع الماضي والمضارع، فمع المضارع نحو:(قد يخرجُ زيدٌ) فهنا تدل على أن الخروج متوقع، أي: منتظر، ومع الماضي فتدل على أنه كان متوقعًا منتظرًا[٨]، قال سيبويه:((وأما قد فجواب لقوله لما يفعل، فتقول: قد فعل وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر... وتكون قد بمنزلة ربما))[٩]، أي:(متوقع الفعل)، ومنه قوله تعالى:((قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ))[المؤمنون/١]، لقد ثبت المتوقع وتحقق؛ لأن المؤمنين بلا أدنى ريب كانوا متوقعين لمثل هذه البشارة وهي الإخبار بثبات الفلاح لهم فخوطِبوا بما دل على ثبات ما توقعوه وهو الفلاح لهم[١٠]، رابعها: التقليل[١١]، وتستعمل للتقليل مع المضارع وتجري مجرى

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤ : ٤٤٤

(٢) ينظر: حروف المعاني والصفات ١ : ١٣ ، اللمحة ١ : ١١٣ ، الجنى الداني ١ : ٢٥٥

(٣) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين الدمشقي (ت٧٦١هـ) تحـ: حسن موسى الشاعر ١ : ١٥٧

(٤) ينظر: دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية : ١٣٨

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ١: ٢٤ ، أمالي ابن الشجري ٢ : ١٤٦ ، الإنصاف ١ : ٢٥٢

(٦) ينظر: الجنى الداني ١ : ٢٥٦ ، النحويون والقرآن ، د. خليل بنيان الحسون : ٤٥

(٧) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢ : ٢٨٥ ، مغني اللبيب ١ : ٢٢٨ ، معاني النحو ٣ : ٣١٠

(٨) ينظر: الجنى الداني ١ : ٢٥٥

(٩) الكتاب ٤ : ٢٢٣ ، وينظر: الأصول في النحو ٣ : ١٧٣، البديع في علم العربية ٢ : ٤٣٩ ، شرح المفصل ٥ : ٩٢

(١٠)ينظر: الكشاف ٣ : ١٧٤ ، عناصر التحويل التوكيدي في النص القرآني في ضوء الألسنية الحديثة (رسالة ماجستير منشورة) ، ياسر محمد البستنجي ، بإشراف د. يحيى عبابنة ، جامعة مؤتة ٢٠١٤ : ١٢٩ – ١٣٠

(١١)ينظر: شرح التسهيل ٤ : ١٠٨ ، الجنى الداني ١ : ٢٥٧ ، تمهيد القواعد ٩ : ٤٤٦٥

(رُبَّما)[١]، وهو على نوعين: الأول تقليل وقوع الفعل نحو:(قد يصدقُ الكذوبُ) و(قد يجودُ البخيلُ)، والثاني: تقليل متعلق الفعل[٢] نحو قوله تعالى:((قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ))[النور/٦٤]، فإنّ ((قد هنا تحقيقية باعتبار وقوع الفعل، وتقليلية باعتبار متعلّقة))[٣]، خامسها: التكثير[٤]، وذهب بعض النحويين أن هذا استنبط من كلام سيبويه السابق[٥]؛ لأنه شبهها بـ(رُبَّما) الدالة على التكثير[٦]، ورأي الزمخشري أن (قد) في قوله تعالى:((قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ))[البقرة/١٤٤] ، بمعنى (رُبَّما نرى)، والمعنى (كثرة الرؤية)[٧]، وذهب بعض النحويين إلى أن (قد) في قول عبيد الأبرص للتقليل[٨]. ويرى الباحث أن السياق هو من يحدد القلة والكثرة في مجيء (قد) مع التراكيب الأخرى، ويرى بعض المحدثين[٩] أنها قد تفارق المعاني السابقة إلا التحقيق فهو ملازم لها أبدًا[١٠]، وأنها حرف توكيد مع الماضي أم مع المضارع .

أما الجندي فذهب إلى أن (قد) إذا دخلت على فعل ماضٍ فإنها لتقريب الماضي من الحال أو لتقريب الفعل المتوقع إذ قال:((قد لتقريب الماضي من الحال في الإخبار نحو(لقيته قد ضحك) أي: ضاحكًا، أو للتقريب في الإخبار عن فعل متوقع الحال كقولك:(قد ركبَ الأميرُ) لقوم يتوقعون ركوبه وينتظرون ذلك))[١١]، وإذا كان مدخولها مضارعًا فيكون معناها التقليل في الإخبار نحو:(إنَّ الكذوب قد يصدق) وذلك للتشابه والتقارب ما بين التقريب

---

(١) ينظر: الكتاب ٤ : ٢٢٤ ، المقتضب ١ : ٤٣ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ : ٣١٧ ، شرح المفصل ٥: ٩٣

(٢) ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، الشيخ خالد الأزهري ، تحـ: عبد الكريم مجاهد ١ : ١٤١ – ١٤٢

(٣) شرح قواعد الإعراب ١ : ١٤٧

(٤) ينظر: الجنى الداني ١ : ٢٥٨ ، مغني اللبيب ١ : ٢٣١ ، موصل الطلاب ١ : ١٤٢

(٥) ينظر: قول سيبويه في الصفحة رقم (٢٦٣) من هذه المسألة

(٦) ينظر: الجنى الداني ١ : ٢٥٩

(٧) ينظر: الكشاف ١ : ٢٠١ ، مغني اللبيب ١ : ٢٣١

(٨) ينظر: شرح المفصل ٥ : ٩٣ ، تعليق الفرائد ١ : ١١٣ ، همع الهوامع ١ : ٤١

(٩) ينظر: إعراب القرآن وبيانه، محي الدين الدرويش(ت١٤٠٣هـ) ٢ : ٣١٩ ، ١٨ : ١٨٦، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح ٧ : ٣٦٢ ، الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (ت ١٣٧٦هـ) ٦ : ٢٤٧

(١٠) ينظر: معاني النحو ٣ : ٣١١

(١١) الإقليد ٤ : ١٨١١

والتقليل؛ لأن التقريب تقليل للمسافة بين شيئين ويَقْرُب زمن الوقوع من زمن الإخبار[١]، والتقليل تقريب الوحدات أو الأجزاء من بعضها وتقليل وقوع نفس الفعل بإبعاد زمنه. ويرى الجندي أن قول الخليل ـرحمه اللهـ (هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر) ليس المراد به الجواب للسؤال وإنما المعارضة فحسب[٢]، ويؤكد الجندي بأن (قد) في الشاهد دخلت على المضارع للتقليل والمراد به التكثير وعلل ذلك بأنها:((من باب حمل النقيض على النقيض وهذا باب عندهم واسع))[٣]، ومثل ذلك صُنِع بـ(رُبَّما) في قول الشاعر[٤]: [الطويل]

فَإن تُمسِ مَهجورَ الفِناءِ فَرُبَّمَا أَقَامَ بِهِ بَعدَ الوُفُودِ وُفُودُ

الأصل في (رُبَّ) التقليل وجاءت هنا للتكثير؛ لأن:((كثيرًا ما أقام بذلك الفناء الزوار، فقد جعل الخلو بإزاء الازدحام من الناس... وذلك لا يتحقق إلا بكثرة الإقامة بذلك))[٥].

وأن هذا المعنى قد ورد في كلام العرب شعرًا ومنه في قول عنترة بن شداد[٦] :[الكامل]

قَدْ طَالَمَا لَبِسَ الحَدِيدَ فإنَّمَا صَدَأُ الحَدِيدِ بِجِلْدِهِ لَمْ يُغْسَلِ

فمعنى التكثير هنا قد فُهِم من لفظة (طالما) والتي تدل على مزاولة لبس الفاعل للحديد فضلًا عن بعض القرائن والتي أخذت من الصفات التي يتحلى بها الشاعر وكثرة حضوره في الحرب والتي تفرض عليه لبس الدروع .

أما الباحث فيرى أن(قد) حرف توكيد بغض النظر عن مدخولها، وأن السياق هو من يحدد المعنى التي عليه (قد) وفي حال عدم مجيئها في الكلام فلا حاجة إلى تقديرها؛ لأن السياق اكتفى بتراكيبه التي أوضحت المعنى المراد من الكلام وأنه لا حاجة إلى توكيده.

---

(١) ينظر: الإقليد ٤ : ١٨١١

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٤ : ١٨١٢

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٤) البيت لأبي العطاء السندي في اللمحة ١ : ٢٥٩ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١: ٣٠٠، خزانة الادب ٩ : ٥٤٠ ، إعراب القرآن وبيانه ٦ : ٦٦٢ ، و لمعن بن زائدة في أمالي المرتضى ١ : ٢٢٣

(٥) الإقليد ٤ : ١٨١٣

(٦) ينظر: ديوانه، بنفقة خليل خوري صاحب المكتبة الجامعة بيروت : ٦٨

كي:

حرف معناه العلة، فإذا قلت:(قصدتُك كي تثيبَني) تبين أنّ المراد (الثواب) ويسمى ذلك بعلة وجود[١]، أو هو الغرض الذي لأجله يطلب وقوع فعل آخر[٢]، ولـ(كي) ثلاثة أحوال: حرف جر، وحرف مصدري، وحرف بمعنى(كيف)[٣]، فتكون حرفًا للجر بمعنى(اللام التعليلية) إذا لم تتصل بها، وبمعنى (أن) إذا اتصلت بها[٤]، وقد ينتصب بعدها الفعل المضارع بأن مضمرة إلا أن يضطر الشاعر لذلك فيجيء بها مظهرة[٥] .

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول جميل بثينة[٦]: [الطويل]

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحتَ مَانِحًا لِسَانَك كَيمَا أَنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا

لقد أظهر جميل بثينة (أن) بعد كي وهذا شاذ؛ لأن فيه جمعًا بين النائب والمنوب عنه، ؛ لأن (كي) إذا لم تقترن باللام تنصب المضارع بإضمار(أنْ) فلا يجوز إظهار(أنْ) بعدها؛ لأنه في قوة تكريرها، وأصح الأقوال فيها في مثل هذا الحال أن تلغى ويكون العمل لـ(أنْ) بعدها[٧]. قال الجندي:((أنْ مع الفعل في تقدير مصدر و(كي) حرف جر دخل عليه و(ما) زائدة كقوله تعالى((وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ))[التوبة آيتي١٢٤، ١٢٧]))[٨]، فيرى الجندي أنها حرف جر بمعنى (لام التعليل) التي ينتصب الفعل بعدها بإضمار(أن المصدرية) نحو:(جئتك كي تكرمَني) والتقدير:(جئتك كي أن تكرمني) والمصدر المؤول مجرور بـ(كي) .

وفي ماهيتها اختلف النحويون، فيرى البصريون أنها:(حرف جر)[٩] لدخولها على ثلاثة أشياء: أولها (ما) محذوفة الألف(الاستفهامية) نحو:(كيمه) وزيدت معها هاء السكت وقفًا، ثانيها: لدخولها على(أن) مضمرة نحو:(جئت كي أراك) أي:(كي أن أراك) والمصدر المؤول

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٥ : ١٢٨

(٢) الإقليد ٤ : ١٨٤٣

(٣) ينظر: المقتضب ٢ : ٩ ، شرح التسهيل ٤ : ١٦ ، معاني الحروف : ٩٨ ، الجنى الداني ١ : ٢٦١ – ٢٦٥

(٤) ينظر: الجنى الداني ١: ٢٦١– ٢٦٣

(٥) ينظر: شرح المفصل ٥ : ١٢٨

(٦) ينظر: الإقليد ٤: ١٨٤٦، وديوان جميل بثينة ١ : ٧٤

(٧) ينظر: حاشية الإقليد ٤ : ١٨٤٦

(٨) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٩) ينظر: الإنصاف ٢ : ٥٧٠ ، شرح المفصل ٥ : ١٣٠، الجنى الداني ١ : ٢٦١ ، همع الهوامع ٢ : ٤٥١

في محل جر أو مظهرة كما في الشاهد السابق، قال سيبويه:((وبعض العرب يجعل كي بمنزلة حتى، وذلك أنهم يقولون: (كيمه) في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء كما قالوا: حتى مه، وحتى متى، ولمه فمن قال: كيمه فإنه يضمر أن بعدها، وأما من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه كيمه فإنها عنده بمنزلة أن، وتدخل عليها اللام كما تدخل على أن، ومن قال: كيمه جعلها بمنزلة اللام))[١]، فهي عنده على ضربين: الأول : دخولها على الأسماء كما يقولون :(كيمه)، الآخر: دخولها على الأفعال فهي ناصبة بذاتها من دون الحاجة إلى إضمار (أن) بعدها، ووافقه المبرد، والسيرافي، والجرجاني [٢].

الثالث: (ما) المصدرية[٣] نحو قول الشاعر[٤]: [الطويل]

إذا أَنتَ لمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّما يُرجَّى الفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ وَيَنْفَعا

أما إذا فصل بين (كي) والفعل المضارع باللام[٥] فيتعين لها الجر لا غيره نحو قول الطرماح[٦]: [البسيط]

كَادُوا بِنَصرِ تَمِيمَ كي لِيُلْحِقَهم فِيهم فَقَدْ بَلَغُوا الأَمْرَ الَّذي كَادُوا

فكي هنا تتعين حرفًا جارًّا للتعليل بمعنى (اللام) لظهورها بعدها، وقد جمع بينهما للتأكيد، وهذا تركيب نادر، ولا يجوز أن تكون كي ناصبة هنا لفصل اللام بينها وبين الفعل، ولا زائدة؛ لأن كي لم يثبت زيادتها في غير هذا الموضع[٧]. ويرى الأخفش أنها حرف جر دائمًا وفي جميع استعمالاتها وأنها مختصة بالاسم[٨] .

أما النوع الآخر لـ(كي) فهو: حرف مصدري بمعنى(أن)[٩]، وتلتزم اللام لفظًا وتقديرًا فإذا

---

(١) الكتاب ٣ : ٦

(٢) ينظر على الترتيب : المقتضب ٢ : ٩ ، شرح السيرافي ٣: ١٩٦ ، المقتصد ٢ : ١٠٥٢

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٤ : ١٦ ، مغني اللبيب ١ : ٢٤١ ، شرح المكودي ١ : ١٤٧ ، النحو الوافي ٤ : ٣٠٤

(٤) البيت مختلف في نسبته، لقيس بن الخطيم في ديوانه، تحـ: د. إبراهيم السامرائي، أحمد مطلوب:٨٠، وللنابغة الجعدي في ديوانه تحـ: واضح الصمد: ١٠٦

(٥) ينظر: الجنى الداني ١ : ٢٦٤ ، همع الهوامع ٢ : ٣٧٠

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٤ : ١٧ ، تمهيد القواعد ٨ : ٤١٤٥ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٤ : ١٥٩

(٧) ينظر: الجنى الداني ١ : ٢٦٤

(٨) ينظر: معاني الحروف : ٩٧ ، شرح الرضي على الكافية ٤ : ٤٨، مغني اللبيب ١ : ٢٤٢

(٩) ينظر: الجنى الداني ١ : ٢٦٣

قلت:(جئت لكي تكرمني)، أي: (جئت للإكرام)، ومنه قوله تعالى:((لِكَيْ لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ))[الحديد/٢٣]، فهي هنا ناصبة للفعل بنفسها؛ لأن دخول اللام عليها يعين أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها. أما إذا جُرِدت من اللام احتمل أن تكون ناصبة بنفسها أو تقدر(أن) بعدها[١]، أما في مسألة ارتباطها مع معمولها فعدَّ سيبويه الفصل بينها وبين معمولها قبيحًا إذ قال:((فلمّا كان قبيحًا عندهم أن يذكروا الاسمَ بعد أَنْ ويَبتدئوه بعدها كقُبْحِ (كَىْ عبدُ الله يقولَ ذاك) حملوه على الفعلِ))[٢].

وأما الكوفيون فيرون أنها حرف نصب[٣]؛ لأنها من عوامل الأفعال وما كان منه لا يجوز أن يكون حرف خفض وكذلك تدخل عليها اللام نحو:(جئتك لكي تفعل كذا)؛ لأن اللام حرف جر ولا يدخل حرف جر على حرف جر آخر[٤]، أما قول الشاعر فيرون أنه شاذ ومن الضرورة ولا يعتد به[٥] :[الوافر]

فَلَا وَاللهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِلِما بِهِم أَبَدًا دَوَاءُ

إذ أكد الشاعر في هذه الكلمة اللام الجارة توكيدًا لفظيًا من غير فاصل بين المؤكَّد والمؤكِّد وهذا التوكيد شاذ ولو جاء على ما تقتضية العربية لقال:(لما لما بهم)[٦].

أما النوع الثالث: فإنها حرف بمعنى(كيف) وهي اسم، وما بعدها فعل مرفوع كما هو الحال بعد كيف؛ وحذفت فاؤها [٧] ومنه قول الشاعر[٨]:[البسيط]

كَي تَجْنَحُونَ إِلَى سِلمٍ وَمَا ثُئِرَتْ قَتْلَاكُمُ وَلَظَى الهَيجَاءِ تَضْطَرِمُ

أراد: كيف تجنحون فحذف الفاء، وفي هذا يرى ابن مالك أنه إذا اتصل بكي فعل ماض أو

---

(١) ينظر: الجنى الداني ١ : ٢٦٣ ، رصف المباني : ٢٩٠

(٢) الكتاب ١ : ٢٩٤

(٣) ينظر: الإنصاف ٢ : ٥٧٠

(٤) ينظر: شرح المفصل ٤ : ٢٢٨

(٥) البيت لمسلم بن معبد الوالبي في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ١٤٣، النحو المصفى ١: ٥٩٦، ولعبد الله بن مسلم الهذلي في الموجز ١ :٣٢٥ ، ولبعض بني أسد في المقاصد النحوية ٤: ١٥٨٩، خزانة الأدب ٩ : ٥٢٨

(٦) ينظر: حاشية أوضح المسالك ٣ : ٣٠٨

(٧) ينظر: الجنى الداني ١ : ٢٦٥ ، توضيح المقاصد ٣ : ١٢٢٩

(٨) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٤: ١٩،شرح ابن الناظم ١: ٤٧٤،مغني اللبيب ١ : ٢٧٠ ، تعليق الفرائد ١: ١٠٧

فعل مضارع مرفوع حذفت فاؤها تخفيفًا[١]، واستشهد الفراء[٢] ببيتٍ سمعه وهو لعمرو بن أحمر الباهلي[٣]: [البسيط]

مَنْ طالِبينَ لِبُعْرانٍ لَنا رَفَضَتْ كَيْ لا يُحِسُّونَ مِنْ بُعْرانِنا أَثَرا

أراد: كيف لا يحسون؟

أما الجندي فكان رأيه_كالعادة_ بصريًا؛ لأنه يرى أنها على ضربين هما: حرف جر بمنزلة اللام، وحرف ناصب للفعل[٤]. واستعرض الجندي ما جاء به البصريون وسيبويه في كونها جارة وذكر الأدلة السابقة أنفسها والدالة على جرها، وردَّ على الكوفيين إنكارهم جرها لـ(ما) وأنها في موضع نصب في مسألة (كيما) إذ قال:((وعند الكوفيين في موضع نصب بإضمار الفعل قبله؛ لأن (كي) هذه هي الداخلة على الفعل فيقدر الفعل بعدها كأنه قيل: كي تفعلَ ماذا))[٥]، ورأيهم هذا بعيد عن الصواب؛ لأنه تقدم الفعل العامل في الاستفهام وأن (ماذا) في موضع نصب لفعل مقدم ولم يثبت ذلك عنهم، والأمر الآخر أن يكون الحرف(كي) ناصبًا حُذِفَ فعله[٦]. ويرى ابن يعيش أنَّ فيه بُعْدًا؛ لأن (ما) في حال نصبها، تكون موصولة، وإذا كانت كذلك ، فلا يجوز حذف ألفها؛ لأنّ ألف الموصولة تحذف في موضع فقط نحو: (ادعُ بمَ شئتَ)،أي: بالذي شئتَ[٧] .

أما إذا كانت حرفًا مصدريًا فيرى أن المضارع ينتصب بها نفسها كما أشرت سابقًا؛ لشبهها مع (أن) بدلالة دخول اللام (الزائدة) عليها وهذا رأي سيبويه، أما رأي الخليل فأنه ينتصب بإضمار(أن) كما انتصب الفعل المضارع بعد اللام في نحو:(جئتك لتكرمني)[٨]، فإذا انتصب الفعل بها نفسها فهي حرف ناصب وإذا انتصب بإضمار(أن) فهي جارة .

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٤ : ١٩ ، شرح ابن الناظم ١ : ٤٧٤

(٢) ينظر: معاني القرآن ٣ : ٢٧٤ ، شرح التسهيل ٤ : ١٩

(٣) ينظر: ديوانه : ٧١

(٤) ينظر: الإقليد ٤: ١٨٤٣

(٥) المصدر نفسه ٤ : ١٨٤٣ – ١٨٤٤

(٦) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٧) ينظر: شرح المفصل ٥ : ١٢٩

(٨) ينظر: الإقليد ٤: ١٨٤٤ ، شرح المفصل ٥ : ١٣٠

وأشار الجندي أن في حال دخول اللام عليها تكون حرفًا ناصبًا بمنزلة(أن) الناصبة للفعل بنفسها من غير إضمار؛ لأن إضمار(أن) في حال تَنزل(كي) منزلة (اللام) ونُصِب الفعل بإضمارها بعد دخول اللام عليها نحو:(جئتك لكي تكرمني) فتكون بتقدير: (للأن تكرمني) بالجمع بين لامين وهذا غير جائز[١]، وفي الشاهد:(ولا للما بهم ...) قال عنه:((في غاية القبح والرداءة لا يجوز مثله البتة))[٢] .

أما الباحث فيرى أن ما ذهب إليه البصريون والجندي على أنها حرف مشترك هو الرأي الصائب، فهي حرف جر وناصبة للفعل بمعنى(أن)؛ وذلك إذا دخلت على (ما) الاستفهامية، أو(ما) المصدرية، أو(أن) المصدرية، وناصبة للفعل بنفسها إذا دخلت عليها اللام، فهذه الأحوال هي الأرجح؛ لكثرة مجيئها في كلام العرب شعره ونثره .

---

(١) ينظر: الإقليد ٤ : ١٨٤٥

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها

حذف لام الأمر:

جاء في كتاب التعريفات للشريف الجرجاني أن لام الأمر هي:((لامٌ يُطلَب بها الفعل))[١]، ويرى من قبله أبو القاسم الزجاجي أنها:((جازمة للفعل المستقبل للمأمور الغائب كذلك أصل دخولها كقولك: ليذهب زيد))[٢]، فهي جازمة للفعل المضارع بدخولها عليه، وكذلك قال سيبويه:((باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها وذلك: لم، ولما، واللام التي في الأمر، وذلك قولك: ليفعل ... واعلم أن هذه اللام ولا في الدعاء بمنزلتهما في الأمر والنهي، وذلك قولك: لا يقطع الله يمينك، وليجزك الله خيرًا))[٣]، وتجزم هذه اللام المضارع وهي محذوفة للضرورة.

واستشهد الجندي على مجيئها محذوفة مع إبقاء عملها(الجزم) بقول الشاعر[٤]:[الوافر]

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيءٍ تَبَالاَ

إذ حذف الشاعر لام الأمر الجازمة مع الفعل (تفد) وهذا جاء في ضرورة الشعر والأصل (لِتَفْدِ)، وامتنع حذفها عند بعض النحويين؛ لأنها جازمة فهي مشبهة في الأفعال بحروف الجر في عوامل الأسماء، فكما لم يجز حذفُ حرف الجر، لم يجز ذلك في الأفعال؛ لأن عوامل الأفعال أضعفُ منه في الأسماء؛ ولأن الأفعال أعربت حملًا لها على الأسماء[٥]، قال الجندي:((لما جاز إثباتها في الأمر للمخاطب الفاعل، ومنه قراءة النبي(عليه السلام) (فلْتفرحوا)، جاز حذفها في الأمر الغائب في ضرورة الشعر))[٦].

وللنحويين في عملها مذاهب شتى.

أولها: مذهب سيبويه الذي ذهب إلى جواز إعمالها محذوفة، فقال:((واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرةً، كأنهم شبهوها بأن إذا أعملوها مضمرةً))[٧]، فحملها

---

(١) التعريفات: ١٩١

(٢) اللامات : ٩٢

(٣) الكتاب ٣ : ٨

(٤) ينظر: الإقليد ٤: ١٨٦٠، البيت لأبي طالب في شرح شذور الذهب ١: ٢٧٥، ونسب للأعشى ولحسان وليس في ديوانيهما، وبلا نسبة في الكتاب ٣ :٨ ، المقتضب ٢ : ١٣٢ ، الأصول في النحو ٢ : ١٧٥ ، اللامات ١: ٩٦ ، أسرار العربية ١ : ٢٢٨

(٥) ينظر: شرح المفصل ٥ : ١٤٥

(٦) الإقليد ٤ : ١٨٦٠

(٧) الكتاب ٣ : ٨ ، وينظر: سر صناعة الإعراب ٢ : ٦٨

على الشعر، ويرى أيضًا أن:((الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيبٌ، وليس للفعل في الجر نصيب، فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار. وقد أضمره الشاعر، شبهه بإضمارهم رب وواو القسم في كلام بعضهم.))[١]، واقتفى أثره ابن السراج والأعلم وابن يعيش[٢].

أما الرأي الثاني: فهو رأي الكسائي[٣] إذ أجازها في الاختيار حتى بعد الأمر ومنه قوله تعالى:((قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آَمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ))[إبراهيم/٣١] أي: ليقيموا وأجاز الفراء عملها محذوفة أيضًا[٤].

أما الرأي الثالث: فكان رأي المبرد والسيرافي، إذ مُنِع إعمالها الجزم مع حذفها في الشعر وفي النثر، إذ قال:((فلا أرى ذلك على ما قالوا لأَن عوامل الأَفعال لا تضمر وأضعفها الجازمة لأَن الجزم في الأَفعال نظير الخفض في الأسماء))[٥]، وكذلك النحاس رأى أن البيت مزعوم؛ لأن العرب لا تأمر الغائب إلا باللام لا تقول :(يذهبُ زيدٌ) ولكن تقول(ليذهب زيد)[٦]، ويرى المبرد أنَّ (يُقِيمُوا) في الآية الكريمة جواب لأمر محذوف تقديره:(قل لهم أقيموا الصلاة يقيموا)[٧]، وذهب الجمهور إلى الجزم كما في قولنا:(ائتني أكرمْك)أي على تقدير:(إن تقل لهم يقيموا الصلاة)، وأبطل ابن مالك بالآية أن يكون الجزم في جواب شرط مقدر؛ لأن تقديره يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول له ذلك، عن الامتثال ولكن التخلف واقع[٨]، وأجاز ابن مالك ذلك في الاختيار مع القول وإن كان غير أمر نحو:(قلت لزيدٍ يضْرب عمرًا) أَي: ليضْرب، ويرى أنه لا يجوز في الشعر إِلَّا ضرورة[٩] فهو بذلك موافقًا

---

(١) الكتاب ٣ : ٨

(٢) ينظر على الترتيب: الأصول في النحو ٢ : ١٧٥ ، تحصيل عين الذهب: ٣٨٣، شرح المفصل ٥ : ١٤٥

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٤ : ٦٠ ، مغني اللبيب ١ : ٢٩٨ ، همع الهوامع ٢ : ٥٣٩

(٤) ينظر: معاني القرآن ١ : ١٦٠

(٥) المقتضب ٢ : ١٣٣ ، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ : ٣٩

(٦) ينظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس، تح : د. زهير غازي زاهد : ١٥٧

(٧) ينظر: المقتضب ٢ : ٨٤

(٨) ينظر: معاني النحو ٤ : ٢١

(٩) ينظر: مغني اللبيب ١ : ٢٩٨ ، همع الهوامع ٢ : ٥٤٠

الكسائي، وجوز الزمخشري الحذف في الكشاف، وتبع سيبويه بحملها على الضرورة في المفصل[١]، وتردد مثله ابن عصفور[٢]، وذهب أبو علي الفارسي بالقضية إلى التعقيد والتمحل الذي لا فائدة منه ولم يقدم حلًا لها بل زادها تعقيدًا إذ قال:((هو مضارعٌ بلفظ الخبر صرف عن لفظ الأَمر، والمعنى: أَقِيمُوا))[٣] ورُدَّ بأنه لو كان كذلك، لبقي على إعرابه بالنون كما في قوله تعالى((هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلى تِجارَةٍ))[الصف/١٠] وبعدها قال:(تُؤْمِنُونَ) بتقدير:(آمِنُوا)[٤]، وأُعجِب الدكتور (قيس اسماعيل الأوسي) برأي أبي علي الفارسي وأخذ به ويرى أنه مفتاح لهذه القضية وبه يمكننا تفسير الشواهد التي جاء بها المضارع مبنيًا أو ساكن الحركة إذ قال:((إن السكون أو البناء قد أُلتُزِم في هذه الأفعال المضارعة؛ لأنها مستعملة بمعنى الأمر، وقد ألتزم فيها كما إلتزم بصيغة الأمر(افْعَلْ) و(لْتَفْعَلْ)؛ لأنها تلتقي جميعًا في الدلالة على الطلب))[٥]، ولا أرى أن الدكتور الأوسي قدَّم حلًا مثاليًا؛ فلماذا الصيغة بلفظ المضارع ومعناها الأمر؟ وبالإمكان أن نقول:(أقيموا) بدل (يقيموا) مع فرق الدلالة بين الصيغتين .

ويرى الأستاذ (عباس حسن) أن لام الأمر تضمر بعد قول هو أمر وتقدير الآية عنده:(ليقيموا) وأبطل الجزم بتقدير الشرط كما فعل ابن مالك[٦].

أما الجندي فيرى أنها تثبت في صيغة الأمر إذا كان للمخاطب الفاعل واستدل كما أشرت سابقًا بقراءة النبي (صلى الله عليه وآله):((فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا))[يونس: ٥٨] وابن عامر[٧]، وأكثر القراء قرؤوا (فَلْيَفْرَحُوا) بالياء على الغيبة (وهذه قراءة أُبيّ وأنس والحسن)[٨]،

---

(١) ينظر على الترتيب: الكشاف ٢: ٥٥٦ ، المفصل١ : ٤٥١

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢ : ٣٠٥ ، المقرب ٢ : ٣٤٨

(٣) البحر المحيط ٦ : ٤٣٨

(٤) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين : ١٥٢

(٥) أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين : ١٥٢

(٦) ينظر: معاني النحو ٤ : ٢١

(٧) ينظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسيّ، تحـ: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي ٤ : ٢٨٠

(٨) ينظر: معاني القرآن للنحاس ٢ : ١٥١، البحر المحيط ٦ : ٧٦

وتحذف في صيغة الأمر إذا كان غائبًا شرط إذا اضطر الشاعر لذلك[١]، ويرى أن هذا الحذف شاذ إذ قال:((لكن هذا الحذف شاذ بمثابة حذف حرف الجر في الأسماء وإلا فصح رفع الفعل))[٢]، ويرى الجندي:((إن كان القصد الطلب به فإنه يصح أن يقال:(يُضرَبُ زيدٌ) وإن كان الغرض طلب الضرب منه كما في الماضي في مثل قولهم:غَفَرَ اللهُ لزيدٍ))[٣]، ولكنه رجح الطلب به على الطلب منه، إذ قال:((وهو في المضارع أجدر من حيث اللفظ والمعنى ومنه قوله تعالى:((تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ))[الصف/١١]، والدليل على أنه للطلب قوله تعالى:((يَغْفِرْ لَكُمْ))[الصف/١٢]، مجزومًا إذ ليس للجزم وجه سوى أنه لطلب))[٤].

أما الباحث فيرى أن ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه هو الأقرب من بين الآراء، فتحذف في الشعر ضرورة مع بقاء عملها (الجزم) أي: إذا اضطر الشاعر لذلك من أجل استقامة الوزن الشعري فيعمد إلى تغليب المهرب الاضطراري على السلامة النحوية، فلو بقيت الياء في الفعل (تُفَدِّي) في الشاهد السابق لتحقق إشباع وانكسرت التفعيلة لذا خرجه النحويون بمنهج اختلافاتهم المعروفة، وأرى أن النحويين لو تقبلوا الجزم بلام الأمر مضمرة في كلام العرب شعره ونثره لابتعدنا عن كل تلك التأويلات والتقديرات وذلك التكلُّف الذي لا مبرر له والذي يضعف المعنى ويُذهب روح السياق ولاسيما أن الإضمار باب واسع ومعمول به في العربية كما في نصب الفعل المضارع بعد (الفاء والواو)، فكذا الحال ههنا، وأن الشواهد القرآنية والشعرية كثيرة وتؤيد ذلك فلا حاجة إلى الإغراق في التأويل والتقدير المضني .

---

(١) ينظر: الإقليد ٤ : ١٨٦٠

(٢) الإقليد ٤: ١٨٦١

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها

لاتَ :

حرف يفيد النفي يُشَبَّه بـ(ليس) من جهة، ومن جهة أخرى بـ(لا) النافية للجنس، قال محمد عيد:((هذه الكلمة تستعمل في الأساليب العربية التي تدل على الأسى والأسف لشيء فات أوانه ولايمكن إرجاعه، فتفيد هذا المعنى السابق كله عن طريق نفي الزمن المضاف للحدث الذي فات أوانه))[١]، فإذا شُبِّهتْ بليس اشترط النحويون أن يكون منصوبها لفظة (الحين) أو ما كان بمعناه.

واستشهد الجندي على هذه المسألة بقول أبي زبيد الطائي النصراني[٢]:[الخفيف]

طَلَبُوا صُلحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنَّ لَاتَ حِينَ بَقَاءِ

فدخلت لفظ(الأوان) وهي اسم زمان من مرادفات (الحين) وقطع المضاف إليه والتقدير: (ولات أوان صلح)، وعوِّض عنه التنوين[٣].

واختلف العلماء في حقيقة (لات) فاختلافهم فيها على وجوه منها:

١. مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين[٤]: أنها (لا) المشبهة بـ(ليس)[٥] دخلت عليها تاء التأنيث وحركت لالتقاء الساكنين وقد تكون التاء للمبالغة، فزيادة(التاء) مثل زيادتها في(ربَّة وثمَّت)؛ ليقوى شبهها بالفعل[٦] فهي من اجتماع حرفين كـ(إنما)[٧] وهو رأي الأخفش أيضًا[٨]. وذهب ابن مالك إلى أن مشابهتها بـ(ليس) من أمرين، الأول: اتصالها بالتاء فاختصت بالأسماء وأشبهتها لفظًا، والآخر: إنها على ثلاثة أحرف ساكنة الوسط

---

(١) النحو المصفى ١: ٢٦٧

(٢) ينظر: الإقليد ٢: ٦٣٣، كتاب شعر أبي زبيد الطائي (ت٤١هـ) جمع وتحقيق : د. نوري حمودي القيسي : ٣٠

(٣) الإقليد ٢ : ٦٣٣

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب٣: ١٢١٠، الجنى الداني١ : ٤٥٨، مغني اللبيب١: ٣٣٥، همع الهوامع ١: ٤٦٠

(٥) ينظر: الكتاب ١ : ٥٧

(٦) ينظر: شرح الأشموني ١ : ٢٧٢

(٧) ينظر:همع الهوامع ١ : ٤٥٨

(٨) ينظر: المصدر نفسه الصفحة نفسها

كـ(ليس) وتُقْصَر على الحين ومرادفه[١]، قال أبو حيان:((ذهب سيبويه إلى أنه من تركيب الحرف مع الحرف نحو:(إنما) فلو سميت به حكيته))[٢]، فواضح من كلام أبي حيان أنه يميل إلى أصالة الأداة وليس التركيب؛ لأن التركيب يحتاج إلى مسببات اندماجه، لذا يميل أبو حيان إلى البساطة لا التركيب.

وفي الأمر نفسه ذهب السيوطي[٣] إلى أن سيبويه أشار إلى تركيبها، لكنِّي لم أرَ في قوله إشارة إلى البساطة ولا التركيب[٤]، ولكن أستاذه (الخليل) أشار إلى التركيب بقوله: ((لولا أن (لات) كتب في القرآن بالتاء كان الوقوف عليها بالهاء؛ لأن هاء التأنيث أُنِّثت بها (لا) وتزيد العرب في (الآن) و(حين) تاء فتقول: تالان وتحين مثل: لاتَ حينَ مناصٍ وإنما هي:لات حين مناصٍ))[٥].

ووافقه الكسائي في ذلك، أما الفراء فجعلها من بنية الكلمة؛ لأنه قال:((أقف على لات بالتاء والكسائي يقف بالهاء))[٦]، وأيدهم من المتأخرين (ابن برهان)[٧]، و(ابن هشام) أشار إلى ذلك أيضًا بأن الجمهور يقف بالتاء والهاء ولم تتصل بالحين[٨].

ويرى الباحث أن سيبويه أشار إلى مشابهة (لا) لـ(ليس) بالعمل لا التركيب وهي مركبة وغير منعزلة عن(لات).

٢. مذهب ابن أبي الربيع[٩] وابن هشام[١٠]: على أنها كلمة واحدة فعل ماض وخرَّجها النحويون على قولين: الأول أنها بمعنى(نقص) وذلك في قوله تعالى:((لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١ : ٣٧٥

(٢) ارتشاف الضرب ٣ : ١٢١٠

(٣) ينظر: همع الهوامع ١ : ٤٥٨ ، ارتشاف الضرب ٣ : ١٢١٠

(٤) ينظر: الكتاب ١ : ٥٧

(٥) كتاب العين ٨ : ٣٦٩

(٦) معاني القرآن للفراء ٢ : ٣٩٨، وينظر: المذكر والمؤنث الأنباري، أبو بكر بن الانباري(ت٣٢٨هـ) تحـ: محمد عبد الخالق عضيمة ١ : ١٨٠

(٧) ينظر: شرح اللمع ١ : ٩٣ – ٩٤

(٨) ينظر: مغني اللبيب ١ : ٣٣٥

(٩) ينظر: التذييل والتكميل ٤ : ٢٨٨

(١٠) مغني اللبيب ١ : ٣٤٤

شَيْئًا))[الحجرات/١٤] يقال: لاتَ يليتُ كما يقال: ألت يألتُ، قرئ بهما ثم استعملت للنفي... قاله أبوذر الخُشْني[١]، والآخر: ما ذهب إليه ابن أبي الربيع :((أن الأصل في (لات) (ليس) فابدلت السين تاء كما فعل ذلك في (ست) ثم قلبت الياء ألف؛لأنه كان الأصل في (ليس) (لاس)؛لأنها فعل وكأنهم كرهوا أن يقولوا (ليت)، فيصير لفظها التمني))[٢] وضعَّف الأشموني هذا الرأي بقوله:((وهو ضعيف لوجهين الأول: أن فيه جمعًا بين إعلالين وهو مرفوض في كلامهم لم يجِئ منه إلا(ماء وشاء)... والثاني: إن قلب الياء الساكنة ألف وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل))[٣].

وقوّى المرادي قول ابن أبي ربيع بقوله:((ويقويه قول سيبويه أن اسمها مضمر فيها ولا يضمر إلا في الأفعال))[٤]

٣. مذهب ابن الطراوة وأبي عبيدة[٥]: أن(لات) هي (لا) النافية والتاء ليس للتأنيث وإنما زيدت كما زيدت على(الحين) في قول الشاعر[٦]:[الكامل]

العَاطِفُونَ تَحِيْنَ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالمُطْعِمُونَ زَمَان أَيْنَ المُطْعِمُ

والحجة في ذلك أنها وردت في مصحف(عثمان بن عفان) متصل بـ(حين) ولم يرد في كلام العرب (لات)هو رأي ابن زيد الأنصاري، وقال:(حسبك تلان) أي: الآن فزيدت التاء[٧].

وأنكر البغدادي[٨] أن يكون أبو عبيدة ذهب إلى هذا وإنما هو للأحمرـ خلف الاحمر الراويـ أي: تالان في معنى الآن.

ونقل ابن قتيبة رد ابن الإعرابي في احتجاج أبي عبيدة بالشاهد أعلاه فقالوا:((العاطفون

---

(١) سليمان بن سعد الخشني أول من نقل الدواوين الرومية إلى العربية وهو من أهل الأردن، ينظر:الأعلام ٣: ١٢٦

(٢)النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان الأندلسي، تحـ: د. عبد الحسين الفتلي وينظر: الجنى الداني١: ٤٨٥

(٣) شرح الأشموني ١ : ٢٧٢

(٤) الجنى الداني ١: ٤٨٦

(٥) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها، وينظر: مغني اللبيب ١ : ٣٣٥ ، همع الهوامع ١ : ٤٥٨

(٦) البيت لأبي وجزة السعدي في العين ٨ : ٣٦٩، الإنصاف ١ : ٨٩

(٧) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١٧٩

(٨) ينظر: خزانة الأدب ٤ : ١٧٦

تحين ما من عاطف إنما هو(العاطفونه) بالهاء ثم تبتدأ فتقول: حينما من عاطف فإذا وصلته صارت الهاء تاء))[١]، وهذا الكلام فيه نظر؛ إذ لا يصح الجمع بين جمع السلامة للمذكر والتاء التي هي للتأنيث في الوصل[٢].

وردَّ أبو جعفر الطبري[٣] أبا عبيدة في أن المصاحف المعتمدة لدى المسلمين هي الحجة على أهل الإسلام والتاء في جميعها منفصلة عن الحين، وإلى ذلك ذهب النحاس[٤] بأنه لا حجة فيه؛ لأنه معنى الإمام إمام المصحف إذا كان مخالفًا لها فليس بإمام لها وفي المصاحف كلها (لات). واستبعد (مكي بن أبي طالب) الوقوف على (لا) والابتداء بالتحين بعيد ومخالفة لخط المصحف[٥].

ورد الزمخشري ذلك أيضًا بأنه لا وجه له وأن (التاء) ملتصقة بحين بالإمام (المصحف العثماني)لا متشبث به، فكم وقعت أشياء في المصحف خارج عن القياس الخط[٦].

ومن المتأخرين الرضي[٧]، إذ ضعَّف هذا الرأي؛ لعدم شهرة (تحين) في اللغات والأشهر منها:(لات حين) و(لات أوان) (لا تأون).

أما أبو البركات الأنباري فعدها كلمة على حيالها[٨]، و(البغوي) ألجأها إلى اللهجات العربية في أنها ليس في لغة أهل اليمن[٩] التي تبدل (السين) (تاء) وهو ما يسمى بالوتم[١٠] كـ(النات) في (الناس)[١١] .

---

(١) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحـ: إبراهيم شمس الدين ١ : ٢٨٤

(٢) ينظر: الخلاف اللغوي في (لات) (بحث منشور) محمد احمد زكي: ١٠١٨

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٢٠ : ١٧

(٤) ينظر: إعراب القران للنحاس ٣ : ٣٠٥

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢ : ٦٢٣

(٦) ينظر: الكشاف ٤ : ٧٢، مغني اللبيب ١ : ٣٣٥

(٧)ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢ : ١٩٨

(٨) ينظر: الإنصاف ١ : ٨٩

(٩) ينظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن الكريم، البغوي(ت٥١٠هـ) تحـ: محمد عبد الله النمر وآخرون ٧: ٧٠

(١٠)ينظر: الاقتراح في أصول النحو ١ : ٤١٩

(١١) ينظر: المصدر نفسه الصفحه نفسها

أما الجندي فأيَّد رأي البصريين في حقيقة (لات) إذ قال:((فمذهب البصريين أنها بمعنى(ليس)، وذهب الكوفيون إلى أنها التي لنفي الجنس؛ لأنها الكثيرة في الاستعمال))[١]، ثم حَمَل هذه المسألة بالخضوع للقاعدة النحوية؛ وذلك بالقياس على كثرة شواهدها في الشعر لا على ورودها في القرآن الكريم إذ قال:((ولا التي بمعنى ليس إنما تكون في الشعر فوجب أن يُحمَل ما ورد في القرآن الكريم على الشائع لا على القليل النزر))[٢].

واحتج لرأيه ـوهو الرأي البصريـ بقوله:((إن تاء التأنيث قد دخلت عليها وهي من خواص الفعل فوجب أن تكون المشبهة بالفعل ليقوى وجه دخول التاء عليها))[٣].

ومما تقدم تبين أن الجندي ذهب باتجاه فعليتها؛ لشبهها بـ(ليس) وعدم القول بحرفيتها لدخول التاء عليها وهي من اختصاص الأفعال.

وقدَّم حجة أخرى للاستدلال على صحة رأيه ومذهبه بردِّه لقول ابن أبي الطراوة وأبي عبيدة من غير أن يُصرِّح باسميهما إذ قال:((وقيل: التاء داخلة على حين، والحجة أنها متصلة بحين في الإمام ويجعل هذا القائل الحين والتحيين لغتين.. فعلى هذا تكون (لا) نافية للجنس، لكنَّا نقول: أن ذلك(ليس مما يحتج به فكم ذاك من شيء وقع في المصحف وهو خارج القياس الخط فلعل هذا من ذلك))[٤].

والحقيقة أن رأي الجندي هذا هو مستلٌ من رأي الزمخشري سابق الذكر بل هو بعينه.

ثم قال:((أن الفصيح هو الحين بدون تاء، فيجب حمل ما جاء في التنزيل على اللغة الفصيحة فعُلِم أن الفصيح ما ذهب إليه البصريون))[٥]

أما المحدثون فتشعبت آراؤهم، إذ ذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى تركيبها بقوله:

---

(١) الإقليد ٢ : ٦٣٣

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٤) المصدر نفسه ٢ : ٦٣٥

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها

((كلمة مركبة من (لا وايت) ولم يقل أحد من النحاة بذلك، وهي مثل (ليس) بناء ودلالة، أما من حيث الاستعمال فليس أوسع استعمالًا من (لات) ولذلك اختصت لات بالحين))[١].

وعد المخزومي تخريجات النحويين فيها تمحُّل وغرابة، إذ قال:((أساس كل هذه التخريجات الغريبة هو الحيرة أزاء هذه الأبنية المجهولة ومحاولة التخريجات التي لا تنبني على أساس من فقه اللغة، وفهم الاستعمال وفعله في الأبنية المختلفة))[٢].

والمخزومي أصَّل أن (لات) معرَّبة من الأرامية وانتقلت العربية بسبب الاختلاط والاتصال بين العرب وغيرهم من الأقوام[٣].

ومن تخرجات المحدثين للأداة (لات) أنها مؤلفة من (لا) واسم الإشارة (تي)[٤]، ومنهم من رفض فكرة التركيب وأن العرب نطقوا بـ(لا) و(ليس) مستقلتين[٥].

أما الباحث فيذهب إلى أن الرأي الأرجح هو رأي سيبويه والجمهور في أن (لات) هي (لا) المشبهة بـ(ليس) دخلت عليها التاء للمبالغة، أي: أنها زائدة للوصول إلى ما بعدها من أسماء الزمان (الحين ومرادفاته).

---

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٦٠

(٢) المصدر نفسه: ٢٦٢

(٣) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٤) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي، د.عبد الرحمن أيوب : ١٨٧

(٥) ينظر: حاشية النحو الوافي ١ : ٦٠٥

الخاتمة (المستخلص) وأهم النتائج :

وفي خاتمة البحث وبعد رحلة ماتعة دامت سنة، غنمتُ منها كنوزًا من المعرفة اللغوية والنحوية فوظفتها لإعداد رسالة أكاديمية مختصة، قدَّمت فيها للمكتبة اللغوية والنحوية وللباحثين والدارسين كشفًا عن واحد من شروح كتاب(المفصل) للزمخشري وهو(الإقليد) للجندي، وعليه أقدِّم النتائج الآتية :

١. إنَّ الفاعل مضمر لامحذوف؛ لأنه عمدة، ولايتم الكلام بدونه، وأنه لابد منه، وأنَّه مع الفعل كجزء واحد وكلمة واحدة، ولايمكن حذف أي جزء منها فكذلك الفاعل.

٢. الأصل في الكلام الذكر، وأن الحذف طارئ في الكلام خلافًا للأصل، ولا يمنع أن يكون الحذف موجودًا، لذلك تأولوا وقدروا ما حذف من الكلام لكي يتناغم مع القاعدة النحوية المستنبطة من كلام العرب شعره ونثره؛ لأن الحذف ورد في التراكيب اللغوية في القرآن الكريم، وليس في مضمون النص القرآني؛ لأن الجملة لها أركان ومكملات، وعناصرها تفتقر إلى غيرها وهو ما، لا يستغنى عن تقديره .

٣. الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط (إن، لو، إذا) مرفوع بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده؛ وهذا يقود الباحث إلى القول بأن هذا الاسم فاعل جائز التقديم ويرى أن سبب التقديم يعود إلى ما في التقديم من قوة البلاغة وبيانها.

٤. يحذف المبتدأ لوجود القرينة؛ لأن السياق اقتضى حذف هذا الاسم احترازًا عن الإطالة في الكلام، وذلك بتخفيفه بالحذف، وأن الحذف لابد له من قرينة تدل عليه؛ لأنه يجعل الكلام أكثر فائدة وإيجازًا .

٥. إنَّ (كلا) مفردة لفظًا ومُثنى معنى بدلالة إضافتها إلى الظاهر الذي بمنزلة المفرد وهو (الأصل)، وكذلك إضافتها إلى الضمير وهو بمنزلة المثنى وهو الفرع .

٦. الضمير(أنا) أصله (أنَ) والألف ماهي إلا إشباع للفتحة التي هي حركة النون، وما يؤكد ذلك سقوطها في الوصل نطقًا لعدم أصالتها، وأنها مقحمة على بنية الكلمة، أما ظهورها في الوقف؛ وذلك لحاجة الوقف عليها.

٧. يجوز نصب الفضلات على المعنى؛ لأن الحمل على المعنى سائغ ومعمول به بدلالة وفرة الشواهد القرآنية والشعرية في هذا الأمر، ففي الآية الكريمة((انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ)) إن خيرًا نصب بإضمار:(وائتوا خيرًا) لأنه لما نهاهم علم أن النهى عن الشيء أمرٌ وجودي ينافي المنهي عنه وهو الضد، وهذا مطابق للتوجيه الإعرابي لتفسير المعنى، ولسلامته من مخالفة القياس وضعف الفائدة.

٨. إن الأصل في النداء طلب الإقبال، فإذا ناديتَ شخصًا معينًا سواء كان علمًا أو مفردًا أو نكرة مقصودة فإنك تبنيه على الضم، أي أنك قمت بتعيينه أو تحديده وهذا يستدعي البناء على الضم، أما إذا كان المنادى نكرة غير مقصودة، فبهذه الحالة ينفتح الكلام ويصبح شائعًا، فينُصَب؛ لأن المنصوبات في كلام العرب أكثر وأوسع لذلك تناسبت الكثرة مع الكثرة .

٩. لا يجوز ترخيم المضاف إليه في النداء؛ لأن الترخيم يسوغه النداء وأن الشعراء يرخمون من أجل الانسجام الموسيقى المصاحب للوزن الشعري والالتزام بعدم الخروج من بحور الشعر المعروفة، وأن المضاف إليه بمنزلة التنوين من المضاف لذلك فهو ليس نهاية المنادى.

١٠. تعريف الأعداد المفردة المضافة يتم بتعريف المضاف إليه المعرَّف هو الآخر بـ(الألف واللام) وهو جارٍ على القياس واستعمال الفصحاء من العرب الذين أُخذت عنهم اللغة؛ ولأن المضاف والمضاف إليه كـ(الشيء الواحد) فلا يجوز إدخال (الألف واللام) عليهما معًا، إذ يجتمع تعريفان لاسم واحد وهذا ممتنع.

١١. يجوز الفصل بين المتضايفين؛ وذلك لكثرة ورود الفصل بينهما في كلام العرب شعره ونثره، وكذلك مجيئه في بعض الآيات القرآنية، وأن الفاصل يؤكد النص ويقويه ويزيده نظمًا وبلاغة والفاصل ظاهرة مألوفة في العربية فلم تكن غريبةً عن النصوص.

١٢. الاسم لا يضاف إلى نفسه، إذ لا مسوغ لذلك وإن كان على تأويل محذوف؛ لأن الإضافة تقتضي التعريف والتخصيص والاسم لا يعرف ولا يخصص نفسه .

١٣. الفعل المضارع بعد الفاء يرتفع لأمرين أحدهما: أن الفعل الثاني يُحمل على الأول في المعنى ولذلك يأخذ حكمه الإعرابي في الرفع على أنهما متعاطفان، والآخر : أنه يُحمل على القطع والاستئناف ولاعلاقة للفعل الثاني بما قبله ولذلك ابتدأ الكلام جملة جديدة على غير معنى الجملة الأولى .

١٤. يجوز إعمال أفعال القلوب إذا تقدمت، وإلغائها إذا توسطت أو تأخرت، شرط أن يرتبط ذلك بالمعنى الذي يقصده المتكلم، وما كان جامدًا منها لم يلغَ لجمودها وعدم تصرفها، وما جاء مصدرًا من هذه الأفعال يلغى أيضًا؛ لأنه فرع على الفعل ولأن الفعل جاز إلغاؤه كان المصدر كذلك .

١٥. (ما) مع فعل التعجب في نحو:(ما أَكْرَمَ زيدًا) بمعنى (شيء) ومحلها الابتداء والجملة بعدها تمامها(خبر)؛ لأننا نتعجب من شيء نجهل أسباب تميزه عن أقرانه وبما أننا نجهل ذلك فهو يوضع في حيز النكرة، وإن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه مميز واختصاصه خفي فاستحق الابتداء بنكرة يتلوها توضيح بصيغة (أَفْعَل) واقعة على المتعجب منه .

١٦. (كاد) إثباتها إثبات ونفيها نفي؛ لأن الإثبات يدل على مقاربة الفعل أوشدة مقاربة الفعل والنفي يعني نفي مقاربة الفعل، لأَنَّ معناها المُقاربةُ فمعنى:(كَادَ يَفْعَلُ) (قَارَبَ الْفِعْلَ) ومعنى (مَا كَادَ يَفْعَلُ) (لَمْ يُقَارِبْهُ) فخبرها منفيٌّ دائمًا، أَمَّا إذا كانت منفيَّةً فواضحٌ؛ لأَنَّهُ إذا انتفت مقاربة الفعل اقتضى عقلًا عدم حصوله ويدلُّ عليه قولهُ تعالى:((إِذَا أخرج يده لم يكد يراها)) [النور/٤٠]، ولهذا كان أبلغ من قوله لم يرها؛ لأَنَّ من لم يرَ قد يقَارب الرُّؤية وأمَّا إذا كانت المقَاربة منفِيةً فلأنَّ الإخبار بقرب الشَّيء يقتضي عُرفًا عدم حصوله وإلَّا لم يتَّجه الإخبار بقربه .

١٧. إن (رُبَّ) حرف جر؛ لأنها لا تقبل علامات الأسماء والأفعال وإنها لا تدل على نفسها بلفظها فقط، وإنها توصل معنى الفعل إلى ما يليه وهذا هو عمل حروف الجر.

١٨. إن حرف التنبيه(ها) هو عبارة عن حرف الهاء المفتوح مدت فتحته فتولد منها الألف، و(ألا) هي مركبة من همزة الاستفهام و(لا) النافية؛ لأن الهمزة بدخولها على النفي تحيله إلى معنى التحقيق . وحذفت ألف (أما) لأنها لغة من لغات العرب بدليل أنها وردت في كلامهم ولم ترد في القرآن الكريم .

١٩. (كي) حرف مشترك ، فهي حرف جر وناصبة للفعل بمعنى(أن)؛ وذلك إذا دخلت على (ما) الاستفهامية، أو(ما) المصدرية، أو(أن) المصدرية، وناصبة للفعل بنفسها إذا دخلت عليها اللام، وذلك؛ لكثرة مجيئها في كلام العرب شعره ونثره .

٢٠. إنَّ العربَ زحلقوا اللام الداخلة في أول الكلام إلى خبرها؛ لئلا يجمعوا بين تأكيدين فإذا قلت: لزيدٌ أخوك فإن أدخلت إنَّ أخرت اللام إلى الخبر؛ لأنَّها للتأكيد وأنَّ للتأكيد ، فكرهوا توالي حرفين لمعنى واحد وأزالوها إلى الخبر، والدّليل على ذلك أنَّك تقول:(إنَّ زيداً لمنطلق)، والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد إلا في ضرورة وإذا أرادوا ذلك فصلوا بينهما.

٢١. (لات) فعل مشبه بـ(ليس) دخلت عليها التاء للمبالغة، أي أنها زائدة للوصول إلى ما بعدها من أسماء الزمان (الحين ومرادفاته) وحركت كراهة التقاء الساكنين .

ثبت المصادر والمراجع

القرآن المجيد.

أولاً : المصادر والمراجع المطبوعة :

١. إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي(المتوفى٨٠٢هـ)، تحقيق: الدكتور طارق الجنابي، الطبعة الأولى ، مكتبة النهضة العربية ، ١٤٠٧هـ _ ١٩٨٧م

٢. أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، الدكتور فاضل السامرائي، الطبعة الأولى، دار عمار، عمان ١٤٢٨ هـ _ ١٩٨٧م

٣. أبو الحسين بن الطراوة (المتوفى ٥٢٨هـ)، الدكتور محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى دار بو سلامة للطباعة والنشر تونس ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م

٤. الإتقان في علوم القرآن،عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة – مصر ١٣٩٤هـ_ ١٩٧٤م

٥. اجتماع الجيوش الإسلامية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ) ، تحقيق: عواد عبد الله المعتق، الطبعة: الأولى ، الناشر: مطابع الفرزدق التجارية – الرياض ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

٦. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م

٧. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧ هـ)، المحقق: الدكتور محمد بن عوض بن محمد السهلي،قسم من هذا الكتاب: هو أطروحة دكتوراة للمحقق، الطبعة الأولى، الناشر: أضواء السلف – الرياض، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤م

٨. الإرشاد إلى علم الإعراب، محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القريشي(المتوفى٦٩٥هـ)، تحقيق:الدكتور عبد الله البركاتي، الدكتور محسن العميري، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م .

٩. الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي(المتوفى ٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، الطبعة الثانية، دمشق ١٤١٣ _ ١٩٩٣م

١٠. أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، الدكتور قيس اسماعيل الأوسي ، بيت الحكمة رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ١٥٤ لسنة ١٩٨٨ .

١١. الاستشهاد والاحتجاج باللغة، الدكتور محمد عيد، عالم الكتب، دار الشرق الأوسط للطباعة – القاهرة ١٩٨٨ م

١٢. الاستغناء في الاستثناء، شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي(المتوفى ٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت _ لبنان ١٤٠٦هـ _ ١٩٨٦ م

١٣. أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري(المتوفى٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق

١٤. أسرار النحو، شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا(المتوفى ٩٤٠هـ)، تحقيق: أحمد حسن حامد ، الطبعة الثانية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٢٢هـ _ ٢٠٠٢ م

١٥. إسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد، محمد بن علي بن محمد أبو سهل الهروي (المتوفى: ٤٣٣هـ)، المحقق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الطبعة الأولى، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٠هـ

١٦. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي(المتوفى٩١١هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى مؤسسة الرسالة بيروت – شارع سوريا ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م

١٧. الأصمعيات، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (المتوفى: ٢١٦هـ) ، المحقق: أحمد محمد شاكر – عبد السلام محمد هارون، الطبعة السابعة، الناشر دار المعارف – مصر ، ١٩٩٣م

١٨. الأصوات اللغوية ، الدكتور إبراهيم أنيس ، الطبعة الخامسة، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٥ م

١٩. أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، شارع كامل صدقي الفجالة– القاهرة – ٢٠٠٧ م

٢٠. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) المحقق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثانية، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت ١٤١٧هـ– ١٩٩٦م

٢١. إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفى : ١٤٠٣هـ) ، الطبعة الرابعة الناشر : دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية ، (دار اليمامة – دمشق – بيروت) ، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت) ، ١٤١٥ هـ

٢٢. إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة الأولى، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ، ١٤٢١ هـ

٢٣. الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان الأردن

٢٤. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي ،أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه الدكتور عبد الحميد هنداوي الطبعة الأولى، الناشر مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة مصر ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

٢٥. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي(المتوفى ١٣٩٦هـ)، الطبعة: الخامسة عشر ، الناشر: دار العلم للملايين، أيار / مايو ٢٠٠٢ م

٢٦. الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني(المتوفى٣٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحسان عباس وآخرون، الطبعة الثالثة، دار صادر بيروت، ١٤٢٩ هـ _ ٢٠٠٨ م

٢٧. الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه وشرحه: الدكتور محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح) الطبعة الأولى،

٢٨. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي (المتوفى: ٥٢١ هـ) تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا - الدكتور حامد عبد المجيد ، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، عام النشر: ١٩٩٦ م

٢٩. الإقليد شرح المفصل، تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي (المتوفى٧٠٠هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور محمود أحمد علي أبو كته الدراويش، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد للنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٣هـ_ ٢٠٠٢م

٣٠. أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

٣١. أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي ،الطبعة الأولى،الناشر:مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م

٣٢. أمالي الزجاجي،عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧ هـ) تحقيق: عبد السلام هارون الطبعة الثانية، الناشر: دار الجيل - بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م

٣٣. أمالي السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي(المتوفى٥٨١هـ)، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادات ، ميدان احمد ماهر ، شارع الجداوي ، مصر ١٩٧٠

٣٤. أمالي القالي، أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (المتوفى: ٣٥٦هـ) ،عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، الطبعة الثانية الناشر: دار الكتب المصرية ، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦م

٣٥. أمالي المرتضى، الشريف المرتضى(المتوفى٤٣٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، ضبط ألفاظه وحواشية السيد محمد بدر النعساني الحلبي، مطبعة السعادة، مصر١٣٢٥هـ-١٩٠٧م

٣٦. أمثال العرب، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (المتوفى ١٦٨هـ)، المحقق إحسان عباس، الطبعة الأولى، الناشر: دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، الثانية، ١٤٠٣هـ _ ١٩٨٣م

٣٧. الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، علي بن عَدْلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: الدكتور حاتم صالح الضامن، الطبعة الثانية، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م

٣٨. الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (المتوفى: ٣٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الأولى، الناشر: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م

٣٩. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، الطبعة الرابعة ، مطبعة السعادة، شعبان ١٣٨٠هـ _ فبراير_ ١٩٦١م

٤٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٤١. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (المتوفى ٣٧٧ هـ)، الدكتور حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب جامعة الرياض)، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م.

٤٢. الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب (المتوفى: ٦٤٦هـ)، ، تحقيق: الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني بغداد، ١٤٠٢هـ_ ١٩٨٢م

٤٣. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي (المتوفى: ٣٣٧ هـ)، المحقق: الدكتور مازن المبارك، الناشر: دار النفائس – بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ –١٩٨٦ م

٤٤. البحث اللغوي عند العرب، الدكتور أحمد مختار عبد الحميد عمر، الطبعة الثامنة، الناشر: عالم الكتب٢٠٠٣

٤٥. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الطبعة، الناشر: دار الفكر – بيروت١٤٢٠ هـ

٤٦. بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان

٤٧. البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ)،تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الطبعة الأولى، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠ هـ

٤٨. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم،الطبعة الأولى الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م

٤٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا

٥٠. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى(المتوفى: ٨١٧هـ) الطبعة: الأولى الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م

٥١. البيان في روائع القرآن، الدكتور تمام حسان، الطبعة الاولى، عالم الكتب ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م يناير بيروت _ لبنان ، ١٤١٨هـ _ ١٩٩٨ م

٥٢. تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان

٥٣. تاج التراجم، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطلُوبغا السودوني (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشيخوني) الجمالي الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، المحقق: محمد خير رمضان يوسف، الطبعة الأولى، دار القلم - دمشق ١٤١٣ هـ -١٩٩٢م

٥٤. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، محقق الجزء الثامن: الدكتور عبد العزيز مطر راجعه أحمد عبد الستار فراج، مطبعة الكويت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ومحقق الجزء الثاني: علي هلال، الطبعة الثانية، مطبعة حكومة الكويت، ١٤٠٧ هـ _ ١٩٨٧م

٥٥. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية الدكتور عبد الحليم النجار، الطبعة الخامسة، دار المعارف ، القاهرة ١١١٩ م

٥٦. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت - لبنان

٥٧. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : ٦١٦هـ)

٥٨. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

٥٩. تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (شرح ألفية ابن مالك)، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (المتوفى٧٤٩هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، الطبعة الأولى،الناشر: مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

٦٠. التحرير والتنوير(تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس ، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ

٦١. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، الأعلم الشمنتري(المتوفى٤٧٦هـ) تحقيق : الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت شارع سوريا١٤١٥هـ_ ١٩٩٤ م تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي،الناشر:مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ١٤٢٦ هـ- ٢٠٠٥ م

٦٢. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (المتوفى٧٦١ هـ)، المحقق: الدكتور عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية – بغداد)، الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتاب العربي، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م

٦٣. التخمير(شرح المفصل في صنعة الإعراب)، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (المتوفى٦١٧هـ) تحقيق : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ،الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان ١٩٩٠م

٦٤. تذكرة النحاة ،محم بن يوسف الغرناطي أبو حيان الأندلسي(المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: الدكتور عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت – شارع سوريا ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م

٦٥. التذكرة والتبصرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصميري (المتوفى ٥٤١هـ)، تحقيق: الدكتور فتحي أحمد مصطفى، الطبعة الأولى ، دار الفكر بدمشق ١٤٠٢هـ _ ١٨٩٢ م

٦٦. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي(المتوفى: ٧٤٥ هـ)، المحقق: د.حسن هنداوي، الطبعة الأولى، الناشر: دار القلم – دمشق، ودار كنوز إشبيليا

٦٧. التراكيب اللغوية في العربية، الدكتور هادي نهر، مطبعة الإرشاد _ بغداد ١٩٨٧

٦٨. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م

٦٩. التطبيق النحوي، الدكتور عبده الراجحي، الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م

٧٠. التطور النحوي للغة العربية، براجشتراسر، أخرجه : د. رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٤هـ _ ١٩٩٤ م

٧١. تعجيل الندى بشرح قطر الندى، عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان، الطبعة الثانية ، دار ابن الجوزي، ١٤٣٢هـ

٧٢. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (المتوفى٨٢٧هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى ،الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

٧٣. التعليقة على المقرب، ابن النحاس(المتوفى ٣٣٨هـ)، تحقيق : الدكتور جميل عبد الله عويضة، الطبعة الأولى، وزراة الثقافة، عمان الأردن ١٤٢٤هـ _ ٢٠٠٤م

٧٤. التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ) المحقق: الدكتور عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

٧٥. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الطبعة الأولى، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية١٤٢٨ هـ

٧٦. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الطبعة الأولى، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ٢٠٠١م

٧٧. توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، الطبعة الثانية ، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية،١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

٧٨. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الطبعة الأولى، الناشر : دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م

٧٩. التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل ، محمد عبد العزيز النجار ، الطبعة الأولى الناشر مكتبة ابن تيمية - القاهرة ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

٨٠. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (تفسير الطبري) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ،الطبعة الأولى بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة ، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

٨١. جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، الطبعة الثامنة والعشرون ،الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

٨٢. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري) ، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي،المحقق: محمد زهير

بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ، ١٤٢٢هـ

٨٣. الجامع لأحكام القرآن(تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الطبعة الثانية،الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م

٨٤. الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)، الطبعة الرابعة الناشر دار الرشيد، دمشق – مؤسسة الإيمان، بيروت ، ١٤١٨ هـ

٨٥. الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(المتوفى ٣٤٠هـ)، تحقيق .: الدكتور علي توفيق الحمد ، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة – دار الأمل ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م

٨٦. الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م

٨٧. الجملة العربية – تأليفها – وأقسامها، الدكتور فاضل السامرائي، الطبعة الثانية، دار الفكر ناشرون وموزعون، ١٤٢٧ هـ _ ٢٠٠٧ م

٨٨. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)،المحقق: الدكتور فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م

٨٩. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، علاء الدين بن علي ابن الإمام بدر الدين بن محمد الأربلي ، تصحيح و تهذيب وتنقيح الشيخ علي نائل و حسن الشيخ أبو زيد، الطبعة الأولى ، مطبعة وادي النيل المصرية سنة ١٢٩٤ هـ

٩٠. الجواهر الحسان في تفسير القرآن أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (المتوفى: ٨٧٥هـ) المحقق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود الطبعة: الأولى الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت– ١٤١٨ هـ

٩١. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: ٧٧٥هـ)، المحقق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان

٩٢. الجيم، أبو عمرو إسحاق بن مرّار الشيباني بالولاء (المتوفى: ٢٠٦هـ)، المحقق: إبراهيم الأبياري، راجعه: محمد خلف أحمد، الناشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، عام النشر: ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م

٩٣. حاشية ابن حمدون على شرح المكودي، دار الفكر للطباعة والنشر ، حارة حريك – شارع عبد النور– بيروت لبنان ١٤٢٥ – ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م

٩٤. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ضبط وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي،الطبعة الأولى دار الفكر للنشر والتوزيع بيروت ١٤٢٤ هـ _ ٢٠٠٣ م

٩٥. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان،١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م

٩٦. الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧ هـ)، المحقق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي ، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، الطبعة الثانية، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق – بيروت ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م

٩٧. الحذف والتقدير في النحو العربي، الدكتور علي أبو المكارم، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة– مصر ٢٠٠٧

٩٨. حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)، المحقق: علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ، ١٩٨٤م

حسن هنداوي الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م

٩٩. الحلل في شرح أبيات الجمل، البطليوسي(المتوفى ٥٢١هـ)،علق عليه: د. يحيى مراد، الطبعة الأولى دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ١٤٢٤هـ _ ٢٠٠٣م

١٠٠. الحماسة للبحتري، أبو عُبَادة الوَليد بن عُبَيد البُحتري (المتوفى ٢٨٤ هـ)، المحقق: د. محمَّد إبراهيم حُوَّر– أحمد محمد عبيد، الناشر: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، عام النشر: ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م

١٠١. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م

١٠٢. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الطبعة الرابعة، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٠٣. خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، الدكتور عفيف دمشقية، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت _ لبنان ١٩٨٢م

١٠٤. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ) ، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر دار القلم، دمشق

١٠٥. الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، الدكتور غانم قدوري الحمد ، الطبعة الثانية ، دار عمار للنشر والتوزيع – عمان ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م

١٠٦. دراسات نقدية في النحو العربي، الدكتور عبد الرحمن أيوب، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع _ الكويت

١٠٧. درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (المتوفى: ٥١٦هـ) تحقيق: عرفات مطرجي ، الطبعة الأولى ، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ، ١٤١٨– ١٩٩٨هـ

١٠٨. الدرر اللوامع على همع الهوامع، الشنقيطي(المتوفى١٣٣١هـ)، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، بيروت _ لبنان ١٤١٩ هـ _ ١٩٩٩ م

١٠٩. دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، نقله للعربية صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية ١٩٦٦

١١٠. دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (المتوفى: ق ١٢هـ) ،عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص ، الطبعة الأولى دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م

١١١. دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية، أ. د. علي عبد الفتاح محيي الحاج فرهود، الطبعة الأولى ، مطبعة النماء_ بغداد ١٤٣١هـ _ ٢٠١٠م

١١٢. دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر ،الطبعة الثالثة، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة،١٤١٣هـ – ١٩٩٢م

١١٣. دمية القصر وعصرة أهل العصر، علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب الباخرزي، أبو الحسن (المتوفى: ٤٦٧هـ) ، الطبعة: الأولى الناشر: دار الجيل، بيروت ١٤١٤ هـ

١١٤. ديوان أبو الأسود الدؤلي(المتوفى ٦٩هـ) تحقيق: محمد حسين آل ياسين، الطبع الثانية، دار ومكتبة الهلال بيروت لبنان ١٤١٨هـ _ ١٩٩٨م

١١٥. ديوان الأخطل، غياث بن غوث بن طارقة بن عمرو الأخطل(المتوفى٨٩هـ)، شرح وتقديم : مهدي محمد ناصر الدين، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٤هـ _ ١٩٩٤م

١١٦. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: الدكتور محمد حسين، نشر مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية ٦ سكة الشابوري بالحلمية الجديدة

١١٧. ديوان الراعي النميري(المتوفى ٩٦ أو ٩٧ هـ) تحقيق: راينهرت فايبرت، دار النشر فرانتس شتاينز بيروت – لبنان ١٤٠١ هـ – ١٩٨٠م

١١٨. ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني ، تحقيق وشرح : صلاح الدين الهادي ، دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م

١١٩. ديوان الشنفري، عمرو بن ملك (المتوفى٧٠ ق هـ)، جمعه وحققه وشرحه الدكتور أميل بديع يعقوب ، الطبعة الثانية ، الناشر دار الكتاب العربي ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م بيروت

١٢٠. ديوان العجاج ، تحقيق : الدكتور عبد الحفيظ السليطي ، مكتبة الدكتور مروان العطية ، توزيع مكتبة أطلس دمشق ، المطبعة التعاونية بدمشق ١٩٧١ م

١٢١. ديوان الفرزدق(المتوفى١١٤هـ)، شرحه وضبطه وقدّم له الأستاذ علي فاعور، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت_ لبنان ١٤٠٧ هـ _ ١٩٨٧م

١٢٢. ديوان الكميت بن زيد الأسدي(المتوفى ١٢٠هـ)، جمع وشرح وتحقيق، الدكتور محمد نبيل طريفي، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت – لبنان ٢٠٠٠ م

١٢٣. ديوان النابغة الجعدي(ت ٥٠هـ)، حققه وجمعه وشرحه: واضح الصمد، الطبعة الأولى ، دار صادر بيروت ١٩٩٨ م

١٢٤. ديوان النابغة الذبياني(المتوفى ١٨ق.هـ) ، شرحه محمد بن إبراهيم بن محمد الحضرمي ، تحقيق : الدكتور علي الهروط ، الكرك ، ١٤٢٣ هـ – ١٩٩٢ م

١٢٥. ديوان امرِئ القيس، امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (المتوفى ٥٤٥ م)اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، الطبعة الثانية، الناشر: دار المعرفة – بيروت١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م

١٢٦. ديوان أوس بن حجر(المتوفى٢ ق.هـ) تحقيق: الدكتور محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة

١٢٧. ديوان تأبط شرًّا(المتوفى٦٠٧م) ، جمع وتحقيق وشرح ، علي ذو الفقار شاكر ، الطبعة الاولى ، دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م

١٢٨. ديوان توبة بن الحمير(المتوفى٨٥هـ)، عني بتحقيقه وشرحه ، د. خليل إبراهيم العطية، الطبعة الأولى، دار صادر بيروت ١٩٩٨م

١٢٩. ديوان ثابت بن قطنة(المتوفى١١٠هـ) ، تحقيق: ماجد أحمد السامرائي ، المؤسسة العامة للصحافة للطباعة ، مطبعة الجمهورية بغداد ١٣٩٠ هـ – ١٩٧٠ م

١٣٠. ديوان جران العود النميري رواية أبي سعيد السكري(المتوفى ٦٨هـ)، الطبعة الثالثة ، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ٢٠٠٠

١٣١. ديوان جرير(المتوفى١١٠هـ) بشرح محمد بن حبيب، المحقق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، الطبعة الثالثة، الناشر: دار المعارف، القاهرة – مصر

١٣٢. ديوان جميل بثينة(المتوفى٨٢هـ)، بطرس البستاني ، دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م

١٣٣. ديوان حاتم الطائي(المتوفى ٤٦ ق.هـ)، شرح أحمد رشاد ، الطبعة الثالثة ، دار الكتب العلمية

١٣٤. ديوان حميد بن ثور الهلالي(المتوفى٣٠هـ)، صنعه عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧١هـ – ١٩٥١م

١٣٥. ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب،أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي(المتوفى٢٣١هـ) تحقيق:عبد القدوس أبو صالح ، الطبعة الأولى، الناشر: مؤسسة الإيمان جدة ١٩٨٢م – ١٤٠٢هـ

١٣٦. ديوان رؤبة(ت١٤٥هـ)، اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد البرونسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر

١٣٧. ديوان زهير بن ابي سلمى(المتوفى٦٠٩م) شرح: علي حسن فاعور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ١٤٠٨هـ_١٩٨٨م

١٣٨. ديوان شعر عبد الله بن الزبير الأسدي(المتوفى٧٣هـ)، جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري، دار الحرية للطباعة بغداد ١٣٩٤هـ_ ١٩٧٤م

١٣٩. ديوان عبد الله بن رواحة (المتوفى ٨هـ) ، الدكتور وليد قصاب، الطبعة الأولى، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠١ هـ_ ١٩٨١م

١٤٠. ديوان عبد الله بن قيس الرقيات(المتوفى٨٥هـ)، تحقيق:الدكتورة عزيزة نوّال بابتي، الطبعة الأولى، دار الجبل ، بيروت ١٤١٦ هـ_ ١٩٩٥م

١٤١. ديوان عبيد بن الأبرص(المتوفى٢٥ق.هـ) ، شرح : أشرف أحمد عدرة ، الطبعة الاولى ، دار الكتاب العربي – بيروت ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م

١٤٢. ديوان عبيد بن الحصين الملقب الراعي النميري(المتوفى٩٠هـ) تحقيق: راينهرت فايبرت، دار النشر فرانتس شتاينر بيروت ١٤٠١هـ _ ١٩٨١م

١٤٣. ديوان عروة بن الورد(المتوفى ١٥ق.هـ)، تحقيق : أسماء أبو بكر محمد، دار الكتب العلمية ،

١٤٤. ديوان عمر بن شييم بن عمرو بن عباد القطامي(المتوفى١٠١هـ)، تحـ: إبراهيم السامرائي واحمد مطلوب، الطبعة الأولى، دار الثقافة بيروت، ١٩٦٠ م

١٤٥. ديوان عمرو بن أحمر الباهلي، جمع وتحقيق الدكتور حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

١٤٦. ديوان عمرو بن قميئة(المتوفى٨٥ق.هـ)، عني بتحقيقه وشرحه: الدكتور خليل إبراهيم العطية، الطبعة الثانية، الناشر: دار صادر – بيروت، لبنان، ، ١٩٩٤ م

١٤٧. ديوان عمرو بن معد يكرب(المتوفى٢١هـ)، جمعه ونسخه مطاع الطرابيشي، الطبعة الثانية، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٥هـ _ ١٩٨٥م

١٤٨. ديوان عنترة بن شداد بن معاوية بن قراد العبسي(المتوفى٢٢ق.هـ)، الطبعة الرابعة ، بترخيص من مجلس معارف ولاية بيروت الجليلة ، بنفقه خليل خوري صاحب المكتبة الجامعة ، مطبعة الآداب لصاحبها أمين الخوري بيروت ١٨٩٣

١٤٩. ديوان قتال الكلابي حققه وقدم له : أحسان عباس، نشر وتوزيع دار الثقافة بيروت لبنان ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م

١٥٠. ديوان قيس بن الخطيم(المتوفى٢ق.هـ)، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي، أحمد مطلوب، الطبعة الأولى مطبعة العاني – بغداد ١٣٨١ هـ – ١٩٦٢ م

١٥١. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري الشاعر معدود من الصحابة (المتوفى: ٤١هـ)، اعتنى به: حمدو طمّاس، الطبعة الأولى، الناشر: دار المعرفة ، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م

١٥٢. الرّد عَلى النّحاة، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (المتوفى: ٥٩٢هـ)،دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، الناشر: دار الاعتصام، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م

١٥٣. رصف المباني في شرح حروف المعاني ، المالقي(المتوفى٧٠٢هـ) تحقيق :الأستاذ الدكتور أحمد محمد الخراط ، الطبعة الثالثة، دار القلم دمشق ١٤٢٣هـ _ ٢٠٠٢م

١٥٤. زاد المسير في علم التفسير ، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) ، المحقق: عبد الرزاق المهدي ، الطبعة الأولى ، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت– ١٤٢٢ هـ

١٥٥. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق : الدكتور

١٥٦. سفر السعادة وسفير الإفادة، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفى: ٦٤٣ هـ)، المحقق: الدكتور محمد الدالي،تقديم: الدكتور شاكر الفحام (رئيس مجمع دمشق)، الطبعة الثانية، الناشر: دار صادر، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م

١٥٧. شرح عمدة الحافظ، ابن مالك، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني بغداد، ١٣٩٧ هـ _ ١٩٧٧م

١٥٨. شرح (قواعد الإعراب لابن هشام) ،محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده (المتوفى: ٩٥٠ هـ) ، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة ، الطبعة: الأولى ، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية) ، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م

١٥٩. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (المتوفى ٦٨٦ هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، ، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م

١٦٠. شرح ابن طولون على ألفيه ابن مالك، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون ابن طولون(المتوفى٩٥٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد جاسم محمد الكبيسي، الطبعة الأولى، دار

١٦١. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، الناشر : دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م

١٦٢. شرح أبيات سيبويه، أبي جعفر احمد بن محمد النحاس، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد ، الطبعة الأولى علم الكتب – مكتبة النهضة العربية ، بيروت ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م

١٦٣. شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، عام النشر: ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م

١٦٤. شرح أبيات مغني اللبيب،عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى ١٠٩٣ هـ)، المحقق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: (جـ ١ – ٤) الثانية، (جـ ٥ – ٨ الأولى)، عام النشر: عدة سنوات (١٣٩٣ – ١٤١٤ هـ)

١٦٥. شرح أشعار الهذليين، أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري(المتوفى٢٧٥هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فرَّاج ، راجعه محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة ١٩ – شارع الجمهورية القاهرة ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٥ م

١٦٦. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، الطبعة الأولى، الناشر دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م

١٦٧. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت_لبنان١٤٢١هـ_ ٢٠٠٠م

١٦٨. شرح الدماميني على مغني اللبيب ، للإمام محمد بن أبي بكر الدماميني(ت ٨٢٨هـ) ، صححه وعلق عليه : أحمد عزو عناية ، الطبعة الأولى مؤسسة التأريخ العربي ، بيروت – لبنان ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م

١٦٩. شرح الرضي على الكافية، الرضي الاستراباذي(ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، منشورات جامعة قان يونس بنغازي ١٩٩٦م

١٧٠. شرح ألفية ابن مالك، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مشورة على موقع المكتبة الشاملة

١٧١. شرح ألفية ابن معط، ابن القواس(المتوفى٦٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور علي موسى الشوملي، الطبعة الأولى، مكتبة الخريجي ، الرياض _ العليا شارع الإسلام، ١٤٠٥هـ_ ١٩٨٥م

١٧٢. شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني(المتوفى٦٧٢هـ)، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة

١٧٣. شرح اللمع، ابن برهان(المتوفى ٤٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور فائز فارس، الطبعة الأولى، السلسلة التراثية، الكويت ١٤٠٤هـ _ ١٩٥٤ م

١٧٤. شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

١٧٥. شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (المتوفى: ٤٦٩ هـ)، المحقق: خالد عبد الكريم

١٧٦. شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي (المتوفى: ٦٧٢ هـ)، المؤلف: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (المتوفى: ٨٠٧ هـ)، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي ، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان عام النشر: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥

١٧٧. شرح الوافية في نظم الكافية، ابن الحاجب(المتوفى: ٦٨٦هـ)، تحقيق: الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٤٠٠هـ _ ١٩٨٠م

١٧٨. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: الدكتور عبد الرحمن السيد، الدكتور محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)

١٧٩. شرح جمل الزجاجي،ابن عصفور الإشبيلي(المتوفى٦٦٩هـ) ، قدم له فواز الشعار ، بإشراف الدكتور أميل يعقوب، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ، ١٤١٩ هـ _ ١٩٩٨ م

١٨٠. شرح جمل الزجاجي، ابن خروف(المتوفى٦٠٩هـ)، تحقيق: الدكتورة سلوى محمد عمر عرب، مكتبة فهد الوطنية ، السعودية ١٤١٩هـ

١٨١. شرح ديوان الحماسة ، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: ٤٢١ هـ) المحقق: غريد الشيخ وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين الطبعة: الأولى الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

١٨٢. شرح شافية ابن الحاجب ، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، (المتوفى: ٦٨٦هـ) حققهما: محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محيى الدين عبد الحميد .

١٨٣. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ)، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، الطبعة الأولى، الناشر:

عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،١٤٢٣هـ_ ٢٠٠٤م

١٨٤. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)،المحقق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا

١٨٥. شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي،الناشر: لجنة التراث العربي ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م

١٨٦. شرح عيون الإعراب ، أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي(المتوفى٤٧٩ هـ) ، تحقيق: الدكتور حنا جميل حداد ، مكتبة المنار، الطبعة الأولى ، الأردن الزرقاء ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م

١٨٧. شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، الناشر: القاهرة _ ١٣٨٣

١٨٨. شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي(المتوفى٩٧٢هـ)، تحقيق: المتولي رمضان احمد الدميري، الطبعة الثانية ، مكتبة وهبة ١٤ شارع الجهورية – عابدين القاهرة ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م

١٨٩. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م

١٩٠. شرح ملحة الإعراب، أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري (المتوفى٥١٦هـ)، تحقيق: الدكتور فائز فارس، الطبعة الأولى ، دار الأمل للنشر والتوزيع ١٤١٢هـ – ١٩٩١ م أربد الأردن

١٩١. شرح نهج البلاغة للإمام علي بن أبي طالب(عليه السلام)، ابن أبي الحديد، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية ١٩٦١ م

١٩٢. شروح سقط الزند، التبريزي(المتوفى٦٤٥هـ)،البطليوسي(ت٥٢١هـ)،الخوارزمي(٢٣٢هـ)، تحقيق : مصطفى السقا وآخرون، الطبعة الثالثة، مركز تحقيق التراث – مصر ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م

١٩٣. الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار المعراف كورنيش النيل – القاهرة ١١١٩ .

١٩٤. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسيلي(المتوفى٧٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور الشريف البركاتي، الطبعة الأولى المكتبة الفيصلية، ١٤٠٦هـ_ ١٩٨٦م

١٩٥. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) ، الطبعة الأولى ،الناشر: محمد علي بيضون ١٤١٨هـ-١٩٩٧م

١٩٦. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار الطبعة: الرابعة الناشر: دار العلم للملايين – بيروت ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م

١٩٧. صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري(المتوفى٢٥٦هـ) الجعفي تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى ، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ١٤٢٢هـ

١٩٨. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، تقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي، تحقيق: أ.د. محسن بن سالم العمري ، مكتبة فهد الوطنية جامعة أم القرى ، ١٤١٥ هـ .

١٩٩. ضرائر الشِّعْر،علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، المحقق: السيد إبراهيم محمد، الطبعة الأولى، الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٠ م

٢٠٠. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، الطبعة الأولى، الناشر: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م الطبعة الأولى، الناشر: المطبعة العصرية – الكويت ، ١٩٧٧ م

٢٠١. طبقات النحويين واللغويين ، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (المتوفى: ٣٧٩هـ) ،المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة: الثانية، الناشر: دار المعارف

٢٠٢. الطراز في الألغاز، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث ، عام النشر: ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٣ م

٢٠٣. العجالة في تفسير الجلالة: وهي رسالة حققها الدكتور محمد أحمد الدالي، منشورة على شكل بحث في موقع شبكة الألوكة في شبكة الأنترنت، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد ٧٢ الجزء ٢

٢٠٤. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، محمد محي الدين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية – صيدا – بيروت

٢٠٥. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م

٢٠٦. عمدة الكتاب، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي، الطبعة الأولى، الناشر: دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م

٢٠٧. العمدة في محاسن الشعر وآدابه، أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (المتوفى: ٤٦٣ هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد ،الطبعة الخامسة، الناشر: دار الجيل، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م

٢٠٨. العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية ، الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني(المتوفى: ٤٧١هـ)، شرح الشيخ خالد الأزهري ، تحـ: د. البدراوي زهران ، الطبعة الثانية – دار المعارف، النيل القاهرة

٢٠٩. الغرة في شرح اللمع ،أبو محمد سعيد بن المبارك ابن الدهان (المتوفى٥٦٩ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور فريد عبد العزيز الزامل السليم، الطبعة الأولى، دار التدميرية، الرياض – السعودية ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م

٢١٠. فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ) ، الطبعة: الأولى الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت– ١٤١٤ هـ

٢١١. فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية(نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)،المؤلف (مؤلف الشرح): أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، الطبعة الأولى،الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة ، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م

٢١٢. الفرائد الجديدة، السيوطي(المتوفى ٩١١هـ)، تحقيق : الشيخ عبد الكريم المدرس، أشرف على طبعها وعلق على شواهده الملا أحمد الكزبي

٢١٣. الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم ،الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر

٢١٤. الفصول الخمسون، زين الدين أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي(المتوفى ٦٢٨ هـ) تحقيق : محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه ، ١٩٧٧ م

٢١٥. الفصول المفيدة في الواو المزيدة صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ) المحقق: حسن موسى الشاعر، الطبعة الأولى ،الناشر: دار البشير – عمان، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م

٢١٦. الفعل زمانه وأبنيته، الدكتور إبراهيم السامرائي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة – شارع بيروت شارع سوريا ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م

٢١٧. فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩ هـ)،المحقق:عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى، الناشر: إحياء التراث العربي،١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م

٢١٨. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م

٢١٩. في النحو العربي قواعد وتطبيق ، الدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، بيروت_ لبنان، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م

٢٢٠. في النحو العربي نقد وبناء، الدكتور فاضل السامرائي ، دار عمار للنشر والتوزيع .

٢٢١. في النحو العربي نقد وتوجيه ، الدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الثانية ، دار الرائد العربي ، بيروت _ لبنان ، ١٤٠٦هـ _ ١٩٨٦ م

٢٢٢. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م

٢٢٣. قراضة الذهب في علمي النحو والأدب ، أحمد التائب عثمان زاده (المتوفى ١١٣٦ هـ) ، حققه وعلق عليه الدكتور محمد التونجي ، الطبعة الأولى ، دار صادر بيروت ، ١٩٩٨ م

٢٢٤. قواعد المطارحة في النحو، ابن إياد البغدادي(المتوفى٦٨١هـ)، تحقيق: الدكتور ياس أبو الهيجاء ، د. شريف عبد الكريم ، أ.د. علي توفيق الحمد، دار الأمل للنشر والتوزيع ، أربد_ الأردن ١٤٣٢هـ _ ٢٠١١م

٢٢٥. الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م

٢٢٦. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: ٦٤٦ هـ)،المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة ، ٢٠١٠ م

٢٢٧. الكتاب عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨ هـ_ ١٩٨٨ م

٢٢٨. كتاب شعر أبي زبيد الطائي (المتوفى ٤١هـ) جمع وتحقيق : الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٧

٢٢٩. كتاب شعر أبي حية النميري(المتوفى١٨٠هـ)، تحقيق: الدكتور يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي – دمشق ١٩٧٥

٢٣٠. كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) المحقق: الدكتور مهدي المخزومي، الدكتور إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال

٢٣١. كتاب العدد في اللغة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد الله بن الحسين الناصر ، عدنان بن محمد الظاهر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ_ ١٩٩٣م

٢٣٢. كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م

٢٣٣. كتاب السبعة في القراءات ، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)، المحقق: شوقي ضيف ،الطبعة الثانية ، الناشر: دار المعارف – مصر، ١٤٠٠هـ

٢٣٤. كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر ،الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م

٢٣٥. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: الدكتور رفيق العجم، تحقيق: الدكتور علي دحروج، الطبعة الأولى، نقل النص الفارسي إلى العربية: الدكتور عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: الدكتور جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون بيروت ١٩٩٦م

٢٣٦. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الطبعة الثالثة، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، ١٤٠٧ هـ

٢٣٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى – بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية) تاريخ النشر: ١٩٤١م

٢٣٨. كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدره اليمني(المتوفى٥٩٩هـ)، تحقيق : هادي عطية مطر، كلية الآداب جامعة البصرة، الطبعة الأولى ، مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٤هـ _ ١٨٩٤ م

٢٣٩. الكشف عن وجوه القراءات السبع ، مكي بن أبي طالب القيسي(المتوفى٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور محي الدين رمضان، الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان شارع سوريا ١٤٠٤ هـ _ ١٩٨٤م

٢٤٠. الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠ م

٢٤١. اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)، المحقق: مازن المبارك، الطبعة الثانية، الناشر: دار الفكر – دمشق، ، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م

٢٤٢. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الطبعة الأولى، الناشر: دار الفكر – دمشق، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م

٢٤٣. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)،الطبعة الثالثة، الناشر: دار صادر – بيروت – ١٤١٤ هـ

٢٤٤. اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان عمر ،الطبعة الخامسة، الناشر: عالم الكتب١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م

٢٤٥. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت

٢٤٦. اللهجات العربية في التراث، الدكتور أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب ١٩٨٣

٢٤٧. مثل المقرب، ابن عصفو الأشبيلي، تحقيق: صلاح سعد محمد المليطي، الطبعة الأولى، دار الآفاق العربية، مدينة نصر _ القاهرة، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م

٢٤٨. مجالس ثعلب ، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٢٤٩. مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (المتوفى: ٥١٨هـ)

٢٥٠. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)،الناشر: وزارة الأوقاف_المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م

٢٥١. المحصول في شرح الفصول فصول ابن معط في النحو، ابن إياز البغدادي(المتوفى٦٨١هـ)، تحقيق: الدكتور شريف عبد الكاظم النجار، دار عمار، عمان ١٤٣١هـ _ ٢٠١٠م .

٢٥٢. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ) المحقق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢١ هـ_ ٢٠٠٠ م

٢٥٣. المحيط في اللغة، إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عباد (المتوفى: ٣٨٥هـ) الناشر : المكتبة الشاملة إلكترونيا

٢٥٤. المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ)، الناشر دار المعارف

٢٥٥. مدرسة البصرة النحويه نشأتها وتطورها، عبد الرحمن السيد، الطبعة الاولى، مطابع سجل العرب ١٩٦٨ م

٢٥٦. المذكر والمؤنث الأنباري، أبو بكر بن الانباري(المتوفى٣٢٨هـ) تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة ١٤٠١هـ _ ١٩٨١م

٢٥٧. المرتجل (في شرح الجمل)، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (المتوفى ٥٦٧ هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق) دمشق، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م

٢٥٨. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، المحقق: الدكتور محمد كامل بركات، الطبعة الأولى، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة)، (١٤٠٠ – ١٤٠٥هـ)

٢٥٩. المسائل البصريات، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، المحقق: الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، الطبعة الأولى، الناشر: مطبعة المدني، ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ هـ

٢٦٠. المسائل العضديات، أبو علي الفارسي ، تحقيق: الدكتور علي جابر المنصوري ،الطبعة الأولى ، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – بيروت ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م

٢٦١. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي (المتوفى ٣٧٧ هـ) ، قرأه وعلق عليه : الدكتور يحيى مراد، الطبعة الاولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م

٢٦٢. المسائل الشيرازيات، أبو علي الفارسي تحقيق: الدكتور حسن بن محمود هنداوي، الطبعة الأولى، كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، السعودية١٤٢٤هـ _ ٢٠٠٤ م

٢٦٣. المستشرقون والمناهج اللغوية الدكتور اسماعيل أحمد عمايرة ، الطبعة الثانية – دار حنين ، عمان ١٩٩٢ م

٢٦٤. المستوفي في النحو، كمال الدين أبي سعد علي بن مسعود بن محمود بن اللحكم الفرخان (قاضي القضاة)، تحقيق : الدكتور محمود بدوب المختون ، الناشر دار الثقافة العربية ، السيدة زينب (عليها السلام) – القاهرة ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م

٢٦٥. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت

٢٦٦. المشتبه في أسماء الرجال وأنسابهم، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى٧٤٨هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية

٢٦٧. معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (المتوفى: ٥١٠هـ)، المحقق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر_ عثمان جمعة ضميرية_سليمان مسلم الحرش، الطبعة الرابعة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤١٧ هـ_ ١٩٩٧ م

٢٦٨. معاني الحروف، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ)، تحقيق : الشيخ عرفان الدمشقي ، الطبعة الاولى ، المكتبة العصرية صيدا _ بيروت ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م

٢٦٩. معاني القرآن أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الطبعة الأولى، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر

٢٧٠. معاني القرآن وإعرابه إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، الناشر: عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٨ هـ _ ١٩٨٨ م

٢٧١. معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م

٢٧٢. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، الطبعة الثانية، الناشر: دار صادر، بيروت ١٩٩٥ م

٢٧٣. معجم القواعد العربية في النحو والصرف، عبد الغني الدقر، الطبعة الأولى، دار القلم دمشق ١٤٠٦ هـ _ ١٩٨٦م

٢٧٤. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، الطبعة الأولى مؤسسة الرسالة – دار الفرقان بيروت – شارع سوريا ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م

٢٧٥. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت

٢٧٦. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)

٢٧٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: الدكتور مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الطبعة السادسة، الناشر: دار الفكر – دمشق، ١٩٨٥

٢٧٨. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ) ، الطبعة الثالثة ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ١٤٢٠ هـ .

٢٧٩. مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: ٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور ،الطبعة: الثانية،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م

٢٨٠. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ) ، تحقيق: صفوان عدنان الداودي ، الطبعة: الأولى ، الناشر: دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت– ١٤١٢ هـ

٢٨١. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المحقق: الدكتور علي بو ملحم، الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت،١٩٩٣ م

٢٨٢. المفضَّل في شرح المفصل(باب الحروف) ، علم الدين علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣ هـ) تحقيق : الدكتور يوسف الحشكي، عمان ٢٠٠٢ م

٢٨٣. المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (المتوفى ١٦٨هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، الطبعة السادسة، الناشر: دار المعارف – القاهرة

٢٨٤. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، المؤلف: أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)، المحقق: مجموعة محققين وهم:الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، الطبعة الأولى، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٢٨٥. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر، الأستاذ الدكتور أحمد محمد توفيق السوداني، الدكتور عبد العزيز محمد فاخر، الطبعة:الأولى، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة _جمهورية مصر العربية، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م

٢٨٦. المقتصد في شرح الايضاح،عبد القاهر الجرجاني(المتوفى٤٧١هـ) تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر ، بغداد– العراق ١٩٨٢م

٢٨٧. المقتضب،محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر:عالم الكتب – بيروت ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤م

٢٨٨. المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (المتوفى: ٦٠٧هـ)، المحقق: الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: الدكتور حامد أحمد نيل – الدكتور فتحي محمد أحمد جمعة، طبع ونشر: مطبعة أم القرى ١٩٨٨م

٢٨٩. منازل الحروف، الرماني(المتوفى٣٨٤هـ)، المحقق: إبراهيم السامرائي الناشر: دار الفكر – عمان ، المكتبة الشاملة برعاية مكتب الدعوة بالروضة

٢٩٠. المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله امين، الطبعة الأولى، الناشر: دار إحياء التراث القديم، في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ – أغسطس سنة ١٩٥٤م

٢٩١. المنهاج في شرح جمل الزجاجي، الإمام يحيى بن حمزة العلوي(المتوفى٧٤٩هـ)، تحقيق : الدكتور هادي عبد الله ناجي، الطبعة الاولى، مكتبة الرشد ناشرون، ١٤٣٠ هـ_ ٢٠٠٩م

٢٩٢. منهج السالك في الكلام على ألفيه ابن مالك، أبو حيان الأندلسي(المتوفى٧٤٩هـ)، تحقيق : سيدني جلازر، الطبعة الاولى ، الجمعية الشرقية الأمريكية ، دار أضواء السلف

٢٩٣. الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (المتوفى : ١٤١٧هـ)، الناشر : دار الفكر – بيروت – لبنان، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م

٢٩٤. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ) ،المحقق: عبد الكريم مجاهد، الطبعة الأولى الناشر الرسالة – بيروت ، ١٤١٥هـ ١٩٩٦م

٢٩٥. موطأ الإمام مالك، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى:١٧٩هـ) صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان عام النشر: ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م
الناشر: دار القلم، دمشق ، ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م

٢٩٦. نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبود، الشيخ علي محمد معوض، الطبعة الأولى، الناشر دار الكتب العلمية – بيروت، : ١٤١٢ – ١٩٩٢ م

٢٩٧. نحو القرآن أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي_ بغداد ١٣٩٤ هـ _ ١٩٧٤م

٢٩٨. النحو المصفى، محمد عيد، الطبعة الثانية، عالم الكتب القاهرة ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م

٢٩٩. نحو المعاني، أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي بغداد ١٤٠٧ هـ _ ١٩٨٧م

٣٠٠. النحو الميسر، الدكتور محمد خير الحلواني ، الطبعة الأولى ، دار المأمون للتراث، دمشق – سوريا ١٤٣٥هـ – ٢٠١٣ م

٣٠١. النحو الوافي، عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، الناشر: دار المعارف، الطبعة الثالثة القاهرة

٣٠٢. النحويون والقرآن، الدكتور خليل بنيان الحسون ، الطبعة الاولى مكتبة الرسالة الحديثة عمان – الأردن ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م

٣٠٣. النداء في اللغة والقرآن، الدكتور أحمد محمد فارس، الطبعة الأولى، دار الفكر اللبناني ، بيروت لبنان ١٤٠٩ هـ– ١٩٨٩ هـ

٣٠٤. النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣ هـ) المحقق : علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ) ، الناشر : المطبعة التجارية الكبرى

٣٠٥. نظرية المعنى في الدراسات النحوية، الدكتور كريم حسين ناصر الخالدي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ١٤٢٧ هـ _ ٢٠٠٦ م

٣٠٦. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان الأندلسي(المتوفى٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت شارع سوريا ١٤٠٥هـ_ ١٩٨٥م

٣٠٧. النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري، تحقيق : رشيد بالحبيب،مطبعة فضالة، المغرب ١٤٢٠هـ _ ١٩٩٩م

٣٠٨. نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري (المتوفى ٧٣٣هـ)، الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ، ١٤٢٣ هـ

٣٠٩. النواسخ في كتاب سيبويه، الدكتور حسام النعيمي، دار الرسالة للطباعة بغداد ١٣٩٧هـ_ ١٩٧٧م

٣١٠. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى ١٣٩٩هـ) ، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١ أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان

٣١١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر

٣١٢. الواضح، أبو بكر الزبيدي الاشبيلي النحوي (المتوفى ٣٧٩ هـ) تحقيق: الدكتور عبد الكريم خليفه، الطبعة الثانية، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع شارع الملكة رانيا – الأردن ٢٠١١

٣١٣. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت ، ١٩٩٤ م

ثانيًا: الرسائل الجامعية :

١. ابن الطراوة النحوي(رسالة ماجستير منشورة) ، عياد عبد عيد الثبيتي ، بإشراف الدكتور راشد بن راجح الشريف ، ١٣٩٨ هـ – ١٣٩٩ هـ جامعة الملك عبد العزيز السعودية ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م

٢. الشاهد الشعري النحوي عند الفراء في كتابه (معاني القرآن)(رسالة ماجستير)، عبد الهادي كاظم كريم الحربي، بإشراف الأستاذ الدكتور صباح عطيوي عبود، جامعة بابل كلية التربية صفي الدين الحلي، ١٤٢٦هـ_ ٢٠٠٥م

٣. الشاهد الشعري النحوي في شرح المفصل لابن يعيش(أطروحة دكتوراه) ساهر حمد مسلم القرالة، بإشراف الدكتور عبد القادر مرعي الخليل جامعة مؤتة ٢٠٠٨ م

٤. شرح كتاب سيبويه،وهو جزء من الكتاب من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال حُقِّق (رسالة دكتوراه) أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٢٩٦ – ٣٨٤ هـ)، أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية، عام: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م

٥. العلل النحوية في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير)، أسعد خلف العوادي، بإشراف: أ.د.صباح عطيوي عبود، جامعة بابل ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ٢٠٠٢ م

٦. عناصر التحويل التوكيدي في النص القرآني في ضوء الألسنية الحديثة (رسالة ماجستير منشورة)، ياسر محمد البستنجي ، بإشراف د. يحيى عبابنة ، جامعة مؤتة ٢٠١٤

٧. الفصل والوصل بين علم القراءات وعلم النحو(اطروحة دكتوراه منشورة)، الطاهر محمد المدني، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية تموز ٢٠٠٤م
٨. كتاب البيان في شرح اللمع، إملاء أبي البركات عمر بن إبراهيم الكوفي(المتوفى٥٣٩هـ) (رسالة ماجستير) ، تحقيق : علاء الدين حموية ، جامعة أم القرى مكة – السعودية، ١٤٠٤ هـ
٩. مركب النداء في القرآن الكريم بين المعاني النحوية ودلالة الخطاب، (رسالة دكتوراه منشورة)، محمد مشري، بإشراف أ.د. سامي عبد الله أحمد الكناني ، جامعة منتوري – قسنطينة– الجزائر ٢٠٠٩م–١٤٣٠هـ .
١٠. الموصِّل في شرح المفصل (دراسة وتحقيق)(رسالة دكتوراه منشورة)، أحمد حسن أحمد نصر، جامعة ام القرى، بإشراف أ.د. رياض حسن الخوام، السعودية ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م

ثالثًا: البحوث المنشورة

١. أسلوب التعجب في الدرس النحوي القديم(بحث منشور)، الدكتور باسم البديرات، الدكتور حسين البطاينة/ مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد ١٠ العدد ١ ، ٢٠١٥ من الصفحة (٢١– ٤٥)
٢. التعليق الشرطي بالنفي وحتى وبالطلب وحتى في النص القرآني (دراسة تحليلية) (بحث منشور) أ. د.علي عبد الفتاح محيي الحاج فرهود ، مجلة جامعة بابل _ العلوم الإنسانية – المجلد ٢٤ – العدد ١: ٢٠١٦
٣. حرف الجر الباء بين السياقات القرآنية والدلالة المعجمية(بحث منشور) الدكتور ربيعة عبد السلام محمد هندر، مجلة كلية اللغات جامعة طرابلس العدد(١٧) مارس ٢٠١٨
٤. الحمل على النقيض في الاستعمال العربي (بحث منشور)، الدكتورة خديجه أحمد مفتي، جامعة ام القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، الجزء ١٨ ، الصفحة ٣٠٤ ، جمادي الأولى ١٤٢٥هـ
٥. الخلاف اللغوي في (لات) (بحث منشور) محمد احمد زكي، مجلة جامعة بابل كلية التربية الأساسية، المجلد ١٥ / العدد ٣ ، ٢٠٠٨م
٦. الرابط على شبكةالأنترنت http://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=58072
٧. الرابط وأثره في التراكيب في العربية، الدكتور حمزة عبد الله النشرتي، الناشر: الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة السابع عشرة العددان السابع والستون والثامن والستون رجب . ذو الحجة ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م
٨. عمل لا النافية للجنس في اسمها (بحث منشور) مراد موسى، المجمع العدد ٧ / ١٤٣٤هـ _ ٢٠١٣م
٩. كاد واستعملاتها ودلالاتها(بحث منشور)، أحمد مطر العطية ، مجلة جامعة دمشق المجلد ٢٦، العدد الثالث + الرابع ٢٠١٠

Abstrast

The main objective of this study marked with (the syntactic poetic witness in the Book of Al-Eqlid, the detailed explanation of Taj Al-Din Al-Jundi who died in the Hijra 700 a.b grammatical study) is to explain the grammatical poetic evidence in the Book of Al-Aqlid and how the soldier used it in dealing with grammatical issues or confirming or violating a grammatical judgment. Because the poetic witness has the lead after the Qur'anic witness - the most eloquent and eloquent - in building those grammatical rules, and it is one of the most prominent sources of listening approved in documenting language.

It turned out that the soldier relied a lot on the poetic witness in his opinions and his support for the opinions of those who preceded him and favored them, and for this the pages of the tradition are full of poetic evidence.

The study showed that the soldier did not depend on a single period of time and did not adhere to it, but was liberated, so he cited all ages of martyrdom, starting from the pre-Islamic poets through the veteran, then the Islamists and the Mawlids.

I adopted a descriptive and analytical approach in the study, where I began to mention the title of the issue, then a very simple introduction that does not exceed three lines close to the substance of the issue, after which I put the poetic witness and his saying if he found with his poetic and the soldier's opinion about it, and after that I proceeded with the issue and mentioned the opinions of scholars about it, so I started with the ancient Through the late-blooming and up-to-date if they had an opinion on it, then the soldier's opinion on the general issue, and after that I showed my preference for the closest opinions for certain reasons.

The nature of the research necessitated dividing it into three chapters, a preface, an introduction, and a conclusion, and I adopted the division of al-Zamakhshari (d.538 AH) in the joint and the division of the soldier as well. As for the preface,

I dealt with two issues: the first is a brief translation of Taj al-Din al-Jundi, showing his name, his life, his sheikhs, his birth and upbringing, his students, and its effects. And how to analyze the detailed text, then its method of explanation, and after that the grammatical poetic witness of the soldier and how he deals with issues in inferring it, and the other: What is the grammatical poetic witness in general in terms of language and convention and the origin of the term and synonyms of martyrdom, and its conditions, and the introduction in which I talked about the choice of the subject and the reason Selection, methodology, research plan, and studies that dealt with the tradition and sources of research and thanks.

As for the chapters, they adopted a division in the first chapter into investigations. Because the study required that and the names in the book were the most abundant, and the second and third chapters did not bear that, so the first chapter is titled The Grammatical Poetic Witness in Names and it contains three sections: The first section is entitled: The Grammatical Poetic Witness in the Advances, and the Second Study: The Grammatical Poetic Witness in Positions, and the third topic: The grammatical poetic witness in the jurists, while the second chapter was titled the poetic grammatical witness in verbs. The third chapter was entitled the grammatical poetic witness in the letters. The conclusion (results) included the most important opinions that came in the research, which clarify to the reader the topic of the poetic witness.

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
And scientific research
University of Babylon
College of Education for the Humanities
the department of Arabic language
Graduate Studies\ Masters\ The language

The Syntactical poetic witness in the book (Al-Eqlid sharh al-mofasa) to Taj al-Din al-Jundi dead 700 h

Athesis Submitted to :
The Council of the College of Education for Human Sciences, University of Babylon, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in education / Arabic language / The language

By the student :
Haider abdul kadem AL_Hujaby

Supervised by
Prof. Dr.Ali abdul fatah muhee AL_ Haj farhood

1442h 2020ad